





انند که تلف ای می  
و فصلی از تعلیم  
کتابخانه و نسخه  
الحکیم

1250



انه قد يلحق القضية الجملة بثبات تفيد زيادة  
 طالاف واللام تدخل على الموضوع فيفيد العموم كقولنا  
 ان الانسان لغير خمر اذا العسر الخارجي وهو ان يكون الممتلئ  
 والمخاطب مفهوما كقولنا الرجل قائم او يكون مذكورا قبل ذكر  
 كقولنا نفقوا ارسانا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول  
 او العسر الذهني كقولنا دخل السوق اذا كان السوق  
 من حيث هو المشوق مدهودا بينك وبين المخاطب دون  
 المشوق المعبين وقد تدخل الالف واللام على المحور فيفيد  
 الحصر كقولنا زيد هو العالم فانه يفيد حصر العالم في زيد  
 لكن يجب ذكر الرابطة لعل لا يشتبه بالقييد فانما اذا  
 قلنا زيد هو العالم يجوز ان يكون مراد بالقييد اما اذا قلنا  
 زيد هو العالم لم يجوز ذلك وتقدم الخبر على المبتدأ كقولنا  
 العالم زيد ودخولنا في القضية وتكرير الرابطة الفارسية  
 كقولنا زيد ديسر است يفيد الحصر في حصر الخبر  
 في المبتدأ واقتصران حرف السلب بالموضوع وحرف الا  
 استثناء بالمحور يفيد الحصر مساواة طرفي القضية  
 في العموم او في الخبر المفهوم مثال الاول كقولنا  
 ليس الا انسان الا الناطق ليس الا انسان الا البشر  
 ان المراد بالعالم المشتمل لانه لا يتراد به  
 اذات المعبر مع قطع النظر عن حقيقة  
 ان في الحيوانية والناطقة بالسمية  
 زيد مثلا

الكسري

ج  
 ملكة

شرح  
 محمد اسعد علي

شرح مطالع

الكسري

الحاكم

وصاحب السلطان  
 في البحر ترقص  
 ان ادخلت  
 ادخلها وما

شعر  
 في البحر

من انسي اخرى لم توجد في اسرار الكتب  
 ونسي القطب اوله  
 احمد بن فياض

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	H. H. H. H.
Yeni	
Eski Kayıt No	1250





الحمد لله على آله المتوالدة وأشكره على نعمائه  
 المتسلكه وأصلي على رسوله محمد شارح نهج  
 الهدى لقاصده ومبداي سبيل الحق وجامده  
 وعلى آله وأصحابه حماة معالم الدين ورعاة  
 جمي البقاع ما بعد فان الأرض لله  
 يورثها من يشاء من عباده ولا شك ان الحق  
 العباد بهد الوارثه واولاهم بالممالك  
 والولايات هم السلاطين العادلون اذ بهديهم  
 يهتدى الى الرشاد ويتخذون حذر الفساد  
 ومنهم من يخد الله خلافة وملكه على سرير  
 الملك اولاه رايته وموال السلطان اعظم  
 والكن رقاب الامم باسط بساط الامن  
 والامان ناشر لحيه العدل والاحسان

الاف

رافع الويد العلم والايمان قالع لبنة الجور و  
 الطغيان الذي شهد بالانفس والافواه وكلا  
 ونطوى الدهر على شدة بقاء وجوده ورافته السليطا  
 ليس السلطان حلال لكون الدنيا والدين ظل  
 الله في الارض السلطان المطلع **شاه شجاع**  
 الفاعل الفعل لم يفعل لشدة والقابل القول لم يقل ولم يقبل  
 والباعث الجشع غايب عن الجنة ضوء النهار فصار الظهور كالأظلمة  
 لان اعلام السلطنة منشورة ببقائه واعناؤه  
 ملوك الارض خاضعة للولاية وطابوع النضير والظفر  
 مقرونين بمرامته ورايه والملايكه تعضد امره  
 وورايه فتوسلت الى حضرة المنفعة شرح كتاب  
 المطالع وهو كتاب في حراز العلوم غايه وعواريد  
 في تبيين الحق عن الباطل حواجز النهاية اذ جناته  
 العالي حيط رجايا الافاضل والاعالي ومع اسفرا  
 اوقائه في الخلق مهام الامم مستهتر باقتناء العلوم  
 والحكم مسترحته بقدر الطاقة وبذلت قدرته في  
 استفادتها عند ملاكته من استلزم الجود علم



تلاطم احوالها و فرسان ميدان مضارب تسلالار  
انوار ما عضد ايدى العلم والبراهينه و برهان  
منافع الحكم والدراسه و ركن قواعد الفضل  
والدراسه اسكنم الله تعالى بحبوجه جنانه **و**  
شعري قد تقع صواقع القول والارضاء و بلا حظ  
عبدك يا باني به القدر وطالما سألني اخواني  
في الدين المسترددين الى العبد الضعيف في مجالس  
البحث والتدقيق ان اشرح هذا الكتاب  
واورد فيه تلك الدقائق والتعليلات عسى  
وان تسلك بالوجه الاخرى لا تني رايتني بمراجله  
فما راوتني وايضا لما خفض من منار العلم  
واخذال فيه فلما قد رايت الله الكريم سابق  
قضائه نظام الملك في ميسر من ميسره وذلك  
لباس نحاط على قلبه  
وكل ما قدر الرحمن مفعول قدون في  
روعي تيسره وتسهيله و يحنني توفيقه  
فسرع في شرح يقيد الا وابد في ايدى

المبتدئ

المبتدئ وحقوا المعاصد لذي المنتهى اسعانا الى  
ملتسمهم مبتدلا الى حفض الحكيم الغياض ان توفيق  
لاتمام هذا المطلوب انه خير مقصود ومرغوب  
**قال** في الخطبة اللهم انا نحمدك الى قوله الطاهر  
**اقول** ابحاروا النصارى على الجبال الاحبارى  
من نعمه او غنمها وموبا للسان وجده والشكر مقا  
النعمه قولا او عملا او اعتقادا فينبهها عموم  
من وجه والا لاء النعم الظاهر كما يحواس الظاهر  
وما يدرك بها والنعما النعم الباطنه كما يحواس  
الباطنه والعقل وما يدرك بها والهدايه هي الدلائل  
الموصله الى البغيه والغياض علم الغيبه والغوا  
الضلاله وهي في مقابله الهدايه والالهام الانوار  
في الدروع الى القلب والحق القول او العقد المطابق  
للواقع والصدق كذلك لذكر اذا اعتبر الواقع بالنسبه  
الى القول والعقد فهو الحق واذا اعتبر القول او  
العقد بالنسبه الى الواقع فهو الصدق وكل من عمل الخطبه  
على الانساع في مراتب الحق العقليه للانسان فادلى  
المراتب العقل السويلا في الخالي عن العلوم الذي من  
شانه ادراك البدييات بايحواس الظاهر والباطنه

س

بله

ص

له

به



ونايتها العقل بالملكة الذي يحصل له البديهة  
 وتكون ككتاب النظريات فقولته خذك واحد من  
 الأوليك ونشكوك والشكر من نعمائك إشارات إلى الاستغناء  
 من المرتبة الأولى إلى الثانية فان الإدراك بالحواس  
 الظاهر هو من الأول والإدراك بالحواس الباطنة  
 هو من الغمار وثالثه المرتبة العقل بالفعل الذي  
 يحصل له العلوم والمعارف وتكون من استحضارها  
 متى شاء فقولته ونسألك مداديا الهداية إشارات إلى  
 الاستغناء من المرتبة الثانية إلى الثالثة فان قننا  
 للعلوم والمعارف بهدائه الله تعالى وعلم الغيا  
 والغوايه ولذلك استغنا في منها ورابع المراتب  
 العقل المستفاد الذي ينتش بالعلوم والمعارف  
 وتكون تلك لا يخطئه له فقولته وينبغي منك إعلام الحق  
 والهام الصدق إشارات إلى الاستغناء من المرتبة الثالثة  
 إلى الرابعة فان ذلك لا يكون إلا بإعلامه تعالى وإفلا  
 رزقنا الله آية **قال** وبعد فهذا مختصر إلى  
 قوله خاصة **اقول** المراد بالعلوم إدراك المركبات  
 وبالمعارف إدراك البسائط فمع الحصر ان يباحث هذا  
 الكتاب ما وسيله لو مقصود والأول هو المنطوق والثاني

الرابع

4  
 اربعه اقسام لا من المعلوم فلهذا ان يكون شاملا للمجرد  
 والماديان أو لافلا أول هو الاصل العام والثاني  
 اما ان يكون واجبا أو ممكنا والممكن ما ان يكون مستقل  
 الوجود أو وجودا في موضوع الأول الجواهر والثاني  
 الأعراض **قال** الطرف الأول إلى قوله  
 الحاجة إلى المنطق **اقول** اعلم ان كل كنه يكون  
 لها جهة أو جهات بحيث على طائفة تلك الكنه ان يأخذ  
 أو لا تأخذ الوجهة وتسمى نائبا في تلك الكنه ولما شئ  
 في الكنه فابل كل واحد من تلك الكنه إلى تلك الوجهة  
 لئلا من من يحد من الاستغناء بغير المقصود وعدم  
 الاستغناء بالمقصود ولما كان كل علم جهة كنه هي  
 مائله وجهات وحدة هي الغرض والغاية وتعرفه  
 بوجه ما موضوعه وغرد ذلك وجه على طائفة تلك  
 العلم ان يأخذ أو لا يأخذ من هذه الجهات لئلا من من  
 المحدودين وإذا لم يأخذ ما يخصه ان يقع فيها أو في  
 أحدها فلذلك قدم صاحب الكتاب بيان غرض المنطق  
 وتعرفه وموضوعه أو نقول مقدم العلم ما يتو  
 عليه ذلك العلم وذلك ما من حيث الشروع وهو

ب  
 وهو الآتي به

ع

ف



الغرض والغاية لان طالب العلم انما يشروع في العلم  
بعد ان كان عالما بالغرض منه وساعيا في الوصول  
اليه واما من حيث الوجود الذي هو معروفه  
الدرستي واما من حيث الوجود الخارجي وهو موضوع  
لان مسائل العلم ان وجدت في الخارج ولو كان  
وجودها محالاً في بعض الصور كانت في موضوعها  
التي هي محالها **قال** العلم اما تصديق قوله  
او اثبات **اقول** المراد بالعلم في هذا العلم  
حصول صورة الشيء عند الدان المجردة سواء كانت  
مطابقة لاولاد المراد بالساذج مالا يعتبر معه الحكم  
ومذا المعنى غير الادراك الذي لا يعتبر معه هذا  
التقدير ويمكن ان يراد بالساذج المجردة عن الحكم فيكون  
التقدير ان كان الادراك ساذجا لا حكم معه كان  
تصوره وان كان ادراكا معه حكم كان تصديقا  
لان الشرط رتبة التقدم ولا يقتضي ذلك كون  
الشرط دالا خلا في حد الجزاء وقيد كانه يقول  
ان كان هذا انسانا كان حيوانا فلا يلزم دخول  
الساذج في التصديق كما لا يلزم دخول مفهوم

الانسان

الانسان في الحيوان بل يجوز ان يكون التصديق اعم  
من الادراك الساذج وهو الادراك الذي معه الحكم  
الذي يقال له ولذلك الحكم التصديق ثم الحكم وايضا  
النفسه والا سناد كلها عيان عن الادعاء بالنسبه  
وادراك ان النفسه واقع له ولست بواقعه فلا يكون  
ناشرا وفعلها للنفس بل يكون من مقوله الكلي العلم  
وانما قال واما تصديق ان كان مع حكم بل يفظ مع  
لان التصديق عند وعند الساذج عيان عن التصديق  
الثالث تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور  
النفسه والحكم الذي هو واقع للنفسه وهذا الحكم  
وان كان مقدما بالذات على التصديق لكونه جزاء له  
لكنه مع التصديق في الزمان لكونه جزاء الخير ومذا  
المنفصلة مانعة اخلو بحسب الصدق والمفهوم و  
مانعة الجمع بحسب الصدق مطلقا وبحسب المفهوم  
ان مستر الساذج بالمجرد عن الحكم والا فلا ولا يجوز  
في هذه المسله موافقا اذا تصورنا زوانا المثلث  
وتصورنا التساوي للقيامتين وتصورنا النفسه  
لها فلا حفاء في اننا نشك في ذلك قبل قيام البرهان  
الهندسي فيحسب عندنا كنهه ادراكه خالصة الحكم



ثم اذا حصل لنا برهانها جزمنا بان زوليا المثلث  
مساوية للقائمتين فحصل عندنا حينئذ كسفة اخرى  
لدراسة مغايرة للاولى بالذات لان مد مع الحكم و  
الاولى خالية عنه وبالمولود لان يصح ان يطلق  
على هذه انها صادقة لو كانت ولا يصح ذلك على الا  
فمراد القوم بالتصديق الكسفة الاولى وبالتصديق  
الكسفة الثانية وهذا الحق من مقرر جال يتبادر  
العلامة عند الحق والذين لا يحيطون به مناه  
وبه شذخ الاشكال للملك في كتب المتأخرين

**قال** وليس لكل له قوله فحصل **اقول**

حينئذ ضروري الى الس جميع التصورات والتصورات ضرورية وهو  
تصور الحركات والجلوس الذي لا يحتاج في حصوله الى نظر وكسب والا لما احتجنا  
في الواحد نفسا اشكر الى تحصيل شيء للعلوم وذلك باطل وايضا ليس جميع  
التصورات والتصورات نظريا وهو الذي يحتاج في  
حصوله الى نظر وكسب حينئذ نظري كتصور الملك  
وكلما بان العالم مجرد والا لما قدرنا على تحصيل  
علم لان حصول التصور لا التصديق هو قوت حينئذ على  
آخر فان الآخر هو قوتنا على الاول فهو الدرد وان كان  
هو قوتنا على امرنا لم يعلم جزم هو التسلسل وعلى التدرج

منه

ممتنع يحصل العلم اما على تقدير الدرد فلان الموقوف  
عليه سابق على الموقوف فيلزم حصول الشيء قبل حصوله  
وهو فاسد واما على تقدير التسلسل فلان حصول  
المطلوب حينئذ هو قوت على حصول ما لا نهاية له  
في العقل وذلك محال اعلم ان صور النفس الى الضر  
والنظري وكذا الى التصديق والتصديق مفهوم العلم  
وهو لا يتم من اجل تسميته وذلك لا ينافي حقيقة في ضمن  
احدا قسامه لان لراف العام واعتنا غير  
حقيقة في ضمن احدا فردا ولا يلزم من الاول الثاني  
وايضا المراد بالتصديق الضروري **ما حكمه ضروري**  
وان كان التصديق الذي هو امره او شرطه نظريا  
وبالتصديق النظري ما حكمه نظري وان كان التصورا  
اي النظر ضروريا قوله وهو ترتيبا احد حاصله متوصل بها الى  
تحصيل غير حاصل الترتيب في الاصطلاح جعل الانباء  
الكنه خبايا حيث يطلع عليها الواحد ويكون بعضها  
نسبة الى البعض بالمقدم والتأخر وموافق من العاليف  
اذ لا اعتبار فيه التقديم والتأخر وقوله حاصله اريد  
الاغم من المعلوم والمطنون ومن التصديق والتصديق  
وايضا ان النظر ملا حظة العقل وهو حاصل عند التحصيل

له  
ل  
مرك

ل



غير الحاصل **قال** بل البعض من كل منهما الى قوله  
 المنطوق **اقول** لما نفى الموجب في الكلبي وحي  
 قولنا كل التصورات والتصورات ضرورة ومولانا كل  
 التصورات والتصورات نظرية لنم صدور السالبي  
 الجبرتي ولوجود الموضوع لنم صدور الموجب في الجبرتي  
 وذلك قولنا بعض التصورات والتصورات ضرورة  
 وقولنا بعض التصورات والتصورات نظرية ولا شك  
 في ان كان تحصيل النظر من الضروري بالوجدان لكن  
 ذلك التحصيل بطرق معينة كايحد والاسم في التصورات  
 والقياس وتوابعه في التصورات مع رعاية شرائط  
 تلك الطرق لا شك ايضا في ان العلم بهذه الطرق و  
 شرائطها ليس ضرورة والاما وقوع الغلط في الحكم  
 العلم فالعلم بها نظري كسبي فاجتبه الى قانوني امور  
 كلي فيند معرفة طرق الانتقال من المعلومات الى المجهول  
 وشرائطها بحيث لا يعرض الغلط في الفكر الا نادرا  
 والندرة حيث لم يتوابع تلك الشرائط والاحتفاء في انه  
 على سبيل النادرة وذلك القانون هو المنطوق **قال**  
 فان قيل المنطوق له قوله بدون المنطوق **اقول** ما مانع عارضتان  
 على الاحتياج الى المنطوق بقرينة الاولى انه الاحتياج الى

المنطوق

المنطوق في الاكتساب لكونه نظريا قابلا للغلط اما نظريته  
 ولانه لو كان ضرورة لاجتماع اجزائه لاستيعاب الغلط في الاحكام  
 لكون المبادي وطرق الاكتساب ضرورة حينئذ وذلك  
 بخلاف الواقع واما كونه قابلا للغلط فلا خلاف  
 المنطوق في بعض مآله وادراك ان كذلك يلزم  
 للاحتجاج من الغلط الاجتناب الى منطوق حرملزم  
 التسلسل في اصدار متسامية او غير متسامية وعلى النقد  
 لا يرتفع الغلط عن المنطوق لان في ارتفاعه اما حصول  
 اصدار غير متسامية في العقل ما كثر الغلط مرتفع  
 قبل ارتفاعه وكلاما محالان واذا لم يرتفع الغلط  
 عن المنطوق لم يكن ذلك في رفع الاغلاط التي وقعت  
 في غير فلا احتياج اليها اصلا وتقرر الثاني انه  
 لو اجتنب في اكتساب العلوم الى هذا القانون كان من  
 الاجاظر له هذا امتنع عليه الاكتساب وذلك باطل  
 فان كثيرا من الناس كالانبياء والاولياء يحصل لهم  
 العلوم اي التصورات والمعارف اي التصورات  
 بدون هذا القانون فلا احتياج في الاكتساب المنطوق  
**قال** قلنا المنطوق في آخر الفصل **اقول**  
 المنطوق بعضه ضروري وبعضه نظري لكن من الضروري

ري



منه بطريق اخرى كما يكتسب الاشكال المثلث من الشكل  
 الاول بطريق الشكل الاول مثلا ان صدق كل ح ب  
 ولا شيء من ا من الشكل الثاني ينتج لاشي من ج الا انه  
 لذا صدق هذا القياس صدق الصغرى مع عكس الكبرى  
 فنترك قياس من الشكل الاول وهو كل ح ب ولا شيء  
 من ب ينتج من الاول لاشي من ج افتقوا كلما صدق  
 الشكل الثاني صدق الشكل الاول وكلما صدق الشكل  
 الاول صدق النتيجة فكما صدق الشكل الثاني صدق  
 النتيجة هذا جوارح عن المعارضة الاولى ولتقابل ان يقول  
 على ما بينتم من منع العلة في المنطوق ولا العلة باطل  
 لو قوع العلة فند اخلاوا من كل تلك الصائحات في بعض  
 مسائلها وعلى الاول يعود للمعاضة المذكورة بالا  
 يصح الجواب والحوار عن المعارضة الثانية ان تكون  
 بعض المؤيد من عند الله من تحصيل العلوم والمعارف  
 بدون المنطوق لا نفى للاحتياج اليه مطلقا وقال الانسان  
 العلاء عصفه الحق لله طيب الله مناهه يجوز في هذا  
 الموضوع ان يقال ان العلة واقع في المنطوق لكن من  
 تعلم المنطوق فهو متمكن من كليات المحولات والمعلولات  
 فكما كثر الكليات يرفع عنه العلة بالكلية بل يعرض له

على سبيل

على سبيل الذكر

على سبيل الذكر ومن لم يتعلمه فتمكث قدامه وغلطه  
 كثر وهذا القدر كاف في الاحتياج اليه مدار اخر كلا  
 فان قيل ان الطريق القدرى والمنطوق كفى في الانسان  
 في المنطوق كفى في سائر العلوم والاعاقل والمعارضة  
 فلنا الاجابة بجميع الطرق اصون للمذهب **قال**  
 الفصل الثاني في موضوع المنطوق في قوله في موضوع  
 المنطوق **اقول** موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارض  
 ذلك الموضوع العوارض الذاتية وهي التي تعرض للشي  
 لذاته كالنجم بالقوة اللائق للانسان والتي تعرض للشي  
 لا مريساويه كالنحوك اللائق للانسان بواسطة النجم  
 بالقوة والتي تعرض للشي لا مريدا داخل اعم كما يحركه اللاحقة  
 للانسان بواسطة الجسم والمصنف خص العوارض  
 باللاحقة لما هو موافق للقسم الاول ولما كان المنطوق  
 يبحث عن عوارض التصورات والنقد بعات العوارض  
 التي يلحقها لذاتها ككونها توصل الى مطلوب تصديق  
 او مطلوب تصديق ايضا لا قربها او بعدا ككونها حجة  
 او بعدا ككونها قضية وعكس قضية لاجرم موضوع  
 المنطوق التصورات والنقد بعات باعتبار الاتصال  
 المذكور مدلا ما عليه صاحب الكشف والمصنف لهما

لله

رو بعدا ككونها حجة او بعدا ككونها قضية



لكن من حيث الشئ الى على والامام محمد بن الحسن قدس الله نفسهما  
 ان موضوع المنطق المعقولات الثانية ونفسها  
 الامام بان الانسان يتصور حقايق الاشياء ثم يحكم  
 على بعضها ببعض حكما نفسيا كقولنا الانسان الناطق  
 او خبيرنا كقولنا الانسان الناطق فلو ان الما فيه محكوما  
 عليها على هذا الوجه لمر لا لحقها الا بعد صيرورتها  
 معلومة او لا فهي اذن مدلا الاعتبار في الدرجة الثانية  
 في العقل ولذلك سميت بالمعقولات الثانية وكما يتحقق  
 كون موضوع المنطق تلك المعقولات في الما ميان لوازم  
 اما من حيث هي كالتوجه لما فيه الاربعه او من حيث  
 انها موجودة في الخارج كالنفاي للاجسام او من حيث  
 انها موجودة في العقل كالكلية والجزئية والجنسية  
 والفصلية وغيرها والمنطقي بحيث في هذه اللوازم  
 اعني لوازم الما ميان المعقولة لا مطلقا بل من حيث  
 ان تلك الما ميان المعروضة موصلة الى المجولات  
 التصورية والتصورية موضوع المنطق الما ميان  
 المعقولة وحيث انها ان لها لوازم في العقل  
 وما عتبارها توصل الى مطلق تصوري او تصوري  
 ايضا لاقتها او بعدا وهي المعقولات الثانية

هذا المعنى

وهذا التحقيق مقتربا الى استكمال العلامة على الحق  
 والدين طيب الله منابه **قال** والموصل قريبا  
 الى قوله بحقيقة **اقول** والموصل القريب الى  
 التصور كما يجد والرسم ليعني قولنا اشياء والموصل  
 القريب الى التصور كالقياس ليعني حجة وتقدم لا  
 في مدلا الفهم على الثاني وضعنا لتقدم التصور على التصور  
 طبعا للعلم الاولي اي الفهم قدري بان المحكوم عليه  
 والمحكوم به واليكم اي النسبة ما لم يكن متصورا بوجه  
 امتنع الحكم اي ايقاع النسبة ومدلا لا يقع نفس  
 التصور عند المتقدم وجبره عند الامام والمتا  
 ولا يجب في التصور تصورا المحكوم عليه بحقيقة بل يكفي  
 تصورا منه من صفاته وذلك تصور بوجه ما لا يتحكم  
 على البعيد بانه شاغل لجزئيتين مع اننا نجعل حقيقة  
**قال** فان قيل الحكم الى آخر الفصل **اقول**  
 هذا شك ورد على قولنا المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما  
 بوجه ما وتقرر انه لو كان كذلك لصدق قولنا المجول  
 مطلقا بمتنع اليكم عليه ومدلا الثاني كاذب والمقدم  
 مثله بان كذا الثاني ان هذا الثاني مضمون  
 المجول مطلقا ومجولها بمتنع الحكم عليه فهذا هو

خ

ما

عها

ع



ان كان محمولا مطلقا ببعض المجهول مطلقا بغير الحكم  
عليه لان الحكم بامتناع الحكم حكم ومذهبا فقل الثاني  
فكذلك الثاني وان كان معلوما بوجه وكل معلوم بوجه  
يكون الحكم عليه بمنزلة هذا الموضوع لكن الحكم عليه  
وقد قال بامتناع الحكم عليه فكذلك الثاني ايضا وجوابه  
الثاني وهو قولنا المجهول مطلقا بامتناع الحكم عليه ان اخذ  
خارجته فلا يصدق ولا ينفق لان معناها جملته  
ان الذي وجد في الخارج وصدق عليه المجهول المطلق  
هو كمنع الحكم عليه فال موضوع مجال معنى ان  
انضاف دلالة بالوصف العنوان الى مجال لان كل ما وجد  
في الخارج معلوم بوجه فان المراد يكون الشيء معلوما  
بوجه ان العلم حاصل ببعض اوصافه وعوارضه  
وكل ما وجد في الخارج فالعلم حاصل بالوجود والشي  
الذين ما عارضان له فينبغي منع الملازمة لان صدق  
الملازمة موقوف على انعقاد هذه الخارجيه وهي  
لا تنفقد ولا تصدق والملازمة كاذبه ممنوعه وان  
بقي اصل الملازمة مسئلا كل محكوم عليه معلوم بوجه  
فنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس بمعلوم بوجه  
لا يكون محكوما عليه وهذا معنى قولنا كل مجهول مطلقا

منع الحكم

منع الحكم عليه فمنع الملازمة بمنع انعكاس الوجه  
بعكس النقيض الى الوجهه الخارجيه لا مضار  
ذلك وجود موضوع انعكاس في الخارج وهو باطل  
كما ذكرنا وان اخذ الثاني حقيقته يصدق وينفقد  
لان معناه ان الذي ان وجد في الخارج يصدق  
عليها انها مجهول مطلق فهي كمنع الحكم عليها  
فتلك الذي غير معلوم من حقيقته معلومه وحقيقته  
هي حقيقة الوصف العنواني وهو كونه محمولا مطلقا  
فامتناع الحكم باعتبار الذي وحقيقته وليكن بامتناع  
الحكم باعتبار الوصف العنواني الذي هو معلوم  
**قال** الفصل الثالث في مباحث الالفاظ  
قوله والمملكة **اقول** عرق المصنف دلالة اللفظ  
بأنها خطوط المعنى بالبال عند خطور اللفظ مع العلم  
بالوضع وادعى انه لا يرد عليه شيء وحقق بعض الفاضل  
معنى الدلالة والوضع اللفظي بان الواضع لما وضع اللفظ  
لمعنى حصل له تصور اللفظ والمعنى وان المعنى اللفظ  
موضوع للمعنى وفهم المعنى هنا غير مستفاد من الوضع  
ثم ان هذه الصور الثلاث تنطبق في الخيال ارساما متجا  
وان انجي عن الجواس وحينئذ لا سمعنا ذلك اللفظ

ور



النفس النفس لا محله من الخيال فادركت المعنى المجازي  
 له ثم لدركت وضع احدهما للآخر مقول مرادنا بالعلم  
 بالوضع العلم السابق بشرط الحفظ في الخيال  
 وحسبنا بسقط الدور لان فهم المعنى من اللفظ  
 متوقف على العلم السابق بوضع اللفظ لهذا المعنى  
 وهذا العلم لا يتوقف على هذا الفهم المعين للمعنى  
 بل على فهم سابق كما ذكرنا مقول اللفظ اذا دل  
 على معنى بالوضع فاما ان يكون ذلك المعنى تام ما وضع له  
 كدلالة الانسان على الحيوان للناطق فهي المطابقة  
 او بعض ما وضع له كدلالة الانسان على الناطق هي  
 التقصير او امرا خارجا عما وضع له كدلالة الانسان  
 على قابلية الكتابة فهي الاتهام كذا يحبان بقيد  
 الدلالة ان اللفظ يبين حتمية كذلك احترازا عن  
 اللفظ المشترك بين الكل والحز كلفظ الامكان  
 المشترك بين الامكان الخاص الذي هو كل والامكان  
 العام الذي هو حزر فان هذا اللفظ اذا دل على  
 الخاص بالمطابقة دل على الامكان العام بالتضمن  
 مع ان هذه الدلالة مطابقة ايضا وعن اللفظ المشترك  
 بين الملزوم واللازم كلفظ الشمس المشترك للقرص

وهو ملزوم

وهو ملزوم وبني الصور وهو لا يتم فان ادل هذا  
 اللفظ على القرص بالمطابقة دل على الصور بالادراك  
 مع ان هذه الدلالة مطابقة فتبين الدلالة ان يقوله من  
 حتمية كذلك يخرج من الصور ولما يل ان يقول  
 عليه صور اخرى وهي ان اللفظ متى وضع لشيء وضع  
 لجوهر ايضا من حيث انه جزر لذلك الشيء بحسب الدلالة  
 اللفظ على ذلك الجزر مطابقة وتضمن ايضا ولا يقيد  
 قيدا حتمية في الاستيثار فعلى هذا الحق ما دل عليه  
 صاحب الكشف بعد الله فانه قد دل الدلالة ان اللفظ  
 بالتوسط وحسبنا لا يرد هذه الصعوبة لان لاله  
 اللفظ على ذلك الجزر بتوسط الوضع له مطابقة  
 وبتوسط الوضع لجوهره تضمن وتضمن الاتهام  
 الملزوم الذي هي متى حصل مسمى اللفظ في الذم  
 حصل ذلك اللازم واللازم كمن فهم اللازم من اللفظ  
 ولا شرط للفهم الخايع هو المسمى ذلك اللازم  
 فان العدم كالعدم على الملك كالبصر مع انها  
 متافقتان في الخايع **قال** ودلالة اللفظ المركب  
 الى قوله بالوضع ايضا **اقول** ملا جوار اعتبار  
 مقدر نقر ان الدلالة للوضع لللفظ منصوص في

لا يدخل في  
 ذلك الامر

من  
 ن



ودلالة المركب دلالة وضعه **لفظه** والآية علم كل احد  
 معنى كل مركب سمعه بل العلم بمعنى المركب هو فوق على  
 العلم بوضع اجزائه لعنا ما ومنه الدلالة خارجة  
 عنها لانها لا تكون مطابقة لعدم وضع كل مركب  
 بمجموعة لعنا. ولا تكون ضمنيا ولا التزاما لانها  
 دلالة اللفظ على جزر المسمى او لازم المسمى لا تكون  
 للمركب سمي اجاب بانها داخل في المطابقة اذ المراد  
 من وضع اللفظ للمعنى ما وضع عينه لعينه اي عين  
 اللفظ لعين المعنى واما وضع كل واحد من اجزاء  
 اللفظ لاجزاء المعنى بحيث تطابقا والمركب من  
 القسم الثاني فان كل واحد من مفرداته موضوع  
 لجزر من المركب وكذا الآية موضوعه لنفسه الخاصة  
 لا خلا واللفظ في الآية ففي العربية بحيث تقدم المضما  
 وفي غير الجح كقولهم تير انداز فان المضما متاخر  
 منها والى هذا اشار بقوله ودلالة مركبات  
 بالوضع **قال** والضم الالزام الى مولد والمعتبر  
 هو الاول **اقول** بان نسبة الدلالة بعضها الى  
 بعض قبل الخوض في ذلك يقول انهم قسموا اللازم  
 الى البقي وغير البقي وضموا البقي تفسير من

فستروا

اللازم الذي

اللازم الذي يلزم من تصور الملزوم تصوره كالزوم  
 للاربعه والثاني اللازم الذي يلزم من تصور الملزوم  
 ونصونه جزم الذي يلزم له والا اول اخص من البا  
 ويحقق العموم ان الملزوم اذا كان كسفي تصور انفسه  
 الذي منه الى اللازم فلا بد وان يكون كسفي متى تصوره مع  
 اللازم بجزم الذي باللفظ منها لوجود جزمه بلزم  
 في الذي وذلك اخص من مطلق اللفظ ولا انعكاس لهما  
 ان يكون كسفي متى تصوره مع اللازم بجزم الذي بانكاه  
 الانكاه في الخارج مع جواز الانكاه في الذي  
 بان تصور الملزوم معطى اذا عرفت ذلك نقول النقيض  
 والالتزام يستلزمان المطابقة لانها تابعا للمطابقة  
 ومتبع وجود التابع وحسناته تابع بدون المستوع  
 ولا يستلزم المطابقة النقيض لجواز كون المسمى بسيطا  
 ولا يلزم ان يستلزم المطابقة الالتزام عند المساحرة  
 لجواز ان لا يكون للمسمى لازم بغير كسفي يلزم فهم من فهم  
 المسمى وذهب الامام والشيخ المقتول الى ان المطابقة  
 مستلزمة للالتزام لان لكل عامية لانا واقلة انها غير  
 واجاب المتأخرون بان هذا اللازم لازم للماضي  
 بالمعنى الاعم دون الاخص اذ قد تصور حقايق لا يخطر

جبه

في

مه

ز

ما



بما نشأ شي ما يغاير تلك الحتمية فضلا عن هذا اللازم  
 والمعتبر في الالتزام اللزيم بالمعنى الاخص وهو لا  
**قال** واطلاو اللفظ الى قوله الى اخر البحث  
**اقول** اللفظ اذا اطلق على مدلوله المطابق لشي  
 حقيقه واذا اطلق على مدلوله التعميني او الالتزامي  
 سمي مجازا ولا يلزم من الوضع الاستعمال واللفظ  
 قبل الاستعمال لا يسمي حقيقه ولا مجازا بل بعد استعماله  
 يسمي بهما **قال** الثاني فيل دلاله الالتزام الى  
 آخر البحث **اقول** زعم المنطقون ان دلاله الالتزام  
 مجهول في العلم قال صاحب الكشف ان رادوا عدم  
 دلاله اللفظ على مدلوله الالتزامي فقد ظهر بطلانه  
 اذ كثيرا من اللفاظ تدل بالالتزام وان رادوا اصطلاح  
 على عدم استعمال اللفظ في مدلوله الالتزامي بذلك مما لا  
 نزاع فيه ولا يطلعا بالحجة وقد اوجبوا عليه بان منه  
 الدلاله عقلية والمستعمل الدلاله الوضعيه ونقض الاما  
 العرالي قدس سره هذا الدليل بدلاله التعميني وتوجيه  
 كلاهما المراد بالدلاله العقلية ان العقل مستقل في  
 افاق تلك الدلاله فذلك ممنوع في الالتزام وان كان  
 المراد ان الوضع مدخلا فيها فالنظمي كذلك ولا يتجر

ان كان هو

المعنى

وتمسك الامام العرالي على مجر الالتزام بعدم تباي  
 اللوازم لان من لوازم الما منه كونها ليست كل واحد  
 ما يغايرها وما يغايرها غير متساويه واجاز عند الاما  
 الدلازي رحمه الله بان المعتبر في الالتزام البيت ولا نسلم  
 انه غير متساو وتمسك الامام الدلازي على مجر بانه  
 ان اعتبر اللازم البيت لا ينصط لا احتلاو اللوازم  
 بالنسبه الى الاشخاص وان لم يعتبر اللازم البيت  
 لم يقد اي لا يتحقق الدلاله واجبت انه لا يعتبر  
 الالتزام البيت بالمعنى الاخص ولا نسلم انه يختلف  
 بالنسبه الى الاشخاص **قال** الثالث اللفظ  
 اما مركب في قوله لا على جزر المعنى **اقول**  
 اللفظ اما مفرد او مركب فانه ان قصد جزر اللفظ  
 الدلاله على بعض ما يقصد باللفظ جبره يقصد به  
 فهو المركب والا فهو المفرد وذلك بان لا يكون له  
 جزر كين اذا سمي به اوله جزر ولا يدل كمنوخ اوله  
 جزر ويدل ولكن لا على جزر المعنى لعبد الله العلم  
 لشخص اوله جزر ويدل على جزر المعنى لكن لا يقصد  
 ذلك المعنى حين هو جزر كما اذا سمي شخص بالحسن  
 الناطق واللفظ المركب سمي قولا ومؤلفا



وقيل المولود ذكرنا والمركب يدل خروجه على حر المعنى  
 كعبدا للعلم فهو قسم من اصنام المفرد كما ذكر  
**قال** والمفرد تقسمه الى موله فهو الاداة **د**  
**اقول** المفرد يمكن تسميته باعتبار ان مباحثنا  
 تنقسم الى اسم وكله واداة لانه ان دل على معنى  
 وتصلغه وتبينه على زمان فهو الكلمة التي يسميها المل  
 العربية النفل والافان دل على معنى تام اي هو  
 ان خبره ووجهه عن شئ فهو الاسم وان دل على معنى  
 غير تام اي لا يقع وحده مخبرا به فهو الاداة ويسمى  
 اسم العربية الحرف يرد على تعريف الاسم الموصو  
 فان الذي مثلا لا يقع مخبرا به وحده بل يقع مع صلته  
 وجوابه ان الذي يقع وحده مخبرا به المخبر عنه و  
 صدق عليه وحده كقولك ضرب زيد الذي ضرب  
 عمر واغناه ما في الباب ان معناه بهم يحتاج الى  
 قوله معينه له وتلك صلتها فالصلة لتعريفه لول  
 الموصول لا تصح صدقه على المخبر عنه بخلاف  
 الخبر في الاداة فانها لا تخبر بها عن مخبر عنه ولا  
 تصدق عليه ما لم يضم اليها متعلما من فعل كونه  
 فان في مثلا لا تصدق على زيد ما لم يضم اليه جمل

بجوه ص

ادجامل

او حاصل **قال** والكلمة اما حتمية الى قوله  
 غير تام **اقول** الكلمة اما حتمية واما وجودية  
 الاولى هي التي تدل على حدث ونسبة الى موضوع ما وزمان  
 لتلك النسبة كضرب فانه يدل على الضرب ونسبة الى موصو  
 هو فاعل لذلك الفعل وزمان الملك النسبة وهو الماضي  
 والثانية هي التي تدل على الاخبار عن النسبة الى موضوع  
 وزمان النسبة ككان واخواتها وتسمى اسم العربية  
 هذه الثانية لفعالا فانه دلالة لها على معان غير تامه  
**قال** واما الشئ فقد جدد الاسم الى قوله  
 الوجود **اقول** قال المصنف الشئ للو على  
 جدد الاسم بانه اللفظ المفرد الدال بالوضع على معنى  
 مجرد عن الزمان ومدا تشارك الاداة قوله وان شرط  
 في الاداة الى اخره مدلا اشار الى قسم آخر يذكر في الشئ  
 وموران اللفظ المفرد لعماد ان على معنى تام فان دل على  
 على زمان ايضا كان كله واما كان سا واما دل  
 على معنى غير تام فهو الاداة اي وان شرط في الاداة  
 دلالتها على معنى غير تام فقط وفيهم تقسما مكررا دخل  
 في الاداة الكلمات الوجودية ولما دخلت في الاداة لان  
 المعنى فيها قيدان الدلالة على معنى غير تام وعدم الدلالة



على النظم ومخرج الكلام لوجوده عن الاداة القيد الاخير  
ولما لم يعتد ذلك في الاداة في هذا القسم دخلت الكلمات  
الوجودية فيها **قال** وقال ليس كل فعل لا قوله كله  
والا طيب في الالف **اقول** نقل للمصنف  
ان الشئ قال في الشئ ليس كل فعل عند العرف كانه عند المنطقيين  
فان الفاعل المضارع الحكم والمخاطب مطلقا فعل عندهم  
ولا يجوز كونه كانه عند المنطقين لانه مركب لو حيين  
لا احتمال للصدق والكذب وهذا من خواص المسالك  
لا دلالة الالف على الحكم المفرد ودلالة النون على الحكم  
المتعدد ودلالة التاء على المخاطب ودلالة ما بعد  
منه الزوائد على ما في معنى تكون مركبا والكلمة قسم  
من الالف المضارع ثم لو ورد الشئ على نفسه المضارع  
الغائب بان المضارع الغائب يحمل ايضا الصدق والكذب  
لان معناه ان شيا غير معين وجد له المصدر كما ان معنى  
ما في الفاعل المضارع ان شيا معين وجد له المصدر  
او كونه المضارع الغائب مركبا فلا يكون كونه وتعيين الموضوع  
وعدم تعيينه سوار في اجمال الصدق والكذب واجاب  
وقال ليس معنى ضرب مثلا ان شيا غير معين وجد له المصدر  
لانه لو كان معناه ذلك لصدق الصدق لكل موضوع فاستغ

كلام من

المضارع

جمله اذ طيب

بوضوح الالف  
المصدر الى امر  
وجوب عدم الجواز  
في جميع عين  
الاشياء والى  
المصدر الى امر  
بوضوح الالف

جمله على زيد وخصيصه زيد فاذن معناه ان شيا معين  
في نفسه وعند الغائب محمولا عند السامع وجد له الضرب  
فلا يحمل الصدق والكذب المرصع بذلك الموضوع خلا  
باني الفاعل المضارع فانها تدل على موضوع معين بخلاف  
الصدق والكذب دون التصريح بالفاعل فان صاحب الكشف  
والمصنف ليس الامر كما ذهب اليه الشئ فان الفاعل المضارع  
غير الغائب لا يحمل الصدق والكذب غير الضمير المنكر فيها  
الذي فيها هو الفاعل لها فاذن لا فرق بينهما وبين المضارع  
الغائب وورد على كلام الشئ ايضا انه لا نسلم ان  
تعيين الموضوع شرط في اجمال الصدق والكذب كقولنا  
ضرب رجل فانه محتمل للصدق والكذب وايضا المضار  
الغائب على ما جقق ويحمل للصدق والكذب نظرا  
الى ملك النسبة حيث هي غائبة ما في البان انه لم يحتملها  
عند المخاطب ما لم يصرح بموضوعه وانما المعنى اجمال  
الصدق والكذب بالنظر لا بالنسبة نفسها سواء كان  
الاحتمال حاصلا عند المخاطب ولا قوله الالف والتاء و  
النون تدل على معنى لا يد فوجه التركيب فلما والباء ايضا  
تدل على معنى لا يد ومو غيبة الفاعل فلا فرق بينهما  
وقد سلم الشئ ان المضارع الغائب كله فوجه كون غير

وقد يعقل الا فاصلا  
يعبر مثلا مفردا بدون  
الند لا يعقل ولا يحتمل  
والكذب محتمل في الند  
مع المضارع











سميت مترادفين او مترادفات كاللفظ والاسم والضمير  
وان يخالف سميت متباينين او متباينين كالفرس و  
الحمار والطير **قال** المركب الى قوله واداة **هـ**  
**اقول** المركب ايا كلام ان افاد المسجع وغير كلام  
ان لم ينفذ ولما كان المنفذ مشتركاً بين الله معان الاول  
مقابل الماهل مفرداً كان او مركباً الثاني المنفذ فانه  
جدل في الالف ما يجمع السكون عليه مستو المنفذ ما هو  
المقصود منها وموجه السكون عليه والمراد بذلك  
ان المركب بحث الخصال في الافادة الى لفظ ينظر كاحتيا  
الحكم عليه الى المحكوم به او بالعكس الكلام ان احتمال  
الصدق والكذب في بحثنا فاقطع النظر عن راسه  
وقايله بحثنا ان يطابق الواقع وان لا يطابق سمي  
قضية وخبراً وان لم يتخلها فان دل على طلب الفعل  
دلالة لوليها اي بالصيغة فهو مع الاستعلاء وهو طلب  
العلو بذلك اللفظ امر ونهي ومع الحضور سوال ودعاء  
ومع التساوي التماس واسئل للتعليق اسمي الكل امر ونهي  
وان لم يدل على طلب الفعل سمي تنبيهاً ونذراً فله التمني  
والترجي والقسم والنداء والاستعظام وغير الكلام اما  
حكم تقيدي ان مركب من اسمين كالوصوف والصفة

او اسم وكله

او اسم وكله كالوصول والصل التي حوكة ولا بد في المركب  
التقيدي ان يكون الثاني قيداً في الاول واما غير تقيدي  
كالمركب من اسم واداة او كله واداة **قال** ونحو  
ان الكلام الى اخر الفصل **اقول** رغم النجاء ان  
الكلام لا يتالف الا من اسمين واسم وفعل لان الكلام  
لا يحق الا من محكوم عليه ومحكوم به والاسم يقع كلاً ما  
والفعل لا يقع الا محكوماً به والحرف لا يقع شيئاً منها فلا  
يقع ركناً من الكلام ويقض هذا المعنى بالنسبة اليه  
فانه مركب من الاسم والاداة واحتمال النداء في تقدير  
الفعل لا قلب بازيد متقدراً ادعوز نداء والذيل  
عليه انهم يعدون المنادى من اقسام المفعول به الك  
وجب حذف فعله فتكون مركباً من فعل واسم وقيل  
على هذا الجواب ان النداء لو كان في تقدير الفعل كما  
محملاً للصدق والكذب كما محتمله ادعوز نداء وذلك  
منتهى اجتناب عن منع الشبهة فان المركب من الاسم  
والكله انما يحتمل الصدق والكذب اذا كان اخباراً  
فان كان انشأراً فلا محتملها كما لفاظ العقود بحوكت  
وظلعت وابرات **قال** الباء الثاني في مبا  
الكلية والجري الى قوله او غير متسا **اقول**

س

ن

حب



الثاني الثاني في مساجيل المعاني واليحيث الاول في محقق  
 مفهوم الكل والجبر في مقول المفهوم ان يمنع نفس تقعون  
 من الشك فيه هو الجبر في كونه وان يمنع بل يمكن جملة  
 على افراد كنه فهو الكل كالانسان والكل في محقق الجبر  
 الخارج وتعدده فيه وعدم تعدد منه اقسام لانه  
 اما ان يكون من منع الوجود في الخارج كتركيب الباركي و  
 يكون الوجود ولم يوجد كالاعتقاد او وجد واجد  
 فقط كالشمس ومع امتناع غيره كواحد الوجود  
 فان هذا المفهوم كلي وهذا يحتاج الى بيان التوحيد  
 او وجد كنه متعدد في افراد فاما ان يكون متسامية  
 او غير متسامية الاول كالكوكل السيارة والثاني  
 كالمعلوما في تد تعالي لانها المفهوم ما يحصل في العقل  
 وهو لا يكون الا كليا لانا نقول الادراك جميعا  
 صورة الكلمات في النفس وصور الجبر في انها  
 فالمواد المفهوم ما يحصل في النفس وفي انها قوله في المتق  
 او يمكن ولم يوجد المراد بالامكان هنا الامكان العام  
 الشبوني فلا يورد السؤال بان المراد به ان كان الامكان  
 العام فلا يكون قسما للمنع وان كان الامكان كاحد  
 فلا يكون لغيره محققه كقوله مع امكان غير او استحالة

مع امكان غير

لا يغير الى ان  
 لا يغير الى ان  
 لا يغير الى ان

فلا يتبادر الواجب  
 وقد جعل الواجب  
 متسامية

قار

الثالث وبقدر جملة الكلي في قوله جبر الاستحالة وجبر  
 اقول اذا قلنا هذا كلي لذلك ودلك جبري لهذا  
 فاننا قلنا جبري يكون هذا محمولا على ذلك بالمواطاة اي  
 بهو هو والمراد بقوله ان يحل الشيء الحقنة على الموضوع  
 هذا المعنى لا بالاشتغال وموازن لا لحل عليه هو هو اي بالموطاة  
 بل نفس الله او شئ من شأنه ما يحل هو هو كالبيان  
 بالنسبة الى الانسان فانه يقال الانسان ذو بيان  
 او ابيض وكلمة الكلي انما تكون بالنسبة الى اخرى  
 التي يحل ذلك الكلي عليها بالمواطاة لا بالنسبة الى  
 اخرى بل الى محل هو عليها بالاشتغال كما يعلم  
 فان كلمته بالنسبة الى العلم التي في زيد وعمرو وغيرهما  
 لا بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر واورد على هذا الكلام  
 ان ذو النفس والنسبة خارجة عن المحول فالمحول بالحقنة  
 البياض في قولنا الانسان ذو بيان جوابه ان  
 ان النسبة الخارجة عن المحول هي التي تربط المحول  
 بالموضوع التي تسمى رابطة والنسبة التي  
 تدل عليها فليس كذلك فربما النسبة تكون نفس  
 المحول كقولنا السماء فوق وقد تكون جزاء المحول كقولنا

م

ل



زید ذو مال **قال** وزعم الامام الى آخر البحث  
**اقول** قال الامام رضي الله عنه ان المحمول ان  
 كان ذاتا كان حملها على الموضوع حمل المواطاة  
 لان الموضوع الحقيقي انما يكون الذات والمحمول تلك  
 الذات بعينها متوافعان والمواطاة هي الموافقة  
 لقولنا كل كانت انسان وان كانت المحمول صفة و  
 الموضوع ذاتا فيغاير الطرفان فلا يكون الحمل  
 بالمواطاة فيكون الحمل بالاشتغال لان الحمل باعتبار  
 مفهوم المحمول والصفة مستفاد في الاثر لقولنا الانسا  
 كانت هذا كلامه والاصطلاح المشهور في حمل الموا  
 والاشتغال ما ذكرناه قبل **قال** الثاني  
 الجري الى قوله بباين الكلي **قول** الجري يقال على  
 ما ذكرناه وهو الجري الحقيقي ويقال ايضا على المندرج  
 تحت الكلي اي يكون ذلك الجري بعض الاذوار التي يصدق  
 عليها ذلك الكلي وهو الجري الاضافي ومداه غير الاول  
 لا مكان كعدم هذا كلفا كالانسان المندرج تحت الحيوان  
 والاول قسم الكلي ومداه اعم من الاول مطلقا لان  
 كل جري حقيقي مندرج تحت كلي كما عرفت العرارة عن

المتخصان

20  
 المتخصان وعبر ذلك كلفا انه مندرج تحت الانسا  
 وغيره من الموجود والحادث وعين والاضا  
 قد لا يكون جنسا لكونه كلفا وليس الاضا جنسا  
 الحقيقي لصفة مفهوم الحقيقي مع الذمول عن الاضا  
 اي كونه مندرجا تحت كلي وما يكون جنسا لشي لا يمكن  
 تصديق ذلك لشي يدرج الجنس وبه الجري الاضا  
 والكلي عموم من وجه لاجتماعها في النوع كالانسا  
 وتحتوا الاضا في دور الكلي في الجري الحقيقي  
 الكلي يدرج الاضا في كمالها من المعاني وفي هذا نظر  
 لانه مبني على تقدير الاندراج فان كان المراد به كون  
 الجري الاضا بعضا من الاذوار التي يصدق عليها  
 الكلي كما فسروا يصح هذا الكلام لحوار كلي ولا يكون  
 فوه كلي كالاشياء المتشابهة مثل المفهوم والممكن  
 العام وان كان المراد به كون الجري الاضا تحت  
 يصدق عليه كلي اخر من غير اعتبار القيد المذكور  
 وهذا المعنى اعم من الاول فلا يصح كلامه لا وكل  
 كلي يصدق عليه عين كالموجود والمعدوم فلا تقع  
 كلي لا يصدق عليه اخر والجري الحقيقي بباين الكلي  
 لانه قسمه كما قلنا **قال** وكل مفهوم الى قوله



اخض من الاخر مطلقا **اقول** كل مفهوم من بينهما  
 لا يخلو عن النسبة الاربع المساواة والمباينة والعموم  
 والخصوص مطلقا او من وجه قال المصنف لانه ان لم يصدق  
 شي منها على شي ما يصدق عليه الاخر بلفظها مباينة  
 كلفه وان صدق كل منها على بعض ما يصدق عليه الآخر  
 فان استلزم صدق كل منها صدق الآخر فبينهما مساواة  
 وان استلزم صدق احدهما صدق الاخر غير عكس بينهما  
 عموم من وجه والمستلزم للاخص وان لم يستلزم صدق  
 احدهما صدق الاخر فبينهما عموم من وجه وبعبارة  
 اجسن نقول كل مفهوم اذا نسب الى غيره فاما ان يكون  
 ذات صدق عليها او لا فعلى الاول بينهما مباينة وعلى  
 الثاني فاما ان يصدق واحد منهما على كل الآخر او لا  
 فعلى الاول بينهما عموم من وجه وعلى الثاني الاول فاما  
 يصدق الآخر على كل ذلك الواحد او لا فعلى الثاني بينهما  
 عموم مطلق وعلى الاول مساواة وانما عدل المصنف  
 عن العبارة المشهورة الى الاستلزام لان يتيقن بها  
 بطريق خالط طرق فلا يبره عليه ما يبره عليهم كما سجد  
**قال** وتقتضا المتساويين الى آخر الحق **اقول**  
 تقتضا المتساويين متساويان وتقتضيان العم مطلقا

القدم

اخضر

اخض من اقتضى الاخص مطلقا اما الاول فلا ت  
 يقتض كل منهما يقتض لازم الآخر ويقتض لازم  
 يقتض المذكور فتقتض كل منهما متلزم يقتض الآخر  
 وذلك بحسب المساواة واما الثاني فلا ت يقتض العم  
 يقتض لازم الاخص فيستلزم يقتض الاخص ولما كان  
 مساو لللازم اعم صدق بالافرد يقتض الاخص مع  
 مساو للاعم وبينا انه صدق مع سفس مساو للاعم فظهر  
 العموم المطلق بينهما قال المصنف وتقتضيان العم من  
 وجه لا يلزم كونه اعم او اخض من يقتض الاخر لان مقتض  
 الخاص قد يكون اعم من وجه من العام كالانسان  
 والحيوان مع انه مباينة كلفه من يقتضيهما ومباين  
 الخاص ومساو للانسان وتقتضيان العام ومساو للحيوان  
 وانما قلنا قد يكون بلفظ احترازا عن اللاممكن الخاص  
 والممكن العام فانه يقتضيان الخاص وعين العام مع الممكن  
 العام اعم مطلقا منه واعلم ان المفهوم من اللذين بينهما  
 عموم من وجه قد يكون من يقتضيهما ايضا عموم من وجه  
 كالحيوان والانس فبينهما عموم من وجه ومن يقتضيهما  
 كذلك والقدر المشترك من المباينة كلفه ومن العموم  
 وجه المباينة كلفه فكل مفهوم من بينهما عموم من وجه

م

ن

ن



في نفسه ما مباينة حزمه وكذلك في تقضي المتباينين  
 مباينة حزمه لان تقضي كل منهما صدق مع غير الآخر فاحده  
 مع نفسه ايضا تبايننا تبايننا جزئيا كالانسان واللافوس  
 وان لم يصدق مع نفسه الاخر تباين التقضات تبايننا  
 كلنا كاللاوجود واللامعوم فالتباين الجزئي لانهم  
 واعلم انك ذكرت في النسب في التقاضات انما تم اذا  
 اخذت نفس كل واحد من المفهومين سلبا لا عدلا وانما  
 بحسب ان اعتبر في ذلك السلب رفع الصفة التي اعتبرت  
 مع ذلك المفهوم **قال** الثالث مفهوم الحيوان في  
 قوله نظر المنطقي **قوله** اذا قلنا الحيوان كلي مثلا  
 فهنا هو رتبة مفهوم الحيوان من حيث هو وكونه كليا  
 وهو النسبة بينه وبين افراد الجزئية والمركب منها والمغا  
 منها ظاهري فالاول يسمى الكلي الطبيعي والثاني الكلي المنطقي  
 والثالث الكلي العقلي وكسوف الكلي الطبيعي ان الحيوان  
 مثلا من حيث هو هو لا يكون كلنا والاول لما حصل حصوله  
 ولا جزئيا والاول لما صدق على غيره ذلك الجزئي بل الحيوانية  
 من حيث هي صالحة لها وعروض الكلية لها ليس في الخارج  
 والاول كما انك قصد الواحد في الخارج انما كان فيه  
 وذلك محال بل عرض لها في الذن في شبه واحد باعتبار

نظاير

نظاير صور الكثر في الخارج وذلك النسبة هي الكلية  
 والكلي الطبيعي وجود في الخارج لان الحيوان الجزئي  
 المتار للوجود في الخارج لا متاع الاشارة اليه  
 الى المعدوم والحيوان جزر مثلا الحيوان الجزئي الموجود  
 في الخارج وجزر الموجود وجود فاحيوان موجود في  
 الخارج فاما جزر الحيوان الموجود ان كان نفس  
 مفهوم الحيوان من حيث هو صحيح ما ادعينا وان كان هو  
 مع قيد عماد الكلام في الحيوان الذي مع القيد ولا يتسلسل  
 لا متاع تركه المماسية الموجود وارجار غير متماصة  
 فاحيوان بلا شرط شي وجود ونصورد لك الحيوان  
 لا يمنع الشك في الكلي الطبيعي موجود فان قيل ان غنيت  
 بكونك وحيوان جزر الحيوان الموجود لانه جزر في الكا  
 فمتوسع اذ الحيوان شي واحد في الخارج وان غنيت  
 لانه جزر في العقل فسلم كذا لارجار العقلية لا الحب  
 ان يكون وجود في الخارج قلنا ان الكلي الطبيعي انما  
 هو المماسية لا بشرط شي ومواقع المماسية المحلوطة  
 والمجرد ولما كانا المماسية المحلوطة وجود في الكا  
 كائنا في الالهى كائنا المماسية لا بشرط شي وجود  
 في الخارج بالضرورة والكلي المنطقي في قسام لاضا

د

ع

ع

هـ



موجود. فرع وجود الاضافات ووجود العفلى  
 مختلفه من اللطون وغيره ومنه المسلم مدكون  
 باذيا لها في قسم الحكمه **قال** والكللى اما قبل  
 الكثير الى آخره **اقول** هذا قسم اخر للكللى  
 لان الكللى اما قبل الكثير اى قبل وجود اجزئها وهو  
 الصوره المعقوله في البديار الفياض وهو ان الله  
 تعالى او العقول العشره على راي الحكام واما مع الكثير  
 وهو الكللى الذى في ضمن اجزئها الموجوده واما بعد  
 الكثير وهو الصوره المنزعه من اجزئها كذا الشخص  
 واعلم ان كللى حش هو كللى محمول بالطبع لان معنى الكللى  
 انه مشترك بين اجزئها محمول عليها وكل حش هو  
 جري اضافى موضوع بالطبع لان معناه انه مندرج  
 تحت كللى اى يحاك عليه وعلى غير كللى **قال** الرابع  
 الكللى اما تمام ماسيه الشئ الى قوله الى افراد **اقول**  
 الكللى اما كون تمام ماسيه الشئ في قسم تمام الماسيه بانه  
 هو الذى به ذلك الشئ وكل الشئ واما يكون حشر الماسيه  
 واما ان يكون خارجا عن الماسيه والاول هو الذى يقال  
 في جوار ماسيه والمقول في جوار ماسيه هو اما حسب الخصوصيه

المحضه اى يصلح جوابا اذا سئل عن ذلك الشئ وحده وان  
 سئل عنه وعن غيره لا يصلح جوابا كما يحذر بالنسبه الى  
 محدوده واما حسب الشك المحضه اى يصلح جوابا  
 حاله اجمع دون حاله الافراد كما يحذر بالنسبه الى افراد  
 واما حسب الشك والخصوصيه اى يصلح جوابا حاله  
 الافراد وجميعه كالنوع بالنسبه الى خرياته لا يقال  
 المراد تمام الماسيه ان كان تمام ماسيه ما فابدا يكون  
 الكللى تمام ماسيه ما فلا يكون القسم الاول مثليا وان  
 كان تمام الماسيه النوعيه فلا يكون القسم الثاني مثليا  
 لعدم شموله حينئذ للمقول في جوار ماسيه الشك  
 المحضه الذى هو الجنس لانا نقول المراد ان الكللى الذى  
 ابدا يكون تمام ماسيه ما اما ان يعتد من حش ان تمام ما  
 من غير اعتبار قد آخره من حش ان جزر ماسيه حرك  
 او من حش ان خارج عن ماسيه اخرى فيندفع السؤال  
 ويصح القسم الاول او نقول المراد منه الماسيه  
 النوعيه والمراد بقوله الشئ الشخص فيكون القسم  
 مقولا في جوار ماسيه المصنف على ذلك قسم  
 المقول في جوار ماسيه مطلقا الى الاقسام الثلثه المذكوره  
 ثانيا فتكون الماسيه التى هي تمام ماسيه نوعيه ماسيه من المقول في جوار ماسيه

عنه

سبه

ر

لكنه



لا انها نفسة لتقسم الى الجنس وغيره فلا يرد ما ذكره  
 فان قلت المشكل بالجدة في المفعول في جوارح هو غير صحيح  
 لان الجدة مركب والمفعول في جوارح هو من اقسام الكلي  
 الذي هو مفرد قلت الكلي المقسم اما مفرد او في نوع  
 المفرد والجدة وان كان مركبا في الظاهر لكنه المفرد  
 لانه مركب بغيره **قال** والذاتي سمي ذاتيا  
 وبالعرضي الخارج **اقول** اعلم ان الشرح فان ينسب  
 لفظ الذاتي بحره الماميه وتارة بالنسب عرضي هذا  
 اعم لانه متناول للماميه وبالمعنى الاول لا يتناولها  
 قوله ومنه التسمية اصطلاحية لا لغوية جوارح  
 لورده الامام رضي الله عنه فقرر ان الذاتي منسوب  
 الى الذات والشئ الى الماميه يستحيل انتسابه الى نفسه  
 فلست يحل سميته للذاتي الماميه بالذاتي وعلى كلا  
 التفسيرين الذاتي لا يحذف نفسه الذاتي على الماميه بالذاتي  
 الا اعم لان فصل الجنس كما يحسن من ذاتي اعم ولا يدل  
 على الماميه والا كان جنسا لكونه ذاتا على الماميه المشتركة  
 بين الانواع والجنس كذلك قوله ولا تكفي دلالة على  
 الماميه بالا لتمام هذا ايضا جوارح هو ان يقرر فصل  
 الجنس ذاتا على الماميه بالا لتمام والجنس ذاتا عليها

في قوة

حينئذ

المطابق

بالمطابقة ومنها فرق فلا يلزم من كون فصل الجنس ذاتا  
 على الماميه كونه جنسا اجاب الشرح باننا اذا قلنا  
 للشئ انه ذاتا على الماميه اردنا به الدال بالمطابقة  
 فخرج فصل الجنس لانه ذاتا بالا لتمام وايضا خرج  
 ما يدل على الماميه بالتصميم كالصنف والشخص ثم  
 اعلم انه اذا سئل عن الماميه المركبة فتمام اجوابه مفعول  
 في جوارح هو ما يخرج المذكور بالمطابقة مفعول في طريق  
 ما هو كما يحول المذكور في قولنا حيوان يطوي اذا سئل  
 عن الانسان واخرج المذكور بالمضمي داخل في جوارح  
 كما يحسم الداخل في حقيقة الحيوان في الحيوان المذكور  
 فالحقول الذي هو جنس مفعول في جوارح هو اذا  
 سئل عن الماميه المشتركة بين الانسان والفرس  
 ومفعول في طريق هو اذا سئل عن ماميه الانسان  
 وحده فالاعتبار ان متعارفان ثم قال المصنف  
 يحسن مزيدا بالذاتي حر الماميه وبالعرضي الخارج عنها  
 وكذا اصطلاح الكشف عليه **قال** والذاتي ايا  
 جنس او فصل الى قوله اما جنس او فصل **اقول**  
 الذاتي اما جنس او فصل لانه ان لم يكن مشتركا بين هذه الماميه  
 وبين نوع ما تخالفها في الحكمه كان فضلا لهذه الماميه لانه

في قوة



لانه يميز بين الماشية عما يشتركها في الجنس او الوجود  
 وان كان مشتركاً في هذه الماشية وهي ما خالفها فاما ان يكون عام  
 المشترك بينهما لو بعضاً من تمام المشترك فعلى كون جنسها  
 لانه مقول في حوار ما هو مشترك للمشرك المحض وعلى الثاني  
 يكون فصل جنس لانه حينئذ مشترك بين الماشيتين ولا يكون  
 تمام المشترك بينهما فيكون بعضاً من تمام المشترك وبعض الشيء  
 لا يكون اخص من الكل لا مطلقاً ولا مفعلاً فيكون اعم او  
 مساوياً له لا يجوز ان يكون اعم ولا كان مشتركاً في الماشية  
 وماشية ناكدة كقنصا للعموم والمفروض انه لا يكون تمام المشترك  
 فيكون بعضاً من تمام مشترك ولا يتسلسل لا متتابع تركب  
 الماشيات المعقولة من احدى غير متماشية فيكون منتهى  
 بالفرقة الى ان هذا البعض مساوياً لتمام مشترك هو الجنس  
 فيكون فضلاً له ونقد عن المصنف ان السواد بحر الماشية  
 بالمتن الذي ان ذلك المميز الذي الماشية ولا يكون شيئاً  
 لغرضها حينئذ نقول ان الذي اما جنس او فصل لا اهما  
 ان يكون مقولاً في حوار ما هو مشترك للمشرك المحض او لا فعلى  
 الاول جنس وعلى الثاني فصل سواء كان جزراً ماشية اخرى  
 لولا لانه ان لم يكن جزراً ماشية اخرى فيميز الماشية تمبيراً  
 ذاتاً كما فسترباه وان كان جزراً ماشية ما فلا يكون مشتركاً

للبساط

للبساط فميز الماشية عنها بمسرات ذاتها بالنسبة المذكورة  
 وهذا المقرر يسقط السوال **قال** والجنس  
 اما قوله في قوله عن البعض فقط **اقول** الجنس اما قوله  
 لو بعد لانه ان كان الحيوان جوارحاً عن السوال عن الماشية  
 وعن كل ما يشتركها فيه جوارحاً وايضا كان قريباً وان كان  
 جوارحاً عن السوال عن الماشية وعن بعض ما يشتركها فيه  
 بل الحيوان عنها وعن مشاركتها فيه متعدد كان بعيداً  
 والجنس القريب كالحيوان بالنسبة الى الانسان والبعيد  
 كالجسم بالنسبة الى الانسان وكلما زاد حيوان زاد  
 حرته في البعد وكلما تباعد الجنس كان الحيوان بلاتناً  
 اقل يعرف بالجدس والفضل ايضا قريباً او بعد لانه  
 اما ان يميز الماشية عن كل ما يشتركها في الجنس او الوجود  
 او عن بعضها فالاول القريب كالناطق للانسان والثاني  
 البعيد كالجحش للانسان **قال** والذي امتنع  
 رفعه الى قوله جزراً واحداً **اقول** اعلم انهم ذكروا للذا  
 خواص بلنا الاول انه امتنع رفعه عن الماشية بمعنى اننا  
 اذا تصورنا الماشية والذي امتنع الحكم بسلبها الى  
 عن الماشية الثاني انه بحسب ثبوت الماشية اي لا يمكن  
 تصور الماشية الا مع تصور الذي حال كونه الماشية موصوفاً

في جنس واحد من جنس  
 في جنس واحد من جنس  
 في جنس واحد من جنس



بذلك الذي وسد المعنى اخذ من الاول لما بيننا في اللان  
 البقي وماتان خاصتان للذي اضافنا في الاستي  
 خاصته النسبة الى جميع العرضان لان بعض العرضا  
 قد يكون كذلك كما لو وجه للاربعه الثالث وهو الحاص  
 المطلق للذي اي لا يكون في العرضيا اصلا وهو بقدر  
 الذي على الماسية في الوجود الذي في الخارج اي المكن  
 في الذي كما الانسان مثلا اجزائه الذميه كل واحد منها  
 متقدم على الماسية بالذات والمركب الخارج كالعشم  
 اجزائه الخارجيه كل واحد منها متقدم عليها في الخا  
 بالذات ولا يوارد ان الاجرار العقلية متقدمه على  
 الماسية في الخارج لانها لا تكون اجزائه في الخا  
 والمراد بالتقدم الذي ان العقل يحكم بالتقدم فيها  
 وكذا الذي متقدم على الماسية في العدم الذي في الخارج  
 لكن بالنسبة الى احد الاجرار يعني يتوقف استقار الماس  
 على جزر واحد ولا يحل استقار جميع الاجرار **قال**  
 ويحكم لونه معلوما الى قوله بشي واحد **اقول** قال الشيخ  
 عند العلم بالماسية يكون اجزائه الماسية معلومه لكن لا يجب  
 ان تكون معلومه على التفصيل حتى يخطر الاجرار مفصلا  
 بالبال لان العلم عند قسمان اجمالي وهو العصور السيطه

استفاد

المعلوم

للمعلوم التي يمكن معها الاطلاع على كل واحد من اجرار  
 المعلوم منفصلا من غير تحميم كسب تفصيلي وموارد  
 كل واحد من اجرار المعلوم منفصلا فعلى هذا فان ذلك  
 وانكر الامام رضي الله عنه هذا الكلام وقال العلم لا يكون  
 الا تفصيليا لان العلم عبارة عن حصول صورة الشئ المميز  
 عن غيرها في العقل وهذا هو الذي سمي بالتفصيلي  
 وما لا يكون كذلك لا يكون معلوما فعند العلم بالماسية  
 تعلم الاجرار مفصلا هذا ما فاكده في المحض ومو خلاص  
 ما نقله صاحب الكشف والمصنف فانها نقلها كلامه بكلام  
 عند العلم بالماسية لو كانت الاجرار معلومه كانت  
 معلومه على التفصيل لا متاع العلم بالشئ مع عدم العلم  
 بامتنان عن غير فان معلومه مفصلا واجزاء عنه صاحب  
 الكشف بان ذلك غير لازم لانه يمكن تصور الشئ مع اللذ  
 عن امتنان عن غير ولو لازم ذلك لزم العلم بامتنان ذلك  
 الامتنان لغايره الامتنان الاول ومكدي الى غير النهايه  
 فبحصول علوم غير متماثيه عند العلم بشي واحد  
**قال** والذي في غير كتاب الى قوله اخر ابي  
**اقول** اعلم ان لفظ الذي قد يطلو في غير كتاب  
 ايساغوجي اي مباحث الكلمات على معان اخر غير ما ذكره

مول



وهي اربعة الاول المحمول يقال انه محمول بالذات اي ممتنع  
 انكأ كره من الموضوع او الذي ممتنع انكأ كره عن مبدء الموضوع  
 وهذا اخص من الاول لان ممتنع انكأ كره عن الماسه ممتنع  
 انكأ كره عن الماسه مع الوجود لان لانم الجهر لانم لكل  
 ولا انعكس لان لانم الكل ولا يلزم الجهر كالسواد المحمول  
 على الجبشي فانه ممتنع انكأ كره عن الجبشي ولا ممتنع انكأ كره  
 عن مبدء مبدء وانما يقال انه محمول بالذات اذا ممتنع رفعه  
 عن مبدء الموضوع او بحسب ثباته لها والاول معنى لللانم  
 بالمعنى الاعم والى معنى اللانم بالمعنى الاخص وهذا الاول  
 اخص ما سبق لان المحمول الذي هذه الصفة كان ممتنع انكأ كره  
 في الخارج والا لانتفى الوثوق بالبداهيات ولا انعكس  
 لان كل ما هو ممتنع الانكأ كره في الخارج لا يلزم ان يكنى تصور  
 ونصونه موصوفه في الحزم بامتناع الانكأ كره كالنظم  
 الثاني كانه متعلق بالحمل اي يقال انه محمول على الشئ حملا  
 ذاتيا وموئنا انه ان يكون الموضوع صحيحا لموضوعه المحمول  
 كما يجزى بالنسبة الى الكلى ان يكون المحمول اعم من الموضوع  
 ثم ان يكون المحمول حاصلا للموضوع بالحكمة اي بالمواطاة  
 ثم ان يكون المحمول حاصلا للموضوع بانقضاء طبع الموضوع  
 لقولنا ان الجهر محرك الى علو اسفل ان يكون المحمول حاصلا

للموضوع

للموضوع دارا كقولنا الفلك يتحرك ان يكون المحمول  
 للموضوع بلا وسط كقولنا الانسان متعب ان يكون المحمول  
 مقوما للموضوع كقولنا الانسان باطن ان يكون المحمول  
 لاجقا للموضوع لا امرا اعم لو اخص اي لذاته لو لا مرسا  
 كقولنا الانسان ضاحك وتقال لهذا الثا في كتاب  
 البرهان عرضا ذاتيا الثالث يقال لاجان السبب  
 اي اذا كان المسبب ترتيبا على السبب دايما او كثيرا  
 يقال انه موجب له لاجابا ذاتيا وتقال لمقابل الاشياء  
 المذكورة في الاقسام الثلاثة عرضي سوار كان محمولا او حملا  
 او لاجان السبب الرابع يقال للقام بذاته  
 موجود بذاته كالجسم والقام بالغير موجود بالعرض  
 كالصفة **قال** والثالث اما خاصة الى قوله لانه كذا  
**اقول** والثالث وهو الكلى الخارج عن الماسه وتقال  
 له العرضي اما خاصة او عرض عام لانه ان اخص بافراد  
 طبيعة واحد فهو خاصة كالكانت بالنسبة الى الانسان  
 وان لم يكن مختصا بل يوجد في افراد طبائع مختلفة  
 فهو العرض العام كالماشي بالنسبة الى الانسان وانما  
 العرضي اما لانم ان ممتنع انكأ كره واما غير لانم ان ممتنع  
 واللانم لما للوجود كالسواد للجبشي ولما للماسية كالزود

جبه



للاربعة وكل واحد منها اما بوسط او بغوسط والشئ  
 فستر الوسط بانه الذي يقرون قولنا لانه حين نقول لانه  
 كذا كما اذا قلنا العالم حادث فقليل فلما لانه متغير  
 فقولنا متغير وسط يحدون العالم **قال** وما وجوبه  
 الى قوله في الخارج **الاخر اقول** وكلما اللازم من اعني  
 بوسط وبغير وسط وجودا ما وجود اللازم بوسط  
 فلانه لو كان كل لازم بغوسط لما جعل حمل الشئ على غيره  
 الا لا احتاج في حمل الشئ وجوبه على ذلك الشئ لوسط  
 فلو كان كل خارج كذلك لما جعل حمل شئ على شئ  
 يحمل العرضي المغاير ويكن ان يكون الحمل المحمول ذلك  
 واما وجود اللازم بغوسط فلانه لو كان كل لازم  
 لتسلسل اللوازم من طرف المبدأ الى غير النهاية  
 بيان الملازمة ان اللازم الخارج الذي بوسط اما خارج  
 عن الوسط او الوسط خارج عن المماسية والاك ان اللازم  
 داخلا في الوسط والوسط في المماسية فاللازم داخلا  
 في المماسية مداخله وعلى هذا يعود الكلام في الخارج  
 الذي هو الوسط او اللازم ولزم التسلسل في الاوسط  
 التي هي <sup>مبادئ</sup> بطلان المقدم وبيان استعاضة التالي ان التسلسل  
 في طرفي العلل التي المبادئ وانما لا يتباين لا يكون

محصول

يحصل ارباعيها صريح بالملذوم واللازم وفي هذا  
 نظر لانه على تقدير كون كل اللوازم بوسط يجوز ان ينهي اللوا  
 الى وسط خارج عن المماسية ثابت لها بالاطلاق شيئا  
 بينها غير لازم للمماسية **قال** وكل لازم قريب الى قوله  
 لازم بين **اقول** كل لازم بغوسط يسمى لازما قريبا  
 وما بالوسط يسمى لازما بعيدا فكل لازم قريب من الشئ  
 للمماسية معني ان تصور ما يكفي في الجزم بالملذوم بينها  
 والا احتاج الى وسط فما ليس بوسط يكون بوسط  
 مداخله وكل لازم بعيد غير بين اي تصور ما لا يكفي  
 في الجزم بالملذوم والا لم يوسط وقال الامام في المحقق  
 كل لازم قريب بين معني انه ملذوم من تصور المماسية  
 تصور لانه لو لم يكن كذلك لامتنع العلم بقضية محولة  
 لان المحمول الذي يجهل شيونه لموضوعه لا بد ان يكون خارجا  
 عن الموضوع لان نفس الموضوع وجوبه بين الشئ  
 له وحسب منها وسط فكون المحمول خارجا عن الوسط  
 او الوسط خارجا عن الموضوع لما عرفت من قبل  
 واما ما كان يكون محمول احدي مقدمي المسالك خارجا  
 عن موضوعه فنستقر الى قياس اخر ومكدا الى غير  
 النهاية ولزم التسلسل وعلى تقدير التسلسل

الملازم  
زم

ت

ها



متنع العلم وجوابه ان المدعى موجه كلفه وحي ان كل  
 لازم قريب بشي فاذا كذبت هذه صدقت بالبرهان لا سا  
 كلفه ولا دليل المذكور انما تم على السلسل الكلي وموان لا  
 من اللزوم بوسط ولا ملزم ذلك فانه اذا كذبت الموجه الكلفه  
 صدقت السالكه الجبريه وحسب كذا ان ينهي اللزوم  
 الى لازم بشي فلا يتم دليله **قال** وشكك الامام  
 الى قوله سلم جراً **اقول** قال الامام وصلى الله عليه وآله وسلم  
 بشي شيئين لا لزوم اللازم للملزم عنهما لانه شبه بينهما  
 والنسبة غير المتناسبة فان لم يكن ذلك اللزوم للملزم ينقل  
 الكلام الى لزومه وبلغ التسلسل المحال وان لم يكن  
 انكسار اللازم عن الملزم حينئذ وموتيا في اللزوم واجاب  
 عنه صاحب الكشاف بان هذا التسلسل في الاصول الاعتناء  
 فان اللزوم بشي شيئين امر اعتباري والتسلسل في الاعتبار  
 غير محتمل وسند ان الواحد يلزمه كونه نصف الاثنين  
 وثالث الثلثه وسلم جراً الى غير النهاية واقول ايضا  
 فيه نظراً لان قوله واما امكن انكار الملزم عن اللازم ممنوع  
 اذ يجوز على تقدير عدم الملازم من اللزوم وبش واحد الطر  
 ان يقع اللزوم ومتنع انكار الملزم عن اللازم حينئذ  
**قال** واعلم الى قوله فاعلته اللازم **اقول**

الملازم

الملازم بشي شيئين ويكون اللازم الملزم كقولنا كلما كانت  
 الشمس طال النهار وجوده ويكون لدار اللازم كقولنا  
 كلما كانت هذه الحشنة محترقة فقد مستند النار ويكون  
 الامر منفصل كما كان الملزم واللازم مطو على علة واحدة  
 وعلى الوجهين الاولين قد يكون بوسط او بغير وسط وسواء  
 الملزم بسيط او مركباً كما ستلزم المجرى ان يطولها او  
 مركباً كما ستلزم العلة الناقصة معلولها وقيل لا يكون  
 للزوم الامر منفصل لان نسبة المنفصل الى اللازم والملزم  
 كسببه الى غيرها فيخصيصه بالزوم عنهما دون غيرها  
 ترجيح لا مزج وجوابه ان عنتت تساوي السببين  
 التساوي في نفس الامر فهو ممنوع وان عنتت انا الجذ  
 مرجحاً فذلك لا يوجب التساوي في نفس الامر اذ يكون  
 يكون مرجح في نفس الامر ولا نطلع عليه وقيل لا يكون للبيط  
 لازم والا كان فاعلا للزوم وقيل لا له والبسيط لا يكون  
 كذلك على راي الحكماء وانما لا يكون للبيط لان  
 كان مقصداً لا اثر له وملا لا يجوز انضا على رايهم جوابه  
 منع امتناع التالي اي لا نسلم عدم جواز كون البسيط فاعلا  
 وقابلاً وسقدر تسلسله منع الملازم اي لا يلزم ان يكون  
 البسيط فاعلا للزوم المحذور ان بل يجوز ان يكون للزوم



لا من مفصل كما ذكرنا **قال** وغير اللازم الى آخر  
 الفصل **قول** وغير اللازم من القسمين للعرضي  
 اما مفاروق بالحق ككون زيد مثلاً امياً واما مفاروق بالعمل  
 اما بسهولة كمن الخجل وصفه الوجيل واما بعسر كايحرم  
 عن الجسم الايجم وعسر الزوال قد يكون زواله سريعاً  
 كالوان الفواكه وقد يكون بطيئاً كشباب الشباب فظهر  
 مما ذكرنا ان الكلام خمسة لان الكلي ان كان تمام حقيقة الخرج  
 فهو نوع وان كان جزءاً فهو جنس وفصل كما ذكرنا  
 وان كان خارجاً فهو خاصه او عرض كما بينا **قال**  
 الفصل الثاني في مباحث الجنس لما قبله الباقية **اقول**  
 الجنس في اصطلاح حكما اليونان اسم لما ندرج تحته  
 اشخاص كالعلوة للعلويين والاضا لطلوعه على ذلك  
 الواحد المنسوب اليه كالعلي رضي الله عنه في هذا المثال  
 ثم نقل الى ما ذكرنا في الكليات وهو الكلي المقول على كثير من  
 مختلفين بالنوع في جوارح هو فالمعول جنس بعد لانه  
 يشمل الشخص ايضا والمقول على كثير من جنس من سماء  
 الكليات الخمس وقوله مختلفين بالنوع يخرج النوع  
 لان افران متعده ما حقيقه وقوله في جوارح هو يخرج  
 الفصل والخاصه والعرض العام لان شيئا منها لا يكون

عام ص

اي بالحقيقه ص

مقولا في جوارح هو

مقولا في جوارح هو **قال** وعلى التعريف يتلوكل الى  
 قوله واحد بالنوع **اقول** المقول على كثير من لا يكون  
 جنساً للجنس لانه لو كان كذلك كان الجنس المطلق نوعاً  
 فيكون اعم من الجنس المطلق وجنسية المقول على كثير من  
 جنسه خاصه مندرجه تحت الجنس المطلق فيكون اخص  
 من الجنس المطلق هذا خلف جوابه ان المقول على  
 كثير من تحت الذات اعم من الجنس المطلق وبجس العارض  
 الذي هو كونه جنساً خاصاً اخص من الجنس فيكون العموم  
 والخصوص باعتبار من ولا استحالة فيه الشك الثاني  
 عند فهم الجنس بالنوع واخذتم لفظ النوع في تعريفه  
 والنوع الاضافي يعرّف بالجنس كسبحي فيرد جوابه  
 ان الماخوذ في تعريف الجنس النوع الحقيقى الذي عرف  
 بالجنس هو النوع الاضافي فلا عذر فيه نظراً لانه يلزم  
 جنس ان لا يكون الاجناس للعالمه جنساً بالنسبة الى  
 المتوسطه ولا ان يكون الاجناس المتوسطه جنساً بالنسبة  
 الى الاجناس السافله لانها كلها مقوله على كثير من مختلفين  
 بالجنس والحق ان يقال قد يطلق النوع على الحقيقه فالمراد  
 بالنوع منها الحقيقه ولذلك عرّف بعضهم الجنس بانه  
 الكلي المقول على كثير من مختلفين بالحقيقه في جوارح هو

الشك الاول ان ص

م

جناس

د



الشك الثالث ان يعرف الجنس عن صيغ لان الجنس  
 اما ان يكون موجودا في الخارج او لا فعلى الاول يكون  
 جزءا مستحضرا فلا يكون مقولا على كثير من وعلى الثاني  
 لا يكون مقوما اي جزءا للجزء في الموجود في الخارج فلا يكون  
 مقولا في جوارحه موجودا انا بخلافه موجود  
 في الخارج ولا يمنع كونه معرضا للشخص كونه مقولا على  
 كثير من وكيفية انه لجزء ان يكون الشيء حيث هو  
 تان يوجد في الشيء وعرض له الكلمة وتان يوجد في  
 الخارج وعرض له الجنس والشخص والجنس هكذا  
 فمن حيث هو موجود في الشيء وعرض للكلمة اي كنه  
 لا يمنع تصدق من الشك فيه مقول على كثير من وحيث  
 هو موجود في الخارج معرض للشخص مقول في جوارحه هو  
 فلا امتناع فيه **قال** ورسم الامام الى قوله غير معلوم

**اقول** قال الامام في المحض يعرف الجنس بالحدود  
 اشبه لانه لا معنى للجنس المنطقي الا بهذا الاعتبار المذكور  
 وقال صاحب الكشف والمصنف هذا غير محقق لحوال ان  
 يكون حقيقة الجنس المنطقي مغايرة لهذا الاعتبار وهذا  
 لازم مساو له والتحقيق ان المعروف في تعريف كل  
 واحد من كليتي الجنس ان يؤخذ منطقيا او طبعا

او عقليا

او عقليا فان اخذ منطقيا فالعرف حد تام لان العباد  
 حصلوا هذه المعاني الخمسة ووضعوا بازا لكل منها  
 لفظا من هذه الالفاظ الخمسة حقيقة هذه الالفاظ  
 هذه المعاني وان اخذ طبعا فالعرف رسم ناقص  
 لانه يعرف الخارج وان اخذ عقليا فالعرف حد  
 ناقص لانه يعرف بعض الاحوال من فوايد الاستاد  
 العلامة طيب الله مناه **قال** الثاني في تقويم  
 للنوع الى آخر الحث **قول** الحث الثاني في تقويم الجنس  
 للنوع فنقول الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي اي  
 لا يكون جزءا له لانه منه في النوع الطبيعي في الجنس  
 الطبيعي والنسبة متاع عن التنسب والمناحر لا يكون  
 جزءا للمقدم ولا يقوم النوع المنطقي ما الاضافي  
 فلكونهما مبضا نفس لان النوع الاضافي هو الكلي الذي يتصل  
 يقال عليه وعلى غيره الجنس فتصوّر مع تصور الجنس  
 ولا شك ان يحق معنى الجنس ان يكون مع تصور انواع  
 التي تحتها والمضافان لما كانا مقودين معا لا يكون  
 احدهما جزءا للاخر فان احرز بجزء يكون متقدما على الكل  
 واما ان يحق فلا مكان يقود النوع الكسفي المنطقي  
 دون الجنس فلا يكون الجنس جزءا له والا لما تقود



دور الجنس ولا تقوم النوع العقلي لتزكيب هذا النوع  
 من النوع السابق والجنس المنطقي لا يكون مقوماً لشي  
 منها فلا يكون مقوماً للنوع العقلي والجنس الطبيعي  
 يقوم النوع الطبيعي الاضافي دوراً بحيث لا يكون  
 الحتمي بسيطاً ولا تقوم النوع المنطقي لان المنطقي  
 عارض للطبيعي فلو كان جزراً للمعروض جزراً للعارض  
 لم يكن العارض الا القيد الاخر مدخل فيه بطرانه  
 لجوز ان يعرض مجموع لشي ويكون جزراً لكل المجموع نفس  
 المعروض كالانسان العارض للناطق وجزراً للمعروض  
 كالرسم التام المذكر للجنس والخاصة فانه عارض  
 للمعروف والجنس جزراً للمعروض المعروف ويقوم النوع  
 العقلي لانه مقوم للنوع الطبيعي وهو مقوم للعقلي  
 ومقوم للمقوم مقوم والجنس العقلي لا يقوم شي من  
 والا تقوم للجنس المنطقي لان المنطقي جزراً للعقلي  
 وقد عرفنا ان الجنس المنطقي لا يقوم شي من الا انواع  
 منها في الجنس بالنسبة الى النوع وسكده في الفصل بالنسبة  
 الى النوع **قال** بالنسبة ما فوقه وكنهه جنس الى  
 قوله السافل **قوله** الجنس اربعة اقسام لانه لعل ان  
 يكون فوقه وكنهه جنس ايضا وهو الجنس المتوسط كما يحسم

فلا يكون العارض  
 بجملة عارضه

اولا فوفه

اولاً فوفه ولا كنهه جنس وهو الجنس المقهر كما لعقل  
 اذا لم يكن مجموعاً جنساً لما كنهه او كنهه جنس فقط الى  
 لا يكون فوقه جنس وهو الجنس العالي المسمى بجنس  
 الاجناس كما يجوز ان قلنا ان جنس لما كنهه او فوقه  
 جنس فقط الى لا يكون كنهه جنس وهو الجنس السافل  
 كما يجوز ان **قال** قال الامام الجنس المطلق الى  
 قوله فنه نظراً **قوله** قال الامام في المحض لا يجوز جعل  
 الجنس المطلق جنساً لانه لا يبعد لان الموجود من  
 هذه الاربعة واحد وهو الجنس المتوسط واما البوا  
 فاجد جنس به عدمي فلا يكون وجوداً والشي لا يكون  
 جنساً بالنسبة الى نوع واحد وفنه نظراً اما اولاً فلانه  
 لا نسلم ان الملائة المذكورة لا تكون موجودة وان يكون كذلك  
 لو كان ملك القود العلميه فضولاً لها وذلك غير معلوم  
 بل يجوز ان يكون لها فصول وجهه وهذه القود عار  
 لتلك الفصول واما ثانياً فكلما يجوز ان يكون النوع  
 2 شخص خارجي ويكون له افراد متوحد كذلك  
 لجوز ان يكون الجنس متجسداً في نوع خارجي وله انواع  
 دنيوية **قال** فان قلت ان جنس الى اخر الفصل  
**قوله** قال الامام بعد ذلك ان قلنا ان الجنس المطلق

وانما انما خلا للاحاد  
 بالنوع اما المصطلح فيمنع  
 لا ان الجنس انفسه الى اربعة  
 منطقي وهو امر اعتيادي واما  
 النوع الاعتيادي فيمنع



جنس له لا رتبة كان حلهما نواعه جنس الاجناس  
 المنطقي وموعارض للمقولات العشر التي هي الكوهر و اقسام  
 العرض ولا شك ان هذه المقولات مختلفة بالماسية فان افضى  
 اخلافا فيها اخلافا في الاصول الاضافية والعارضة لها كان  
 لجنس الاجناس نواع هي الاصول العارضة للمقولات فلم يكن  
 نوعا اخيرا وان لم يتصور اخلافا للمعروضات اخلافا للعوارض  
 كان جنس الاجناس في هذه المراتب نوعا اخيرا لا رتبة  
 مقول على كثير من مختلفات متفقين بالحقيقة وفوقه الجنس  
 المطلق وفوقه المقول على كثير من <sup>بالفعل</sup> وفوقه الكلي وفوق  
 الكلي المضاف لا ان المضاف قد يكون جزئيا فالمضاف جنس  
 الاجناس في هذه المراتب و جنس الاجناس نوع لا نقول  
**قال** الفصل الثالث في مباحث النوع الى قوله  
 ٢ **اضافنا** **اقول** لفظ النوع في هذا الفن يطلق على  
 معنيين الاول هو الكلي المقول على كثير من مختلفات بالعدد  
 فقط في جوارحه هو قوله المقول على كثير من جنس له قوله  
 مختلفات بالعدد فقط وهو المراد بقوله القيد الاول  
 يخرج الجنس والعرض العام وقوله في جوارحه هو وهو  
 القيد الاخير يخرج الفصل والخاصة ويسمى نوعا حقيقيا

لا رتبة مقول على  
 كثير من مختلفات

النشائي

النشائي هو الكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس  
 في جوارحه هو قوله اوليا كالانسان بالنسبة الى الحيوان  
 قوله اوليا بجزءه عن النصف وهو نوع متباعد  
 خاصة كالهندي فانه يقال عليه وعلى الفرس الحيوان  
 في جوارحه هو كذا الحيوان لانه يقال عليه واسطة ان  
 يقال على الانسان فلا يكون اوليا ويسمى هذا نوعا  
**اضافنا** **قال** وبما متعابدا ان الى اخره  
**اقول** النوع الحقيقي يغاير النوع الاضافي لوجوه  
 الجواز تصور كل واحد مع الذمول عن الاخر ثم ان  
 النوع الحقيقي مقبض بالنسبة الى ما يحته من الافراد والنوع  
 الاضافي مقبض الى ما فوقه من الجنس ثم ان النوع الاضافي  
 لجنس ان تركب من الجنس والفصل اما الجنس فظاهر واما  
 الفصل فلانه لما كان هو وغيره داخلين تحت الجنس  
 امتازا بالاضافة هو عن ذلك الغير فصل مشترك  
 من الجنس والفصل لخللوا الحقيقي فانه قد يكون بطلا  
 عما يوجد الحقيقي في البساط دون الاضافي ويوجد  
 الاضافي في الاحكام المتوسطة كالحوان في الحقيقة  
 وكتمعان في النوع السافل كالانسان فيلذها عموم  
 وخصوص من وجه **قال** الثاني في مراتبه الى

ن

د

ع

في



اخر الحاشية **قول** مراد النوع الاضافي اربع كما ذكر في  
 الجنس لانه ان كان فوقيه وحته نوع هو المتوسط كما يحول  
 وان لم يكن فوقيه وحته نوع فهو المفرد كما لعقل ان كانت العقول  
 العنصرية متحدة فالحققة وان كان حته نوع فقط هو العالي  
 كما جسم وان كان فوقيه نوع فقط هو السافل كما لانسان  
 والكلام في النوع المطلق انه جنس لهك الاربع ادم لا  
 وسنذكر ان يكون جنسا لها فنوع الانواع مله من نوع لغير  
 2 من المراته ام نوع متوسط كما ذكر في الجنس وليعلم  
 ان النوع السافل هو نوع الانواع لا نوعه النوع بالنسبة  
 الى ما فوقيه فاما يكون نوع الانواع اذ كان حته نوعا  
 لكل نوع فوقيه وجنسه الجنس بالنسبة الى ما حته فاما  
 يكون جنس الاحياء من اذ كان جنسا لكل جنس حته  
 والنوع المخرج الحقيقى اذا اعتبر بالنسبة الى النوع الحقيقى  
 نوع مفرد اذ لا يكون حقيقى فوقيه نوع ولا يكون كل  
 واحد منها فوقيه والاخر اذا اعتبر بالنسبة الى النوع المعاصر  
 نوع مفرد او سافل لانه ان كان دخلا في الاضافي هو سافل  
 مفرد وان لم يكن دخلا فيه هو سافل هو مفرد والجنس  
 العالي والمفرد بياس جميع مراد النوع لانه لا يكون  
 فوقيه بالجنس والنوع السافل والمفرد بياس جميع

مراد

مراد الجنس لانه لا يكون حتهما نوع وبكل واحد  
 من الجنس المتوسط والسافل ومن النوع المتوسط  
 والعالي عموم وجه صعود اجتماع الجنس المتوسط  
 والنوع العالي الجسم وصورتا افراقهما الجسم النامي  
 من الجنس المتوسط واللون من النوع السافل وصورة  
 اجتماع الجنس والنوع المتوسط على الجسم النامي  
 وصورتا افراقهما الجسم المتوسط والكبير  
 من النوع المتوسط وصورة اجتماع الجنس السافل  
 والنوع العالي اللون وصورتا افراقهما الحيوان  
 من الجنس السافل والجسم من النوع العالي وصورة  
 اجتماع الجنس السافل والنوع المتوسط الحيوان  
 وصورتا افراقهما اللون والجنس السافل والجسم  
 النامي هو النوع المتوسط **قال** والنوع السا  
 الى آخر الحاشية **قول** يكثر النوع السافل كما لانسان حقيقيا  
 لانه مقول على كثير من جنس واحد بالعدد فقط لانه لا نوع حته  
 واذنا فاما ايضا لان الجنس يقال عليه وعلى غيره في حركته  
 ماسوقا لا اوليا واعتبار من المضمون من بصير نوع  
 الانواع لان كونه نوع الانواع باعتبار ان لا يكون  
 حته نوع وهو معنى الحقيقى باعتبار ان يكون فوقيه

العالي

ن

فد

في حركته ماسوقه



جنس هذا النوع وهو معنى الاضافي فان قلت هذا لا اعتبار  
لا يكفينا في حق كونه نوعا لانواع ولا بد من قيد آخر  
وهو ان الجنس الذي فوقه يكون نوعا ايضا ليكون هو  
نوع الانواع قلت سلمنا ذلك لكن ما قلنا ان هذين  
الاعتبارين يكفينا في حقيقته بل نقول ان احدهما ليس  
بكاوفي حقيقته وجوز ان يراد بكونه نوعا لانواع ان  
النوعية فيه اشده ليحقق النوعية فيه **فالت**  
**الثالث** هو ايجاد خمسة الى موله احدى الخمسة **اقول**  
قال الشيخ الاولى ان يكون الذي هو ايجاد خمسة النوع  
ايخصي اذ لو كان هو المضاف لم يخصر الكلي في الخمسة  
لجواز كلي مقول على اكثر من متفق في الحقيقة في جواب ما هو  
غير مندرج تحت جنس فلا يكون حينئذ قسما من الاقسام  
الخمس هذا ان جعل ايجاد خمسة واحدا منها وان جعل  
ايجاد خمسة المعنى المشترك بينهما وقسم كما قسمه الشيخ  
لم يكن واجدا منها احدى الخمسة والمقسم هكذا الكلي الذي  
ليس بعرضي ان لم يصلح ان يقال في جواب ما هو فصل وان  
صلح فقد يخلو مراده في العموم والخصوص فالاعم الجنس  
والاخص النوع ثم النوع ان كان جنسا باعتبار اخر  
كان نوعا ايضا والا كان حقيقيا واجه الامام على

اخر الحق ص

الظاهر

ان احدى الخمسة النوع ايخصي ان هو احدى الخمسة محمول  
لكونه قسما من الكلي المحمول بالطبع والمضاف نوع لا نه  
الذي يقال عليه وعلى غير الجنس ان صاحب الكشف وذلك  
غير لازم لانه ان عني يكون الاضافي موضوعا لانه ليس محمول  
فليس كذلك لادخال الكلي في حقه وان عني انه موضوع مع  
انه محمول ايضا فذلك لا يمنع كونه قسما من اقسام الكلي الذي  
هو محمول وقلت هذا لا استدلالا بانه اذا بقى الامام  
ان احدى الخمسة احدهما والا فاما لما كان احدى الخمسة  
المضاف فجاره لا يكون المعنى المشترك بينهما **قال**  
الفصل الرابع في مباحث الفصل الى اخر الحق **اقول**  
عنوان الشيخ الفصل في الاستشارات بانه الكلي المحمول على  
الشيء في جواب ما هي في جواب ما هي في دانه وحقيقته  
فقوله في جواب ما هي في جواب ما هي في جواب ما هي في  
العام وقوله في جواب ما هي في جواب ما هي في جواب ما هي في  
سؤال عن المميز واذا قيدت جوابا بحال يكون المميز  
دائما مخرج لخاصه لانه مميز عرضي والشيخ قسم الفصل  
في الشفا بانه الكلي المقول على النوع في جواب ما هي في  
دانه من جنسه لراد ان الفصل هو الذي هو النوع عن  
مشاركاته في جنسه والمقرون الاول اعم والمقرون الثاني



باطل لانه جنس لا يخفى حيز الماسية في الجنس والفضل  
لحوار ماسية كالجنس العالي مركب من امرين متساويين او  
امر متساو في كل واحد من هذه الاجزاء ليس جنسا اذ  
لا جنس له الماسية وليس فضلا بالغير الثاني اذ ليس  
لملك الماسية جنس حتى يميز ما عن مشاركانها فانه قال  
الامام في المحقق الجنس كمال الحيز المشترك والفضل كمال  
الحيز المميز وقال صاحب الكشف لو كان الفضل منتزعا  
بما ذكره لم يخفى الذي في الجنس والفضل لحوار تركيب  
ماسية من امرين متساويين او جنس ومتساويين كما يقال  
الحيوان جسم نام جنسا من محرك بالارادة فان كلام  
الجناس والمحرك بالارادة لا يكون جنسا لعدم كونه  
مقولا في حوار تام ولا كمال الحيز المميز فلا يكون فضلا  
قوله في المتن وهذا يبطل تنبيهه الى احراز اشار الى ما قلنا  
قبل لا يكون للجنس العالي فضل مقوم لان الفضل يميز الماسية  
عما سواها كما في الجنس ولا يكون للجنس العالي جنس قال  
المصنف بحوار تركيب الماسية من امرين متساويين نظرا  
بطلان هذا القول لان كل واحد من الامرين فضل للماسية مع  
انه لا يميز الماسية عما سواها كما في الجنس بل يميز ما عاشار كما  
في الوجود **قال** الثاني الفصل منتسبا الى قوله ممنوع

انور

**اقول** الفصل اذا اعتبر بالنسبة الى النوع مقوم  
له وما مقوم العالي قوّم السافل لان العالي مقوم السافل  
ومقوم المقوم مقوم من غير عكس اي ما قوّم السافل  
لا يلزم ان يقوّم العالي لزيادة اجزائه السافل واذا اعتبر  
بالنسبة الى الجنس مقسم له الى الانواع وما قسم السافل  
قسم العالي لان العالي حيز السافل وفي ضمنه من غير  
عكس اي ما قسم العالي لا يلزم ان يكون مقسما للسافل  
لانه قد يكون شاملا لافراد السافل فلا يقسمه واذا اعتبر  
بالنسبة الى حصة النوع من الجنس نقل الامام عن الشيخ  
ان الفضل عليه لوجود الحصة لان احدهما ان يكون علما  
استغنى كل منهما عن الآخر فلا يلزم منهما ماسية وليس  
الجنس عليه للفصل والا استلزم الفصل الاستلزام  
العلم للعقول وهو باطل فتعني عكسه وهو ان يكون الفضل  
عليه للجنس واجبة عنه فانه ان عني يكون احدهما علما للاخر  
كونه عليه فانه لم يلزم من بقية الاستغناء لحوار ان يكون  
احدهما حيزا على لشرطها وان عني به مطلق الاحتياج  
لا يلزم منه استلزام الجنس الفصل فان الشرط محتاج  
والاستلزام المشروط وانما قوله والا استلزم الفصل  
قوله على سبيل الكار ومدا صحيح لان الميكن حصة الجنس

فل

خر

وفيه نظرون



ولا شك انها متحدة للفصل هذا ما نقله المتأخرون  
عن الشيخ واجابوا عنه ببناء على ما فهموا من كلامه كذا  
ذكره كنه تفركا وتلويجا ان الصور الجنسية مبهمة  
في العقل تصلح لان يكون شيئا وكشئ في عين كل واحد  
منها في الوجود الخارجي غير متصلة بنفسها فاذا  
انضاف اليها الصور الفصلية عيقتها وجعلتها  
فالصور الفصلية على احتمال الصور الجنسية في العقل  
ولرفع ايهامها فيه **ومراد** بالعلمه هذا المعنى  
وقال هذا امر وجداني لا يمكن ان كان قال الامام الجب  
كون الفصل على الجنس لان الجسم الثاني جنس للنبات والحيوان  
وامتنان لكل واحد منهما عن الآخر بقوى قاهرة بتلك  
الاجسام والقيام بالشئ محتاج الى ذلك الشئ فيحصل  
ان يكون عليه له قوله في المتن بان الفصل صفة الى غيره  
اشارة الى هذا وجوابه اننا لانسلم ان هذه القوى  
فصل للنبات والحيوان بل يجوز ان يكون ملك القوى  
من مقتضيات الفصل ولزم من امتياز واحد منهما عن الآخر  
تفصيله امتنا عن غيره بتلك القوى الخاصة والذي يقرر  
هذا ان كل واحد من النبات والحيوان جوهر وجبر الجوه  
جوهرا لا متاع تركب الجوه من العرض والجوه منفصلا

جواهر

جواهر ومن العلوم ان ملك القوى ليست جواهر بل هي  
اعراض قاهرة بالجواهر فلا يكون فصولا للنبات والحيوان  
ولا يلزم من عدم كون ملك الاعراض على الجنس ان يكون  
الجواهر التي هي معروضاتها عللا للجنس قوله في المتن  
وجوابه ان ذلك في الما مية الحقيقة ممنوع كلام صاحب  
التشريع كذا المصنفين كلام الامام واجاب عنه كما قلنا  
وسكنا **الجمع** من الاستار العلامة **قال** ونسرع على  
العلمه الى آخر البحث **اقول** القائلون بعلية الفصل  
لحصة الجنس كروفا **فروع** للعلية آ ان الفصل الوا  
بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنسا ايضا لان المعلوم  
لا يكون عللة لعلية فانه من جنسائه فصل على الجنس و اذا  
كان جنسا يكون معلولا لا يقارن الفصل الواحد الا  
جنسا واجدا في مرتبه واحد والا فتعلق المعلول بغير  
علته لعدم تحقق حصة كل نوع في النوع الاخر **م** لا تقو  
فصل واحد الا نوعا واحدا للعلية المذكورة عم لا يكون  
الفصل القرين الا واحدا والا توارده علتيان هما الفصل  
القرينان على معلول واحد من النوع والامام لما انكر  
العلية جوار الفروع الثلاثة الاول بناء على جواز تركب  
ما مية من امرين كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه

القوى التي هي

في شرح الموجه

حد  
ر

ن  
حصة



كما لم يكن الحيوان الابيض فالحمار جنس والابيض فصل  
 اذا اخرج الحيوان الاسود والاسيض جنس والحيوان  
 فصل اذا اخرج الحمار والاسيض ولا شك ان كلاهما لما  
 كان اعم من الاخر فالجنس وكلا النوعين وجوابه  
 ان تركب الماهية لخصته من امرين كل اعم والاخر ممنوع  
 ووافق الامام على النوع الرابع وعلم بان الفصل كما  
 انجز المميز وذلك لا يكون متعديا قوله وقد عرف جوابه  
 وسواء تعرف الفصل بكار الحزر المميز يمنع انحصار الدال  
 في الجنس والفصل وللقابلين بالعلية وهم الشئ وانما  
 ان يدفعوا ذلك الجوان عن انفسهم حين لا يرد عليهم بادل  
 الماهية المركبة من امرين يساويانها لوجودها الفصل  
 ولا يكون عليه الجنس بان احابوا بان الفصل ارجح كونه  
 عليه للجنس فيما يحقق فيه طبيعة جنسه وفي الماهية  
 المركبة من امرين يساويانها لا تكون طبيعة جنسه **قال الثالث**  
 فصل النوع الى قولنا **اقول** افضل النوع  
 المحتمل في الوجود في الخارج كما ان يكون جوهريا ولا تركب  
 الموجود من الموجود والمعدم وفصل النوع الاعتباري  
 اي الماهية التي يختص العقل تركبها من امرين جوهرية لوجود  
 ان يكون معلوما في الخارج ليس لكل فصل فصل مقوم وكذا

لفصل احكامه

مختزها العقل

الجنس

الجنس لوجودها تماثلا لما سياتي للعقولة الى الباطن  
 لا يقال لما كان الفصل حزا في الجنس دون الخانع لوجود  
 كونه عدميا كما نخط الموجود المركب من كم له طول بلا غير  
 لانا نقول لما كان النوع والفصل متحدان في الوجود  
 الخانع واجعل استيعا كون احدهما عدميا ومدا جاز  
 في الجنس ايضا قوله وعدم دخول الجنس الى اخره  
 جواز سوال تقريره لحال ان كل فصل فصل وافته  
 ان الفصل يشترك النوع في مفهومه وبما زعم النوع  
 بعدم دخول الجنس في ماهيته فكون هذا المعنى فضلا  
 للفصل وهذا المعنى حاصل لكل فصل جوابه ان هذا  
 المعنى ليس فضلا للفصل لانه ليس داليا له ولا لكان  
 ذاتا للنوع لان حزر الحزر جسر ودلك لطل لانه  
 لو كان كذلك لاستع تعقل النوع دون تعقل هذا المعنى  
 لكنا نعقل النوع ونذكر عن هذا المعنى فهو امر عار  
 للفصل ليس كل ماهية مركبة لحال ان يكون مركبة من  
 الجنس والفصل كاجرار العشرة واجرار البدن  
 ايجابا والسقف بل الحزر المحمول على الماهية احدهما  
 وليس كل ماهية مركبة من اجزاء محمولة مركبة من الجنس

ض

ض



والفضل لجوار ترك الماميه من امر يساويها قوله وتكون  
 المالك من جنس محمولي مشاركا لاحد في طبعة مخالفا  
 له في الاخر انشأه الى ما استدله القطار على كون كل  
 ماميه مركبة من جنس محمولي مركبة من الجنس والفضل  
 وذلك لان الماميه مشاركا لاحد الجوز في حقيقة وهي  
 تمام المشترك بينهما اذ لا يوجد مشترك فيما خروما مختلفا  
 في الحقيقة لاحد الا في الكل والجوز في الحقيقة فذلك الجوز  
 جنس الماميه وكذا الماميه مخالفة له بحسب الجوز الآخر  
 اذ الاخر ذل في الماميه ولا يكون دلتا لذلك الجوز فالآخر  
 مميز ذل في الماميه فيكون فضلا واجاب بقوله لا وجب  
 تركية الى احسن الى مجرد اشراك الماميه مع جزيه لا يكون  
 الجوز جنسا لان معنى الجنس اما يحق بالنسبة الى  
 نوعي مختلفين ومنها منقول ومنها ماميه وجزيه  
 فلا يوجد نوعان مختلفان فاللصنف وفيه نظر  
 عرفه وهو الجنس الجوزان في نوع كما ان النوع  
 يحضر في شخص **قال تنبيه** فصل الجنس في الفصل  
**اقول** فصل الانسان الناطق الذي يحل عليه الملو ط  
 لا النطق الذي يحل عليه الاشياء وكذلك الضاحك  
 والماشي وحسب تطلو كل الى يقال النطق فصل هو

الانسان

مجاز

فهو مجاز **قال** الفصل الخامس في مباحث الخاصة  
 والعرض العام الى قوله مطلق **اقول** الخاصة تطلق  
 على معنيين الاول هو الكل المقول على ما تحت طبعة واحدة  
 فقط قولا غير ذاتي قوله على ما تحت طبعة واحدة فقط  
 العرض العام قوله قولا غير ذاتي يخرج الجنس النوع  
 والفضل والثاني يقال للذي يخص الماميه بالنسبة  
 الى بعض مغايراته والاول سمي خاصة ومطلقة والثاني  
 سمي خاصة اضافية **قال** والعرض العام  
 لما اخرجنا **اقول** والعرض العام هو الكل  
 المقول على ما تحت اكثر من طبعة واحدة قولا غير ذاتي  
 قوله اكثر من طبعة واحدة يخرج الخاصة قوله قولا غير  
 ذاتي يخرج الجنس الفصل والنوع وهذا العرض غير  
 العرض الذي هو قسم الجوز لان هذا قد يكون جوا  
 كالجوز بالنسبة الى الناطق والصحاح فانه عرض عام  
 بالنسبة اليها ومع ذلك جوهري ولاشي من ذلك العرض  
 جوهري وايضا يكون هذا للعرض محمولا على الجوهري  
 جملا حقيقيا اي بالمواطاة كقولنا الانسان ماش فان  
 الانسان جوهري والماشي عرض عام له ومحمول عليه  
 بالمواطاة ولاشي من ذلك العرض محمول على الجوهري

٢



بالمواطاة والعرض القسيم للجنس وقد يكون خفيا ونوعا  
 كاللون الذي هو جنس والسواد الذي هو نوع ولا يسمى  
 العرض العام بجنس ولا بنوع **قال** الثاني كل من  
 الخاص والعرض العام الى آخره **القول**  
 كل واحد من الخاص والعرض العام على ثلاثة اقسام  
 الشاملة لجميع الافراد الخاصة كالقول بالثوب للانسان  
 والعرض العام كالشيء بالثوب للانسان ثم الشاملة  
 المفارقة مثال الخاصة كالقول بالفعل للانسان وشارك  
 العرض العام كالشئ والشئ ثم غير الشاملة  
 مثال الخاصة كالكتابة بالفعل للانسان وشارك العرض  
 العام كالباض للانسان وقد يخص لفظ الخاص المطلق  
 بالخاصة الشاملة اللازمه كذكر كسمته الباقيتين  
 والعرض العام لئلا يبطل التقسيم المختص ويشترط ان  
 الخاصه من الشاملة اللازمه البينه بمعنى ان تصور  
 سلفه تصور ذي خاصه فانها المنفعة بها المتعمل  
 في الرسوم **قال** الثالث الخاصه اما مركبه الى اخر  
**القول** الخاصه قد يكون مركبه من الاعراض العامه  
 ومجموعها خاصه كالرسوم المركبه كما سار في رسم الكون  
 انه موجود في موضوع فان كل واحد منها عرض عام

الثلاثه مشاركه

للمجموع

للمجموع وما خافه له وقد يكون بسيطه كالخاصه للانسان  
**قال** خامسه الى آخره الفصل **القول** كل من  
 الكلمات الخمسة يشارك غيره في ثلثه او ثلثيه او ثلثيه  
 او خامسه فهذه اقسام الاربعه اعشرون اصنافا يشاركه  
 الخمس مع الاربعه وشاركه النوع مع اللبده الباقية  
 وشاركه الفصل مع الباقيتين وشاركه الخاصه مع  
 الثلاثه وهي ايضا عشرون لان كل واحد يشارك في ثلثها  
 وشاركه ثلثها فان الثلاثه الباقية يشارك في عدده  
 وشاركه ثلثها يعلم ما تقدم ثم الرابعه وهي  
 خمسة لازمه كل مشاركه خرج واحد من الكلمات  
 الخمس الخماسيه وهي صنف واحد ومؤكد الكلمات  
 الخمسة مشاركه في الكل وعرف من المشاركون البايين  
 ايضا لان كل امر يشارك به واحد واحد كان كل واحد  
 منهما مباينيه لما عداهما ثم اعلم ان كل واحد من الخمسة  
 بالقياس الى حصصه الصادق هو عليها نوع حقيقي  
 لانه مقول على كثير من متفكرات الحفوة في جوارحه هو  
 وانما تختلف الكلمات ويكون بعضها جنسا وبعضها نوعا  
 وبعضها خاصه وغيرها بالثلاثه الى الافراد الخمسة  
 الموجوده في الخارج واعلم ايضا ان الجنس لا يكون

ن

الثلاثه مشاركه

ض

ن

ن



جنسها الا النوعه وكذلك الفصل وسائر ملامها لانه  
 ايضا فيه لا يتقرر مفهومها بالانسان بالانسان مضافا اليه  
**قال الفصل السادس في التعريفات الى قوله فاننا نقول**  
**معرفة الشيء** وهو الذي معرفته سبب لمعرفه ذلك الشيء بحسب ان يكون  
 غير ذلك الشيء لانه لما كان معروفه بالمعروف سببا لمعرفه المعرف  
 وجب معايرتها والالزام الناقص وهو كونه معلوما  
 بحسب ان يكون معلوما وبحسب ان يكون بالمعروف معروفا للمعروف  
 والالزام الدور وبحسب ان المعرف مساويا للمعروف اذ  
 لو كان اعم لم يكن مميزا واقل مرانا للمعرف التمييز  
 وان كان اخص لم يكن احقن وبحسب ان يكون المعرف اجلي  
 من المعرف لوجوب تقدم معرفته ثم المعرف اما ان يكون  
 دانيا للمعروف او عرضيا له او الملاك منهما والاول ان  
 ساوى للمعروف في المفهوم اي يكون جميع الدلائل فهو  
 ايجد التام كتعريف الانسان بالحيوان الناطق وان كان  
 بعض الدلائل فهو ايجد الناقص كتعريفه بالناطق  
 او بالجسم والناطق والثاني بحسب كونه خاصه لانه يبينه  
 وهو الرسم الناقص كتعريف الانسان بالضحك اما كونه  
 خاصه لانه لو كان عرضيا عامتا لكان المعرف اعم ولم يميز  
 شيئا واما كونها لانه فلا لانه لو لم يكن كذلك لوجد الماسيه

تقدم معرفه المعرف  
 موجب

دون الخاصه فتكون الخاصه اخص من كون المعرف اخص فتكون  
 احقن واما كونها يبينه بمعنى انها تحت لزوم من تصورها  
 تصوره الماسيه فلانها لو لم يكن كذلك لما صلحت للتعريف  
 والثالث ان تركب من الخاصه والجنس القريب فهو  
 الرسم التام كتعريف الانسان بالحيوان الضاحك وان  
 لم يكن كذلك فهو الرسم الناقص ايضا كتعريف الانسان  
 بالجسم والضحك واقول بعبان اخصر لا بد في التعر  
 من تمييز فان كان مضلا فهو مع اخص القريب حذام  
 والا ناقص وان كان خاصه فهي مع لجس القريب  
 رسم تام والا ناقص **قال** والخلل في التعريفات  
 الى قوله فهو رسم ايضا **اقول** والخلل في التعريفات  
 اما معنوي او لفظي اما المعنوي فان يكون المعرف نفس  
 المعرف او مساويا له في العموم للاحقن من المعرف او يكون  
 معرفته صوفيه على معرفه المعرف بحسبه او مرادها وجود  
 العرض العام مقام الجس او الخاصه مقام الفصل  
 او الخاصه غير اللان البينه مقام اللان البينه واما  
 اللفظي بان يتعمل في التعريف لفظا غريبه وحشيه او  
 مجازيه بلا قريه او ارتكبت تكرار بلا حاجه وعمر ذلك  
 قوله والتعريف بالمثل الى اخره جواب سوال مقدر قري

ن

ب

ب



ان تعريف الماشية بالمثل صحيح وهو خارج عن الاقسام  
 المذكورة للمعرف لان المثل لا يكون جنسا للماشية ولا فصلا  
 ولا خاصه لها بقر الجوار ان التعريف بالمثل لا يكون  
 الا تعريفنا بمشابهة المثل مشابهة محتضه اي مشابهة  
 لا تكون في غير الماشية لزمت كل افرادها وهي بحيث  
 اذا تصدقت تصدقت بالمشية واذا كان كذلك فهو  
 الرسم الناقص مثاله تعريف النفس بانها شئ نسبت  
 الى البدن نسبة الملك الى المدينة **قال** وعلى التعر  
 شك ان الاول الى قوله **الجن** **قول** ذكر الامام رضي الله  
 عنه على تعريف شكس الاول ان الشئ ان كان شعورا  
 امتنع طلبه لحصوله وان كان محولا امتنع توجهه الذي  
 يحويه والمعلوم من وجه دون وجه امتنع كونه مطلوبا  
 بالاعتبار المعلوم لا امتناع طلبه بالحاصل وبالا اعتبار  
 المحمول منه لا امتناع توجهه للطلب الى الاخطار بال  
 الطالب اجاب عن هذا الشك شرف الدين المرادي وقال  
 قوله كل معلوم تمتع طلبه وكل غير معلوم تمتع طلبه  
 لا يصدقان لان الاول منعكس بعكس التقصير الى قولنا  
 كل ما لا تمتع طلبه فهو غير معلوم وبالعكس هذا القضية  
 بالعكس **الاستقامة** الى قولنا بعض غير المعلوم لا تمتع طلبه

المستوى

افراد

ن

وقد قال كل غير المعلوم تمتع طلبه فهما متساويان فلا  
 يرد الشك واجاب عنه بعض العلما بجوابين احدهما  
 ان تمتع التعكس الموجبه الكلية بعكس التقصير الى قوله  
 كما قرر في فصل عكس التقصير هذا اذا اخذ العكس مع  
 المحمول اما اذا اخذت سالبة المحمول سوار كانت معلولة المو  
 او سالبة الموضوع فتعكس اليها بعكس التقصير كما قد  
 في موضع واحد اذ كان كذلك فتعكس تلك الموجبه الكلية  
 السالبة المحمول بالعكس المستوي الى وجهه حتمية سالبة  
 الموضوع كقولنا بعض غير المعلوم لا تمتع طلبه  
 وتكون ثانياً من معنى السؤال وجوبه معلولة الموضوع  
 لا امتناع صدور وجهه بمقتضى المحمول سالبة الموضوع  
 كما قد عندنا من الاستدلال فيكون المقدمه الثانية  
 قولنا كل غير معلوم تمتع طلبه فيكون موضوع القضية  
 الاولى الى الحاصل من العكس اعني موضوع تلك الثانية  
 فلا تنافيان فانه لو سلمنا ذلك على الخاص لم  
 بعض افراد العام وثاني الجواب ان لو خضع المعلوم  
 وغير المعلوم في مقدمتي السؤال بالتصديق ليعكس  
 عكس التقصير الاولى الى ثانياً في الثاني لا عكس تقصير  
 الاولى الى مكلل كل ما لا تمتع طلبه لا يكون تصورا معلوما

ل  
 ضوع

ع



فتفكس بعكس المستوى الى قولنا بعضه لا يكون مقبولا  
 معلوما لا يمنع طلبه وموضوع هذا العنصر اعم من موضوع  
 المقدم الثاني وفي قوله كل غير معلوم يمنع طلبه  
 فلا منافاة وان لما استدل بالافاضل حول الظاهر اعم  
 صاحب الكشف سؤال الامام بانه يكتفي في توجه الطلب نحو  
 الشيء المستبعد بعض اعتبار رتبة وعوارضه فان الانسان  
 يطلب حقيقته الملك ولا يشعر بالكونه مخلوقا سائر  
 او من لا للوجه كذلك لكن قوله في السؤال اعم المحمول  
 غير مطلوب لا يمنع توجه الطلب نحوه ممنوع لانه اذا  
 توجه الطلب نحوه جهل شي وعلم بعض عوارضه فكيف توجه الطلب نحوه بل الملك  
 يمنع طلبه هو الذي لا يشعر به ولا بشي من عوارضه  
**قال** الثاني لا يمكن تعريف الشيء الى قوله ما عدا  
**اقول** مدا هو الشك العالي للامام وتوجهه ان يقال  
 تعريف الماسية مستبعد لان المعروق اما نفس الماسية او  
 جميع اجزائها او بعض اجزائها او امر خارج عنها او امر  
 مركب من الداخل والخارج اما نفس الماسية فطاهرة فان  
 المعروق يجب ان يغاير المعروق واما جميع الاجزاء فلا  
 هو اي جميع اجزاء الماسية نفس الماسية اذ لو كان غيرها  
 ففي صيرورة ذلك الغير نفس الماسية يحتاج الى  
 جميع الاجزاء او لا وعلى الاول لا يكون جميع الاجزاء جميعها

وعلى الثاني

وعلى الثاني يكون جميع الاجزاء خارجا عنها واما  
 بعض الاجزاء فلا يعرف الملك المعروق لكل جزء منه  
 فان عرف الماسية بدون عرف اجزائها محال فذلك  
 البعض ما يعرف نفسه وذلك باطل واما يعرف غيره  
 وهو تعريف بالخارج واما الخارج فلا انه انما يعرف الماسية  
 اذا احتضن بها والعلم باحتصاصها متوقف على العلم  
 بها فيدور وعلى العلم باعلا الماسية منفصلا وانه  
 ما عدا ما لا يعرفه متساوية وتصور الاصل الغير المتساوية  
 محال واما المركب من الداخل والخارج فانه ايضا تعريف  
 بالخارج وعلى ذلك باطل كما قلنا جوابه انما يخار  
 تعريف الماسية ببعض اجزائها قوله ولا ببعضها لان  
 معرف الملك معروق لكل جزء منه ممنوع فان معرفة  
 الملك بدون معرفة اجزائها محال لا تعريف الملك بدون  
 تعريف اجزائه فربما كان اجزاء غنيا عن التعريف وتعرف  
 بغیر ما عرفت الكل قوله وجود الكل الى قوله لا  
 مدا جواب سؤال مقدّر تعريف معروق الماسية معروق  
 لكل جزء منها لان معروق الماسية وجودا لمعرفتها وهو  
 الكل وجودا لكل جزء منه معروق الماسية معروق لكل  
 جزء منها جوابه ان وجود الكل لو كان وجودا

سنة

سنة

و

لي

جد



كل جزر منه لزم المقضاي تخلف المعلول عن العلم  
او تقدم المسبب على السبب في معلول مركب من جزر  
ترتبا في الوجود الزماني لان السبب ان كان مع الجزر الاول  
لزم تخلف الجزر الثاني عنه وان كان مع الجزر الثاني  
لزم تقدم الجزر الاول عليه لان العلم ان تخلف  
المعلول عن العلم للوجه محال انما المسبب تخلفه  
عن العلم التام ولا نسلم ان معرفة المعرف علة تامة  
لمعرفة المعرف لانا نقول ابتداء لو كان وجود الكل  
موجدا لكل جزر منه لزم ايجاد الاصل الملتزم اما  
تقليل الشيء نفسه او تقدم المعلول على العلم التام  
او تخلفه عنها لان المراد بالوجود ان كان علة  
وجود الشيء في اجماله لزم الاول فان كل واحد  
من اجزاء الشيء علة لذلك الشيء في اجماله فلزم كونه  
علة لنفسه ايضا وان كان العلة التامة بلزم الامر  
الاخر في المعلول للملك وجزر من ترتبا زمانا  
مذا شرع ما في الكتاب وافاد الاستاذ العلامة  
وقال تعرف الما منه جميع الاجزاء يصح وان كان  
جميع اجزاء الشيء نفس ذلك الشيء لان الفروع بالاجزاء  
والنفصل وان ايجاد التام عيان عن معرفة الما منه

مفصلا

مفصلا ويحقيقه انه قد يكون لنا اشياء معلومة  
مغفول عنها فاذا لاحظنا كل واحد منها بحيث  
يلاحظ جميع الاشياء ويحصل لنا منه اجتماعه  
فهو ايجاد التام والمعروف بذلك الاشياء مفصلا و  
الصور والاجتماعه والمعروف بذلك الاشياء مع  
الصور والاجتماعه وايضا التعرف بمفصل اجزاء  
يصح ومو تعرف بالذاتي بمعنى ان الما منه حيث  
المجموع تحصل معرفتها بذلك الذاتي وان كان جميع  
اجزائها معلوما بوجه آخر ثم التعرف بالخارج  
على احتصاص الخارجه بالما منه لا على العلم بالاحتصاص  
لانه اذا كان شيء لازم يتي كما العلم باللائم مستلزم  
للعلم بالشيء وان العلم احتصاص للائم به وليس لنا  
توقف التعرف بالخارج على العلم باحتصاصه كعلم العلم  
بالاحتصاص بتوقف على العلم بالما منه بوجه ما اعلى  
العلم بالما منه بحقيقة الما منه وايضا يكفي في العلم  
بتوقي الخارجه عن كل ما عدا الما منه تصور ما عدا ما بامر  
شامل جميعها كما نعلم احتصاص الجسم المعبر للمجهول  
جميعه كونه شاعلا لجزر معين فلا نعلم حقيقة ذلك  
الجسم ولا العلم ما عدا مفصلا فلا يلزم دور او تصور

ف  
ص



احوث غير متسامية **قال** خاتمة الى اخر الفصل  
**اقول** الماسية الملكية سواء كانت من جنس  
 وفصل او من صفة تساويها لكن تجددها شكل الاجزاء  
 من الجنس والفصل **وهو** لو ما لفصل وحدها والبسط  
 لا يمكن تجددها لعدم اجزائها فان تركب عن الملك او  
 البسط غير ما يتجدد ذلك الغير بهما والافلا وكل  
 ماسية له خاصة لانه ينفذ غير مادي التصور كمن رسم  
 ملك الماسية بتلك الخاصة وان لم يكن الماسية خاصة  
 كما ذكرنا لا ترسم والمفرد القائم من الحدة والرسم يجب  
 ان يكون بالقول اي الملك لا بالحدا التام بل بالجنس والفصل  
 القريبين والرسم التام بالجنس القريب والخاصة **اللا**  
 البينة اما الحدا الناقصة فتكون بالفصل وحده والرسم  
 الناقص فتكون بالخاصة وحدها والحدا التام لا يقبل  
 الزيادة والنقصان معنى لانه حائل على جميع اجزاء  
 المادة والصورة والحد الناقص والرسم التام **الما**  
 حائل الزيادة والنقصان معنى اما الحدة فلا يراد بالجنس  
 العالي بعد للتوسط واما الرسم فلكونه الماسية بحيث  
 يكون لها خواص بينة لانه يتوحد بعضه في الرسم دون  
 بعض والعام لكونه اعز في الوجود كمن تقدمه على الحاد

يكون

فان القسم الثاني

**قال** القسم الثاني في الكسائر المتقدمة الى  
 قوله والمجمل **اقول** القسم الثاني من الكتاب في  
 الكسائر المتقدمة للمجمل اعلم ان العنصر والخبر والتقدم  
 مترادفة وهي عنان غير مركب يحمل التقدم والكدب كما  
 عرفت في قسم الانفاط ولا بد منها من محكوم عليه ويجكوم  
 فان كانا قسيسين عند التحليل اي حذف ما يدل على العلا  
 اي النسبة الحكيمه الا بقا عية شرطه والاسم حلية  
 والشرطية هي التي طرفا ما يدل على النسبة وكان النظر فيه  
 لا من حيث انه واحد بل من حيث انه مفصل واحكامه  
 ما كان كل واحد طرفها مفرد او في حكم المفرد  
 اي احد طرفها وان كان حاد فبعينه من حيث انه مفرد  
 لا من حيث انه تفصل وسمي المحكوم عليه في الشرطية  
 مقدما وفي احكامه صونوعا وسمي المحكوم به في الشر  
 تاليا وفي احكامه مجمولا مثال الشرطية كلما طلعت الشمس  
 فالنهار وجود ومثال احكامه الا انسان ناطق  
**قال** والشرطية اما متصلة الى قوله الاخر **اقول**  
 الشرطية اما متصلة ان حكم فيها بان المتقدم مسبق  
 او مستقيم للتالي او بسله هذا الاستلزام والاستحقاق  
 واما متصلة ان حكم فيها بعناد ايجاد الطرفين للاخر

ن

ب

د

كل واحد طرفها

ط

ب



في الصدق اي بالجمع الطرفان في الصدق وهي ما نتم لجمع  
 كقولنا اما هذا الشيء حجرا او شجرة او في الكذب اي لا الكذب الطر فال  
 معا وهي ما نتم لخلق كقولنا اما ان يكون زيد في البحر او لا يفرق  
 او في الصدق والكذب وهي الحقيقة كقولنا اما هذا العدد  
 زوج او فرد او حكم فيها بسلب العناد في الصدق او في  
 الكذب او فيها والمقدم في المنفصلة متميز عن التالي بالطبع  
 لان الشيء قد يكون مستلزما لغنى وغير عكس كما سنلزم  
 الانسان الحيوان بخلاف عكسه لان الحيوان اعم والمقدم  
 في المنفصلة لا يتمز عن التالي الا بالوضع لان معاندة احد  
 الطرفين للاخر تستلزم معاندة الاخر له بل بالوضع واللفظ  
 يتميزان **قال** ولما كانت الشرطية الى اخره **اقول**  
 ولما كانت الشرطية مركبة من اركان ومنتهية اليها بالتحليل  
 سميا كلمة بسيطة تشبهها بتسايط الاجسام التي كانت  
 عنها مركبان الاجسام والبسط لكانات الموجبة لان سلب  
 كل شيء لا عقل ولا نذكر الا ملا حظا الى ايجاه اما كونه  
 لا عقل الا ملا حظا بالاجان فلان هذا السلب سلب  
 مضاد لا سلب مطلق واما كونه لا نذكر الا مع ذكر ايجاه  
 فلان قولنا ليس زيد بقاتم لا نذكر الا مع ذكر زيد فاقيم وهو  
 ظاهر فالسلب مبنون بالاجان في العقل والذكر والسمة

في الصدق اي بالجمع  
 كقولنا اما هذا الشيء  
 معا وهي ما نتم لخلق  
 او في الصدق والكذب  
 زوج او فرد او حكم  
 الكذب او فيها والمقدم  
 لان الشيء قد يكون  
 الانسان الحيوان بخلاف  
 في المنفصلة لا يتمز  
 الطرفين للاخر تستلزم  
 يتميزان **قال** ولما كانت  
 ولما كانت الشرطية  
 سميا كلمة بسيطة  
 عنها مركبان الاجسام  
 كل شيء لا عقل ولا  
 لا عقل الا ملا حظا  
 مضاد لا سلب مطلق  
 فلان قولنا ليس زيد  
 ظاهر فالسلب مبنون

بالطبع

ما انبهر

الموحد

الموجبات للثلاث ايجاه والمتصلة والمنفصلة باسماها  
 بطريق الحقة لان الاولى قبله على حمل والثانية  
 على اتصال والثالثة على انفصال من الحزن وتسمية  
 بطريق المجاز قوله في المتن للمشاهد اي في الصورة  
 وايحق انها تسمية للشيء باسم مقابلة ومثل ذلك كثير  
 في الكلام وتسمية المتصلة بالشرطية بطريق الحقة  
 لاشتمالها على معنى الشرط وادارة كما في لغة العرب  
 وتسمية المنفصلة بالشرطية بطريق المجاز لانها تسمى  
 للمتصلة من تركيب كل واحد منها من فضيلتين ولما  
 كانت ايجاه مقدم على الشرطية بالطبع تقدم البسط  
 على المركب قدم امد الصناعة مباحث ايجاه على  
 مباحث الشرطية في الوضع **قال** الثاني في اجراء  
 القضية الى قوله امتناعا **اقول** الفصل الثاني في اجراء  
 القضية القضية ايجاه انما تم بالموضوع والمحمول و  
 نسبة تربط المحمول بالموضوع حتى يقع ان يقال انه هو  
 او انه ليس هو وذلك في النسبة الاتقان فماعتبر عن  
 الموضوع والمحمول بلفظ ينفعي ان يعتبر عن هذه النسبة  
 بلفظ ايضا ويسمى ذلك اللفظ رابطا والجملة كلها  
 لا يملك النسبة واجدة بالنوع في النضايها كلها

بها

حتى



وانما تختلف فيها الموضوعات والمجولات فيجوز حذف  
الدال على تلك النسبة في بعض الصور للعلم به ولا يجوز  
حذف الدال على الموضوع والمجول لبلانفون تعينه  
فان ذكرنا الرابطه سميت النسبه ثلاثه وان لم يذكر بل كان  
مضمنا في النفس سميت النسبه ثنائيه والرباطه اداة  
في جميع اللغات لانها تدل على النسبه المخصوصه  
وسى لا تقتل يدور في الطرفين فاذا دل الرباطه تدل على  
معنى غير تام فهي <sup>الاجزاء</sup> النسبه اداة في غالب الكله كما ان  
واحدتها او في غالب الاسم كاهودا مثالها ولا الى سمي  
رابطه زمانيه لدلائها على الزمان والثانيه لسمي رابطه  
غير زمانيه لعدم الدلاله على الزمان قوله وقد يختلف اللغا  
الى احسن معناه ان اللغات تختلف في استعمال الروابط  
وعلم استعمالها ونقسم الى تسعة اقسام لان الاستعمال  
اما لها اول للزمانه او غير الزمانه وعلى العقائد الثلاث ما  
واجب او جائز او محتمل ففي لغة العرب لم يخذ استعمالها  
معا وعلى الانفراد وفي اعدادهم لا يكون له كذا  
اما زمانيه كقولهم بعد وناشر او غير زمانيه كقولهم مست  
واما يحركه في اخر المجول **قال** ولست حاجه الى  
قوله اسم مشتق **اقول** قال النحوي في الشفا اذا كان المجول

لفظ ص

كلمه او اسما

كلمه او اسما مستعملا بعد ان يرتبط ويجه بالموضوع لما  
من النسبه الى موضوع فليس حاجه الكلمات والمشتقا  
الى الروابط كحاجه الاسماء الى الجواهر لانهما لعدم الدلاله  
على النسبه اصلا وقال الكلبي والاسم المشق لا يبدل  
الا على النسبه الى موضوع ما والحاجه الى الرابطه  
للدلاله على النسبه الى موضوع معين فاذا دل  
الرابطه في مذهب المتأخرين جعلوا الضايات ثنائيه  
الثانيه والثلاثيه والثامه والى ذلك فيها على  
النسبه الى موضوع معين كما لم يذكر فيها رابطه  
غير زمانيه والثلاثيه والثامه والى ذلك فيها  
على النسبه الى موضوع غير معين كما لم يذكر فيها  
رابطه زمانيه او الى مجولها ككلمه او اسم مشتق  
**قال** قال الامام الى اخره **اقول**  
قال الامام النسبه التي مجولها ككلمه او اسم مشتق ثنائيه  
في اللفظ ثلاثيه بالطبع لان النسبه التي تربط المجول  
بالموضوع مدلول عليها بالتضمن فذكر الرابطه لوجوب  
التكرار قال المصنف وقد عرفت حمله واراد ما ذكر  
انها وموان حاجه الى الرابطه للدلاله على النسبه  
الى موضوع معين وذلك المجول انما يدل على النسبه

فنه  
ب  
ن



الى موضوع ما فلا يلزم التكرار وفنه بطرانا هذا انما  
 يتم في الرابطة غير الرابطة والجواب الحق ان يقال انما  
 على ما يربط المحمول بالموضوع ويدل على النسبة بالحكمة  
 والنسبة التي يدل عليها المحمول تقسمنا لانك قد نسبت  
 حكمه وانما تكون حرجا من المحمول قال المصنف فان لزم  
 الامام للتكرار بان اذا قلنا زيد كنت كان مستترا  
 ومستكنا في كنت فلو قلنا زيد موكنت كان تكرارا صريحا  
 بجوابه ان هو الذي يستكن في كنت ضمير الفاعل  
 موضع اخر المحمول مقطوع كونه اسما عند اصل  
 العربية دلالة على النسبة الى موضوع غير معين  
 والرابطة خلاف ذلك كانه اي لا يكون ضمير الفاعل صرح  
 به في الموضوع والمحمول اخلف في كونه اسما او اداة  
 دلالة على نسبة محمول معين الى موضوع معين **قال**  
 الثاني نسبة احدهما الى قوله الخاصة للمفارقة **اقول**  
 البحث الثاني في نفاير النسب نسبة احد طرفي العنصر بالموضوع  
 غير نسبة الاخر بالموضوع ايضا وقد خلت بالجوهر  
 ولذلك لا يحفظ عكس العنصر جهة اصلها اي قد خلت  
 جهة العنصر وجهة عكسها كقولنا كل كائنات انسان  
 بالضرور وبعض الانسان كانت لا يكون ضرورية

والفرد

وانضا نسبة احد طرفيها الى الاخر بالموضوع غير  
 نسبة الاخر اليه بالمحمول وقد خلت ايضا بالجوهر  
 اذ يجوز ان يمتنع حق الموضوع دون كونه المحمول  
 عليه **قوله** ولا يمتنع حق المحمول دون كونه محمولا  
 على الموضوع كقولنا كل انسان حيوان وبالعكس  
 اي يحوز حق الموضوع دون المحمول ولا يحوز المحمول  
 دون كونه محمولا على الموضوع كقولنا كل انسان كائنا  
 بالفعل **قال** وما يقال الى اخره **اقول**  
 ملأ ما اورد الامام على قولهم ان وجوب موضوعية  
 الموضوع لا يستلزم وجوب محموله المحمول وقال  
 ان الموضوع يحتمل ثبوت المحمول شيئا ضروريا كان  
 المحمول يحتمل ثبوت الموضوع شيئا ضروريا قال المصنف  
 فنه نظر ومبني النظر منع الملازمة وسنده ان الموضوع  
 لجواز كونه اخف من المحمول كقولنا للانسان حيوان  
 وحتمه يحوز حق المحمول دون ثبوت الموضوع وهذا  
 الاختلاف في الوجوب بحسب مفهوم الموضوع  
 المحمول وان اعتبر النادر الذي صدق الموضوع  
 المحمول عليه امتنع اختلافهما في الوجوب كذا ان زيد  
 مثلا واستدل الامام على ان نسبة احدهما بالموضوع غير

ان كان

اختلاف موضوعي الموضوع  
 ومحموله المحمول بالوجوب







لسلب الحكم عن الكل بالمطابقة لان السلب وارد على لفظ  
كل وهو دل على كل الافراد بالمطابقة وعن البعض  
بالانتماء لانه لو لم يسلب عن البعض لثبت للكل هذا  
حلف والاخيران اي ليس بعضه بعضه ليس بالعكس  
اي كل واحد منهما يدل بالمطابقة على السلب الجبري  
وموظاير ويدلان بالانتماء على السلب الكل لانه  
لو ثبت للكل لما كان مسلوا عن البعض مما خالف ليس  
بعضه قد يذكر للسلب الكل لان بعضه مع ما بعد وجبه  
جزئيه والسلب وارد عليها وسلب الوجبه الجبريه  
ساكنه كله ولا يذكر هذا للاختلاف وبعضه قد يذكر  
للاجزاء الجبريه اذا كان السلب جزاء المحمول كقولنا  
بعضه هو ليس بـ وفي كل لغة سور خصها والذي  
ذكره السور اللفظ العربيه وفي الفارسيه سور الاجزاء الكل  
هـ وسور السلب الكل يسمي وسور الجبريه يسمي هـ  
**قال** ومن حقه ان يرد على الموضوع الى اخر اللفظ  
**اقول** ومن حق السور ان يرد على الموضوع الكل  
لا على المحمول لانه لبيان كنه افراد الموضوع والمعتبر في  
جانبا الموضوع الافراد وفي جانب المحمول المفهوم كما سيجي  
فان ارد على المحمول كلياً كانا وجهها حيث لا افراد  
تقدم

او افرده

او افرده على الموضوع الجبري حيث تقدم به الافراد  
ما ان يكون قد افرده البعض عما ينبغي وسميت مجرزة واقسامها  
انسان وملتقى لا يجل طرفها شخصاً مستورا  
اذا ان يكون مجموعها كلها مستورا وكل واحد منها اما  
بسور الاجزاء الكل او الجبري او السلب الكل او الجبري  
فيصير ثمانية اقسام وكل واحد منها يصير اربعة  
اقسام باعتبار المواد الاربع التي هي الوجوب  
والامتناع والامكان والموافق للوجوب والامكان  
الموافق لامتناع وشرط صدور المخبره ان كان احد  
طرفها شخصاً مستورا اخلافاً طرفها في حروف السلب  
معنى ان حرف السلب فرد في احد الطرفين ولا يوجد  
في الطرفين الاخر او وجد لوجبا لانه حينئذ انما تصدق  
البعضه لو كان ساكنه لان الحكم لكل افراد الجبري على  
الشيء او بالشيء على كل افراد الجبري بالاختار كاذب  
وبالسلب صواب لامتناع الافراد الجبري ولما كان  
طرفا البعضه مختلفين في حروف السلب كانا البعضه  
ساكنه وان كان محمول البعضه موجبا كلياً فشرط  
صدورها ايضا اخلافاً طرفها في حروف السلب لانها  
حينئذ انما تصدق ساكنه لان الحكم لكل افراد كلي

مها

ي

ق

ن

ن



على تحض واحد او طبعه واحد بالاجان كاذن الا حلال  
 المذكور بحق السلب وان كان محمول للفضة بالاجان  
 مشروط صدقها ايضا اخلا وطرفها في حرف السلب  
 لان الاخلا وهذا محقق اجماع الفضة وهذه الصود  
 انما تصدق بالاجان هذا المحمول للموضوع ولولم يخلط  
 طرفا ملك في حرف السلب لكانت الفضة سالبة فيلزم  
 سلب المحمول المستور بالسلب المحملي فيلزم ذلك  
 انما المحمول بالاجان الكلي وهو كاذب كما ذكرنا انما  
 وان كان محمول للفضة سالبا كلنا او وجبا جزئيا واما  
 الاستماع او موافقة من الاحكام فالاخلا والمذكور  
 شرط الصدق فلا الاخلا وحق سلب الفضة وفي  
 هذه الممان انما تصدق للفضة السالبة دون الموحية  
 واما اذا كان المحمول سالبا كلنا فلا اخلا وهذا  
 محقق اجماع الفضة وفي هذه الممان لا تصدق بالاجان  
 مثبت المحمول المستور بالسلب الكلي فيسلب المحمول المختار  
 عن الموضوع وفي هذه الممان يصدق السلب والاجان  
 وان كان محمول للفضة سالبا كلنا او وجبا جزئيا  
 والممان الوجوب او موافقة من الاحكام فعدم الاخلا  
 شرط الصدق بمعنى ان حرف السلب لا يوجد في الطرفين

اما اذا كان محمولها  
 وجبا جزئيا

اصلا

اصلا او وجد في كل طرف مثل ما وجد في الآخر اما  
 اذا كان المحمول وجبا كلنا جزئيا فلا عندنا في  
 الطرفين في حرف السلب يكون الفضة وجبة وفي هذه  
 الممان انما تصدق بالاجان واما اذا كان المحمول  
 سالبا كلنا فلا في التوافق فيلزم منها سلب هذا المحمول  
 فتصدق انما المحمول المستور بالاجان وفي هذه  
 الممان انما تصدق بالاجان في حرف السلب فعلم من هذه  
 المباحث ان اجماع الفضة ما ثاب بالنسبة الكلية ولبها  
 برفع تلك النسبة والابتن في ذلك كذا الموضوع او  
 المحمول مستورا بسور سلب او اجماع وعلم ايضا  
 ان اخلا وحرف السلب انما يوجب سلب الفضة اذا كان  
 محمولها مستورا بسور الاجان الكلي او لجزئيا اما اذا كان  
 مستورا بسور السلب فانه يوجب اجماع الفضة  
 والتوافق في حرف السلب انما يوجب اجماع الفضة  
 اذا كان المحمول مستورا بسور الاجان ولو كان مستورا  
 بسور السلب يوجب سلب **قال** الثاني في حق  
 المحصور ان الى موضوع **اقول** البحث الثاني في حق  
 مفهوم كل واحد من الموضوع والمحمول وبسبب الموحية الكلية  
 اذا قلنا كل حرف لم يعين به الجسم الكلي ولا الكل من حيث هو كل

ن  
 ن



بل كل واحد واحد من الجنان والفرق من المفردات الثالث  
 ان الجيم الكلي حرر لكل واحد باعتبار واحد جزر الكل  
 واما صدور الحكم على الاول فقط فنقولنا الكلي انه جنس او  
 نوع وعلى الثاني فقط فنقولنا كل عضو بلان بمعنى كل الاعضاء  
 وعلى الثالث فقط فنقولنا كل انسان شخص موجود في الخارج  
 بمعنى الافراد ولو غلبنا به احد الاولين اشارة الى فائدة  
 هذا الاصطلاح وهي ان وضع هذه الاصطلاحات لاجل  
 وضعها في القياس الذي هو المقصود والاحتفاء في انهم لو  
 اصطلاحوا على ان يعني كل واحد الاولين لم يتعد الحكم من  
 الاوسط الى الاصغر في جميع الصور فيبقى قواعدهم غير  
 كلية فنقولنا زيد حيوان وكل حيوان جنس مراداه الكلي  
 او كل حيوان يقدر على وضع مائة من مراداه الكلي والاصغر  
 النتيجة في الصورة مع صدق المقدمات ولا يعني الجيم  
 ما حقه لانه اذا اصطلاحنا على ان يعني كل ج ذلك يمنع  
 ذلك ان يدللح الاصغر تحت الاوسط فلا يتعد الحكم من الا  
 الى الاصغر لانك متى قلت كل ج ب وكل ب كدي معنى  
 الكبرى ان كل ما حقه ب كدي فلا يلزم ان يدللح تحت  
 ب لان المسناد من الصغرى ان ب محمول على ج وكل  
 ما حمل على ب لا يلزم ان يكون خصة ذلك الشيء ولا يعني الجيم

قوله

ما هو

بل ما هو موصوف بانه بل ما هو اعم منهما فانه اذا اصطلاحنا  
 على ان يعني كل ما هو موصوف بـ يلزم عدم لاند  
 مثلاً قلنا وكذا لو جـ يكون لكل موضوع موضوع  
 الى غير النهاية لانك متى قلت كل ج ب فمرادك بـ  
 ذات موصوف بـ وكل ما هو موصوف بشي يمكن حمل  
 ذلك الشيء عليه فاذا حملنا جـ على تلك الذات فقد  
 وصفناه بوصف آخر ثم حملناه عليه وعلى هذا الى  
 غير النهاية فلا يمكن حمل شيء على غيره لانك متى قلت  
 كل ج ب يلزم منه ان يكون له ا ب او صا في غير  
 متساوية وهي مخصوصة من جاصدح مباح وداندد  
 محال وفي هذه الملائمة نظراً ان قولكم بان كل صفة يمكن  
 حملها على موصوفها ممنوع حينئذ وانما يمكن لو كان  
 لو موصوفها صفة اخرى تصدر وصفاً عنواناً عند  
 حمل تلك الصفة على ذلك الموصوف والحق ان يقال  
 منها لجـ ان يكون قواعداً المنطوق كلية كما تقره فلو كان  
 الاصطلاح على ان يعني كل ج ما حقه جـ لم يوجب  
 بعض القضايا على الضابط وهي ما كان العنوان فيها  
 صفة للذات فنقولنا كل كات انسان ولو كان  
 الاصطلاح على ان يعني كل ج ما هو موصوف بـ

راج

لك

ن



يخرج بعض الصان انضاعضا على الضابط وهو ما كان  
 العنوان فيها حقيقة الذات فلا جرم اصطلاح على  
 ان يعني بمراد وعلية ج اعم من الماكون ج حقيقة  
 او جزو حقيقة او صفة خارجة عنه **قال**  
 ثم اصطلاح الشيخ الى قوله او لا ندوم **اقول**  
 اي بعد ان بنى المراد كل ج كل واحد فاعلم ان  
 اصطلاح الشيخ والمباح انضاعضا على ان يعني بكل ج  
 كل واحد واحد من جزئيات ج التي صدق عليها ج  
 بالفعل سواء كان وقت الحكم او قبله او بعده وما  
 كان في الزمان الماضي او الحال او المستقبل فعلى هذا  
 يخرج عنه مسمى ج وان صدق عليه ج لانه لا يكون من  
 جزئيات ج وابونظر الناظر الى اعتبار الصدق بالفعل  
 بل عند تكفي مكان صدق ج على كل من جزئيات ج  
 في جانب الموضوع وفي جانب المحمول اما اعتبار المفهوم  
 فالحكم بالحقيقة على ذات ج وهذا الوصف يسمى عنوان  
 الموضوع والوصف العنوان الى انضاعضا وقد تجد الذات  
 والعنوان كقولنا كل انسان حيوان وقد يتعارفان  
 ويقتضيان قد يدوم الوصف بدوام الذات كقولنا كل  
 بالقول انسان وقد لا يدوم كقولنا كل كذا بالفعل انسا

كقولنا كل انسان  
 ماطوقه

الصدق

**قال** وقولنا كل ج ب بعد رعاية الى اخره  
**اقول** قولنا كل ج ب بعد رعاية الاصل المدل  
 قد يوجد تارة حقيقة اي كل ما هو كذا في الخارج  
 لكان ج فهو كذا في وجوده في الخارج لكان ب ومنه  
 لا يكون منضبط بل حمله لانه حمله حملتها الحقيقة الباقية  
 على ما له الحقيقة الاولى فان انا موصوله او موصوفه  
 فهي مع ما بعد ما في حكم المفرد ويوجد تارة خارجية  
 اي كل ما وجد في الخارج وصدق عليه ج صدق عليه  
 ب في الخارج فالاعتبار الاول لا ينفي وجود الاول  
 في الخارج والاعتبار الثاني ينفي ذلك بينهما فروف  
 آخر فانه لو لم يوجد من الاشكال الا المثلث صدق  
 كل شكل مثلث خارجية اي كل ما وجد في الخارج و  
 صدق عليه انه شكل صدق عليه انه مثلث ولا صدق  
 حقيقة لان الشكل بكونه يوجد ولا يكون مثلثا فالنفس اذا اخلت  
 من حيث هي حقيقة فبها الاعتبار من عموم وخصوص  
 من وجه لصدق الخارجية نفس الحقيقة كما فرضنا في المثلث  
 وصدق الحقيقة نفس الخارجية حيث لا يوجد الموضوع  
 في الخارج واختصاصها في اكثر النضايا المتداولة  
 لكونها اعتبار الحقيقة والخارجية في الموضوع

في الخارج

ع



علی بنی اصلا

على شيء أصلا <sup>الثالث</sup> المتبع بطلوع على معنيين  
ما يكونان صدق العنوان على الذات لكن وجود الذات  
متبع في الخارج كشرط الباري <sup>الموجع</sup> أما متبع صدق العنوان  
على ذات في الذن <sup>الموجع</sup> والخارج كالماسية الماخوذة بأحد الاعتنا  
الثالث مع نفسها إذا عرفت ذلك مقول إلا كان شرط  
معنى أنه شرط الحكايا تصا وفراد الموضوع بالو  
العنوان إلى بيع عقد العنقه ولا شرط الحكايا وجود  
الأفراد في الخارج ولا يلزم كذب الكليتي لأن تنبك  
البحر من ممنوع فإن الشيء متى اخذ مع نفسه ما هو مجموع  
على كل فرد أو اخذ مع ما هو مسلوع على كل فرد  
لا يكون صدقة على ذات لا في الذن ولا في الخارج فلا يبع  
أن يقع عنوانا لأن الواجب صدق مكان العنوان  
على الذات كما قلنا ومنها منتفع أعلم أن العنقه شمل  
على ثلاثة أشياء ذات الموضوع وعقد الوضع وموصد  
العنوان على الذات وعقد الحمل وموصد المحمول على  
الذات فالمراد بالأول الأفراد الشخصية أن كان  
الموضوع نوعا أو بالثانية أن كان جنسا ولا بد  
في الموجه من وجودها ذاتا أو خارجا محققا أو  
مقدرا مقولها كل خلا بعد كونه لفرد موضوعه

المقصود  
الذات  
من  
انها

См.



مقامات فتح الاسلام العلامة  
مقامات التقدم

۷

الشخصية



موجود في الذنوب والمراد بالناس في مكان انصاف  
 تلك الافراد بالعنوان في نفس الامر كما عتبر  
 الفاعل في الفعل الخارج كما فهمه المناجرون من  
 كلام الشيخ وان كان كلامه شعوبا من الخارج  
 والفروض فالذات الخالصة على العنوان في الخارج التي  
 فرض انصافها بالعنوان بدخل في الموضوع على ظاهرا  
 كلام الشيخ دون ما فهمه المناجرون والمراد بالذات  
 ان مفهوم المحمول لا ذاته صادد على افراد الموضوع  
 صدق الكلي على جزئياته **قال** الثالث مفهوم الماهية  
 الى اخر الفصل **اقول** هذا البحث في محقق معنى الماهية  
 وحكمها من انما في حكم الجزئية فنقول مفهوم الانسان مثلا  
 وكذا كل كليم لا يكون كليا ولا امتنع جملة على زيد ولا يكون  
 جزئيا ولا امتنع جملة على كثير بل هو في نفسه معنى و  
 ما هو ذا كليا اي تحت كل ان كليم على كثير من معنى وما هو ذا  
 عاما اي تحت كل ان الفعل على كثير من مدلول الخصم الكلي  
 او تحت مولى من الكلي والجزئية ومدلول اعم من الكلي وما هو ذا  
 جزئيا اي موجودا مستحض في الذنوب والخارج معنى وذلك  
 للمفهوم يصلح له للاعتبارات فالماهية التي يكون الوصف  
 العنوان في هذا ذلك المفهوم من حيث هو وان كان الحكم على

ما شبهه  
 معنى

افراد ذلك

افراد ذلك المفهوم ولا يولد ان الحكم في الماهية على نفس  
 ذلك المفهوم فان الشيخ يرى عنه لانه اصطلاح على ان  
 المراد بالموضوع ما صدق عليه العنوان من حيثية  
 فكيف عدل عنه في حق الماهية قال المصنف فعلى هذا  
 قولنا الانسان نوع لا يكون ماهية لانه ما خود باعتبار  
 واحد معياري باعتبار العموم وذلك مفهوم واحد  
 بالشخص في الذنوب والماهية في قوة الجزئية المرافقة لها  
 في الكيف اي متلازمان لان ب ما صدق على بعض  
 اخبر ب صدق على ما صدق عليه من حيث هو وما صدق  
 على ما صدق عليه من حيث هو صدق على بعض افراد  
 ب قال المصنف وهذا صحيح ان معنى بعض شيء صدق  
 عليه ولو عنى شيء صدق عليه من حيثية فبني صدق  
 الشرطية التامة نظر وهذا للنظر مبني على ان المراد  
 بموضوع الماهية نفس المفهوم لا افعاله وذلك  
 باطل كما قرنا في محقق الماهية **قال** الفصل الرابع  
 في العدول والخصم الى قوله دون السالبة **اقول**  
 طرفا القضية ان كانا وجوديين سميت محصلة سوار كانت  
 صريحة او سالبة كقولنا زيد كائن زيد ليس كائن وقد  
 تسمى هذا السالبة سيطم وان لم يكونا وجوديين سميت

في الماهية  
 الذي هو نوع باعتبار ان في مفهوم الموضوع الذي هو  
 انما ان وشبه قولنا الانسان ما صدق عليه الانسان  
 ان يكون عام لان المراد به ما صدق عليه الانسان  
 وهو الانسان وهو هذا الكلام ولا يتكلم في معنى

له

اي في بيان معنى  
 معنى على كماله  
 معنى على كماله



سوار كانه وجهه او ساليه والعدول المعتر انما هو في  
جانبا المحول كقولنا كل جاد فهو لاجي وليس كل انسان  
هو لانا طوق ولد كل اعتر المصنف العدول في المحول  
فادون العضا بالاعتن اربع حوجه محصله ساليه بسيطه  
حوجه معدوله ساليه معدوله والضابطه في النسبة  
بينها ان كل قضيه متوافقه في العدول او القصد  
متخالفة في الكيف تنافضا كقولنا لكر في المحصور في  
شرط الاخلاص في الكيف كقولنا زيد انسان زيد ليس  
بإنسان مدام في المحصلتين زيد هو لا بصير زيد هو  
بلا بصير مدام في المعدولتين والتناقض طامو هين  
وان كل قضيه متوافقه في الكيف متخالفة في العدول  
او القصد فان كانا حجتين بينهما منع الجمع كقولنا  
زيد بصير زيد هو لا بصير فلا صدق في لكر محمد كذا  
لعدم الموضوع وان كانا سالتين بينهما منع الخلو  
كقولنا ليس زيد بصير ليس زيد هو لا بصير فهما لا يكتذا  
لانها لو كذنا لصدقنا للموجبين وقد قلنا لا تصدق ان  
لا نقار صدق الموجبتين فيحصل على تقدير كذا سالتين  
لان كل واحد من الموجبتين احض من سالكه الاخرى  
واستحال صدق الخاص على تقدير كذا العام لانا نقول

لا نسلم ذلك

لا نسلم ذلك وانما كقولنا لكر لو لم يكن كذا العام مجازا فان  
كذا احدى السالتين على تقدير كذا الاخرى محال ومن  
اجاز استلزام المحال المحال او نقول لو كذا سالتين  
فاما ان نكدر الموجبتين ولا فان كذا ملزم ارتجاع  
المتضمن وان صدقنا ملزم اجتماع الموجبتين في الصد  
وعدتنا بطلانه واما جواز صدق سالتين عند عدم  
الموضوع فحسبنا كذا الموجبتين متقدرون السالتين  
وبما يقتضيان وان كل قضيه متخالفة في الكيف وفي العدول  
او القصد ايضا كانه حوجه كل قسم احض من ساليه  
القسم الاخر كقولنا زيد بصير ليس زيد هو لا بصير  
وذلك لان الاحاطة توقع على وجود الموضوع في الحار  
اما بجمعا كما في الخارجيه واما تقدير كذا في الحتميه  
فان انضاف الى معنى وجودي او عدمي فزوع على  
شوق ذلك الشئ في نفسه مدام اذا كانا شخصيتين لاما  
اذا كانا محصورتين ففقه تفصيل يطول فكنه **قال**  
ولا التباس في مده الاربعه الى قوله وليس بالسلب  
**اقول** لما فرغ من الفروع المعنوية من هذه العضا  
شرح في الفروع اللفظية منها ولا التباس من المتناقضتين  
لاحتصاص احداهما بحرف السلب وكذا بين المتعاندتين

او متقدرون



لاخصاص المعدول منها حرف السلب الا بغير الوجه  
 المعدول والسالبة البسيطة لا تشمل كل واحد منها  
 على حرف السلب والعرف منها ان حرف السلب خارج  
 المحمول في المعدول وفي السالبة خارجة عن المحمول  
 لرفع النسبة الاجابية وعلامة هذا الفرق في القضية  
 التامة ان الرابطه ان تقدمت على حرف السلب كانت  
 موجبه معدوله لربط الرابطه ما بعدها بالموضوع  
 وان تأخرت عن حرف السلب كانت سالبة تسيطره  
 لرفع حرف السلب الربط الاجالي الذي يعدل والفرق  
 في القضية التامة بالنسبة او باصطلاح خصيص بعض  
 الادوات بالسلب كلفظ ليس وبعض الادوات  
 بالاجاب كلفظ لا وغير **قال** في الوجه المعدول  
 الى قوله هو الحق **قوله** قد يكون بعض من الوجه  
 المعدول والسالبة البسيطة وقال الوجه المعدول  
 عدم شيء عن الموضوع من شأنه الاتصاف بذلك الشيء في  
 ذلك الوقت فيكون عدم الوجه عن الألف الحامو والطفل  
 سلبا ومنهم من يستوي باعم وقال هو عدم شيء عن الموضوع  
 من شأنه الاتصاف بذلك الشيء في ذلك الوقت او قبله او  
 بعد فيكون عدم الوجه عن الطفل اجاما وعن المودة

سلبا

سلبا ومنهم من يستوي باعم وذلك وقال هو عدم شيء  
 عن الموضوع من شأنه الاتصاف به او مرشاه نوعه او  
 جنسه القريب فيكون عدم الوجه عن المودة والجار الجا  
 وعن الشجر سلبا ومنهم من يستوي باعم وذلك ايضا  
 وقال من شأن نوعه او جنسه القريب او البعيد فيكون  
 عدم قبول الاشداد والضعف عن الكيفيات الغزوات  
 لها كالدو وجه الحامو وعن الحمار سلبا وابطال الشرح  
 الكل بان قولنا الجوز ليس يعرض وكل ليس يعرض  
 موغني عن الموضوع بنوعه ان الجوز غني عن الموضوع  
 بالشكل الاول والشكل الثاني الا وصغره وجبه  
 مع ان العرض ليس يمكن للجوز لا يحس شخصه ولا حس  
 نوعه وجنسه اذ لا جنس له واجاب عن كلام الشيخ  
 بان التماس المذكور لو كان معناه فيقول كقولنا  
 الجوز ليس يعرض وجبه منعطف لاقتضائه ان اشترط  
 وجود الموضوع في الوجه لان قولنا الخلاء ليس  
 بوجوده وكل ما ليس بوجوده ليس محسوس بنوعه ان  
 الخلاء ليس محسوسا والخلاء الوجود في الخلاء وانما  
 الصغرى السالبة انما لا تنفي في الشكل الاول اذا لم يتكرر  
 النسبة السالبة كقولنا لا شيء من ح ب وكل ب اكثر

وله  
 وحاصل الكل ان المعدول به  
 التي يلاحظ فيها ان موضوع  
 مستعد لقبول المحمول الجوز  
 بعضهم يلاحظ لا استعداد  
 مع وبعضهم البعد

ط



اذا تكلمت في النسبة السلبية انتجت كما في القياسين المذكورين  
 والبداهة تشهد وقال المصنف وتعايل ان يقول  
 الى اخره مداجرات الكلام صاحب الكشف حيث قال  
 الصغرى السالبة تنفي في الشكل الاول وموار القياسين  
 المذكورين انما ينتجان كقول الصغرى موجبة فان انا  
 عيان عن كون المركب من المقدمتين حيث يكون لهاته  
 مسئوما للنتيجة وحيث يكون القياس مركبا من صغرى  
 سالبة وان كانا النسبة السلبية متكونة لا يلزم منه  
 النتيجة لانه بل الصغرى في الشكل الاول انما تنفي  
 اذا كانت موجبة ولو كانت سالبة المحمول ومتى كانت  
 كذلك ينتج بالذات لانه كلما صدق سلب امر على موضوع  
 ثم يصدق حكم على كل ما يصدق عليه ذلك السلب  
 فبالذات ينتج جمل ذلك الحكم على ذلك الموضوع ثم قال  
 المصنف والموجبة السالبة المحمول لشبهها بالسالبة  
 لا تقضي وجود الموضوع فلا يورد ما قال صاحب  
 الكشف او لا على كلام الشيخ ومثبة مدك الموجبة  
 بالسالبة انه يحكم في كل واحد منها بسلب المحمول  
 عن الموضوع الا لانه يعتنى في الموجبة صدق ذلك  
 السلب على الموضوع ولا يعتنى بمد الصدق في السالبة

البرهان

البسيطه فها متلازمان في الصدق واستدل بعض  
 الافاضل على ان الصغرى في القياسين المذكورين  
 موجبه سالبة المحمول بان حرف السلب التي هي حرف العنوا  
 في الكبرى اما ان يكون حرفا المحمول في الصغرى او لا  
 صليح والثاني بطل لعدم تكرار الوسط حينئذ وعلى  
 الاول يكون الصغرى موجبه سالبة **قال**  
 قال الامام في المحصول ان قوله على وجود **اقول**  
 قال الامام في المحصول شرط وجود الموضوع في المعد  
 الموجبة لان عدم المحمول الموجود ان صدق على المو  
 المعدوم فلا شرط وجود الموضوع والا فقد صدق  
 المحمول عليه ولزم المحال وموقام امر وجودي  
 معدوم ولزم المطلوب ايضا وموانه لو جاز قيام  
 الموجود بالمعدوم لكان قيام المعدوم بالمعدوم  
 اولي ومو المطلوب جوابه اذا لم يصدق عدم المحمول  
 الموجود على الموضوع فقد صدقنا السالبة المعدوله  
 لا الموجبة المحصلة لصدق المحمول على الموضوع  
 كما قال ولزم منه المحال مثلا اذا لم يصدق كل ح  
 مولان صدق لس كل ح مولان لا كل ح مول  
 والسالبة المعدوله اعم من الموجبة المحصلة كما قرر

ن

وله  
صنوع

ل



فلا يستلزم السالبة الموجبة وقال الامام في شرح  
 الاشارة لا الجان الاعلى موضوع موجود محتوي او  
 محتيل وقال ايضا في شرح الاشارة ان ثبوت الشيء  
 لغير فرع ثبوت ذلك الشيء في نفسه فالجان مستدعي  
 وجود المحمول ايضا استدعاه وجود الموضوع  
 فلم يكن الموجبة معدولة وجوابه ان المعنى في الموجبة  
 وجوده وان الموضوع الذي هو المحكوم عليه بالحققة  
 كما قرأنا لا وجودا لوصف العنوان ولا لوصف المحمول  
 فقد صدق امر عديم على موجود لا تناقض لواعتر  
 وجود الموضوع في الموجبة لم يخل السالبة عن ان  
 تعتبر فيها وجود الموضوع او لا فعلى الاول لم يخل  
 كذا في الموجبة والسالبة عند عدم الموضوع وعلى  
 الثاني لم يخل صدقها لجواز صدقها لا الجان كقول  
 على مجموع الافراد للوجود وصدق السلب لغير  
 عن الافراد المعدومة فلا تناقض بينهما لانا نقول  
 لما كانت السالبة بيان عن رفع الاجزاء والالجان  
 على الافراد الموجود كان السلب واردا على  
 الافراد الموجود ايضا لكون صدق السلب لا يتوقف  
 على وجودها فوجودها في السالبة معتبر في الحكم لا في

الصدق

الصدق **قال** وقد اعتبر العلول في الموضوع  
 الى اخر الفصل **اقول** قد اعتبر العلول في جانب  
 الموضوع كما ذكرنا مع فله الفائدة لان الحكم بالحققة على  
 الافراد فاعتبر به عن الافراد سوار كما لفظا وجوديا او  
 سلبيا وبغرض منه وهي السالبة بان حرف السلب لو تقدم  
 على السور كانا الغضبة سالبة ولو تاخر عن السور كان  
 معدولة الموضوع مدرا اذا ذكر السور وذا لم يذكر  
 السور فان قرئ الموضوع لفظا او ما في معناه كالذي  
 كانت الغضبة موجبة وان لم يقرن ذلك فالاستان  
 بالنسبة او ما صطلح بعض اللفاظ بالعدول وبعضها  
 بالسلب فالوضع الطبيعي للغضبة ان تجاور السور  
 الموضوع والرابطة المحمول وحرف السلب المحمول  
 في الثانية وفي الثالثة بجاء حرف السلب بالرابطة  
 وفي الرابعة بجاء مدرا اذا كان المراد سلب النسبة  
 التي هي على كسفه مخصوصه اما اذا كان المراد بيان  
 كسفه النسبة السلبية فلا يكون كذلك ولم يجعل الغضبة  
 خامسة باعتبار السور كما جعلت رابعة باعتبار الجاء  
 مع خروج كل واحد منهما عن احرار الغضبة لان الجاء  
 لا يترك كسفه النسبة في الواقع وذكر السور غير لازم

ويا

يا

س

ن

صل

صل



**قال** الفصل الخامس في اجتهاد **اقول**

لا بد لشيء المحمول الى الموضوع من كونه في نفس الامر  
الضروري او اللا ضروري او اللدني او اللادني وسمي كل  
الشيء مائة وعشرا واللفظ الدال على الماد وكذا  
والشيء الذي يحكم العقل بالماضي يسمى جهة ونوعا والشيء  
التي ذكرت جهتها لفظا في القضية المسبوقة وتصورا في القضية  
المعقولة تسمى موجها ورباعية ومنوعة والتي لم يذكر  
فيها ذلك تسمى مطلقة وقد خالف جهة القضية مادتها  
اي تغير كقولنا لا شيء من الانسان يفرس بالوجوه والماد  
الاستماع **قال** ويجوز ان يغير بالضروري الى مولد ومباينه  
للاخير من **اقول** الضروري غير الدوام لان ضروري الشئ  
وجوه وضروري السلب استماع ولا يكون كذلك الدوام  
والمراد من الضروري استحالة انكسار المحمول اي ثبوته  
او سلبه عن الموضوع وتوحد الضروري على جهة اقسام  
الضروري اللازمه اي استحالة انكسار المحمول عن الموضوع  
ازلا وبدا كقولنا الله تعالى قادر على كل الضروري اللازمه  
وهي التي استحالة انكسار المحمول عن موضوع مادام  
الذات موجوده وقد تسمى هذه ضروريه مطلقة وقد تنقيد  
منه بنفي الضروري لو اللدني اللازمه والقسمة الاولى

الى الضروري

اي الضروري اللازمه المطلقة لعم من المقتضى بنفي الضروري  
اللازمه لان المطلق لعم من المقتضى وهو من العالقي اللازمه  
المقتضى بنفي الضروري اللازمه لعم من المقتضى بنفي الدوام  
اللازمه لان الدوام اللازمه لعم من الضروري اللازمه وينفي  
الاخص لعم من ينفي لعم والمقتضى بالاعم لعم من المقتضى  
بالاخص اذا كان المطلق لعم واحد وفيه نظر لان هذا  
يصح حيث يكون المطلق لعم مطلقا من المقتضى او مساويا  
للمقتضى لعم اما اذا كان اخصا من المقتضى الاخص او مساويا  
للمقتضى الاخص فهما متساويان واذا كان لعم من واحد  
منهما من وجه يجهل العموم كالابيض الناطق والابيض  
ايحساس ويجهل التساوي كما فيا يجهل بعدد فانه  
كلما صدق الضروري اللازمه المقتضى بنفي الدوام اللازمه  
صدق المقتضى بنفي الضروري اللازمه وموظا هو وبالعكس  
فانه لو صدق الضروري اللازمه المقتضى بنفي الضروري  
اللازمه ولم يصدق بنفي الدوام اللازمه صدق الضروري  
اللازمه مع الدوام اللازمه والضروري اللازمه هي كما  
مادامت ذات الموضوع موجوده لكن ذات الموضوع  
موجوده ازلا الحق الدوام اللازمه فيكون الضروري حاصلا  
ازلا وقد كانت متيقنه بنفي الضروري اللازمه من داخل

ويا  
يا

ن

صل

صل



والفردية الازلية احسن من الاول الى الفردية الذاتية  
المطلقة لان المحمول كلما ثبت للموضوع ازلا بقائه مادام  
الموضوع موجودا ولا يلزم عكسه مالا يصح في الوجه  
اما سالبنا فاما مثلا رمتان لان سلب المحمول كلما كان  
مستحيلا لا ينكاز عن ذات الموضوع مادام موجودا  
كانا مستحيلا لانكاز عنه حال عدم الموضوع اولى  
فكلما صدق السالبة الفردية الذاتية صدق الفردية  
الازلية والفردية الازلية مباهة للآخر من اي  
الفردية الذاتية المقيدة بنفي الدوام او الفردية الازلية  
لان في احدهما مقيدة بنفي وفي الاخر تفيد انفي اعم  
**قال** السالبة الفردية الوصفية الى قوله من غير  
**عكس اقول** القسم الثالث من الفردية الفردية  
الوصفية وهي بوخل على بلية اعم احدهما ان يكون  
المحمول او سلبه ممنوعا لانكاز عن ذات الموضوع بوصف  
الموضوع عليه تامة لهذه الفردية فانها ان يكون الوصف  
مدخل في تلك الفردية تالها ان يكون الفردية حاصلا  
مادام كانت الموضوع متصفة بوصف العقول ان  
اعم من ان يكون الوصف مدخل في الفردية او لا وكلام  
المصنف مشعر بالوجهين الاولين والمشهور عند القوم

السالك

الثالث وهذا الفردية الوصفية قد يكون مطلقا وقد  
يكون مقيد بنفي الفردية الازلية او الذاتية او بنفي الدوام  
الازلي او الذاتي والقسم الاول الى الوصفية المطلقة  
اي اعم من الاربع المقيدة والثاني وهو الوصفية المقيدة  
بنفي الفردية الازلية اعم من السالبة الذاتية المقيدة لان  
الفردية الازلية احسن من الذاتية والدوام بنفي اخص  
اي اعم من نفي اعم والمقيدة بالاعم اعم والثالث وهو المقيدة  
بنفي الفردية الذاتية والرابع وهو الوصفية المقيدة  
بنفي الدوام الازلي اعم من الخامس وهو الوصفية المقيدة  
بنفي الدوام الذاتي اما الثالث فلان الفردية الذاتية  
احسن من الدوام الذاتي مستقيمة اعم من مقيدة واما الرابع  
فكونه اعم من الخامس ممنوع لان الرابع والخاص متساويان  
في السالبة لان الدوام الازلي والثاني متساويان  
في السالبة كما قلنا في الفردية الذاتية والازلية متساويان  
متساويان ايضا وبينهما عموم من وجه اي هي السالبة والرابع  
عموم من وجه لان في الفردية الذاتية والدوام الازلي  
عموما من وجه لاجتماعهما في كل كائن انسان وحيد  
الدوام الازلي دون الفردية الذاتية في كل علك يتحرك  
ولصدق الفردية الذاتية دون الدوام الازلي في كل

وام

بع

ن

ما

كانت  
بالفردية

اي بنفي الفردية الذاتية



انسان حيوان وكذا بين الصفوة والوصفية والذاتية  
 عموم من وجه لاحتوائها في قولها كل انسان حيوان  
 وصدق الذاتية بل هو الوصفية كما اشار اليه المصنف  
 بقوله اذ الصفوة الذاتية قد لا تكون شرط الوصف  
 بان لا تكون للوصف مدخل في الصفوة كقولنا كل كانت  
 حيوان وصدق الوصفية بدون الذاتية كقولنا كل كلب  
 يحرك الاصابع نعم لو اردنا الصفوة الوصفية الوهم  
 التامة من التامة المدكوك كما اشار اليه المصنف بقوله  
 الحاصلة مادام الوصف كانت الوصفية اعم من الذاتية  
 مطلقا لان المحمول اذا كان ضروريا للموضوع مادام  
 ذات الموضوع موجوده فتكون ضروريا له مادام الموضوع  
 متصفا بالعنوان وعكسه غير لازم كما في قولنا كل كانت  
 يحرك الاصابع قوله للضرورة انما هي كون الوصفية  
 لانه للذاتية من غير عكس **قال** الصفوة بحسب وقت  
 الى قوله قضا **القول** الصفوة بحسب وقت معين  
 اي شئ انكار المحمول عن الموضوع في وقت معين او غير  
 معين لي لا يعتبر فيه النقص لانه يعتبر فيه عدم النقص  
 اما مطلقا اي مع الوقت المعين او غير المعين واما مقيدا  
 شئ الصفوة الانانية او الذاتية او الوصفية او بنفي الذات

الدابعة

الارني

الارني والذاتي او الوصفية وعلى كل تقدير اما وقت  
 الذات اي وجود الذات واما وقت الوصف اي انصاف  
 الذات بالوصف العنواي فلهذا ثمانية وعشرون قسمًا  
 مثال الوقت المعين قولنا ما الصفوة كل قمر مخمس وقت  
 جيلولة الارض بينه وبين الشمس ومثال الوقت غير المعين  
 قولنا كل انسان يتنفس في وقت والوقت المعين اخص  
 من الوقت غير المعين على انفسه عدم النقص واما الوصف  
 اخص من وقت الذات لامتناع حصول الوصف دون وجود  
 الذات بخلاف العكس ولا يخفى فيه بعض هذه القضايا  
 الى بعض **قال** الخامسة الصفوة بشرط المحمول  
 الى قوله المحمول **القول** القسم الخامس من الصفوة ان  
 الصفوة بشرط حصول المحمول ولا فائدة فيها للضرورة  
 كل محمول موضوعه بشرط وجود المحمول ولذلك قلنا  
 بحيث في العلوم عن هذه الصفوة وقال الشيخ في الاشياء  
 الصفوة المطلقة هي الازلية وقال في غير الاشياء ان  
 الصفوة المطلقة هي الذاتية ولا تطلق في غيرها لاشياء  
 الضرورية الباقية على زمان من الوصف والوقت تلك  
 الزمان كما يحزر من المحمول **قال** والدوام ثلثة

ف

ران



الى قوله الثاني **اقول** والادام ملية الاول  
 الازلي اي ثبوت المحمول لوسيله حاصل للموضوع اذ لا  
 وهو اما مطلق او مقيد بنفي الفقدان الازلي الثاني  
 الدوام الذي اي ثبوت المحمول لوسيله حاصل للموضوع  
 ما دام موجودا وهو ايضا اما مطلق او مقيد بنفي  
 الفقدان الازلي او الدائمة او الوصفية او بنفي الدوام  
 الازلي الثالث الدوام الوصفية اي ثبوت المحمول لوسيله  
 حاصل لادام الموضوع ما دام متصفه بوصف العنوا  
 وهو ايضا اما مطلق او مقيد بنفي الفقدان الازلي  
 او الدائمة او الوصفية او بنفي الدوام الازلي او الدائمة  
 فالعنا ما لا يدرك ثلث عشر ولا الحفي ستة بعضها الى  
 بعض **قال** والاضرفه هي الاحكام وهو ان  
 اقسام الاول الاحكام العاقلية لاقوله الرابع **اقول**  
 الاضرفه عيان عن الاحكام والاحكام متع على معان  
 لا بعد الاول الاحكام العاقلية الذي استعماله في المحمود  
 وهو سلب الفقدان الدائمة عن ايد ظهور في الوجود والعدم  
 اي الطرف المحال للحكم كقولنا كل انسان حيوان بالاحكام  
 العام مغناه سلب الحيوان عن الانسان ليس يفقد

والثاني

والثاني الاحكام الخاص الذي استعماله الحكماء وهو  
 سلب الفقدان الدائمة عن الطرفين جميعا كقولنا كل  
 انسان كانت بالاحكام الخاص مغناه ثبوت الكتابه  
 وسلبها ليس ضروري للانسان والمواد بحسب  
 هذا الاحكام ثلث ما ان الوجود وهي التي المحمول  
 العنصره ضروري الثبوت للموضوع وما ان الامناع  
 وهي التي المحمول العنصره ضروري السلب للموضوع  
 وما ان الاحكام وهي التي المحمول العنصره كمن ثبوت  
 وسلبه عن الموضوع والاحكام بالمعنى الاول اعم من  
 الاحكام بالمعنى الثاني لان الاضرفه كلما رفعت عن  
 الطرفين رفعت عن طرف ولا منعكس فليست الاول  
 بالاحكام العام والثاني بالاحكام الخاص والثالث  
 بالاحكام الخاص وهو سلب الفقدان الدائمة والو  
 والوقتية عن الطرفين والرابع الاحكام الاستقنا  
 وهو سلب الفقدان الدائمة عن الطرفين بالنسبة الى  
 زمان الاستقبال فان المصنف الاول اي الاحكام  
 العام اعم من الاقسام الثلاثة والثاني وهو الاحكام  
 الخاص اعم من السمين الاخيرين وسداسه هي الاحكام  
 الاخص واما في الاحكام الاستقنا فيلان الاحكام

صفه  
لي

وموظا موص



الخاص بقض الفروض الدائمة والامكان الاستغالي  
 بقض الفروض الاستغالي له اي الفروض في العلم  
 المستقبل والصدق الدائمة احض من الفروض الاستغاليه  
 لان الصدق مني حصله كسب الدان حصلت في العلم  
 المستقبل ولا تنكس لان الشئ لم يكن غير ضروري  
 في ايجال وتصير ضروري في الاستغالي فصدق الفروض  
 الاستغاليه ولا صدق الفروض الدائمة ولما كان  
 كذلك كان بعض الفروض الدائمة التي هي الامكان  
 الخاص اعم من بقض الفروض الاستغاليه الذي  
 هو الامكان الاستغالي فان بقض الاخص اعم من بعض  
 الاعم **قال** ومن شرط الى قوله الطرف الاخذ  
**اقول** قد يشترط بعض في امكان الوجود في ايجال  
 العدم في الاستغالي وفي امكان العدم في الاستغالي  
 الوجود في ايجال واجاب الشرح عنه هذه العيان قد  
 شرط هذا القائل لا ينبغي لان الوجود لو انقضى الوجود  
 لا تنفي العدم الامتناع فان كان هذا غير ضار فذلك  
 ايضا لا يفرض وقال المصنف في جوابه ان ممكن الوجود  
 هو ممكن العدم لان الامكان الاستغالي هو سلب الصدق  
 عن الطرفين فقد شرط هذا القائل الوجود والعدم

ما دام موجود

١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠

امكان

من الممكن ان يكون  
 في ايجال

في ايجال

في ايجال ومظاهر الفساد وقد اجتمع هذا الكلام ايضا بان الوجود  
 في ايجال لا ينافي الامكان في ايجال فعدم منافاته للا  
 في الاستغالي اولى وقال بعض المحققين في نقض هذا  
 القائل ان ما يكون وجود اوجده حاصل في ايجال  
 لا يقال في العرف انه ممكن ان يحصل في الاستغالي  
 بل العرف على ان ما هو غير حاصل في ايجال يقال ممكن  
 ان يحصل في الاستغالي وما هو حاصل في ايجال  
 يقال انه ممكن ان لا يحصل في الاستغالي فمراد  
 هذا القائل بيان العرف والاستغالي لا بيان الحكم  
 وقد نفى بعضهم الامكان مانه ان صدق على الواجب  
 كان الواجب ممكن العدم وان لم يصدق عليه كان  
 الواجب مستعاضا وحوايه لا يلزم من صدق الامكان  
 العام امكان العدم لصدق على الواجب ولا من  
 ضحي الامكان وان كان المراد به الامكان الخاص  
 او الاخص لا يلزم من نفيه الامتناع لبقا ونسب اخر  
 هو الواجب ونفي اخر الامكان الخاص وقال لا يلزم  
 شئ ممكننا خاصا لانه لما وجوده ويكون وجوده بعينه  
 ممكننا عاما لغيره ولما معدوم ويكون عدمه ايضا بعينه  
 ممكننا مستعاضا بالغير اجاب المصنف بان هذا الوجود

مكان

من المراد بالامكان  
 ان كان امكان العدم



والاستماع ضروري بشرط المحول وذلك لا ينافي الاحكام  
 الثاني والحقن ان هذا صحيح وعلم عند الحكم لكون  
 المسكلمين منع لان الاجاب والامتناع بالغير  
 والعلم اما يصح على ان الواجب صرح بالدار لغو  
 قائم في الوجود وعندنا ذلك باطل فان الواجب  
 فاعل مختار ولا تاتى لغو في الوجود وان عاد  
 هذا العايل وقال الامكان الخاص لا يكون جهة لان المحو  
 الذي يحل على الموضوع بالامكان الخاص باجاطل  
 للموضوع في حصوله بسبب واما مسلوب عنه فسلبه  
 بسبب فيكون مستعانا بالغير فلا يكون محكما وجوابه  
 انا نعلم بالضروري انه كالمكان يكون لشيء صفة ثابت  
 له في بعض الاوقات وتسلب عنه في بعض الاوقات  
 فصفة من الصفة الى ذلك الشيء لا يكون بالوجوب  
 لسلبه في بعض الاوقات ولا بالاستماع لشئ في  
 بعض الاوقات فيكون بالامكان الخاص والفرق  
 بين الامكان الخاص والقوة النسبة للفعل ان  
 بالقوة لا يكون بالفعل والممكن قد يكون بالفعل وايضا  
 بالقوة لا تسري الى الطرف الاخر والامكان ليسرى  
 الى الطرف الاخر من الوجود والعدم **قال**

فيكون واجبا  
 بالعرضة

واما اللادوام

واما اللادوام الى قوله اللا ضروري **اقول**  
 اللادوام هو الاطلاق العام فان قيد بالادوام  
 الفعل سميت الفضة وجوده لا فاضه وان قيد بالادوام  
 الضروري سميت وجوده لا ضروري كقولنا كل انسان  
 ضاحك **قال** الثاني في المطلقة الى آخر الحديث  
**اقول** الثاني في الفضة المطلقة اي المقابلة  
 للموجه وقال المصنف وهو كلام القوم يعني بالمطلقة  
 المشتركة بين الموجهات الفعلية اي التي نسبة المحول  
 فيها الى الموضوع نسبة بالفعل ولا يعني بها المشتركة  
 بين الموجهات اعم من ان يكون فعلية او لا قوله ولا يمنع  
 الى اخره جوار سوال مقدور فقرر ان الفضة المطلقة  
 التي في مقابلة الموجه بحسب المفهوم هي مشتركة  
 بحسب الصدق بين الموجهات كلها فكيف خصتصت  
 بالفعلية الجوانب انه لما فهم امل العرف من الفضة  
 التي خلت عن حكم النسبة الفعلية خصتصوا الفضة  
 المطلقة بالفعلية وان كانت المطلقة اعم منها في  
 نفس الامر ولا يمنع بسمية مقيد باسم المطلق اذا  
 غلب ذلك المقيد على فهم امل العرف وقال بعض  
 المطلق هي الوجودية لا فاضه وقال بعض المطلقة

بله

قوله المقدم



هي العرفية العامة اي التي ينسب المحمول فيها الى الموضع  
 ما دام متصفا بوصف العنوان لفهم اصل العرف  
 من السالبة المطلقة ذلك المعنى وقال الامام اذا  
 قلنا كل جرب بالامكان فان كان الامكان جهة  
 كانت القضية فعلية لان المحمول حينئذ يوجب  
 القضية الموجبة انما تصدق اذا ثبت محمولها للموضوع  
 ما بالفعل ولا تناقض الفروض الممكنة اذ في مائة  
 الدوام انما هي عن الفروض كذلك الفروض الموجبة  
 الكلية وكذا السالبة الممكنة السالبة الحتمية ان كان الدوام  
 موجبا وكذلك الموجبة الممكنة والسالبة الحتمية الفروض  
 ان كان الدوام سالبا وان كان الامكان محمولا  
 كانت القضية مطلقة لا صريحة حواشي المراد بالموجبة  
 ما ثبت المحمول فيها للموضوع اعلم من الثبوت بالفعل  
 والمراد بالمطلقة ما ثبت المحمول فيها للموضوع بالفعل  
 فلا يلزم الاول الثاني وعلى هذا كون الاحكام  
 جهة لا تقتضي كونه النسبة فعلية لا يقال ان الاحكام اذا  
 كان جهة لا بد ان يكون النسبة فعلية لان الموجد مثله  
 على الاطلاق والاطلاق يتلزم الفعل لا نقول  
 ان القضية اذا كانت مطلقة ولم يذكر فيها الجهة

بناءً على الاطلاق  
الذي يشمل الموصف  
مقتضى الفعلية

[illegible]

قصص

اى الدائره دعى المحكوم فيها بغيره شئ المحمول او سلبه  
 عن دات الموضوع ما دامت موجوده <sup>في</sup> المشروطه <sup>في</sup> بالضرورة جبراً  
 العامه المحكوم فيها بغيره شئ المحمول او سلبه <sup>في</sup> بالضرورة جبراً  
 دات الموضوع شرط انصاف والذات بالوصف العنوا <sup>في</sup> بالضرورة جبراً  
<sup>في</sup> المشروطه الخاصه المحكوم فيها بغيره <sup>في</sup> بالضرورة جبراً  
 لا دات ما يحسب اللات <sup>في</sup> الوقت المحكوم فيها بغيره <sup>في</sup> بالضرورة جبراً  
 شئ المحمول او سلبه <sup>في</sup> الموضوع في وقت معين لا دات <sup>في</sup> بالضرورة جبراً  
<sup>في</sup> المنشئ المحكوم فيها بغيره <sup>في</sup> النسبه في وقت معين <sup>في</sup> بالضرورة جبراً  
 معنى اى لا يعتبر معد النفس لا دات <sup>في</sup> الدائره المحكوم <sup>في</sup> بالضرورة جبراً  
 فيها بدوام شئ المحمول للموضوع او دوام سلبه <sup>في</sup> بالضرورة جبراً  
 الموضوع ما دامت دات الموضوع موجوده <sup>في</sup> بالضرورة جبراً  
 العامه المحكوم فيها بدوام الشئ او السلب <sup>في</sup> بالضرورة جبراً  
 اللات متصفه بالوصف العنوا في <sup>في</sup> بالضرورة جبراً







صنوا فحين في الكرم والطرفين وقد عرفت ايضا ان الملاحة وان اشارة  
 البرامضلة العامة المخالفة الجزاء الاول في الكيف الكوافة العامة  
 في الكرم والطرفين واما الملاحة واما اشارة البرامضلة العامة

لانه صدق كل واحد من الناس كمن ان يشبه  
 بعينه واحد ولا صدق كل افراد الناس  
 مجتمعة كمن ان يشبههم بعينه واحد كثر حرمنا  
 مثلا ومثلا لا المحول اذ اننا لا نعني افراد الموضع  
 فقد نزل الى ذلك البعض مجتمعا واذ اننا الى البعض  
 المجتمع قد نزل الى بعض الافراد فالمصنف  
 والتعاريف في الخارج ظاهر فانه اذا فرض زمان  
 لا يحصل فيه الا الانسان صدق في كل حيوان انسان  
 بالصدق بحسب الحكم ولا تصدق بحسب السور لا مكان  
 حيوان لا يكون انسانا وايضا تصدق بحسب السور  
 السالمة للملكة وهي كمن ان لا يكون جميع الحيوان انسانا  
 ولا تصدق بحسب الحكم لا الحيوان الموجود في ذلك  
 الزمان مختص في الانسان فيه نظرا لا قولنا كل  
 حيوان انسان صار وعلى ذلك السور بحسب السور ايضا  
 ومعناه اجتماع الافراد الموجود للحيوان على الانسان  
 ضروري غائبة فاني للباب ان صدق غير ضروري  
 لعدم وجود وجود الحيوان وكذا تلك السالمة للملكة  
 لا تصدق بحسب السور لانها مكان اجتماع افراد  
 الحيوان على سلب الانسان غير واقع غائبة ان

بعض البرامضلة العامة  
 المرحمة الصورية  
 والحدود والكليات  
 في الطرفين والكم  
 في الطرفين والكم  
 في الطرفين والكم

كمن صدق

جهد صدق الذي لا يمكن حاصل اعلم ان نسبة  
 المحول الى الموضوع كمنه تسمى هذا الحكم والعموم والخصوص  
 كمنه تسمى هذا السور كذا للصدق كمنه تسمى هذا الصدق  
 وهي مغايرة للكيفتين الاوليين مثلا لا يصدق على ابن زيد  
 المعلوم انه كانت بالامكان بحسب الخارج لا افتقار المحرم  
 الخا رجبه الى وجود الموضوع لكنه كمن ان يصدق ان  
 زيد كانت بالامكان وجود وانصافه بالكتابة في ماله  
 لا يصور لجواز ان يكون بالامكان هذا الصدق ولا يجوز  
 ان يكون هذا الحكم او السور وايضا تصدق بكل كانت  
 انسان بالضرورة بحسب الحكم بحسب السور لكنه لا تكدر  
 ضروري الصدق بالامكان صدق ليس بعض الكانت  
 ما انسان بالامكان ان لا يوجد كانت اصلا فبحسب سلب  
 الانسان عن المعلوم وضايا بالمتن هذه الحكم  
 الثالث باعتبار الضم والامكان والاطلاق ان  
 كلامنا جبهتي الحكم والسور اعم من جهة الصدق وال  
 كانت ضرورية واحض منها اذا كانت حكما او  
 مطلقات وجهه ليحكم اعم من جهة السور في الكلية  
 في الجاهل الثالث ومثلا ومثلا في الجزئية فيها الموضع

ف

ن

منها طرافة هذا الاشكال  
 الاعلان طريف منها



الطبيعي لهذه السعدان يقرن بالسعد والموضع الطبيعي  
 لهذه الجمل ان يقرن بالدراسة فلو عكس كان جبارا  
**قال** الخامس في نسبة طبقات الى اخر الحق **اقول**  
 الجمل الخامس في نسبة مواد العناصر التي هي الوجوه والامتناع  
 والامكان الخاص ونقاؤها والطبقات ست طبقة الجوهر  
 وطبقة الامتناع وطبقة الامكان الخاص وطبقات ثنائيا  
 وجود الوجود بلزومه امتناع العدم وبالعكس اي امتناع  
 الوجود بلزومه وجود العدم وبما الى الوجوه والامتناع  
 متعايرين لان احدهما ينسب الى الوجود والاخر ينسب الى  
 العدم والمنسوبة الى المتعايرين متعايرين ويلزم وجوب  
 الوجود وكذا وجوب العدم سلب الامكان العام عن الطرفين  
 المتخالفين لما اعتبر فيه الوجوه وبالعكس اي يلزم  
 للوجوه للطرف المتخالف لما اعتبر فيه سلب الامكان العام  
 مدلا اذا فسرنا الامكان العام بما يلزم سلب الضرور  
 عن الطرفين المتخالف فان فسرنا بنفس سلب الضرور عن  
 الطرفين المتخالف كان سلبه نفس مفهوم الوجوه للطرف  
 المتخالف الامتناع لان الامكان سلب الامتناع فسلب  
 سلبه هو الوجود في الاطراف الامتناع فاذا في طبقة  
 الوجوه ونقصه وفي طبقة الامتناع ونقصه ثلثة

المتنافيين

المتخالف للامكان

مفهوم

مفهومان متلازم متعاكسة فان نقاض الاصل المتساوي  
 متساويه وفي كل طبقة من الامكان الخاص ونقصه مفهوم  
 متلازمان متعاكسان لا نقلا والامكان الخاص من كل  
 طرف الى الاخر وبه عن كل طبقة منع لجمع دون الخلو  
 وبه يقتضيهما منع الخلو ودون الجمع وذلك ظاهر وعين  
 كل طبقة اخض من يقتض الاخرى لصدره من الاخرى عليها

وعلى الطبقة الثالثة وسد الوجوه

طبقة الوجوه	طبقة الامتناع	طبقة الامكان الخاص
اجتماع وجود ممكن	ممتنع ان يوجد	ممكن خاص ان يوجد
ان الوجود ليس ممكن	ان الوجود ليس ممكن	ممكن خاص ان لا يوجد
عام ان الوجود	عام ان يوجد	
طبقة نقصه	طبقة نقصه	طبقة نقصه
ليس بواجب ان يوجد	ليس بمتنع ان يوجد	ليس بمتنع خاص ان يوجد
ليس بمتنع ان لا يوجد	ليس بواجب ان لا يوجد	ليس بمتنع خاص ان لا يوجد
ممكن عام ان الوجود	ممكن عام ان يوجد	

المتنافيين  
 السادس في  
 الامتناع  
 الجمل

**قال** السادس في الضرور والامكان الى اخر الحق **اقول**

الضرور والامكان كما يكونان جهة لكيفية النسبة كما يتبين كونان  
 يحسب الذات وليس ضرور ذهنية وامكانا ذهنية والضرور الذهنية هي التي تصور  
 الذهنية اخض من الخارج لا وكل ما وجبت حزم الذات بنفسه  
 محمولها الى موضوعها بحد تصور طرفها اي تصور طرفها

الضرور  
 كافي في الجزم بالذات  
 ذهنية كما نرى وسيله  
 والكلية الذهنية لا  
 تصور الطرفين كما قد  
 في الجزم بذهنية الضرور



كان في نفس الامر خروجه ولا يرتفع الا ما ان عسى البد  
 ولا يكون كل ضربه مدسية كالنظر في الضربة وعلى هذا  
 فالاحكام الدنسي تكونه نفس الخاص عام من الاحكام الخا  
 اعلم ان هذا الكلام صحيح ان فستون الضربة الدنسية  
 بان تصور الطرفين كاف في جزم الدنسي بالنسبة الضربة  
 منها ما فستون الاحكام الدنسي يرفع ذلك ما لو فستون  
 الضربة الدنسية ما ان تصور الطرفين كاف في الجزم بالنسبة  
 بينهما مطلقا ليعلم من ان كل ضربة او لا ضربة في فستون  
 الاحكام ما ان لا تلتقي تصور طرفيها في الجزم بالنسبة  
 كما ان في الضربة الدنسية والخارجية وكذا في الاحكام  
 عموم من وجه والمنقول من عطاء الصانع النفس  
 الثاني كما ذكره الامام رضي الله عنه في شرح العيون  
**قال** الفصل السادس في وجدة النفس وتعدد ما  
 الى قوله ظاهر **اقول** ما تعدد معنى موضوع النفس  
 او معنى محمولها بان يكون لفظا مشتركاً تعدد في النفس  
 وهذا التعدد يحفظ كسبه الاصل وكيفية وجهته وايضا  
 ما تركب الموضوع من اجزاء محمولة تعدد في النفس والبرما  
 من الشكل الاول والادرس العنقود هذا التعدد يحفظ

الدنسي

الفصل السادس  
 في وجدة النفس  
 وتعدد ما

كيفية الاصل

كيفية الاصل وجهته الا اذا كان الاصل احدي الوصف  
 الاربع ويحفظ كسبه حيث لا يكون الخزر ليعلم من الكل  
 وانما تعلم ان البرما في هذا القسم انما يتم لو كان الاصل  
 كلما وايضا ما تركب المحمول من اجزاء محمولة تعدد  
 النفس والبرما من الشكل الاول والادرس المحو  
 وهذا التعدد يحفظ كسبه الاصل وكيفية ولا يحفظ  
 جهة لاننا باجاء لكل ضربة ومتى كانت الكبر  
 في الشكل الاول ضربه كانت النتيجة ضربة كسبه  
 ما كانت الصغرى التي الاصل وانما تعلم ان البرما  
 في هذا القسم انما يتم لو كان الاصل موجبه فعليه  
 ولنورد مثلا لا تقاس عليه البواقي كل انسان حيوان  
 والحيوان مركب من الجسم والحيثاس معدود كل انسان  
 جسم وايضا كل انسان حسان واحترزنا عسى  
 ما الاجزاء المحمولة على الاجزاء غير المحمولة فان الموضوع  
 او المحمول لو كان مركبا من اجزاء غير محمولة لم تعد  
 النفس كقولنا البنت سقف وجدار او عكسه  
 فانه لا معدود البنت سقف فقط او جدار فقط  
**قال** فان قيل لا يلزم الى اخر الفصل **اقول**  
 فان قيل لا يلزم من حمل الشيء على حمله فساد

ل

ي

ن

د



فانه صدق على البحر المشكل شكل الفرس انه فرس  
جمود لا يصدق انه فرس وايضا جحد على شئ  
منفرد ولا يجوز حمله مع غيره كما اذا كان زيدا طبيا  
غير ما هو وخبيا طامارا فانه يصدق زيد طبيا وكذا  
زيد ما هو ولا يصدق معا طبيا بل وايضا فلو صدق  
على الشئ انه حيوان وانه اسف لم يلزم ان يصدق عليه  
الحيوان ولا لا يصدق معا ولا يصدق عليه الحيوان بل  
مرارا وانه مذبان الحيوان الاخلاق اي الصدق  
چانه الجمع دون الافراد او چانه الافراد دون الجمع  
لا خلاص المعنى دون اتحاد فلو اتحد المعنى چانه  
الافراد والجمع صدق المتسا لان فان المراد بالفرس  
لو كان المشكل يصدق في الحالتي ولو كان المراد به  
في حالة المشكل وفي حالة الحيوان لا يصدق في الحالتي  
وكذلك المراد بالماهر لو كان المهان في الخطا صدق  
في الحالتي وكون الشئ مذبا لا يمنع صدق اي هذا  
الكلام صادق ولين كان مذبا فالماطلون صدق  
صاحب صاحب الكشف قد لا يصدق حمل الشئ وچنه ويصح  
حمل المجموع المالك منه ومن غيره كما لا يصدق العشرة  
سبعة وصدق العشرة سبعة وثلثة قوله وبالعكس

قال ص

اي صدق

اي يصدق حمله وچنه ولا يصدق حمله مع شئ اخر كقولنا  
العشرة نصف العشرة فان صدق ولا يصدق  
العشرة ولا يصدق نصف العشرة بل ما ان الشئ بحال  
وچنه ولا يجمع مع شئ اخر محمول عليه ايضا وعكسه  
ومو ان يجمع مع محمول اخر ولا يجمع وچنه وهذا  
كلام باطل **قال** الفصل السابع في التناقض  
الى قوله وعكسه **اقول** الفصل السابع في التناقض  
وموا خلاص مضيق بالاجاب والسلب كحسب مقتضى  
لذاته صدق احدهما وكذا الاخرى قوله اخلاص شامل  
لا خلاص المضيق ونعم فهو جسد مقوله مضيقين  
يخرج اخلاص مضيقين وقوله بالاجاب والسلب يخرج  
لا خلاص بهما بغيرهما او بهما وبغيرهما ايضا قوله  
كحسب مقتضى لذاته صدق احدهما وكذا الاخرى يخرج مثلا  
قولا زيدا انسان زيد ليس ناطق فان صدق زيدا انسا  
ن مقتضى كذا زيد ليس ناطق بوجه سطر فلو اكل انسان  
ناطق فلا يكون لذاته الاخلاص واعتراض عليه بان  
لذاته مستدرك لان مثلا زيدا انسان زيد ليس ناطق  
يخرج بغير الاجاب والسلب لان الاخلاص بهما  
لا يكون بمجود الاجاب والسلب والمراد من الحذف ذلك

ن



واجب ما نده يفهم من قيد الاجاب والسلب ان الاختلا  
الذي يكون غيرهما او بهما وغيرهما خارج عن حقيقة التنا  
لكن يمكن ان يصدق التناقض على ذلك فقيدها بقولنا  
لذا لا يعلم ان التناقض لا يصدق على مثل ذلك قوله  
في المتن وعكسه اي زيد باطون زيد ليس بالانسان  
فانه كذلك لان صدق زيد باطون لا يلزم كذا زيد  
ليس بالانسان لصدق كل باطون انسان **قال**  
وقد اعتبروا فيه الى قوله عند اختلافها **اقول**  
اعلم ان المنطقيين ذكروا ثمانية وحدات شروطا للحق  
التناقض وهي وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة  
الزمان ووحدة الشرط ووحدة الجبرز والكل ووحدة  
المكان ووحدة الاضافة ووحدة القوة والفعل والكسفي  
او نفس الفاعل الى ثلثة منها وهي وحدة الموضوع والمحمل  
والزمان وقال للعلم الفردي بان يكون شي معين  
لشي معين في زمان معين وانتفاءه عنه في غير ذلك  
الزمان ما الاجتماع ولا ارتفاعا وسد معنى قول  
المصنف بانسانا صدق والصدق والكذب ذاك اي اذ  
يتحد الموضوع والمحمل والزمان وقال وحدة الشرط  
والجبرز والكل داخله في وحدة الموضوع ووحدة الاضا

المكان

72

والمكان والقوة والفعل داخله في وحدة المحمول  
لاختلاف الموضوع والمحمل باختلاف هذه الاشياء  
اعلم ان الوجدان التي يكون التناقض مشروطا بها غير  
متسامية لان متعلقات الموضوع والمحمل والنسبة  
غير متسامية والوحد في جميع ذلك شرط لحق التناقض  
كما لمقدار الوقت وغيرهما وانما ذكر المنطقيون  
ثمانية منها للسهولة وقررها من الذين قال المصنف  
ويمكن رد كل هذه الشروط الى وحدة النسبة الجكمية  
اي السلب واد على النسبة الاجابية لاختلاف هذه  
النسبة باختلاف تلك الشروط واعتراض عليه بان  
قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بالانسان  
اخذت فيها النسبة الجكمية ولما حقق التناقض بينهما  
لكونهما اجبت بان كل واحد منهما تشبه على سبقتي  
احدهما صادقة والاخرى كاذبة لان الانسان حاصل  
لبعض افراد الحيوان ومسلو عن البعض الآخر  
والنسبة التي يصدق في الموجهة كذلك في السالبة والتي  
تكون في الموجهة تصدق في السالبة فيحقق التناقض  
خفيا فاشترطوا اختلاو الكمية لينظر في الضد كلها  
**قال** ويعتبر ايضا اختلاو الحكم الى قوله الكليتين



**اقول** وعتر في حق التناقض اختلاو الحجة  
 صدق المكشفي كقولنا كل انسان كانت بالامكان وبعض  
 الانسان ليس كانت بالامكان وكذا الصدوق كقولنا  
 كها في العنق الكثر مع جهة الصدوق وعتر في المحصور  
 مع ماد كذا اختلاو الكمية ايضا صدق كجرتي كقولنا بعض  
 الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس انسان وكذب  
 الكلبي كقولنا كل الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان  
 بانسان سدا شرع للمتي اعلم ان اختلاو الحجة شرط  
 التناقض في بعض الوجوه كالنفا بالثلاث عشرة  
 فان منها ما صدق ولا يصدق كما لمكشفي العامة والمطلعي  
 العامة في مادة اللادوام ومنها ما يكذب ولا يصدق  
 كالصدق في الدائم والمشرط في العامة  
 والخاصة والعرفية في العامة والخاصة في  
 مادة الفعل اللادائم ومنها ما يصدق ولا يصدق كالصدق  
 منها اما الصدق في مادة اللادوام واما الكذب في  
 مادة اللادوام وانما قلنا في بعض الوجوه لان منها  
 ما يقتضي مثلها كالمطلقة الوقت التي تكلم فيها بالشو  
 او السلب في الفعل في وقت معين فان بعضها ايضا  
 المطلع الوقت لا الدائم لان كذاها اختلاو النسبة في

المطلع

المطلع الوقت في غير الوقت الذي يصدق فيه الحكم بالاداء  
 واعتراض على قوله لصدق كجرتي انها انما تصدق ان  
 لا اختلاو موضوعها لان بعض الحيوان الذي هو انسان  
 غير البعض الذي هو ليس انسان واجبت بالانحياز  
 المعتبر في التناقض هو التحاد المفهوم في مفهوم العنق  
 لا التحاد ذات الموضوع وانما تناقض كجرتي والكلمة  
 انما اخذ مفهوم الحيوان مطلقا فان قد في كجرتي  
 فلا تناقض لان كان كذاها كقولنا بعض الحيوان  
 الذي هو فرس انسان ولا شيء من الحيوان بانسان

**قال** والعنق البسيطة الى قوله في العنق الكلية **اقول**  
 اعلم ان العنق البسيطة هي التي تشمل على الجان فقط  
 او سلب فقط والمركبة هي التي تشمل على النسبة في بعض  
 البسيطة رفعها وموسيط ايضا يقتضي المطلقة  
 العامة الدائم وبالعكس لان شوب المحول لكل الشوا  
 اقل في الموضوع ينافيه سلبه في بعض الشوا بالضرورة  
 وكذا سلب المحول عن الموضوع في جميع اوقاته  
 نافية شوقه له في بعض اوقاته ويقتضي لمكانه العامة  
 الصدوق وبالعكس لان الاحكام هو سلب الصدوق  
 ويقتضي العرف العامة يحسنه المطلع وهي التي حكم

اوقاته ص

ص



فيها بثبوت المحمول للذات الموضوع او سلبه عنها بالفعل  
 2 بعض اوقات اتصاف الذات بالعنوان لا بالدوام  
 2 ذات اتصاف الذات بالعنوان ثابته السلب في بعض  
 اوقات الاتصاف وبالعكس وتقتضي المشروطه العا  
 ايجنبه الممكنه وهي التي حكم فيها بالشئ او السلب  
 بالامكان 2 بعض اوقات اتصاف الذات بالعنوان  
 فان الفرض يحسب الوصف ثابته الامكان في الطر  
 الاخر 2 بعض اوقات الوصف مذايكم البساط واما  
 المركبات فتقتضي كل فضاء المفهوم المردود في بعض  
 جزئياتها اي منفصله مانعه اكلو مركبه من بعضي جزئي  
 المركبه الكلمه فتقتضي العرفه الخاصه منفصله مركبه  
 من جينته مطلقه مخالفه للاصل في الكيف ومن دايده  
 موافقه للاصل في الكيف وتقتضي المشروطه الخاصه  
 منفصله من جينته ممكنه مخالفه ودايه موافقه  
 وتقتضي الوصفه منفصله من ممكنه وقته مخالفه  
 والممكنه الوصفه هي التي حكم فيها بالشئ او السلب  
 بالامكان في وقت معين ومن دايده موافقه وتقتضي  
 المنفصله منفصله من ممكنه دايده مخالفه وهي التي  
 حكم فيها بالشئ او السلب بسلب الفرض في جميع

كلمه ص

الادوات

الاوقات عن ايجانبه المخالف للحكم ومن دايده موافقه  
 وتقتضي الادايه منفصله من دايده مخالفه ومن دايده  
 موافقه وتقتضي الاضربه منفصله من دايده مخالفه  
 ومن ضروره موافقه وتقتضي الممكنه الخاصه منفصله  
 من ضروره مخالفه ومن ضروره موافقه **قال**  
 واما الجريه الى قوله كل واحد **اقول** واما في المركبه  
 الجريه فلا يرد في بعضي الجزئي اي لا يكتفي بالمنفصله المذكور  
 لجوارز المركبه الجريه وكذلك المنفصله المردود ايضا مثلا  
 ككذب بثبوت الانسان لبعض الحيوان لا دايها فكذلك المركبه  
 الجريه وكذلك ايضا ثبوت الانسان لكل افراد الحيوان  
 واما وكذا سلبه عن كل افراد الحيوان واما فكذلك  
 المنفصله المردود لان الصادق ثبوت الانسان  
 لبعض افراد الحيوان واما وسلبه عن البعض الاخر  
 واما وسلبه ثبوت كل نوع بالنسبه الى جنسه بل يرد  
 في بعضي الجزئي في واحد واحد من افراد الموضوع  
 اي يوثق بكلمه كلمه مجموعها منفصله مانعه لخلق  
 مركبه من بعضي الجزئي ففي المثال المذكور يصدق  
 كل واحد واحد من افراد الحيوان اما انسان واما  
 لوليس انسان دايها وصدق هذا المقصود مع كذب

كذلك

ن

ن



المركبة الجزئية ومد الكلمة تكفي في تقضي المركبة الكلية  
 اذا اخذت من ذلك الجاهلية حزمه اعلم انه انما لا يكفي المفهوم  
 المردود في تقضي الجزئية في تقضي المركبة الجزئية وتكفي  
 في تقضي المركبة الكلية لان موضوع المركبة الكلية وهو  
 الكلتي للنسب اجزاها متحدة لتلازم صدقها  
 فبني تقضي الكلية وتقتضي الكلتي مساواة فتقع تقضا  
 تقضا لها بخلاف المركبة الجزئية فان موضوع الجزئية  
 النسب هي مقومة بها اعم من موضوعها فتقتضيها  
 اخف من تقضيها فكل لذن الجزئية مع كذا تقضي  
 الجزئية وانما يكفي في تقضي المركبة الكلية المنفصلة  
 المردود والجاهلية الموصوفة ولا يكفي في تقضي المركبة  
 الجزئية الا الجاهلية الكلية الموصوفة لان الجاهلية الجزئية  
 التي محولها مفهوم مردود هي شي وتقتضي والمنفصلة  
 التي كل واحد من جزئها مركب من موضوع تلك الجاهلية  
 واحد شقي محولها متلازمان فتقع كل واحد في نفس  
 المركبة الكلية واما لكلمة الكلية التي محولها مفهوم مردود  
 كذلك اعم من المنفصلة التي كل واحد من جزئها مركب  
 من موضوع تلك الجاهلية واحد شقي محولها فلا يصح اخذ  
 المنفصلة المذكورة تقضا للمركبة الجزئية فانه اخف من

الجزئية

تقتضي

تقضيها مداما اقتصر الاستاد العلامة طيب الله  
 مناه **قال** فان اردت فضا الى آخر الفصل  
**اقول** فان اردت ان ثاني في تقضي المركبة الجزئية  
 منفصلة مردود هي تقضي الجزئية كما في تقضي المركبة  
 الكلية فتبت موضوع احد شقي المنفصلة ان كان الاصل  
 موجبه فتبت موضوع الموجبه بالمجمل وان كان الاصل  
 سالبة فتبت موضوع السالبة بتقضي المجمل بتقضي  
 قولنا بعض ح ب لا دايما قولنا اما لا شيء من ح و دايما  
 واما كل ح فهو دايما لانه هما صدق الاصل  
 كذا ما تارة الكلتيان وموطا مودهما كذا الاصل  
 صدق هذه المنفصلة لانه ان لم يكن شي من ح ب اصلا  
 صدق الشئ الاول وهو السالبة الكلية وان كان  
 اي شي من ح ب صدق بعض ح ب بالاطلاق  
 كل ح فهو دايما والاصدق تقضيه وهو بعض  
 ح فهو ليس ب بالاطلاق وقد كان بعض ح ب  
 بالاطلاق فصدق الاصل مدخل اعلم انه لا يكفي مجرد  
 ذلك التقيد بل لابد من تقيد موضوع هذا الشئ  
 المتقيد بالمجمل او بتقضيه بالجملة التي ثبتت في الجزئية  
 من الاصل اذ لو لم يكن كذلك لجاز كذا الاصل وكذب

وهو الشئ الثاني



العنصر مثلا كذا قولنا دارا بعض الجسم متحرك ما دام  
 جسما لا دارا وكذلك قولنا لا شيء من الجسم متحرك  
 جسم هو جسم وقولنا كل جسم متحرك فهو متحرك دارا  
 أما لو قيدت الشئ الثاني من العنصر بالتمام الوصفي  
 وقلت كل جسم متحرك ما دام جسما فهو متحرك دارا الصل  
 فظهر ما ذكرنا انه ليس شئ من العنصر المشهور  
 ينقض من جنسها وان الموجه للملكة ليس ينقضها  
 سلبا محضا كما ان الجاهل ليس لجاها محضا ينقض  
 الموجه منها السالبة وينقض السالبة منها الموجه  
**قال** الفصل الثامن في العكس المستوي الى  
 قوله او ضلوا **اقول** ومن احكام العنصر العكس  
 المستوي وهو تبدل مفهوم الموضوع والمحول بان جعل  
 المحول موضوعا والموضوع محمولا مع تغير المعنى فيخرج  
 عكس المنفصلان لانه لا تغير مناكل فان معاند مثلا  
 لذاك في قوة معانده داك لهذا بشرط بقا كيفية الاصل  
 والصدق في الاصل العكس ولا يلزم نفاذ الكذب  
 لكذب قولنا كل حيوان انسان وصدق عكسه وهو  
 بعض الانسان حيوان اما الموجبات فالوجوديان  
 اي اللاداه واللاضره والوقيدان اي الوقتة و

المنشئ

والمنشئ والمطلوع العامة كلية كانتا وجرسه  
 تنعكس جزئية لاحتمال كون المحول اعم ومذا جابر  
 2 كل الموجبات وتنعكس مطلقا عما في الحكمة  
 لئلا لوجه الافتراض وموان ينقض موضوع  
 الاصل ويوجد صدق ببحكم الاصل ودر  
 لصلو العنوان على الذات وماتان بعليتان منتهج  
 من الشكل الثاني بعضه حر بالفعل وهو المطلوب  
 3 انكس وموان يقول العكس وهو بعضه حر بالاطلا  
 صادق والاصل ينقضه لاشي من حر دارا بجعله  
 كبرى للاصل مكذا كل حر ولا شيء من حر دارا بنوع  
 من الشكل الاول لاشي من حر دارا وهو باطل وهو  
 حاصل من مقدمه مفروض صدقها ومن ينقض العكس  
 ينقض العكس باطلا والعكس حق سم ابيان بالعكس  
 وموان يقول العكس صادق والاصل ينقضه منعكس  
 العنصر وهو لا شيء حر دارا الى لاشي من حر دارا  
 ومنه ينقض المطلوع العامة لجرسه التي هي الاصل وصد  
 للبواحي من الاصل ولما كان الاصل صادقا لا ينقض  
 الصدق كذبت منه فيكذب لمزودها وهو ينقض العكس  
 فنصدق العكس المطلوب **قال** والادمانا العا

بالجانب  
الملكية

الموجبة

متان



الى قوله جيب هو لا ادلها **اقول** الصفة واللايد  
 والمضروطة العامة والعرفية العامة سوار كانا  
 كلمة لوجزبه تنعكس وجزبه لما مت وجزبه في الجبه  
 بالوجه للثبته والنبته في العرفية العامة لنبته في البواقي  
 لان الاعم لو انعكس في نفسه انعكس الاخص اليها لان  
 انعكس لان الاعم والاعم لان الاعم بالانعكس لان الاعم  
 الا ان ارض وموان يقول اذا صدق كل او بعض  
 ح ح مادام ح صدق ح جيب هو ب لانا نفرض ح  
 د د ب ود ح في بعض اوقار كونه لانه لا بد من اجتماع  
 وصف ح و ح في جيب من الاحيان بحكم الاصل فيبلغ  
 من التالى بعض ح ح في بعض اوقار كونه ب آ اختلف  
 وموانه لو لم يصد العكس لصد وصفه وموانه في  
 ح ح مادام ب جعلها كبرى للاصل فيبلغ من الاول لاشي  
 من ح ح او بعض ح لى ح مادام ح ومو محال تنعكس العكس  
 لو لم يصد العكس لصد وصفه وموانه في ح ح مادام  
 ب وتنعكس الى لاشي من ح ح مادام ح ومنه تنقض  
 لوضد للاصل والمضروطة الخاصة والعرفية  
 الخاصة تنعكس وجزبه ح ح جيبه لا ديد اما اخرى  
 ايجبه خلاها لانه للعامة واما اللا ديد فلا انعكس

سوار كانا جيب  
 كليش و ح ح ح

هذا بعض ح ح جيب هو لا ادلها مدلك البعض  
 ب لى ح بالاطلاق والاك ان دايما ب دايما  
 لدوام الباء مدوام الجيم بحكم الاصل وقد كان ب  
 لا دايما متداخلف فنصدق اللا دوايم فنصدق العكس  
 واشارة المصنف اليه بقوله فيكون اي بعض ح ح جيب  
 هو لا ادلها **قال** واما الممكنان في قوله ضرورة  
 الصفة **اقول** الممكنان اي الممكنة العامة والحكا  
 لا تنعكسان لحوالهما كان صفة كوكبية زيد النوعين  
 كالفرس والجار ثبت لاحدهما فقط وهو الفرس بطل  
 بل ان الصفة على النوع الاخر فيقول كل حمار مكرول  
 زيد بالامكان فنصدق ولا يصدق عكسه وهو كل  
 مكرول زيد بالفعل حمار بالامكان لان كل مكرول  
 زيد بالفعل الذي هو فرس ليس حمارا بالضرورة عند  
 الشرح وانتاعه تنعكس في الممكنة الموجبة وقد بينوا  
 انعكاسها ناذ لو صدق بعض ح ح بالامكان لا يمكن  
 صدق بعض ح ح بالفعل ولو امكن ذلك لا يمكن صدق  
 عكسه وهو بعض ح ح بالفعل ولو امكن صدق ح ح  
 العكس لصدق بعض ح ح بالامكان وهو المطلوب  
 جوابه انا تمنع ان امكان صدق بعض ح ح بالفعل

الموجبتان



سلفهم صدق بعض بـ ح بالامكان لان الامكان الذي  
 موجه الصدق لعم من الامكان الذي هو وجه الجواب للثبوت  
 من صدق لعام صدق الخاص واحتج الشيخ وانما علمه  
 على انعكاس الملكيات بالوجوه الملزمة المذكورة وحوار به  
 ان الافتراض مبني على ان د ب بالامكان وان جعل  
 بين صغرى للسكول الدائر ستعرف ان الصغرى الممكنة  
 لا تنفخ في اليائس واكلف مبني على ان يجعل الاصل  
 الذي هو الممكنة صغرى للسكول الاول وستعرف ان الممكنة  
 لا تنفخ في الاول ادلكا نضع صغرى والعكس مبني ان انعكس  
 نفس العكس الذي هو السالكه الضرورة الى سالكه ضرورة  
 وستعرف في مدار الفصل بطلانه **قال** ولما السوالب  
 الكلمة الى قوله الممكنة الموجهة **اقول** السوالب الكلمة منها  
 المشروطة العامة والعرفية العامة والدائرة تنعكس كل  
 واحد منها لنفسها بالوجوه الثلاثة اما الافتراض فيقول  
 اذا صدق لاشي من ح ب داما تنعكس الى لاشي من ح ب  
 داما والاصدق يقتضيه بعض بـ ح بالفعل فيفرض ذلك  
 البعض ففدح و د ب بالفعل ينتج من انما البعض بـ ح بالفعل  
 ومنه تناقض الاصل فكأن صدق بعضه وهو العكس  
 المطلوب واما الخلف فيقول صدق العكس وهو لاشي

يتلوه

ثم دابا

من بـ ح دابا والاصدق يقتضيه بعض بـ ح بالاطلاق  
 بجعله صغرى للاصل ينتج من الاول بعض بـ ح ب  
 دابا مدخل خلف وقال الامام رضي الله عنه هذا الافتراض  
 واكلف انما يتبين في السالكه الخارجة لتكون الموجهة  
 التي يقتضيهها خارجة ولو كانا حقتهم فالموجهة التي  
 يقتضيهها كذلك وتبين موضوعها المتعاقبات فلا يتبين  
 لان المتعاقبات لا يفرض في الخارج وكما سلف وصدق عنه  
 دابا واما العكس فيقول لو لم يصدق العكس السالكه  
 الدائرة لصدق بعضه الموجه المطلق وبتعكس لوجه  
 منافته للاصل مدخل خلف والمنفردون وصاحب الشك  
 قالوا بانعكاس المشروطة مشروطة عامة والفاضل  
 اثر الدرس الا بهي قال بانعكاسها الى العرفية العامة  
 وفصل المصنف في اخر المختلطات وجزم بها ما انعكاس  
 كنفها كانت اعتمد في المشروطة المفردة بشرط  
 الوصف فيجند تنافي الوصفان فايهما قدم صدق  
 البعض ضرورية وصفه والسالكه الصدق تنعكس  
 سالكه دائره لا ضرورة نثار على العرض المذكور في الموجهة  
 الممكنة مثلا صدق على ذلك التقدير لاشي من مركوز  
 يحار بالضرورة ولا صدق لاشي من الحار بمركوز بد

ض

سها



بالضرورة بل يصدق بعض الحار مركوب زيدا بالامكان  
 وانما يصدق العكس بالضرورة والسر في ذلك ان الممكنة  
 تتفق بالضرورة وكلامه يتعكس الممكنة ممكنة لا تتعكس الضرورية  
 ضرورية لانه لو كانت السالبتان بالضرورة متلازمتين  
 تلازم الموحبتان الممكنتان وذلك باطل **قال**  
 وانما خصتنا بتعكسها في قوله كنفسها **اقول** انما خصتنا  
 السالبتان الكللتان بتعكس كل واحد الى عامتها مع  
 قيد الالادوام في البعض اما العامة فملزومة العامة  
 واما الالادوام في البعض فتكون لاشي من حيث ما دام ب  
 الالادوام في البعض اي يعصب به بالفعل فلا بد ان يصدق  
 لصدور بعضه وهو لا يصب به حراما وتنعكس الى لاشي  
 من حيث حراما وموضد الالادوام الاصل وان ذلك لاشي  
 الى كل حرام بالفعل فلا خلاف قوله ولا تتعكس كنفسها  
 اي لا تتعكس الالادوام في الكل لصدور قولها لاشي من كانت  
 بساكن ما دام كانت الالادوام مع كذب قولها لاشي من الساكن  
 كانت ما دام سألنا الالادوام في الكل لان بعض الساكن ساكن  
 دارا كما لا ريب في قوله وان اريد بالالادوام الى آخره الالادوام  
 في كل واحد له معنيان الاول سلب دام كل واحد وموان  
 يكون دوام الحكم الكلي الحار بالوسيلة مستغنا وموان الالادوام

في الحكم الذاتي انما بالالادوام في كل واحد واحد فان  
 كان المراد بالالادوام الاصل الذاتي لم يتعكس كنفسها لما ذكر  
 وان كان المراد الاول انعكس كنفسها لانه يصدق في  
 العكس الاجراء في البعض بحكم انعكاسه دوام الاصل  
 فيجب ان يصدق استغناء دوام السلب الكلي وموان المراد  
 بالالادوام في الكل **قال** واحتج الامام على ان السالبة  
 الدائمة لا تتعكس كنفسها في قوله اجتماعها **اقول**  
 احتج الامام على ان السالبة الدائمة لا تتعكس كنفسها بان  
 الدائمة ممكنة للانسان غير ضرورية فيمكن سلبها عن الانسان  
 دارا ولو وقع هذا الممكن لصدق لاشي من الانسان  
 كانت دارا فلو انعكست الدائمة لصدور لاشي من  
 كانت انسان دارا وهو كذا محال حرامه ان المحال  
 يلزم من اجتماعها فان الممكن قد يمتنع اجتماعها كفقود  
 زيد وقامه في حال واحد ممكن الانعكاس ممكن كقصور  
 وقوع الممكن فان الاستاد العلامة قد نظر من وجهين  
 ان وقوع شئ ممكن بحيث يلزم احدهما الاخر والكار  
 ان اجتماعها محال باطل لانه لو تحقق المستلزم تحقق الاخر  
 فاجتماعها قد قلنا يستحيل اجتماعها بمتنع وقوع المستلزم  
 وقد قلنا فرضنا. ممكن فلا خلاف قل في جوابه ان ذلك

والمحال يلزم من  
 وقوع الممكن وهو  
 الانعكاس



المستلزم كاذب ولا يلزم استحالة لا يلزم المحال بحال  
 تكون كاذبا لان يكون مستحيلا وفي هذه الصيغة يمكن ان  
 المعلوم الذي هو لا شيء من الانسان كانت دائما لا تكون  
 مستحيلا بل كاذبا وان كان ممكنا والامكان لا شيء الكذب  
 ٣ اقول الامام ان كان المعلوم بمعنى امكن اللانم وقولنا  
 لا شيء من الانسان كانت دائما ممكنة فلو انعكس كيفها لا يمكن  
 قولنا لا شيء من الانسان دائما وهو متع ما كان الحق المذکور  
 حينئذ جوابه بل الحقولنا ان تمنع امتناع قولنا لا شيء من  
 الكائنات بانسان على العرض المذكور لان الكناية هنا  
 الانسان فاذا فرض سلبية عن افراد الانسان فلم يوجد  
 ذات صدق عليها الكائنات فممكن صدق لا شيء من الكائنات  
 بانسان دائما لعدم الموضوع وانما لم يكن صدق هذه  
 السالبة لو وجب صدق بعض الكائنات انسان وهذه الوجه  
 وان كان صدقها لكن صدقها ليس ضرورة فان الصدق  
 بحسب الجمل اعم من الصدق بحسب المصدق كما يتبين  
**قال** اجتنب على انعكاس السالبة الضرورية الى قوله  
 من الاخر **اقول** اجتنب من قال بان انعكاس السالبة الضرورية  
 ضرورة آ الاخر من ان يقول لصدق لا شيء من بالصدق  
 تنعكس الى لا شيء من ج بالصدق ولا لصدق تنعكس بعض

بالوجوه السالبة

بجبالا مكان

بعض ج بالامكان نفرض ذلك البعض قد ج بالا  
 ود ب بالصدق يمنع من الاول بعض ج ب بالصدق وهو  
 ضد للاصل الصادق ومفروض الصدق وجوابه  
 منع اشاح الملكة الصغرى في الشكل الاول ٢ اكل  
 بان يقول لولم يصدق العكس هو لا شيء من ج بالصدق  
 صدق تنعكس بعض ج بالامكان نفرض الى الاصل  
 يمنع من الاول بعض ج ب لست بالصدق هذا حل وجواب  
 كذلك منع اشاح الملكة الصغرى في الاول ٣ العكس  
 بان نعكس هذا النقص وهو بعض ج بالامكان في  
 بعض ج ب بالامكان وهو منافض للاصل فيكون  
 وجوابه منع انعكاس الملكة ممكنة وزاد الامام وجها  
 رابعا وهو ان السالبة الضرورية تدل على المناقاة  
 بين الطرفين فاتي الطرفين جعلت عنوانا لصدق  
 الضرورية فتصدق العكس ضرورة وجوابه ان الاصل  
 تدل على مناقاة وصف المحول لدار الموضوع والمطلوب  
 في العكس المناقاة بين وصف الموضوع ودار المحول  
 فلا معلوم احدهما الاخر وقد اجتمع على هذا الانعكاس  
 فانه لو لم يصدق العكس لصدق تنعكس بعض ج بالامكان  
 وهو محال لانه لو صدق ذلك لكان صدق بعض ج

مكان

ن

ب

ن







الحكم على فرد من مجتمع من افراد المخصف صدق والعكس  
 وهو بعض المخصف ليس بغير خارجة لعدم الموضوع  
 وهذه لا تناقض كل مخصف فمرا لان الحكم في هذه الوجهه  
 على الافراد الموجود في الخارج وفي تلك السالبيه على  
 الفرد المجتمع المقدر مسبقا للموضوع في التفضيل  
 فلا تناقض وان وقال المصنف في بعض نصوصه ان  
 اشترط في العكس ان يلزم من العكس في الحكم هذه  
 السالبيه للدليل عكس للسؤال السبع وان اشترط  
 كونه لازما من محرم العكس فلا يكون هذه الدليل عكسا  
 للسبع لانها تلزم من الاصل ومن مفسده صادقة في  
 نفس الامر **قال** واما السؤال الجريه الى آخر الفصل  
**اقول** والسؤال الجريه لا تنعكس لجوار كون  
 الموضوع اعم من صدق بعض الحيوان ليس بالانسان ولا  
 صدق بعض الانسان ليس بحيوان الا الخاصه  
 فانها تنعكس ان كنفسهما لانه اذا صدق ليس بعض  
 ح ح ما دام ح لا داما مجتمع وصف الجيم وصف التا  
 على ذلك واجبك كما وصف الجيم فلصدق العنود على  
 الدليل الفعل واما وصف الباء فلا دوام سلب  
 الباء عن فلان الجيم وتناقض في تلك الدليل حكم

خارجيه

بحر الاول

الجزء الاول من الاصل فنصدق العكس وهو ليس بعض  
 ح ح ما دام ح لا داما ولا يتأتى مدرا في العامه  
 لان وصف الجيم صدق على المصنفين الذين وتناقض  
 وصف الجيم وصف الباء في تلك الدليل حكم للاصل  
 لكن صدق وصف الباء على تلك الدليل يعلم لعدم  
 الدوام فكيف صدق الجيم على ما صدق عليه الباء  
 في وان اخرى الضم كالا انسان ويجوز ان فانها  
 تناقض في الفرس ولا تناقض في الناطق مع الحيوان  
 ضمني لتلك التناقض **قال** الفصل التاسع  
 في عكس التفضيل الى قول الخارجيه **اقول**  
 ومن احكام التضايا عكس التفضيل وهو عند المناحره  
 جعل تفضيل المحمول موضوعا وعبير الموضوع محمولا فالحال  
 للاصل في الكيف كقولنا كل ح ح عكس تفضله لاشي  
 ما ليس ب ح ح وعند الشرح والقدار جعل تفضيل  
 المحمول موضوعا وجعل تفضيل الموضوع محمولا  
 للاصل في الكيف كقولنا كل ح ح عكس تفضله كل  
 ما ليس ب ح ح قال المصنف ونحن نعتبر في عكس  
 تفضيل الحقيقة وفي عكس تفضيل الخارجيه **قال**  
 اما الوجبات الكلمه الخارجيه الى قولنا **اقول**

قما

خارجيه



أما الموجبات فكلمة الخارجة فالوحيات والوجودات  
 والممكنات والمطلقات العامة تنعكس إلى السالبة الجارية  
 الدالية سالبة الموضوع مثلا لا صدق كل ج ب باجباري  
 منذ الجهات صدق ليس كل ب ج دايما لانه حينئذ  
 صدق ليس بعض ب ب بحسب الحققة دايما موح بحسب  
 الخارج دايما ولا يصدق بنفسه وهو كل ب ليس بحسب  
 الحققة موح بحسب الخارج بالاطلاق وتنعكس إلى قولنا  
 بعض ج بحسب الخارج موح ب بحسب الحققة دايما ويلز  
 ان لا يكون بعض ج موح ب بحسب الخارج دايما والا كان  
 ب بحسب الحققة بالاطلاق موحا حلف بنا على هذا العكس  
 ولكن ان كانا خلفا شاع إلى ان هذا اللازم من العكس  
 وهو ان لا يكون بعض ج بحسب الخارج موح ب بحسب الخارج  
 دايما في قول بعض ج موح ب دايما وهذا يقضي الأصل  
 وهو كل ج ب بالاطلاق خارجة موحا حلف واذا صدق  
 تلك السالبة الجارية التي انشأنا صدق ليس بعض ب ب  
 بحسب الخارج موح بحسب الخارج دايما لان ذلك البعض  
 لا يكون في الخارج سواء وجد في الخارج أو لا وانه  
 ليس في الخارج دايما فصدق العكس المطلوب وهو  
 ليس بعض ب ب في الخارج موح في الخارج ويمكن

ان يقول

ان يقول ذلك البعض ليس بحسب الخارج بالاطلاق  
 والا كان ب بحسب الخارج دايما فنكون ب بحسب  
 الحققة دايما وقد كان ليس ب بحسب الحققة دايما  
 موحا حلف **قال** وصدق هذه الجارية إلى قوله الطرف  
**اقول** موحا حلف سوال تقريره ان من الاشياء ما يستع  
 وجوده في الخارج ويعدم فيه فيصح سلب البارحة كل شيء  
 موجود عنه فيصح سلب البارحة وكذا سلب الجيم عنه  
 دايما لوجودها موحا حلف الفضة التي جعلتها عكسا او  
 نقول لو لم يصدق العكس لصدق كلمة الموجبة التي  
 تقتضيه وهو كل ب ليس ب بالاطلاق وبالسبب  
 شمل المعدومات والمستعاضات فليزوم ان يكون المعدوم  
 والمستعاضات ج في الخارج وهذا باطل واحاب  
 عنه ما صدق في نفس الامر لا شاع في لزومها للأصل  
 المذكور ونقول لا يخلو من ان شرط في العكس صدقه  
 من مجرد الأصل أو لا فعلى الاول لا يكون صدق السالبة  
 الجارية عكسا وعلى الثاني فهو عكس واعلم ان هذا  
 الانعكاس انما يتبين في الممكنة العامة قيد موضوع  
 الفضة اللانتهى بالضرورة حيث قيدناه بالادام في  
 بيان العكس في المطلقة العامة ولا يكون هذا العكس

في الواقع من غير نظر إلى الأصل

هذه السالبة الجارية

له



ساله كلمة لجواز كون المحمول خاصه مفارقة كقولنا كل  
 انسان كائن بالفعل ~~بجانب الموضوع~~ لتفرض اليقين  
 بحمول اي كمال الانسان لبعض ما يستلزم عند الكاتب بالخط  
 وهو انفراد الانسان فلا يصدق لاشي من الناس كما  
 انسان ~~و ينبغي ان يضاف~~ ويشمل الموضوع جميع الموجودات  
 كقولنا كل شي معلوم زيد بوع ما يحتمل الموضوع وهو  
 شي لبعض الناس بحمول اي ما ليس معلوم زيد شي بالصدق  
 فلا يصدق لاشي ما ليس معلوم زيد شي ولا يصدق  
 مثلا العكس بخلافه الموضوع لجواز كون الموضوع  
 شاملا للموجودات وكون المحمول خاصه مفارقة له  
 بجانب الموضوع لكل ما لذلك الخاصة ولما له عدمها  
 كما في المثال المذكور فلا يصدق لاشي معلوم الموضوع  
 ولا يكون العكس وجوبه على اي الشئ في عكس التقيض  
 وهو كل ما ليس هو ليس بجواز ان لا يحقق بعض  
 احدا الطرفين لاشمال احدا الطرفين الموجودات ولا يصدق  
 تنفيه على شي في الخارج فلا يصدق للموجبه لخاصه  
 قلنا هذا صحيح حيث لا يكون العكس ساله المحمول  
 كما اذا كان كذلك فلا يلزم وجود الموضوع فيها  
 كما قرناه في مباحث العلول والتحصيل **قال**

والدالة

والدالة والعامان في قوله عكس استقامة **اقول**  
 الدالة والمشتددة العامة والعرفه العامة تتعكس  
 كل واحد كنفسيها في الكيم والجهه ساله عدالة الموضوع  
 ومعدوله الموضوع مثلا لو صدق كل ح ح باحد  
 من اجهات صدق لاشي ما ليس ح باحد من  
 اجهات والا يصدق بعضه وهو بعض الناس ح مطلق  
 اذا كان الاصل وجيبه اذا كان الاصل احدى العامة  
 بخلافها صغرى للاصل ينتج من الاول ما ليس باما  
 او جيبه هو ليس او نفيكس هذا التقيض الى بعض  
 هو ليس وهذا يناقض الاصل الذي هو كل ح وهذا  
 البرهان يتم في الدالة والعرفه العامة ولا يتم في المشرو  
 العامة لان ايجيبه الممكنة التي هي تقيض العكس لا ينتج  
 صغرى في السكول الاول ووجوبها لا تتعكس نعم  
 لكن توجهه بوجبه اخر وهو انه لما اعتنى المصنف  
 في المشدودة الفروض بشرط الوصف كان وصف  
 المحمول لانه لو صدق الموضوع ويعم سلبا للملزم  
 عما صدق عليه تقيض اللازم فيصح سلبا للعقول  
 عما صدق عليه تقيض المحمول ولا تتعكس هذه القضايا  
 الى الموجبه اي على اي القدر لجواز ان لا يكون تقيض



احد الطرفين يفتقر في الخارج كقولنا كل ما له الامكان  
 الخاص له الامكان العام ولا تصدق بعضه ليس له  
 الامكان العام ليس له الامكان الخاص لعدم ما ليس له  
 الامكان العام في الخارج واقضار الموجبة وجود  
 الموضوع والسالمة الصدوق تنعكس له سألته دايما  
 لا صدوقه بناء على العرض المذكور في العكس المستوي  
 مثلا صدوق كل مركوب زيد فليس بالصدوق ولا الصدوق  
 لا شيء ما ليس بفرس هو مركوب زيد بالصدوق لان  
 تنقضه صادق وهو بعض الفرس الذي هو الحمار  
 مركوب زيد بالامكان العام لكن السالمة الداهية صادقة  
**قال** والخاصة تنعكس الى قوله من داخل  
**اقول** والخاصة تنعكس الى العامة متى قيد  
 اللادوام في البعض مثلا اذا صدق كل ج مدام  
 لا دايما صدوق لاسي ما ليس ج مدام ليس لادايما  
 في البعض اي بعضه ليس ج بالاطلاق والاصدق  
 وهو لا شيء ما ليس ج دايما وتنعكس العكس المستوي  
 كنفسها لا شيء ج مدام ليس دايما ومدا مننا وبقولنا  
 كل ج مدام ليس بالاطلاق اللانتم من اللادوام لاصل

لوجود الموضوع

لوجود الموضوع واللائم اللادوام في الكل صدوق كل  
 كانت يحرك الاصابع مدام كانتا لادايما ولا صدوق في  
 اللادوام عكسه كل ليس يحرك الاصابع كانتا الفعل  
 لصدوق بعضه ليس يحرك الاصابع كالارض كانتا لادايما  
**قال** واجتبه من مال ما انعكاس الموجبة الى قوله  
 فلا سألته **اقول** من مال ما انعكاس الموجبة تنعكس  
 التقصير في الموجبة على راي القضاة واجتبه عليه فانه  
 اذا صدق كل ج لم يصدق في عكسه كل ما ليس ب  
 مولى ج دايما لصدوق بعضه ليس ج بالاطلاق  
 وتنعكس الى قولنا بعض ج مولى ليس بالاطلاق  
 وقد كان كل ج ب دايما مداحلف وجوابه ان العكس  
 الذي هو قولنا كل ما ليس ب مولى ج دايما لولم يصدق  
 لصدوق بعضه وهو السالمة المحزنة وهي ليس كل ما ليس ب  
 مولى ج ومدة السالمة سألته المحمول اعم من الموجبة  
 محتملة المحمول الذي يدعيه وهي بعضه ليس ج فلا  
 سلمتم تلك السالمة ملك للموجبة فلا يتم اليها ان مدا ملة  
 المتى وفيه بطولان الشيخ نفس على ان المراد بقولنا  
 الموجبة تنعكس وجهه انها تنعكس وجهه سألته الطر  
 كقولنا كل ما ليس ب لاسي ج ومدة في قول سألته محتملة

فني



المحمول بقولنا لا شيء ما ليس بصدق فادع المصدق وادع  
 السالبة صدق بصدق وهو الموجه لكن في محتمل المحمول  
 كقولنا بعض السور بصدق وتنعكس في منافي اصل  
 فيتم البرهان **قال** وزعم الكشي في قوله  
 وجوابه سيأتي **اقول** وزعم الامام زين الدين  
 الكشي ان الموجه السور في الوجود فثان والوقتها  
 والمكان في المطلب العامة تنعكس بعكس التفسير في  
 موجه حربه مطلق عامه واجتج وجوه الاول انه لو  
 صدق كل حرف في تلك الجوان لصدق عكسه بصدق السور  
 هو ليس بصدق بالاطلاق والاصد بصدق لا شيء ما ليس  
 هو ليس بصدق دائما ويلزمه كل ما ليس بصدق فلا ينافي صدق  
 الاخص على كل افراد الاعم وذلك باطل ويصح قولنا  
 كل انسان متفلس فان اللا متفلس اعم من الانسان لصدق  
 على الجملات وجوابه منع استدلال بكلام السالبة  
 للموجه المذكور كقول السالبة اعم من الموجه ومنع  
 ان بعض المحمول اعم من الموضوع في كل القضايا كقولنا  
 كل انسان هو لا يحسن الكتابة فالحسن للكتابة لا يكون  
 اعم من الانسان فالمنال الجري لا يعم الدعوى العامة  
 الشان في كل موضوع بيان بعض محموله لانه ان كان

اخص

اخصر مساويا للمحمول بيان بعض المحمول مباينة  
 كلية وموطاة وان كان اعم من المحمول مطلقا بيان  
 بعض المحمول مباينة جزئية كقولنا بعض المحمول بعض  
 اخصر بعض الحاصل اعم من عن العام مطلقا او  
 مباينة لمباينة جزئية لا ينقص الحاصل صدق مع  
 عن العام وتقصده فان صدق على كل العام فاعم منه  
 مطلقا ولا يباينة مباينة جزئية وان كان الموضوع  
 اعم من المحمول من مع وهو مخصوصه بتفسير المباينة  
 الكلية وعمومه بتفسير المباينة الجزئية ويمتنع ثور احد  
 المتساين في كل افراد الاخر فيحقق حمل بعض الموضوع **ع**  
 على بعض افراد بعض المحمول فصدق السور ليس  
 بالاطلاق في عكس بعض كل حرف وجوابه ان الو  
 اذا كان اخصر مساويا للمحمول انما كان مباينا كلياً  
 لبعض المحمول حيث يقع المحمول للموضوع الاخصر  
 المساوي وادع المبرهن فلا مباينة كقولنا كل انسان  
 متفلس فلا يكون عن الانسان واللا متفلس مباينة

كلية فانه صدق بعض اللا متفلس انسان بالصدق هذا الجواب صحيح لو اخذ  
 وايضا اذا كان الموضوع اعم من المحمول فلا نسلم بالاطلاق اما لو اخذ  
 ان بعض الحاصل اعم من العام او مباين له كلفا جديهما مقبلا

على الاصطلاح  
 في العكس ومثل  
 دارا بصدق  
 الذي هو خلد  
 واما لان بعض  
 ثور العنقوان  
 في اعم من عليه  
 في اعم من كلام  
 ان يولد في نفسه  
 المحمول بالاطلاق  
 الصورة لما كان  
 بعض المحمول  
 الكلية حاصله من  
 بالادام كان له



مستلونه اي  
 مباينه حربه فان الاحكام العام اعم من الاحكام الخاص  
 وتقتض الاحكام الخاص لا تكون اعم من الاحكام العام  
 ولا مباينه بل احض منه مطلقا مستلونه وايضا  
 اذا كان الموضوع اعم من المحمول من وجه فلا نسلم ان  
 عموم مقتضى المباينه الكلمة اخرى لان المقضي لذلك  
 العموم المطلق ولا نسلم ان خصوصه يقتضي المباينه  
 الكلمة لان المقضي لذلك لخصوص المساواة المطلق  
 لا العموم والخصوص المشترك من العموم والخصوص  
 المطلق او من وجه الثالث اذا قلنا كل حـ  
 بالاطلاق فلا بد من وجود او معدوم خارج عنها  
 فمقتضى ليس بـ هو ليس بـ بالاطلاق وجوابه  
 قال المصنف سيأتي ان اراد ما ذكر في عدم انعكاس الوجود  
 اخرى وهو ان الموضوع يشتمل الموجودات فعدمه  
 لا صدق على شي في الخارج **قال** واما الحقنه  
 الى قوله ليس بـ **اقول** واما الوجوب الحقنه  
 فعكس مقتضاها كعكس مقتضى الخارجيات كذا انعكاس  
 الوجوب السبع الى السالكه اخرى هذه الداهيه  
 اظهر لانا تحتاج منكر الى خلط الخارجيه بالحقنه  
 ومنها لا تحتاج الى ذلك فقولنا لاصدق كل حـ ب

بالاطلاق

بالاطلاق صدق عكسه بعض السوب حـ داما لا حينئذ  
 لصدق ليس كل السوب داما حـ داما والاصدق يقتضيه  
 كما باليسوب داما حـ بالاطلاق وتنعكس بعكس المستوي  
 الى بعض حـ هو ليس بـ داما وهذا مناف للاصل  
 واد اصدق ذلك السالكه اخرى هذه صدق العكس المطلوب  
 وهو ليس كل السوب حـ داما لانه لو لم يصدق لصدق  
 بعضه كل السوب حـ بالاطلاق ومنه مستلونه  
 لقولنا كل السوب حـ بالاطلاق الحق فمفهوم حينئذ صدق عليه  
 انه ليس بـ داما كحسب الحقنه صدق عليه ومنه  
 مناصه للسالكه اخرى هذه الصادق وهي ليس كل السوب  
 حـ داما موجودا قبيله نظرا لان الاصل اما ان  
 يكون صادقا لو مفردا صدقه فالاول ممنوع  
 لان مقتضى الاصل وهو بعض حـ ليس بـ صادق  
 لانه كل ما صدق عليه حـ وليس بـ صدق عليه حـ و  
 كل ما صدق عليه حـ وليس بـ صدق عليه ليس بـ  
 ينتج من الثالث بعض حـ صدق عليه حـ صدق عليه  
 ليس بـ وعلى الثاني لا يتم كلامه لانه من الجائز كون  
 الاصل محالا والمحال جاز ان يلزمه محال اخر فالمحال  
 الذي يثبتون وهو اجتماع الاصل ومقتضيه في الصدق



لم لا يجز ان يكون محكما على تقدير ذلك المباح وهو  
 صدور الاصل وهذا المنع عام في كل مدعى ثبت  
 يكون مقتضه منافا لصدقته فالاصنف ولا يمكن  
 هذا البيان بحسب الخارج لحوار ان لا يتحقق في الخارج  
 ما صدور علمه لسبب داما ولا يتم الدليل فيه نظر  
 لانه اذا لم يتحقق تلك السالبة لغيره التي هي ليس كل ما ليس  
 داما ليس موحدا داما خارجا عنه بطور العكس لزم  
 منها قولنا ليس كل ما ليس داما خارجا عنه لان  
 ما ليس داما اخضع ما ليس داما لاطلاقه وكل ما سلب  
 عن بعض الاخص سلبه عن بعض الاعم وهذا اللازم  
 هو العكس المطلوب ولا يتوقف صدور السالبة الخارج  
 على وجود الموضوع في الخارج **قال** داما الموحدا  
 لغيره اكارهه الى قوله لا تفصل **اقول** الموحدا  
 لغيره اكارهه ما عدا الخاص لا تنعكس السالبة  
 لان موضوع القضية قد يكون اعم من المحمول بحيث يتم ذلك  
 الموضوع الموجودات ويكون المحمول لانا لبعض افراد  
 الموضوع حتى صدور الدائمات والعامة ان كقولنا  
 بعض الممكن العام انسان ويكون المحمول مفارقات الموضوع  
 وضربا في وقت معين كقولنا بعض الممكن العام محسب

في صدره  
 بالافضل

مع ذكر

مع كذا عكس نفس ما تنسب اليه سالكه كقولنا ليس  
 بعض الناس انسان هو ممكن عام وقولنا ليس بعض  
 ما ليس محسب هو ممكن عام لصدور قولنا كل ما ليس  
 بانسان من الموجودات اكارهه ممكن عام وقولنا كل  
 ما ليس محسب من الموجودات اكارهه ممكن عام  
 وايضا لا تنعكس له الموحدة كما هو رأي الفلاس قال  
 المصنف لما عرفت في الكلام ان اراد ان يخرج في الاعم لو  
 انعكس لا تنعكس الكلي الاخص لان لازم للاعم لازم  
 للاخص وقد عرفت ان الكلي لا تنعكس والمراد لانه لو  
 ان شمل احد طرفي الحكم جميع الموجودات فلا صد  
 يقتضيه على شيء واجتمع الشئ على انعكاسها ما نه  
 لا بد وان يكون وجوده معلوم خارج عن الموضوع و  
 المحمول معصوم ليس ليس وجواب لان لم  
 ذلك فانه صدور بعض الممكن الاكبر العام ممكن الاكبر  
 الخاص ولا يوجد موجود لا يعدم خارج عنها لان  
 الاشياء لا تخلو عن الواحدة المتع والممكن الخاص الممكن  
 العام صادر على الاولين فلا صدور ليس ممكن خاص  
 ليس ممكن عام وتقدر جهة اي صدور ذلك العكس لا يكون  
 عكسا للاصل والمثبت لزومه للاصل والامام الكلشي

ن

ن

ن



فصل في الموجبة المحتملة الموضوع قبل الموجبة المعدولة  
الموضوع وقال الثاني انه لا تنعكس بعكس التفضيل للموجبة  
لصدور قولنا بعض اللا انسان حيوان وكذا بعض اللا حيوان  
انسان وكذا فصل في العنصر الذي موضوعها ما وادرج  
من مجموعها مطلقا وهي التي موضوعها اعم من مجموعها  
وقال الثاني انه لا تنعكس بعكس التفضيل للموجبة والتفضيل  
المتبادر المذكور لان اللا انسان اعم من مجموع الحيوان  
على الاعكاس في التفضيل الاول والثاني بالوجوه الثلاثة  
المستقولة عنه في عكس الموجبات الكلية وقد عرفت ضعفها  
وتزيفها وتقدم صحة تلك الوجوه فلا وجه للتفصيل  
لانها تدل ايضا على انعكاس معلول الموضوع والتي  
موضوعها اعم من مجموع الحيوان قوله في الثاني بانعكاس  
الاولى الى محصل الموضوع والتي موضوعها مساو  
او اخص مطلقا من مجموعها وقوله دون الاخير من اي  
معلول الموضوع والتي موضوعها اعم من مجموعها  
**قال** واخصا من انعكاسا كنفسها الى قوله في الخارج  
**صحت العكس اقول** الخاصان تنعكس كل واحدة  
منهما كنفسها الى الساللة وكذا الى الموجبة ساللة الموضوع  
ومعدولة الموضوع مثلا اصدق بعض من مادام

لا داما

لا داما صدق ليس بعض ليس بوجه مادام ليس  
لا داما وكذا صدق بعض ليس بوجه مادام  
ليس لا داما بانه ان يوجد موجود معين هو قد  
بحكم العنوان ودب يحكم الاصل ودان بالفعل واللا  
كان ب داما وقد كان لا داما يحكم لا دوام الاصل ود  
لا ب مادام لا ب بالفعل واللا كان ب داما فب داما  
لا دوام الباري مادام الحكم كادق عليه الجزر الاول من الاصل  
وقد كان ب لا داما لا دوام الاصل ود ليس ب مادام  
ليس واللا كان ب في بعض اوقان كونه ليس ب يكون  
ليس ب في بعض اوقان كونه وقد كان ب في جميع اوقان  
كونه ب يحكم الاصل مثلا خلف واد اصدق هذه المقدمات  
الحتم صدق العكس وهو ليس بعض ليس ب بوجه مادام  
ليس لا داما وكذا صدق ليس ب بوجه مادام ليس  
لا داما وحكم الموجبات الحتمية الحتمية حكم الموجبات الحتمية  
الخارجية اي لا تنعكس الى الساللة ولا الى الموجبة خلا  
اخصا من انعكاسا كنفسها الى قوله في الخارج  
**قال** واما السؤال الخارج الى قوله في الخارج  
**اقول** المراد بالوجوديات المقيدان بالادوام واللا  
وما عداها البسائط الست وهي الدائمات والعائيات

خارج



والاطلاق العام والممكنة العامة فالجواب بالخارجية  
 منها سوار كان كلفه او جزئه لا تنعكس عكس التخصيص للموجبه  
 كما هو رأي المتأخرين لحوار ان لا يكون الموضوع محقق في الخارج  
 مع انهم المحمول اياه كقولنا لا شيء من الخلل بعد فان الخلل  
 غير محقق في الخارج عند الحكماء مع انه لو وجد كان  
 بعدا كما هو رأي افلاطون وكذلك عكسه بعضا ليس بعد  
 خللا وبعض لا بعد خللا بالاحكام العام واجتياز على  
 انعكاسها الى الموجبه مع ان مدا خلافا لمرتبته في التخصيص  
 فانه لو صدق لا شيء من حرج بالاطلاق صدق عكسه بقضيه  
 بعضا ليس بـ موج <sup>بالعدل</sup> والا صدق بقضيه لا شيء من ليس  
 بـ موج داما وبتعكس عكس المستوي كنفسيها وهو لا شيء  
 من حرج وليس داما بلزم منه كل حرج داما وهذا  
 مناف للاصل وجوابه ان السالكه السالكه الموضوع  
 لا سالكه الموجبه المذكوره فان معنى تلك السالكه انه ليس  
 شيء محقق في الخارج مع سلك البار عنده ولا يلزم  
 مدا كل حرج ~~محقق~~ لا شيء من الخلل ليس بعد فانه  
 لا يلزمه كل خلل بعد لعدم الموضوع وانضا السالكه  
 الدائيه اذا كانت سالكه للموضوع ونحوها معدوم لا  
 تنعكس لصدق قولنا لا شيء من الخلل ليس بعد خللا خارجا

الشيء

كقولنا

لكن قولنا

ليكن قولنا بعضا ليس بعد خللا خارجا وجبته  
 ولا تصدق عكس تلك السالكه كقولنا لا شيء من الخلل  
 هو ليس بعد داما لصدق بقضيه وهو بعض الخلل هو  
 ليس بعد خارجا لعدم الخلل في الخارج **قال**  
 ولا الى السالكه الى قوله الى صا حبتها **قول** السواب  
 باعدا الوجوديات كما لا تنعكس الى الموجبه لا تنعكس الى السا  
 كما هو رأي المتقدمين لحوار ان لا يكون للطرفي محقق في الخارج  
 كقولنا لا شيء من الخلل بجزء فانه صادق وكذلك عكسه  
 وهو ليس كل ما ليس بجزء ليس خللا لان بقضيه وهو كل ما ليس  
 بجزء ليس خللا صادق وكذا كل لاجز لا خللا معدله  
 الطرفي وكذا كل لاجز ليس خللا معدله الموضوع  
 سالكه المحمول واما عكس هذا وهو سالكه الموضوع معدله  
 المحمول كقولنا كل ما ليس بجزء لا خللا فصادق لان عدله  
 المحمول في القضية الخارجيه تنفي وجود الموضوع في الخارج  
 وسلك العنوان يشمل المعدومات والمستعاضات فيجمل  
 التناقض في تلك القضية مطلقا تصدق بقضيه  
 السالكه احرزها اتفاقا مع الاصل فاما في المتن فاعلم  
 ان كذا الموجبه الخارجيه السالكه الموضوع المعدله المحمول  
 لما يحقق لو كان معناها ان الافراد التي سلك عنها العنا

سالكه الطرفي

الموجبه

ن



2 الخارج ينت لها المحمول وسد اخلا محلا ما قاله  
 المصنف في صراخ منها ما قاله في عكس الموجودات ككلمة  
 ولا يمكن هذا البيان بحسب الخارج لجواز ان لا تحقق الخا  
 ما يصدق عليه انه ليس بمعنى ما على هذا ان الافراد  
 التي وجدت في الخارج وسد عنها العنوان يثبت لها  
 المحمول مستغنى وجود الموضوع في الخارج احتم الشخ  
 على انعكاسها الى السالبة الجزئية ما ان اصدق لاشي  
 ب ما احدي هذه الجاهات صدق ليس كل ليس بمولد  
 بالاطلاق العام والاصدق بصفة كل ليس بلسر  
 دايما وصدق عكس بصفة على رايه كل ح د ايا  
 وسلامنا في الاصل وحواس ما عرف من علم النكا  
 الموجبة الى الموجبة **قال** واما الوجودان الى قوله  
 هذا الشرط **اقول** الوجودان غير الخاصتين  
 وهي الوجود واللا داه والوجود واللا ضرورة والوقتيان  
 تنعكس الى الموجبة الجزئية كما موراي المتأخر قوله بال  
 المذكور اي بطريق العكس وهو انه لو صدق لاشي ح د  
 ما احدي هذه الجاهات صدق بعين ليس بمولد بالاطلاق  
 العام والاصدق بصفة لاشي ما ليس بمولد دايما  
 خارجة وتنعكس عكس الاستقامة الى لاشي ح د

المطلقة العامة

ليس

دائما وصدق بصفة

ليس بدا وصدق بصفة بقوله كل ح د لاشي ح د  
 ووجود وجود في الخارج للا دوام لصدق العنصر لانه  
 اشار الى موجبه مطلقة عامة وهي كل ح د بالفضل خارجة  
 وعند وجود الموضوع تلاحق للموجبة المحصلة  
 والسالبة السالبة المحمول والى هذا المعنى اشار المصنف  
 بقوله والمنع من دمع لان صدق الادوام تحقق ح د  
 الموضوع وانما تنعكس هذه القضايا الى السالبة  
 الجزئية المطلقة العامة كما موراي المتقدم بطريق  
 العكس ايضا مثلا لو صدق لاشي ح د ب هذه الجاهات  
 صدق ليس كل ليس بمولد بالاطلاق واللا  
 صدق بصفة كل ما ليس بمولد دايما وتنعكس  
 بعكس النقيض الى كل ح د دايما وسلامنا في  
 ولما كان الادوام الاصل اشار الى موجبة خارجة  
 اقتضى وجود الموضوع الذي هو وعند وجود  
 الموضوع يتم اليها على انعكاس الموجبة الى الموجبة  
 بعكس النقيض قوله الموجبة لاد الموجبة المحصلة  
 والموجبة العامة الطرفين **قال** واما الخاصتان  
 الى قوله مثلا في الفعلان **اقول** والسالتان الخاصتان  
 كلمة كانا وجزئية تنعكسان بعكس النقيض الى الموجبة

صد

جته



باب ما لا يكون

الجزئية المطلقة العامة والى السالبة الجزئية المطلقة  
وكذلك الى الموجبة الجزئية الجزئية اللاذمية مثلا لصادق  
لا شى وحى مادام لا لاداما صدق بعض السرى هو  
حى هو ليس لادايا قوله لما عرفت في عكس الاستفا  
اى بالافراض لان الاصل السالبة الكلية او الجزئية ادا صد  
فرض الموضوع قد ليس بحكم الاصل ودليس  
بالفعل والادح دايما فلسوب دايما حكم الجزر الاول  
من الاصل وقد كان ليس لاداما للاعدام الاصل  
والاضادح حى هو ليس واللا لم يكن مادام ليس  
فلم يكن ليس مادام حى وقد كان ليس مادام حى  
حكم الاصل واداد صدق المفادى العكس صدق العكس  
المطلوب وكذا تنعكس احصان السالتيان الى السالتي  
الجزئية الجزئية اللاذمية وى قولنا ليس بعض السرى  
مولس حى هو ليس لادايا لان الموجبة محتمل  
المحمول يستلزم السالبة سالبة المحمول والجملة الجزئية  
منذ الاجكام فى الفعلية **فالت** واما الممكنان  
الى قوله مع الاصل **اقول** والممكنان السالتيان  
كلية كائنا وجزئية فلا تنعكسان الى الموجبة قوله لما  
عرفت في عكس الاستقامة اراد الفرض المذكور وهو

انه صدق

انه صدق لاشى من الفرس مركوب زيد بالامكان الخ  
ولا صدق عكسه بعض السرى مركوب زيد فرس لصدق  
نقضه وهو لاشى ما ليس مركوب زيد هو فرس الفرس  
وفيه نظرا لان بعض السرى مركوب زيد بالانفرد يكون  
فرسا فان مركوبه زيد لا يكون ضرورة للفرس فلا صدق  
سلب الفرس عنه وايضا لا تنعكسان الى السالبة الجزئية  
سالبة الطرفين ومعدولة الطرفين ومعدولة المو  
سالبة المحمول لصدق بعض العكس المطلوب **العكس**  
موقولنا ليس بعض السرى مولس حى ليس كل  
ما ليس مركوب زيد مولس فرس ونقضه قولنا  
كل ما ليس مركوب زيد مولس فرس وفيه النظر  
المذكور اما السالبة الى حى سالبة الموضوع معدولة  
المحمول فانها صادقة فى نفس الامر ومع الاصل ايضا  
لعدم صدق وجوده مكلما **فالت** واما السوال  
لحققة الى قوله دون الخارج **اقول** والسوال الحقيقة  
مع الفعلان غير الخاصين كلية كائنا وجزئية تنعكس بعكس  
التعقيل الى الموجبة الجزئية المطلقة مثلا لادام لاشى  
من حى باحدى هذه الجهات صدق عكسه بعض السرى  
موجر بالاطلاو العام والاصدق نقضه وهو لاشى ليس

ص

و

ص

ق



اولاً ج دأما والاصل مستلزم كل ج موله سبب لولاب  
 نجعل مدلا لللائم صغرى وذلك التقض كبرى بنوعه الاول  
 لاشي موجه ج دأما ومدا باطل وانا مستلزم الاصل  
 تلك الموجهة المعدولة لان السالبة البسيطة مستلزمة  
 للموجهة السالبة المحمول او المعدولة المحمول عند وجود الموضوع  
 ووجود الموضوع <sup>محقق</sup> ~~محقق~~ بحسب الحقيقة وقوله  
 2 المتى اصدق قولنا كل ج ج بحسب الحقيقة اشارة الى  
 تحقق وجود الموضوع في الحقيقة ولا يتم مدا البرهان في الحارثية  
 لان الشيء الذي هو موله لاشي ج ج دأما لا يكون باطلا  
 اذا كان ج خارجا فان سلب الشئ نفسه ممكن اذا لم يوجد  
 ذلك للشئ في الخارج لا يقال مدانيا في ما قال اصل العنا عه  
 من ان السالبة لعم من الموجهة لا استدعا بالموجهة وجود الموضوع  
 محققا او مقدرا دون السالبة فان السالبة منها تنفي  
 وجود الموضوع كما بينتم لانا نقول السالبة لعم والموجهة  
 بحسب المفهوم والصدق اى السلب عن الموضوع الموجود  
 المقدرة فان اصدق ما تنفرد ذلك الوجود المقدري  
 وتارة بعدم تحول المحمول للموضوع وهذا المعنى لا يبا 2  
 تلازم الموجهة المعدولة والسالبة البسيطة بسبب امر  
 اخر خارج عن مفهوم القضية وانما تعكس هذه السوالب

الى السالبة

الى السالبة الجبرية المطلقة وهي ليس كل ما ليس بـ ليس ج  
 بالاطلاق والاصدق تقضه كل ما ليس بـ ليس ج دأما  
 ولا تم الاصل كل ج ليس بـ نجعل مدلا لللائم صغرى  
 وذلك التقض كبرى مكدأ كل ج ليس بـ وكل ما ليس بـ  
 ليس ج بنوعه الاول كل ج ليس ج دأما مدلا باطل بحسب  
 الحتم دون الخارج كما قلنا **قال** وحكم الحكمين  
 منها الى آخر الفصل **اقول** حكم الخاصيتين السالبتين  
 الحقيقيةتين حكم الخاصيتين السالبتين الخارجيتين اى  
 تعكسان الى الموجهة الجبرية والسالبة الجبرية الجبرية  
 اللا دأية بالحقان للمد كدنه قوله وعدم انعكاس للمكسبتين  
 انه لظاهر ان ان العرض الذي يفرض ويعلم منه عدم  
 انعكاس للمكسبتين ناسكون في الخارج جبه ولا يتيسر في الحقيقة  
 بل في الحقيقة لا يكون للا عدم النظر بالبرهان على انعكاس  
 ونه يتم البرهان على عدم الانعكاس ضابطا بطر  
 في عكس التقض لانا ساد العلامة وهي ان كل قضية لا تخلو  
 من ان يلزمها قضية اخرى بخلافها في الكنف والمحمل اولاً فعلى  
 الثاني لا يكون للقضية الاولى عكس تقض وعلى الاول اى ان  
 تعكس تلك القضية لللائم الى العكس المستوي اولاً فعلى  
 الثاني لا يكون للقضية الاولى عكس تقض وعلى الاول فذلك



العكس هو عكس التقضض للعضة الاولى على راي المتأخرين  
وانما هذا العكس لما كان بلزها مضمة اخرى بخالفها  
في الكلف والمجول او لا فان لزمها فهي ايضا عكس بضمها  
على راي القدماء والافلا تتعكس عكس التقضض على الابهام  
**قال** الفصل العاشر في العضة الشرطية الى قوله  
**قالا قول** اعلم ان المصنف ذكر في اول مناجب  
العضة ما تعرف الشرطية وهي انها يتخلل عند التخليل  
الى مضيتين ومعنى هذا الكلام ان كل واحد من طرفيها  
مشتك على مضية اي محكوم عليه ومحكوم به ونسبة لكن  
لاشك على اتساع النسبة الحكمية فاذن ما هو شرطية  
مضية بالقول لا بالفعل والطلاق اصل الصناعة لفظ  
العضة عليها بالاجاز وذكر منها تقريرا المتصل والمنفصل  
واجرا لها وجرا لها فنقول الشرطية اما متصلة وهي التي  
حكم فيها بثبوت مضية على مقدار ثبوت اخرى اذا كانت  
صريحة او حكم فيها بسلب هذا المعنى اذا كانت سالبة واما  
منفصلة وهي التي حكم فيها بمعاندة مضية اخرى في الوجود  
والعدم وتسمى حقيقة او في الوجود فقط وتسمى مانعة  
الجمع او في العدم فقط وتسمى مانعة التخلل اذا كانت المنفصلة  
صريحة او بسلب مع المعاندة على التقادير الثلاثة ان كانت

المنفصلة

المنفصلة سالبة وقال بعض الافاضل المتصل هي التي حكم  
فيها صدور مضية لو كثرها على مقدار صدور مضية اخرى او  
كثرها فذلك اربعة اقسام ومنه العبار اشكال من الاولى  
وكذلك السالبة ايضا تكون اربعة اقسام واعلم ان قوله  
في تعريف مانعة الجمع وما نفع الحلو مدط ان كان قيدا  
للحكم اي مانعة الجمع هي التي تعرض فيها للحكم بحسب الوجود  
ولا تعرض للعدم وما نفع التخلل هي التي تعرض فيها  
للحكم بحسب العدم ولا تعرض للوجود لكل واحد  
منها اعم من الحقيقة وان كان فقط قيدا في المعاندة  
في الوجود او في العدم بمعنى ان نفع الجمع هي التي لا تجمع  
طرفا ما في الوجود وقد يحتمل منتفان وما نفع الحلو  
هي التي لا تنتفي طرفا ما وقد يحتمل لكل واحد منهما  
قسمين مباينين للحقيقة وهذا المعنى احسن من المعنى الاول  
لها واعلم ان المحكوم عليه في المتصل والمنفصل يسمى  
مقدما والمحكوم به فيها يسمى بالامثال المتصلة كلما  
طلع الشمس فالنهار وجود ومثال الحقيقة اما ان  
يكون هذا العدد رجحا واما ان يكون فردا ومثال مانعة الجمع  
اما ان يكون هذا الشيء انسانا او شجرة ومثال مانعة التخلل  
اما ان يكون هذا الشيء انسانا او حيوانا وكذا السوا

لب



**قال** وما ان شريكا الى آخره **اقول**

الشرطية تنقسم باعتبار الى ثلثة اقسام لا في المقدم والتالي  
اما ان شريكا في الموضوع والمحمول كقولنا كلما كان الانسان  
حيوانا فبعض الانسان حيوانا واما ان شريكا في الموضوع  
او المحمول كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا  
وكذا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل ناطق حيوانا  
واما ان ينشأ في الموضوع والمحمول كقولنا كلما كان  
الشمس طالعة فالنهار وجود وانما تنقسم باعتبار آخر  
الى اقسام فالمتصلة الى تسعة اقسام والمتصلة الى ستة  
اقسام لان الشرطية اما مركبة من جملتين او متصلة  
او منفصلة او حالية ومتصلة او حالية ومنفصلة او  
متصلة ومنفصلة ولما يمتزج المقدم على التالى بالطبع  
في المتصلة اذ الشيء قد يتلزم آخر ولا يتلزم آخر  
ذلك الشيء كونه لا يلازم ولا يتم في المتصلة اذ عناد  
ومنافاة احدهما للآخر في قول عناد ومنافاة لا آخر له  
انقسم المركبة من الحالية والمتصلة او الحالية والمتصلة  
او من المتصلة والمتصلة الى قسمين في المتصلة دون  
المتصلة فصار اقسام المتصلة تسعة واقسام المتصلة  
ستة ومثال المركبة الجملتين واضح ما ذكره قبل وادكر

مثال ذلك

مثال المركبة المتصلة والمتصلة انقسام على  
البواقي مثال ذلك والمتصلة كلما كان كلما كان  
كل الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان فقد يكون  
صوابا ان كان بعض الحيوان انسانا فكل الانسان حيوان  
ومثال المركبة من المتصلة كلما كان هذا العدد اما ان  
تنقسم بمساويين واما ان لا تنقسم بمساويين كانا  
زوجا واما فردا **قال** انما في الشرطية ان كان  
من طرفها الى قوله لا بخلافه **اقول**  
الحال لما في الشرطية باعتبار آخر وبعضها حالية  
الشرطية ان كان من طرفها علاقة تنفي النعم او  
العناد منها تسمى المتصلة للزوم وتسمى المنفصلة  
عنادية وان لم يكن كذلك تسمى كل منهما اتفاقية وذلك  
العلاقة في المتصلة ان يكون المقدم عليه للتالي او التالى  
عليه للمقدم او كانا معلولين على واحد او للزوم لا  
تلك كما في المضايقة والمتصلة للزوم الصارفة  
تركيب من صادق ومن كاذب ومن مقدم كاذب  
وتال صادق وعكسه وهو ان المقدم كاذب والتالي  
صادق فانه محال اذ الكاذب لا يلزم الصادق مثلا  
في الكلمة واما في الجرح فهو ممكن قال الامام الكاتب

في انقسام

ق  
والاحصاء كذا الصادق  
وصدق كذا كاذب



اذا كان الصادق والكاذب دايما لا يجزئ تركب المتصل  
 من مقدم صادق وتال كاذب في الجزمه ايضا وان كان  
 الصادق والكاذب يكثر في بعض الاوقات محقق تركب  
 المتصل من مقدم صادق وتال كاذب في الكلمة والجزمه  
 لجواز كونه زمان الصدق غير زمان الكذب في الكلمة زمان  
 الاتصال غير زمان الاستثناء في الجزمه والمتصل الكاذب  
 تركب من صادق وكاذب ومقدم صادق وتال كاذب  
 ومعلم كاذب وتال صادق **قال** والاتفاقه  
 الى قوله وسلبها **اقول** المتصل الاتفاقه تدبر عامه  
 وهي التي تعتبر فيها كونه التالي صادقا وكونه للمقدم كونه  
 لاينا في صدقه صدق التالي وقد يكون خاصه وهي التي  
 تعتبر فيها كونه الطرفين صادقين فالعامه الصادقه تركب  
 من صادق ومن مقدم كاذب وتال صادق وكاذب  
 تركب من كاذب ومن مقدم صادق وتال كاذب والاتفاقه  
 الخاصه الصادقه تركب من صادق وكاذبها تركب العوائق  
 الاقسام الثلثه والمنفصله الحقيقه الصادقه تركب  
 عن صادق وكاذب وما نفع الجمع تركب كاذب ومن  
 صادق وكاذب وما نفع الخلو تركب من صادق ومن صادق  
 وكاذب والحقيقه الاتفاقه الكافيه تركب عن صادق

لما دلنا من ان  
 كذب الصادق  
 وصدق الكاذب

وعلى كاذب

وعن كاذب وما نفع الجمع عن صادق وما نفع الخلو  
 عن كاذب والعناديه الكافيه في الاقسام الثلثه  
 تركب عن صادق وعن كاذب وعن صادق وكاذب  
 مثلا حكم الموجبات والسوال في كل قسم بخلاف حكم  
 وجبه والعينه في الجان الشرطيه وسلبها ما ثبات  
 النسبه الاتقاعيه وسلب تلك النسبه لا باجاء الطرفين  
 وسلبها **قال** التالي الحقيقه بجواز وجودها  
 الى **اقول** التالي الثالث في بيان اجراء  
 المنفصلات الحقيقه بجواز وجودها الشيء وتقضيه  
 كقولنا مثلا اما انسان او لا انسان او الشيء مساوي  
 لتقضيه كقولنا مثلا اما انسان واما فاطمه لان غير احدهما  
 مستلزم لتقيض الآخر لا متناع الجمع وتقيض احدهما مستلزم  
 لغير الآخر لا متناع الخلو واما اعتبار الانفصال الحقيقه  
 بين كل جزئي لا تركب الحقيقه الا من جزئي لانه لو تركب  
 من مثل اجراء هي و و و امثلا لو كان جزء مستلزم  
 لتقضي فان لم يكن تقيض مستلزم لا يمكن من  
 ب و الانفصال حقيقه وان كان تقيض مستلزم  
 لا كان جزء مستلزم لا فلم يكن بينهما انفصال حقيقه  
 نعم ولا تركب الحقيقه من حمله ومنفصله ما نفع الخلو تقيض

فان لا يحل الخلو

ان تركب كل واحد من المتصلين  
 من غير الآخر فيكونا  
 كانهما لا ينفصلان



كونها من مائة اجزاء لقولنا العدد اما زائد واما ناقص  
واما تام ونقصان اما ان يكون العدد زائدا واما ناقصا  
ناقصا او تاما ولا شك اننا اذا اعتبرنا الاتصال الحقيقي  
بين كل جزئين لا يكون اتصال حقيقي بين هذه المائة  
على وجه تركب كالحقيقة من شي ونقصه او مساوي نقصه  
بل اذا قدرنا بحاله ومنفصله كحق الاتصال الحقيقي  
بين كل مائة ومائة لخلو ومانعه كجمع كجانبين فيها  
الشي والآخر من نقصها لان كل واحد من جزئيهما  
يستلزم نقص الآخر لا متناع الجمع بين الجزئين نقص  
كل واحد من جزئيهما لا يستلزم عيبا في الآخر لا مكان  
الخلو بينهما **قال** ومانعه لخلو الى آخر البحث

**اقول** ومانعه لخلو كجانبين يوحدها الشيء والاعم  
من نقصه لان نقص كل جزئ يستلزم عيبا في الآخر عيب  
كل جزئ لا يستلزم نقص الآخر لا مكان الجمع ولا يمكن تركبها  
من اكثر من جزئين ان شرطنا منع اخلو من كل جزئ معين  
وبين المعين الآخر وبذلك المعين واحد الاجزاء الباقية  
لان كل معين يستلزم لاجزاء الباقية لا متناع اجتماع  
لان نقص كل واحد من بقاها الباقية على الصدق لان كل واحد من بقاها  
من الباقية اجزاء الباقية اجزاء من نقص اجزاء الباقية اذ متناع اجتماع  
اجتماع كل نقص  
مع نقص الاخر

مع الاخص

مع الاخص من نقصه ولا ينعكس اي لا يكون احد الاجزاء  
لا على النقيض مستلزم لاجزاء على النقيض واللا استلزم  
كل جزئ فرض لسائر الاجزاء لانه يصدق على كل واحد  
منها انه احدها لا على النقيض فلا يكون كل جزئ نقص  
سائر الاجزاء لعدم استلزام الشيء النقص كون المعلوم  
اعم من نقص اللازم فكان كل جزئ اخص من احد الاجزاء  
الباقية فلم يكن بينهما منع الجمع ولا منع لخلو وقال  
الاستاد العلامة قد روي عن السيد لوجه آ قوله لا ينعكس  
مستدرك لانه لا يجهل الا المساواة وعلى ذلك لا يستلزم  
الاجتماع كون بينهما منع لخلو آ اذا المصنف ع  
وجهه كلمة متصلة وهي لانه كلما صدق احد معين صدق  
اجزاء الاجزاء الباقية فاما المقصد من هذه الوجهة  
الكلمة تصدق بنقصها ساله جزئيه ولا يلزم من  
صدق تلك السال له قولنا قد يكون لها صدق احد  
معين صدق بقاها الاجزاء الباقية اذ قد يكون  
الموجهة الكلمة للجزء مع صدق الطرفين آ  
لا نعلم انه لو كان من احد معين من اجزاء الاجزاء الباقية  
عموم مطلق لم يكن بينهما منع لخلو بل يجوز ذلك  
في مثل الامكان العام والامكان الخاص ع

اعم من

و

ب

فه



احدا لاجراء مطلقا اعم من كل احد معين وكل معين  
 اعم من بعض المعين الاخر لمنع الخلو بينهما فاحد  
 الاجراء مطلقا اعم من بعض احد معين فبينهما منع  
 الخلو في التقص ولابد على كماله لان منع الجمع بين  
 بين الانسان والفرس والحصان محقق بين الانسان  
 والافرس والاحمار منع الخلو بالشرط المذكور  
 في الكنان لانه كما كان من احد معين هو الانسان  
 مثلا ومعين اخر منع الخلو كان من المعين الذي هو  
 الانسان ومن احد الجزئيين الاخر منع الخلو لانه لو  
 كذب احد الجزئيين مع كذب الانسان لكذب كل واحد  
 من الجزئيين لكذب الاحض عند كذب الاعم بجمع  
 الانسان والفرس والحصان ودلك حمال وكذا ترك  
 مانع الجمع من اجزاء كثر وان شوطا منع الجمع بين كل  
 معين ومن معين اخر ومن المعين الاول ومن احد الاجزاء  
 الباقية ضرورة كون كل معين احض من بعض المعين الاخر  
 لا مشاع للجمع وايضا كذب كل معين احض من بعض احد  
 الاجزاء الباقية لانه اذا صدق معين صدق بعض الاجزاء  
 الباقية اما اذا صدق بعض اجزاء الاحرار الباقية  
 فلا يلزم ان يصدق هذا المعين بل الجزئان يصدق معين

اخر **قال** الرابع تعدد تالي المتصلة الى قوله  
**اقول** البحث الرابع في تعدد الشرط بتعدد  
 اجزائها تعدد تالي المتصلة تنفي تعدد المتصلة  
 لان ملزوم الكل ملزم للجزء وتعدد المقدم لا ينفي  
 تعدد المتصلة لان الكل قد يكون ملزوما دون الجزئ لكون  
 وجبت تعدد يكون الحاصل موافقا للاصل في الجنس  
 والكم والصفة مثلا اذا صدق كلما كان هذا انسانا  
 كان حيوانا صدق كلما كان هذا انسانا كان جساما ايضا  
 صدق كلما كان هذا انسانا كان جساما لكون لا يصدق  
 كلما كان هذا جساما كان حيوانا والجمع خير للانسان  
 مثلا في الوجهه واما في السالبة فتعدد تاليها لا ينفي  
 تعدد المتصلة السالبة لان عدم لنفم الكل لشي لا ينفي  
 عدم لنفم الجزئ لانه لا يكون جزئ قد يكون اعم واما في الجزئيه  
 الموجبه والسالبة فتعدد المقدم لا يوجب تعدد المتصلة  
 الموجبه والسالبة ببيان من الشكل الثالث والاول  
 الكل مثلا اذا صدق قد يكون ان وجوده قد يصدق  
 كلما كان وجوده فان وقد يكون ان كان وجوده قد  
 ينفى قد يكون ان كان ان قد يصدق بالنسبة الى وجود  
 وان كان الاصل ساكنه جزئيه ينفى ساكنه جزئيه وتعدد

الجزء اعم



اجرار مانع الخلو يقتضي تعدد مانع الخلو اذا كانت  
 موجبه لان منع الخلو مع المنع مستلزم منع الخلو  
 مع اللانم والكل يلزم الجزر وتعدد اجرار مانع  
 الجمع لا يقتضي تعدد مانع الجمع الموجبه لان عدم  
 الكل لا يستلزم عدم الجزر وسالكه كل خلا وجوبه  
 فتعدد اجرار المسالكه في مانع الخلو لا يقتضي تعدد مانع  
 وفي مانع الجمع يقتضي تعدد مانع **قال** وقد توخى  
 آخر العت **اقول** وقد توخى حرف الاتصال  
 والاتصال عن موضوع المقدم فتصير الشرطه شبهه  
 بالجملة كقولنا الشمس كلما كانت طالع كان النهار  
 موجودا وكذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا  
 وانما قال شبهه بالجملة ولم يقل تصير جملة لان معنى  
 الشرط باق فيها لكنها تلازمان في المتصل لان  
 مفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالع فالنهار موجود  
 ومفهوم قولنا الشمس كلما كانت طالع فالنهار موجود  
 قريب من مفهومه نظر لان المتصل لا يستلزم الجملة الشبهه  
 بالمتصل فانه يصدق كلما كان العسكر متوجها الى البلد  
 فيجوزها ولا يصدق كل واحد من العسكر متوجها  
 كلما كان متوجها الى البلد فيجوزها قوله دون المتصله

اي لا تلازم

اي لا تلازم المتصله والجملة الشبهه بالمتصله  
 فان الحقيقة المركبه من كلمتين مشتركين في الموضوع  
 كقولنا كل الحيوان اما ناطق او ليس ناطق صاد وجمله  
 شبهه ولا يصدق منفصله حقيقه تقدم حرف الانفصال  
 على الموضوع بل صار مانع الجمع كقولنا اما كل الحيوان  
 ناطق واما كل الحيوان لانا ناطق فان المقدمتين الاجتماع  
 ولكن **برفعان** مانع صدق بعض الحيوان ناطق بعض  
 الحيوان لانا ناطق هذا شرح المتن قال الاستاذ العلا  
 ان مانع الخلو كلما صدقت شرطه صدقت جملة شبهه  
 ولا تعكس لانه يجوز ان للخلو كل واحد من افراد الشيء  
 عن وصفين وخلو كل الافراد عنها بشئ واحد لا يصدق  
 لبعض الافراد وشئ الآخر لبعض الآخر مثلا صدق  
 كل عدد لانا نفع واما فرد ولا يصدق لانا يكون كل عدد  
 زوجا واما ان يكون عدد فردا ومانع الجمع كلما صدق  
 جملة شبهه صدقت شرطه ولا تعكس لانه يجوز ان  
 لا يجمع وصفان في كل افراد الشيء وان يجمعان في فرد  
 واحد مثلا يصدق لانا ان يكون كل العسكر متوجها  
 الى البلد واما ان يكون مغلوبا ولا يصدق مانع الجمع  
 كل واحد من العسكر اما ان يكون متوجها الى البلد واما

ع  
 ل  
 دون الخلو  
 ن  
 ن  
 م  
 ن  
 ق



واما ان يكون مغلوبا لا مكان الاجتماع والجمعة كالمصدق  
 شرطية صدقت جملة شبهة مجردة عن منع الجمع وكما  
 صدقت جملة شبهة صدقت شرطية مجردة عن منع الجمع  
 مدالا كانا العضان المذكورة كلكه وادوات الشرط  
 منها ما اشترت دلالتها على اللزوم كأن لو وضعها للفرد  
 ومنها دون ذلك كاذ شبهها بان وباقى الادوات  
 لا يدل على اللزوم كاذا وحدها ومتى وكما ولو لمسا  
**قال** الخامس في جسر الشرطية الى قوله بما لها  
**اقول** الحاشي الخامس في جسر الشرطية وخصوصها  
 واسماها اعلم ان الشرطية تنقسم الى مخصوصة ومخصوصة  
 ومماثلة كالجملية وفي المخصوص وجعها بكلمة الاتصال  
 والاتصال وجوبها لا يعموم المقدم والتالي ولا يعموم  
 المراد لكونه المقدم مستمر الوجود كقولنا كلما كان  
 الله كذا بمعنى المنفصلة الكلية اللزومية ان التالي لازم للمقد  
 على جميع القروض والاحوال التي عليها المقدم وعلى  
 جميع الارزمنة التي وقع فيها المقدم ومعنى المنفصلة الكلية  
 الغائية ان المعاندة في الطرفين على جميع القروض  
 والاحوال التي تمارس الطرفين وعلى جميع الارزمنة التي  
 وقع فيها الطرفين واعتبر الشيخ واستبعد ان تلك القروض

والاحوال التي يكون اجتماعها مع المقدم سواء كان كذلك  
 والاحوال ممكنة في نفسها او محال ومنها يكون المقدم  
 محتملا لا لا يصدق الشرطية الكلية لان المقدم الواحد  
 لا ينفرض مع عدم التالي او مع عدم لزوم التالي في الاحوال  
 لزوم التالي للمقدم حتميا وكذا في المنفصلة لو اخذ  
 احدا الطرفين مع الآخر لم يكن بينهما معاندة في الصدق  
 في ما بعد الجمع ولو اخذت نفس احدا الطرفين مع بعض  
 الاخر في ما بعد التخلو لم يكن بينهما مع التخلو معاندة  
 في الكذب وانما المصنف الى هذا في قوله اعني التي  
 لا تاتي في استدلال المقدم للتالي او عنان اياه اجترأنا  
 عن فرض المقدم بحال لا يلزمه التالي ولا يعانده  
 المتالي قال المصنف لا يحسن في هذا الكلام لان المقدم  
 اذا فرض اقتضى التالي كغير مستلزم للتالي على  
 اي فرض فرض لان الانسان اذا كان مستلزما للحيوان  
 فاذا اخذ الانسان على اي حال واتي فرض سواء اخذ  
 مع عدم الحيوان او عدم لزومه كان مستلزما للحيوان  
 غائبة ما في الباب انه ان اخذ مع لزوم الحيوان الذي هو  
 مقابل لزوم الحيوان يكون الانسان مستلزما للحيوان  
 وعدم الحيوان لان ذلك الفرض محال والمحال لم يخذ

في بعض تصانيفهم



ان استلزم المحال وقيل في جوابه ان الشيء الواحد لو  
استلزم التقتضى او عانته بالزم المناقاه بين اللازم  
والملزوم اما في الاستلزام فلا ان كل واحد من التقتضين  
مناقض للآخر ومناقض للآخر مستدعي منها فاما الملزوم  
فلا يستلزم واحد يقتضى احدهما لان مقتضى له واما  
في العناد فلا ان معانته الشيء لا يجد التقتضى بوجوب  
استلزامه للتقتضى الاخر ان كانت المعانته في الصدق  
او استلزام التقتضى لانه ان كانت المعانته في الكذب  
ولا معانته بين اللازم والملزوم مداحكم الكلمة واما  
اجزائه المتصلة والمنفصلة فيكون التالي لازما للمقدم على  
بعض الفروض واللاحوال وفي بعض الارضية او معانته  
للطرف الاخر على بعض الفروض واللاحوال وفي  
بعض الازمان وحضور الاتصال والافتصال  
يكون التالي لازما للمقدم او معانته انه على وضع معين  
او في زمان معين كقولك ان جئت في اليوم اكرهتك واما  
الاتصال والافتصال بان تطلو الفروض واللاحوال  
والازمان ولا تعرض لجمعها او بعضها **قال**  
وشروط في الكلمة للاتفاقية الى اخر الفصل **الموافق**  
وشروط في الكلمة للاتفاقية ان يحكم فيها بالاتصال والافتصال

لا جمع

في جميع الارضية وعلى جميع الفروض واللاحوال الكاسية  
في نفس الامر واما المصنف الى ذلك بقوله ايضا وشروط  
كون الطرفين فيها بحسب الحقيقة اذ اخذ كذا في الخارج  
في بعض الارضية وقد نفى كسعدا لما مره معنى قولنا كلما كان الانسان ملحقا  
كلما كان الانسان ملحقا في مديته كان الفرس صها لا  
في مديته وقد نفى كسعدا بحسب الحقيقة بمعنى قولنا  
ذلك كلما كان يصدق قولنا كلما وجد في الخارج كان انسانا  
فهو كسعدا لو وجد كان باطلا يصدق قولنا كلما بالوجود في الخارج  
كان انسانا فهو كسعدا لو وجد كان صها لا وقول المصنف  
اذ اخذ كذا في الخارج يصدق بقوله النفس الناطقة في السالبة  
واللغوية والعناد ما يسلب اللغوية والعناد اما  
ينسب لغوية السلب وعناد السلب اي ينسب لزوم عدم  
التالي للمقدم او معانته على الطرفين الاخر فهذا المعنى  
غير مراد فالسالبة الكلمة اللغوية هي التي يرفع اللزوم  
في جميع الازمان وعلى جميع الفروض واللاحوال هي  
توافق الموحدة كخبره اللزومية والسالبة كخبره اللزوم  
هي التي يرفع اللغوية في بعض الازمان وعلى بعض الفروض  
واللاحوال هي توافق الموحدة الكلمة اللزومية وكذلك  
السالبة العنادية ما يرفع العناد في جميع الارضية وعلى

كان الفرس صها لا

لا

مه



وعلى جميع الفروض في بعض الارضية وعلى بعض الفروض  
 والسالبة للاتفاقية التي يحكم فيها برفع الاتفاق في الاتصال  
 والاتصال في نفس الاحكام اذا كانت السالبة كلية في  
 الحكم اذا كانت سالبة جزئية وقد تعتبر اتفاقا وعدم التوافق  
 للمقدم لانه ايضا منافق للموجبة للاتفاقية لانه لو وافق  
 التالي وعدم التوافق واجد لنزوم اجتماع التقتضين في الواقع  
 وهو محال قوله وجهتها واطلاقها بحكم التزعم والعناد  
 وباطلاقها اي اذا ذكر في المتصل التزعم والاتفاق  
 والمتصل صحيحة وان ذكر مجرد الاتصال والمتصل مطلق  
 وكذا المتصل اذا ذكر فيها العناد والاتفاق فهي  
 صحيحة وان ذكر مجرد الاتصال كانت مظمة وسور  
 الموجبة الكلية المتصلة كلما ومتى وهما وسور المتصل  
 الموجبة الكلية دائما وسور السالبة الكلية في الاتصال  
 والاتصال ليس السور وسور الموجبة الجزئية في الاتصال  
 والاتصال وقد يكون وسور السالبة الجزئية في المتصل  
 ليس كلما وفي المتصل ليس دائما والمشارك بينهما قد يكون  
 وان ولذا ولو مجرد في المتصل دائما وجد في المتصل  
 لا يمكن ان يكون الاربعة **قوله** الفصل الحادي عشر  
 في تلازم الشرطيات قوله نعم **اقول** الفصل

الحادي عشر

102

الحادي عشر في تلازم الشرطيات قوله واستلزامها  
 لعكسها كما في الحكميات اراد ان العكس غير موثر في المتصلات  
 وفي المتصلات كما في الحكميات على اني القديما فان  
 الموجبة الكلية والعكس لا يعكس بعكس الاستقامة بحسب  
 جزئية والسالبة الكلية تعكس بعكسها والبرهان الخلف  
 والعكس والسالبة الجزئية لا تعكس بعكس الاستقامة  
 ملاحظ الحكم العكس المستوي في اما عكس التقتض في الموجبة  
 الكلية تعكس موجبة كلية على اني القديما والموجبة  
 الجزئية لا تعكس والسالبة الكلية كما في الجزئية  
 تعكس سالبة جزئية على اني القديما وفي هذه الامور  
 نظروا تفصيلا لا يلحق بهذا المختصر والشرطيات  
 لا تلازم غير العكس قد يكون في هذا الفصل في  
 ذكر الاشياء ان كل متصلة في قولنا في الحكم والمقدم  
 وتحالف في الكيف وتوافق في القول الى قولنا كلما كما  
 اب فخر وقولنا لا ليس السور اذا كان اب فلم يكن ج  
 تلازما ونعا كسنا اي لا تلازم كل واحد منهما الا  
 اما استلزام الموجبة للسالبة فلانه لو لم يصدق السالبة  
 لصدق يقضيه الموجبة الجزئية وهي قد يكون اذا كان اب فلم  
 يكون ج فحصل استلزام مقدم واحد للتقضي وهو باطل

والشرطيات

سأب

فصل

ن

خري







وتعاكستا و برهانه بالناس للمركب لان احدا مقدمين  
 مسلّم المقدم الاخر وهو مسلّم التالي و ناكبة مسلّم  
 التالي الاخر وان انعكس احدا لتلازم من دون الاخر حكم  
 الطرف الذي فيه التلازم والتعاكس حكم الاتحاد وان انعكس  
 شئ من التلازم فان كان المقدم والتالي من واحد ملزوما  
 وفي الاخرى لان في هذه تلزم لانه اجر من غير عكس  
 في الموجه اجر من في المثال المذكور معلوم ه ز و  
 ج د ملزوم ج ط فنقول قد يكون ادا كان ا ب في د وكما كان  
 ج د في ط بنج من الاول قد يكون ادا كان ا ب في ط ثم نحمل  
 صدق كبرى لقولنا كلما كان ا ب فيه ز بنج من الثاني قد يكون  
 ادا كان ه ز في ط وهو المطلوب واما انه لا انعكس  
 فلان ا ب هو مسلّم للتا ط وحسبها والفرس الذي هو ملزوم  
 ا ب هو غير مسلّم حسبها للضاحك الذي هو ملزوم  
 التا ط وفي السالكه الكلمه الحكم بالعكس حكم عكس  
 التقيض وان كان مقدم احدهما ملزوما وتالها لان  
 لو من هذه الاخرى غير عكس في الموجه الكلمه في المثال  
 المذكور ملزوم ه ز و ج ط ملزوم ج د فنقول كلما  
 صدق ا ب فيه ر وكما صدق ه ز في ط وكما صدق  
 ج ط صدق ج د وكما صدق ا ب في د والمطلوب لك

وتعكس الحكم

وتعكس الحكم في السالكه لجر من حكم عكس التقيض حيث  
 لم يحكم بالانعكاس والملازم لعدم الظفر بالبرهان  
**قالت** وكل متصلتين توافقتا في الكيف والتا  
**اقول** كل متصلتين توافقتا في الكيف والتا  
 في الكيف وتوافقتا في الطرفين لزم من اجر من الكلمه  
 من غير عكس مثله كلما كان ا ب في د وقد يكون ا ب في د  
 ا ب لم يكن ج د فانه ادا صدق في كلمه صدق عكس بعضه  
 فهو كلما لم يكن ج د لم يكن ا ب وتعكس عكس الاستقامه  
 الى قولنا قد يكون ا ب في د لم يكن ا ب في د وهو المطلوب  
 واما عدم انعكس فلانه صدق قد يكون ا ب في د صدق  
 ا ب هو ا ب صدق الانسان ولا صدق كلما صدق ا ب  
 صدق الانسان واما في السالتي فلانه ادا صدق ا ب  
 السالكه ادا صدق ا ب في د صدق قد لا يكون ادا لم يكن ا ب  
 لم يكن ج د والا صدق بعضه كلما لم يكن ا ب لم يكن ج د  
 فصدق عكس بعضه كلما كان ج د فاب صدق عكس  
 مستويه قد يكون ادا كان ا ب في د ومما ناقص للاصل  
 السالكه الكلمه كذا اذا كانتا متصلتين متوافقتين في الكيف  
 متخالفين في الحكم والتالي وتلازم مقدم احدهما بقض  
 مقدم الاخرى لزم من اجر من الكلمه مثله كلما كان ا ب



مجرد وقد يكون ادا كان هـ ز فليس جـ د وايجال ا ب  
 وليس هـ ز متلازمان متعاكسان فاذا صدق هـ ككلمه  
 صدق عكس بعضها وهو كلما لم يكن جـ د لم يكن ا ب  
 واذا كان هـ ز ليس ز و ا ب تلائم استلزم عدم ا ب  
 له ز يجعله كبرى للعكس النقيض للمدعى نقيض من الاول  
 كلما لم يكن جـ د فـ هـ ز ونعكس من التتوي الى قولنا قد  
 يكون ادا كان هـ ز فلم يكن جـ د وهو المطلوب وكذا  
 يحكم في السالبيه **قالب** وكل متصلين توافقا  
 في الكف والكيف **قوال** كل متصلين متوافقين  
 في الكف والكيف ومقدم احدهما متناقض لثاني الاخرى واستلزم  
 تالي الاولى متضمن مقدم للاخرى مثله كلما كان ا ب جـ د وكما  
 كان هـ ز لم يكن ا ب وايجال ان جـ د مستلزم للبيس هـ ز  
 فكل واحد مستلزم للاخرى ان كان التلازم بين تالي الاولى  
 وبقض مقدم للاخرى متعاكسا وان لم يتعاكس للنفي لزمت  
 الاخرى الاولى في الوجه الكلي والاولى الاخرى في السالكه  
 الجبريه وكذا لو تناقض تالي الاولى مقدم الثاني ولزم مقدمها  
 بقض تالي الثاني مثله كلما كان جـ د فـ هـ ز وكما كان هـ ز  
 فـ هـ ز وكذا لو تناقض لازم تالي الاولى مقدم الثاني ولزم  
 بحالها فكل واحد مستلزم للاخرى ان تعاكس للنفي مستلزم

الاولى ويس

الاولى ويس يتفق في الثانيه وان لم يتعاكس للنفي لزمت  
 الاخرى الاولى في الوجه الكلي والاولى الاخرى في  
 السالكه الجبريه قوله **قالب** ومنه بل في صور متكافئه  
 الصور الاولى الصور الثانيه  
 كلما كان ا ب جـ د كلما كان جـ د ا ب  
 وكلما كان هـ ز كلما كان هـ ز

الصور الثانيه  
 كلما كان جـ د لا يلزم جـ د فـ هـ ز  
 وكلما كان ا ب جـ د كلما كان ا ب جـ د  
 قوله ويريه انه ان يقض تالي الصادق اي المفروضه الصادق  
 الذي هو مقدم الثانيه في الصور الثانيه او لازم مقدم  
 الثانيه في الصور الاولى مستلزم بقض مقدم الصادق  
 اي المفروضه الصادق الذي هو تالي الثانيه في الصور الاولى  
 او يلزم تالي الثانيه في الصور الثانيه وهذا جمل تفصيله  
 لانه كلما صدق كلما كان ا ب جـ د صدق كلما كان هـ ز  
 لم يكن ا ب يعكس بقض الاولى كلما لم يكن جـ د لم يكن ا ب  
 كبرى لقولنا كلما كان هـ ز لم يكن جـ د ومنه للمقدمه لانه لا يستلزم  
 جـ د لبقض هـ ز كما فرض نقيض من الاول كلما كان هـ ز لم يكن  
 ا ب وهو المطلوب وكذا اذا صدق الثانيه صدق الاولى







في كل هذه الصور على نهم ما ذكره وكل حقيقة تتوافقت  
في الكلم ونحوها في الكلف وتوافقنا في احد الجزئين وتوافقنا  
في الجزر الاخر كقولنا اما اب واما ج ودولس البتة  
اما اب ولما ليس ج د لزمن السالبة الموجبة لانه اذا  
صدق للموجبة فلولم تصدق السالبة لصدور مقتضى الموجبة  
فيلزم المعاند من ان يصدق وهو يقتض ج د عننا  
يقضيها وملا باطل ولا انعكس اي كلما صدق السالبة  
لا يلزم ان يصدق للموجبة لجواز ان لا يعاند واحد  
المقتضى بالاكالاتان والاكالاتان لا يعاند واحد  
منها ايجوان وكذا اذا صدقتا في احد الطرفين  
وتلازمنا في الطرفين الاخرين لان امتعاكسا لان التلازم  
المتعاكس في حكم الاليجاد كما هو **قال** وكل ما نفي الجمع  
الى قوله عن الغير **اقول** كل ما نفي الجمع اذا توافقنا  
في الكلم والكلف وكل واحد من جزئيهما لازم للجزئ الآخر  
ولو لم يجر من احدهما جزا من الاخرى وتوافقنا في الجزر  
الاخر فني الموجبتين اللازمه الجزئتين مستلزم الاخرى لان  
امتاع اجتماع اللازمين مستلزم امتاع اجتماع الملزومين  
وكذلك امتاع اجتماع الشيء ولازم الغير مستلزم امتاع  
اجتماع ذلك الشيء وذلك الغير وفي السالبتين بالانعكس اي

الملازمه الجزر

الملازمه الجزر مستلزم الاخرى لان جواز الجمع بين الملزومين  
مستلزم جواز الجمع بين اللازمين وكذا جواز الجمع بين الشيء  
وملازمه الغير مستلزم جواز الجمع بين ذلك الشيء وذلك  
الغير وتعاكسنا ان تعاكس الملزوم بين الجزئين ولا فلا  
والمصنف غرض في المتن انهما ان الموجبتين دون السالبتين  
وكل ما نفي الخلو اذا توافقنا في الكلف والكلم وكل واحد  
جزئيهما لازم للجزئ الاخرى او احد جزئيهما لان  
وتوافقنا في الجزر الاخر فني الموجبتين الملازمه الجزر مستلزم  
الاخرى لان امتاع الخلو على الملزومين يقتضي امتاع خلو  
اللازمين وكذا امتاع الخلو على الشيء وملزوم غير مقتضى  
امتاع الخلو على ذلك الشيء وذلك الغير وفي السالبتين  
بالانعكس اي اللازمه الجزر مستلزم الاخرى لان جواز خلو  
اللازمين يقتضي جواز خلو الملزومين وايضا جواز خلو  
الشيء ولازم غيره يقتضي جواز خلو ذلك الشيء وذلك الغير  
وايضا ان تعاكس لزوم الجزئين تعاكسنا ولا فلا  
**قال** وان اختلفنا في الكلف الى آخره **اقول**  
كل ما نفي الجمع او ما نفي الخلو اذا اختلفنا في الكلف  
في الكلم وتوافقنا في الجزئين لزمن السالبة الموجبة لانه اذا  
صدق للموجبة فلولم تصدق السالبة لصدور الموجبة التي



هي بنفسها فيلزم منع الجمع بين تنفي جزئى مانعه الجمع  
 مدرا باطل لا مكان ارتفاع جزئى للموجبه لما نعه الجمع  
 فممكن اجتماع تنفي جزئىها ويلزم ايضا منع الخلو بين تنفي  
 جزئى مانعه الخلو ومدرا باطل لا مكان اجتماع جزئى مانعه  
 الخلو للموجبه فلا يمكن منع الخلو بين تنفي جزئىها ولا انعكس  
 اى لا يلزم السالبة الموجبه لجواز اجتماع الشئيين  
 وجواز اجتماع تنفيهما كقولنا ليس الله اما ان يكون هذا  
 الشئ لا انسانا او لا حيوانا فانه صدق نعه الجمع ولا نقدر  
 المرحه وبى داياما ان يكون هذا الشئ انسانا او حيوانا  
 وايضا يجوز ارتفاع الشئيين وارتفاع تنفيهما صدق  
 قولنا ليس الله اما ان يكون هذا لا انسانا او لا ناطقا مانعه  
 الخلو وعدم صدق قولنا داياما ان يكون هذا انسانا او  
 ناطقا مانعه الخلو و اشار الى الاول بقوله صدق والى الثاني  
 بقوله كذا **قال** الثالث في تلافى مختلفات الجنس  
 الى قوله في الجزئى **اقول** الثالث في تلافى  
 المفصل المختلف الجنس مقولهما توافقا كقوله مانعه  
 الجمع في الكم والكيف وايجاد الجزئى ولازم الجزر الاخر من  
 الحقيقه الجزر الاخر من مانعه الجمع ولا يلزم الجزر الاخر  
 من الحقيقه الجزر الاخر من مانعه الخلو وفى الاجزاء يلزم

او مانعه الخلو

الحقيقه غير ما

الحقيقه غير ما كقولنا اما ان يكون اب او ج حقيقه واما  
 ان يكون اب او ج ز مانعه الجمع والحال ان لا يلزم  
 فيها صدق الحقيقه صدق نعه الجمع لا الحقيقه  
 لمنع الجمع بين الجزئى ومنع الجمع مع اللازم تنفي منع الجمع  
 مع الملزوم صدق نعه الجمع الموصوفه ولو كان للنصل  
 التامه في مثالنا مانعه الخلو والحال ان لا يلزم  
 فيها صدق الحقيقه صدق نعه الخلو لا الحقيقه  
 لمنع الخلو ايضا ومنع الخلو مع الملزم تنفي منع الخلو  
 مع اللازم وفى السلسله استلزمت مانعه الجمع ومانعه الخلو  
 الحقيقه اما مانعه الجمع فلا يجوز الاجتماع مع <sup>اللازم</sup> ~~اللازم~~  
 يلزم جواز الاجتماع مع الملزم <sup>اللازم</sup> واما مانعه الخلو  
 فلا يجوز ارتفاع الشئ مع اللازم يلزم جواز ارتفاع  
 ذلك الشئ مع الملزم ولا انعكس في هذه الصدور والحقى  
 لمية وكذا الحكم المذكور اذ كان جزا الحقيقه لازمه  
 لجزئى مانعه الجمع ويلزم من جزئى مانعه الخلو والبرهان  
 مثل ما سبق **قال** وغير الحقيقه الى اخر البحث  
**اقول** مانعه الجمع ومانعه الخلو لا توافقا في الكم  
 والكيف وتوافقا في الجزئى تلافيا وتعاكسا لان  
 منع الجمع بين الشئيين تنفي منع الخلو عن تنفيهما

الملزوم



الشيء

وانما منع الخلو من الشيء بمعنى منع الجمع بين تقيضها  
 مثلا في الموجه وفي السالبة حوازا لجمع من الشيء بمعنى  
 جوار خلو تقيضها وانما جوار خلو تقيضها بمعنى جوار  
 الجمع بين تقيضها وسلاظا من وان يوافقا في الكم وفي الحزب  
 وتخالفا في الكيف لزوم السالبة الموجهة لان نفع الجمع  
 يقتضي امكن ارتفاع حزبها والآصارت حقيقته وذلك  
 معنى السالبة لما نفع الخلو وكذا ما نفع الخلو يقتضي امكن  
 اجتماع حزبها والآصارت حقيقته وذلك معنى السالبة  
 لما نفع الجمع ولا انعكس اي لا يستلزم السالبة الموجهة  
 لا مكان اجتماع الشيء فنصدق سالبه ما نفع الخلو و  
 امكن ارتفاعها تقيضها بجمع الشيء فنصدق سالبه  
 ما نفع الجمع ولا يستلزم سالكه احدى المنفصلين حجة  
 الاخرى وكذا ان توافقا في الكم وفي احدى الحزبين ولزم الجور  
 الاخر من الموجهة الجور الاخر من السالبة لما نفع الخلو  
 لزوم السالبة الموجهة كقولنا اما اب وامامه واما نفع الجمع  
 وليس السالبة اما اب وامامه ز ما نفع الخلو و قد لازم  
 ه ز ما صدق الجمع لما نفع الجمع صدق السالبة المانع  
 الخلو لان منع الجمع مع اللازم يقتضي منع الجمع مع المند  
 واما كان ه ه ز منع الجمع لا يكون بينهما منع الخلو

لما نفع الجمع

والاصار

والاصار حقيقته ولو كان له الموجه ما نفع الخلو و  
 حروم ه ز لزوم السالبة الموجهة ايضا لان منع  
 الخلو مع المندقم يقتضي منع الخلو مع اللازم فنصدق  
 منع الخلو به لان ه ه ز لا يكون بينهما منع الجمع فنصدق  
 السالبة لما نفع الجمع **قال** الرابع في ملازم المتصلا  
 والمنفصلين الى قوله **الآخر اقول** اي في الرابع في  
 تلازم المتصلات والمنفصلات والمتصلة والحقيقة  
 اذا توافقا في الكم والكيف وتافقا في احدى الحزبين  
 وتوافقا في الاخر لا يخلو ولا يمتنع في الاخر  
 لزوم متعاكسا لزوم المتصلة المنفصلة في الجوار كقولنا  
 دايما اما اب او ح د وكما كان ه ه ز د فاد اصد  
 الحقيقته صدق المتصلة لان كل حزر من الحقيقة متلزم  
 لبقض الاخر ولا انعكس اي لا يستلزم المتصلة المنفصلة  
 لكونه كونه التالى اعم من المقدم ولا معانده من العام بعض  
 الخاص مثلا في الجوار وفي السلب لزوم المتصلة  
 المتصلة لان عدم استلزام الشيء لغيره يستلزم عدم انفا  
 بين بعض المتقدم وكل الشيء وبين ذلك الغير لانه لو ثبت الانفا  
 بينهما استلزم الشيء ذلك الغير ولا انعكس لان سلب الانفا  
 بين الشيء وبين غيره لا يقتضي عدم استلزام بعض الشيء

والاصار حقيقته

ب

ل

ل

ل



لذلك الغير كقولنا ليس للشيء الله اما ان يكون الشيء لا انشا ما لا  
 جبرنا فانه صادق ولا يصدق قولنا ليس للشيء الله اذا كان  
 الشيء انسانا فهو حيوان وهذا الحكم جائز فيما اذا ناقض  
 مقدم المتصلة احدى جزئي المتصلة ولزم تالي المتصلة الجبر  
 الاخر من المتصلة وكذا لو ناقض تالي المتصلة احدى جزئي المتصلة  
 واستلزم مقدمها الجبر الاخر لزم من المتصلة المتصلة  
 في الاجاب والمتصلة المتصلة في السلب اما في الصور  
 الاولى فلان الانفصال الحقيقي من الشيء ولزم من غير مقتضى  
 استلزام مقتضى الشيء لذلك الملزوم والمملزم مستلزم لانه  
 مصدق المتصلة مداه في الاجاب وفي السلب لان عدم استلزام  
 الشيء لانه غير مقتضى عدم الانفصال الحقيقي من بعض  
 ذلك الشيء ومن ذلك الغير لانه لو ثبت الانفصال ثبت الاستلزام  
 المذكور واما في الصور الثانية فلان الانفصال الحقيقي  
 بين لازم الشيء وغير مقتضى استلزام ذلك اللازم لمقتضى  
 ذلك الغير مداه في الاجاب وفي السلب لان عدم استلزام  
 الشيء لغير مقتضى سلب الانفصال الحقيقي من لازم ذلك  
 الشيء ومن مقتضى ذلك الغير لانه لو ثبت الانفصال لادى  
 الى هذا الاستلزام ولا انعكس في هذه الصور لعدم البرهان  
 وكذا قال او وافق مقدمها الى قوله يقتضي الاحر

افوز

**اقول** ولو وافق مقدم المتصلة احدى جزئي المتصلة  
 ولزم تاليها مقتضى الحرر الاخر لزم من المتصلة المتصلة في  
 الاجاب كقولنا اما ان يكون الشيء انسانا او لا فسا وكذا  
 كان الشيء انسانا فهو حيوان وبرهانه ان الانفصال الحقيقي  
 من الشيء ومن مقتضى مقدم الغير مقتضى استلزام الشيء  
 لذلك الملزوم والمملزم مستلزم لانه مصدق  
 المتصلة وفي السلب لزم من المتصلة المتصلة لان الشيء  
 اذا لم يستلزم لازم الغير لم يكن ذلك الشيء ومن مقتضى  
 ذلك الغير انفصال حقيقي لانه لو ثبت الانفصال حصل  
 الاستلزام المذكور ولا انعكس في الصور في مقتضى  
 وكذا لو استلزم مقدم المتصلة احدى جزئي المتصلة  
 ولزم تاليها مقتضى الحرر الاخر اما في الاجاب فلان  
 الانفصال الحقيقي من اللازم ومقتضى ملزوم غير مقتضى  
 استلزام اللازم لذلك الملزوم والمملزم مستلزم للغير  
 وفي السلب لان عدم استلزام المملزم لشيء مقتضى عدم  
 الانفصال الحقيقي من اللازم ومقتضى ملزوم ذلك الشيء  
 ولا ثبات الانفصال المذكور ولا انعكس في الصور في  
 لمقتضى وكذا لو وافق تالي المتصلة احدى جزئي المتصلة  
 واستلزم مقدمها مقتضى الاخر اما في الاجاب فلان



الانفصال الحقيقي من الشيء ومنه معنى استلزام بعض  
 ذلك الغير لذلك الشيء ومنه معنى استلزام مطلق ذلك  
 البعض لذلك الشيء وفي السلب لا يلزم استلزام الشيء  
 لغيره بمعنى عدم الانفصال الحقيقي من بعض لأن ذلك  
 الشيء ومن ذلك الغير والآثار الاستلزام ولا انعكاس في  
 الصورة من وكذا لو لزم تالي المتصلة أحدهما في المتصلة  
 واستلزام مقدمها تقضي بحزب الآخر أما في الإيجاب  
 فلان الانفصال الحقيقي من بعض لأن الشيء ومنه لزم  
 عن معنى استلزام لأن الشيء لزم الغير والشيء حصل  
 لأنهم والمفهوم معلوم للغير بمعنى استلزام  
 الشيء للغير وأما في السلب فلان عدم استلزام الشيء  
 للغير بمعنى عدم الانفصال الحقيقي من بعض لأن  
 الشيء ومنه لزم ذلك الغير والآثار الانفصال ولا انعكاس  
 في الصورة من وعدم العكس في أمثال هذه الصورة إذا  
 لعدم الظاهر بالبرهان وإذا لظهر بالمقضي **قال**  
 وإذا اختلفا في الكيف في قوله مقدمها الآخر **اقول**  
 إذا اختلفا في المتصلة والحقيقة في الكيف وانفقتا  
 في الحكم والجزء من لزوم السالبة الموجبة لامتناع  
 المفهوم والعناد معانيه في الشيء ولا انعكاس في الاستلزام

السالبة الموجبة

السالبة الموجبة لجواز ارتفاع المفهوم والعناد  
 في الشيء كفقود زيد وقام عمرو وكذا الحكم لو تنا  
 في الجزئ من أما ان كانا الموجبة في المتصلة فلان الملازم  
 في الشيء بمعنى عدم الانفصال الحقيقي من بعضهما  
 فانه لو تنا الانفصال في التقاضي لما اجتمع الشيان  
 فلزم المناقاة في اللازم والمفهوم وأما ان كانت  
 الموجبة في الحقيقة فلان الانفصال الحقيقي من  
 الشيء بمعنى الانفصال الحقيقي من بعضهما فلا يكون  
 في التقاضي ملازم وكذا الحكم اذا فاق مقدم المتصلة احد  
 جزئي المتصلة واستلزام تاليها الآخر أما اذا كانت الموجبة  
 المتصلة لقولنا كلما كان يوجد وليس للمنة اما ان ولما هـ ز  
 وحـ ذ ملزم هـ ز فجعل الموجبة المتصلة صغرى واستلزام حـ د  
 له ز كبرى منجـ من الشكل الاول كلما كان ا ب فـ ز واذا صد  
 هذه المتصلة بصدور الانفصال من مذهب الجزئ في صدورها **ق**  
 وهو المطلوب وأما اذا كانت الموجبة المتصلة فلا يمنع  
 الجمع مع اللازم بتقضي منع الجمع مع المفهوم بصدور الكيفية  
 المتصلة من ان وحـ د وهو المطلوب ولا انعكاس في الصورة  
 وكذا الحكم اذا كان مقدم المتصلة لانا لا حد جزئي للمتصلة وتاليها  
 مستلزم للجزء الآخر لقولنا كلما كان يوجد وليس للمنة

فصلا

ولا انعكاس

ق







مجرد الاستلزام ليس حط وهو مستلزم لحد منهج كلما  
 كان مجرد وهو المطلوب ولو كانا سالتين لم يمت  
 المنفصلة المنفصلة بحكم عكس التقض وكذا اذا لاقض  
 تالي المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم مقدمها الجز  
 الآخر كقولنا <sup>دنا</sup> اما ليس مجرد لوه ن وكلما كان مجرد  
 وان مستلزم له ن فاذا صدقت المنفصلة صدقت المتصلة  
 لانه صدق كلما كان به ر وكلما كان به ن مجرد منهج  
 المطلوب ولو كانا سالتين لومت المنفصلة المنفصلة  
 بحكم عكس التقض وكذا اذا لاقض تالي المتصلة <sup>الجزئي</sup> المنفصلة  
 واستلزم مقدمها الآخر قوله اوله لواراد به وكذا  
 لو لم المتصلة تقض احدهما واستلزم مقدمها الآخر  
 كان كذا لواراد به وكذا لو لم تالي المتصلة احد جزئي  
 المنفصلة واستلزم مقدمها الآخر لم يصح قوله لامت  
 المنفصلة المنفصلة **قال** وان اختلفا في الكنف  
 الى قوله **القول** اذا اختلفا في المتصلة وما عده  
 الجمع في الكنف وانفقنا في الكلم والجزئي لزم السالبة  
 الموجبة لامتناع اللزوم والعناد بين الشئ فاذا صدق  
 لجان احدهما صدق سلب الآخر وكذا لو تناقضتا  
 الجزئي اما اذا كانت الوجه المتصلة فلان الملازم بين

الشئ

الشئ يقضي الملازم من تقض التالي وتقض المقدم  
 والملازم من تقض للعناد المانع من الجمع واما اذا كانت  
 الموجبة ما فقد لجمع فلانه لو لم يصدق السالبة المتصلة  
 لصدق الوجه المتصلة التي يقضها فصدق عكس يقضها  
 مثلا لو لم يصدق ليس الله اذا كان مجرد صدق ويكون  
 اذا كان ان مجرد وعكس يقضها فليكون لادراك مجرد  
 لم يكن ب فلا يصدق مع الجمع بينهما وكذا اذا ارتق  
 مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها  
 الاخر كقولنا كلما كان مجرد وليس الله اما ان لوه ن  
 واحال ان مجرد مستلزم له ن لامت السالبة الموجبة لان  
 ان مستلزم لحد وهو مستلزم له ن فاب مستلزم له ن  
 فصدق منها سلب الاتصال المانع من الجمع <sup>والله</sup> كانت  
 الموجبة مانعة الجمع لان امتناع الاجتماع مع الملازم تقضي  
 امتناع الاجتماع مع المنفهم وحسب صدق سلب الملازم  
 بين ذلك الشئ والمنفهم ولا انعكس وكذا اذا لزم مقدم المتصلة  
 احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها الآخر كقولنا كلما كان  
 ان مجرد وليس الله اما ه ر واجب ط وه ر مستلزم ان  
 و حد مستلزم لحد لزم السالبة المرجية لان ه ر مستلزم  
 لان وهو لحد وهو لحد ط فه ر مستلزم لحد فيصدق منها

الشئ



المسألة لما بعد الجمع وإذا كانا فليس الموجبة لما بعد الجمع لانه  
 نقول الموجبة لما بعد الجمع لو لم تصدق السالبة المتصلة لصدق  
 مقتضاها وهو قد يكون إذا كانا مجردا ولما كانا لا  
 لانه ز وجودا لهما في ط صحت اجتماعه زوج ط وقد كان  
 بينهما ما يمنع الجمع فلا خلف ولا انعكس وكذا لو كان  
 تالي المتصلة احدا من هـ المتصلة ولزم مقدمها الاخر لقولنا  
 كلما كانا مجردا وليس الله اما حـ واما هـ وإيها ان هـ  
 مستلزم ان لزمت السالبة الموجبة لان هـ مستلزم  
 لان وهو مجرد فان مستلزم له ر صدق ومنها سلب منع  
 الجمع ولو كانت الموجبة مانعة لكانت على قدر صدقها  
 لو لم تصدق السالبة المتصلة لصدق مقتضاها وهو قد يكون إذا كانا  
 مجردا وكلما كانا هـ فان فليس هـ زوج هـ لانه لا اجتماع  
 وقد كان بينهما ما يمنع الجمع فلا خلف ولا انعكس قوله او استلزم  
 مكرر **فما ليس** وكذا لو تاقض مقدمها احدهما الى قوله يقتض  
 الآخر **اقول** ولو تاقض مقدم المتصلة احدا من هـ المتصلة  
 واستلزم تاليها يقتض الآخر والاختلاف في الكيف والاتقان  
 في الحكم كما ذكر في لزوم السالبة الموجبة مثالها والموجبة متصلة  
 كلما كانا ان مجردا وليس الله اما لسـ او هـ زوج  
 مستلزم للسـ هـ ز فلو صدق المتصلة المذكورين وصدق كلما كان

صدق

وفيه نظره

فصدق قد يكون  
 حـ د هـ ز من العكس  
 الرابع

فليس

حـ د فليس هـ ز يمنع كلما كانا فليس هـ ز و انعكس  
 بعكس مقتضى القول كلما كان هـ ز فليس ان يصدق  
 هـ ز و هـ ليس ان سلب منع الجمع وهو المطلوب  
 ولو كانتا الموجبة مانعة لكانت على قدر صدق السالبة  
 المتصلة حينئذ لصدق مقتضاها قد يكون إذا كانا  
 مجردا وهو مومع قولنا كلما كانا مجردا فليس هـ ز يمنع  
 الاول قد يكون إذا كانا فليس هـ ز و مانعة لجمع  
 الموجبة مستلزم لقولنا كلما كانا لسـ ان فليس  
 هـ ز فليس لسـ هـ ز للقتضى ومال ان وليس اب  
 ود لك مجال وكذا لو لزم مقدم المتصلة يقتض  
 احدا من هـ المتصلة واستلزم تاليها يقتض الآخر  
 لزوم السالبة الموجبة لقولنا كلما كانا مجردا  
 وليس الله اما هـ ز وإما ج ط وليس هـ ز مستلزم  
 اب وجود مستلزم لسـ ج ط لانه لصدق كلما كانا  
 ليس هـ ز فان وكلما كانا فليس ج ط لا ان  
 مستلزم مجرد وهو للسـ ج ط فصدق للملازمة  
 هـ ليس هـ ز و هـ ليس ج ط فليس مقتضاها لان  
 ايضا فصدق سلب منع الجمع بينهما وإذا كانا مانعة  
 الجمع موجبة لانه لو لم يصدق السالبة المتصلة حينئذ

ن

ن



لصد وعضها وهو يدكر ادكان ان يوجد وهو  
 مع قولنا كلما كان ج د فلس ج ط يمنع من الاول  
 قد يكون ادكان ان فلس ج ط وقولنا كلما كان ليس  
 ه ن فان المفروض سلفه لعكس يقتضيه وهو كلما  
 كان ليس ان فهو والمنفصل المانع للجمع سلفه  
 لقولنا كلما كان ه ن فلس ج ط يمنع كلما كان ليس  
 ان فلس ج ط فلس ج ط لان مقتضى وما  
 ان يقتضيه وذلك محال وكذا اذا تاقضت الى المتصل  
 احدى جزئى المنفصل ولزم مقدمها يقتضى الاخر كقولنا  
 كلما كان ان يوجد وليس الله لما ليس ج د ولما ه ن  
 ليس ج د سلفه ان وار سلفه ج د على تقدير صد  
 المتصل الموجه فلس ه ن سلفه ج د يقتض  
 ج د سلفه له ن لان مقتضى اللازم سلفه يقتض  
 الملتزم فلا يكون لهما منع للجمع فتصد و سلبه  
 وادكان ط نعد الجمع صرحه فلاله لولم يصد والمتصله  
 السالبة صدقت للمتصل الموجه وهي قد يكون ادكان ان  
 ج د ولما صدق كلما كان ليس ه ن فان المفروض صدق  
 عكس يقتضيه وهو كلما كان ليس ان فهو ن وكلما كان  
 ه ن ج د بناء على صدق الموجه المانع للجمع يمنع من

فرضه

الاول

الاول كلما كان ليس ان ج د قلزم ج د للمقتضى  
 وما ان وليس ان وهو محال وعدم العكس منه  
 الصد للمقتضى قوله لعد سلفه يقتضيه مكرر **قال**  
 والمتصله وما نعد الخلو الى قوله سلب **اقول**  
 المتصله وما نعد الخلو اذا تفاقمتا في الحكم والكيف واحداً  
 وناقض مقدم المتصله لجزء الآخر تلازمنا وتعاكسنا  
 كقولنا كلما كان ان ج د وادكان ان ليس ان ج د لان  
 يقتض كل من جزئى المتصله سلفه عن الآخر ومنع الخلو  
 بين مقتضى مقدم المتصله وعن تالها مدا ادكانا صحتان  
 واما ادكانا سالبتي فيحكم عكس يقتض وادكانا توافقتا  
 في الحكم والكيف وناقض مقدم المتصله احدى جزئى المتصله  
 ولزم تالها الآخر لزمت المتصله المتصله في الاحاط  
 كقولنا كلما كان ان ج د وادكانا ليس ان او ه ن وادكان  
 ان ه ن سلفه ج د فادكان صدقت المتصله اسلفه اب  
 له ن وهو سلفه ج د كما فرضنا فاب سلفه ج د  
 وهو المطلوب وفي السلب لزمت المتصله المتصله  
 لان مقتضى اللازم سلفه لمقتضى السلفه وكذا الحكم  
 اذا استلزم مقتضى المقدم احدى جزئى المتصله والباقي محال  
 وكذا الحكم اذا وافق تالي المتصله احدى جزئى المتصله

فيحكم عكس يقتضيه



واستلزم مقدّمها نقض الآخر لقولنا كلما كان مجرد  
 ودائرا إما جرد لوه ز وإما كان أب مستلزم ليس  
 ه ز لانه كلما كان أب فليس ه ز وكلما كان ليس ه ز مجرد  
 حكم الانقضاء لما منع الخلو منج كلما كان مجرد وهو المطلوب  
 مثلا في الاحكام وفي السلبات من المنفصلة المتصلة لما ذكر  
 وملا البرهان بوجه في الموجبة الكلية لاني اخرجتني للنعم  
 كعد الكبرى حينه في السلك الاول وكذا الحكم اذا لزم قالي  
 المتصلة احد جزئي المنفصلة والباقي كالحده وسمانه ظاهر  
 مما مر ولا عكس في هذه الصفة للنقض **قال** واذا اخلفنا  
 في الكفا الى آخر العت **اقول** اذا اخلفنا المتصلة وما نفع  
 الخلو في الكفا وانقضا في الحكم وفي الجزئي لو بنا قضا في الجزئي  
 لزمه السالبة الموجبة لقولنا دائما إما أب او جرد مانعه  
 الخلو وليس السته اذ كان ليس أب فليس جرد لان منع الخلو  
 بين شيئين يضي منع الجمع بين تقضيهما ومنع الجمع بوجوب  
 صدق سلب الملائمة مثلا اذا كانت الموجبة المنفصلة ولو كانت  
 الموجبة المتصلة فلانه اذا صدق كلما كان مجرد صدق  
 ليس السته اذ ليس أب وليس جرد مانعه الخلو والاصدق  
 نقضها وموقد كقولنا ليس أب ليس جرد ومنه حصل  
 للسالبة المتصلة بين مضمي جزئي من ذلك لما مر آتفا وفي ذلك

فولها قد لا يكون اذا كان مجرد وموئنا فاض لا اصل المتصل  
موسى كلما كان مجرد متلا خلف واما عدم العكس فلمجوال  
كذلك امرين متلازما ولا تقضا ما قوله وكذا لو كانا على الايجاب  
المذكور في طاعة لجمع الاول منها ان مقدم المتصلة موافق  
احد جزئى المتصلة واستلزم تالها الاخر التالى ان مقدم  
المتصلة لزم احد جزئى المتصلة والتالى كما كان التالى ان  
تالى المتصلة موافق احد جزئى المتصلة ولزم مقدمها الاخر  
السادس ان تالى المتصلة استلزم احد جزئى المتصلة والمقدم  
كما كان **الحا** من مقدم المتصلة نافع احد جزئى المتصلة  
واستلزم تالها تقضى الاخر السادس ان مقدم المتصلة  
لزم تقضى احد جزئى المتصلة والتالى كما كان السابع  
ان تالى المتصلة نافع احد جزئى المتصلة واستلزم تقضى  
الاخر مقدم المتصلة **الثامن** ان تالى المتصلة استلزم تقضى  
احد جزئى المتصلة والمقدم كما كان والبرهان في هذه الصور  
قريب مما ذكرنا في ثلاث المتصلة وما نفع الجمع واداء عاكس  
اللفظ بين الاجزاء تعاكس المتصلة والمتصلة وتفصيل  
ذلك ما لا يطالب بحجة والغرض من هذه الملازمة تبيين الخطر  
وتشجيد النفس والتكس من استعلام المحمول من المعلوم  
فليكتف بما ذكرنا **قال** **الف** الخامس في تعاند المتصلة



والمستلزام الى قوله صدقا **اقول** ايضا الخامس  
 في تعاندا المتصلان والمستصلان فذكر المصنف ضابطا  
 يعرف به تعاندا الشرطيان مطلقا اذا عرفنا ان لازم بينهما  
 فالضابط ان كل ضيق اذا تلا زمنا وتعا كست مقتض  
 كل واحدة منهما يعاند عيني الاخرى صدقا اي بالجمعا  
 في الصدق وكذا ايضا اي لا يرتفعان لانه لو لم يكن  
 كذلك يلزم جواز صدق الملزوم مع عدم اللازم وهو  
 محال وان لم يتعا كسا عا نذ مقتض الملزوم عن اللازم  
 كذا اي لا يرتفعان وللا اجتمع الملزوم مع مقتض  
 اللازم وهو محال وكذا عا نذ مقتض اللازم مع عيني الملزوم  
 صدقا اي بالجمعا ومذاظا **قال** - خامسة  
 قد تغتر الشرطيان الى قوله المذكور **اقول** هذه الخاتمة  
 في الشرطيان المجردة وغير ذلك من المباحث المتعلقة بالعضا  
 لعلم ان الشرطية قد تغتر لفظها عن اوضاعها وصيغها  
 الدالة عليها صريحا فتسمى مجردة كقولنا لا يكون اب وجود  
 وهو في قوة منع الجمع بين اب وهي ج د وفي قوة استلزام  
 اب لمقتض ج د ولو بدل الواو باو دل على منع الخلو  
 من المذكور وهو ليس اب وجود وعلى ملازمة عيني الثانية  
 وهي ج د لمقتض الاولى ومواب اي ان مستلزم لـ د

واذا بدل

واذا بدل الواو يفتي **ولا** لا نقولنا لا يكون اب جتي ج د او  
 الا ويكون ج د جكلها جكم او مع زيادة وهي دلالتها على  
 كلمة تلك الشرطية ولو قدم ج د على لا يكون اب دل على انها  
 اجزئ بينهما كقولنا قد يكون اب كان ج د فلا يكون اب **قال**  
 وقد تلحق الكلمة سنان الى قوله واجابه **اقول**  
 قد تلحق الكلمة سنان فتعد الكلمة زمان احكام كالالف  
 واللام فانها ان دخلت على الموضوع وثم معهود انقدر  
 الله ولا فتعد الاستغراق او الحسنة وان دخلت على  
 المحمول فتعد جعرا المحمول في الموضوع كقولك زيد مولعا  
 وحينئذ لجس الدار بطل لا يلقيس اجزا بالصفة منظر التركيب  
 تقيديا وكذا تقدم الخبر على المستدار كقولك تيممي انا واد  
 انا في العنصر كقولك انا انا زيد تيممي وتكون الدار بطل  
 في الفان سية كقولنا زيد است كد بير ست فتد جعرا  
 انا و زيد في تيممي وجعرا الدبير في زيد وادخال حرف  
 السلب في الموضوع وحروا الاستثناء في المحمول كقولنا ما  
 زيد الا شاعر فتد مساواتها في المفهوم او العموم **الحشو**  
 وفيه نظرون في ايجلها وفي الشرطية لفظها لما اذا  
 ادخلت في المتصلة كقولنا لما كان الشمس طالعا فالنهار  
 موجود فتد الاتصال بين اجزئ وجقنة المقدم لك

خال

ص



اذا دخل حرف السكت على ما نقولنا ليس لما كانت الشمس  
 طالعه فالحالها رصوده كما راسلت للنعم فقط فلم يتقابل  
 الجار لما وسلت لما **قال** وقد دخل في الفضة  
 آخر الباب **اقول** مدقع الغلط كثيرا في المضاي  
 سبت ان المحمول نسبة اجرا الى محتمل فيظن ان المحمول ذلك  
 المحتمل فقط نقولنا كل ملك على السور وكل في الجا <sup>ط</sup>  
 وكل شيخ كان شابا فيظن ان المحمول موز السور والجا <sup>ط</sup>  
 والساب مكوها عكوسها بعض السور على الملك وبعض  
 الجا <sup>ط</sup> في الوقت وبعض الساب كان شيخا وملا باطل  
 ملك المحمول موز على السور وفي الحايطة وكان شابا مكوها  
 عكوسها بعض من على السور ملك وبعض في الحايطة  
 وتد وبعض من كان شابا شيخ وملا صحيح قال زين الدين  
 الكشي صدق قولنا لا شيء من الجسم ممتد في الجاهل الى غير  
 النهاية مع كذا عكسه وهو لا شيء من الممتد في الجاهل الى  
 غير النهاية بحكم ضرورة صدق كل ممتد في الجاهل  
 الى غير النهاية بحكم وقال في حله المسلوب عن الجسم هو  
 الا لا نهاية لصدق الامتداد في الجاهل عليه فعكسه  
 قولنا لا شيء مما لا نهاية له بحكم وهو صادق وملا  
 الكلام ضعيف لان الا لا نهاية الذي هو جزر المحمول ادلكا <sup>ن</sup>

مسلوبا

مسلوبا عن الموضوع فبالضرورة مجموع المحمول مسلوب  
 عن الموضوع والحق في حله ان هذا الفضة السالبة  
 ان اخذت حقيقة متضا صدقها في الاصل الى البرهان  
 قام على تمامي الاجسام الموجودة في الخارج على جميع  
 افراد الجسم في الاشياء التي لو دخل شيء منها في  
 الوجود كان جسما فان بعضه لو دخل في الوجود وكان  
 جسما جاز عدم تاسيه وامتناد في الجاهل الى غير النهاية  
 وان اخذت خارجة صدق الاصل والعكس ايضا  
 لان قولنا لا شيء من الممتد في الجاهل الى غير النهاية بحكم  
 خارجة صادق لعدم الممتد في الجاهل الى غير النهاية  
 والسالبة الخارجة تصدق لعدم موضوعها في الخارج  
**قال** الثاني الثاني في القياس وفيه فصول  
 الاول في رسمه وهو قولنا في قوله مع الاخر **اقول**  
 الباب الثاني في مباحث القياس والفصل الاول في  
 رسم القياس وهو قولنا مولف من فضا يامني سلمت لنرم  
 عنه لذاته قول آخر القول جنس بعيد للقياس لان الفضة  
 مولف من الموضوع والمحمول والقول مولف من المضاي  
 جنس قريب للقياس وقوله متى سلمت ليشك القياس الصاد  
 المقدمات وكذا دة المقدمات قوله لنرم عنه اي عن القول <sup>ن</sup>







للعلم بالاشاح كالتي ذكر في الاقتران الشوطي و  
 تكثر الوسط من القسم للمالي اذ عدد ذلك يتيقن  
 الاشاح ولا ندر له ولان امكن الاشاح للعلم  
 والشا في الاشاح بسبب مقدمه في قوله المذكور كقول  
 جزو الكوهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الكوهر وما ليس  
 بكوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الكوهر فانه ينتج جزو  
 الكوهر فواسطه عكس مقدمه الثاني ما يوجب  
 ارتفاعه ارتفاع الكوهر جوهر وحسبنا المراد بقوله  
 لانه ان لا يكون الاشاح بسبب مقدمه لجنبه مخالفه لظرفا  
 جرد القياس من مخرج البيان بعكس التقصير ويدخل  
 بعكس الاستفاده وارشاد الله بقوله وشروط ذلك  
 تغير حدود القياس الى آخره وقولنا اخراي قولنا غير  
 كلام من المقدمات لان المقدمات موضوعه في القياس  
 على انها مسئلة فلو كانت النتيجة احديها لم ينتج الى القياس  
 والمقدمة في قولنا ان كان ان مجرد لكون ان مجرد ليست  
 محيطة بل لكون النتيجة والمقدمة واحدة بل مجموع لكونه  
 لان والنتيجة مجموع لكونه للقيا من وصفه المقدم  
 وكذلك في قولنا كل ح د وكل ح د ينتج كل ح د ليست  
 مجرورة بل مجموع وصفه بالمقدمة مع المقدمة الاخرى

جوهر ص

قول ص

فان

**قال** والقاس من هذه معقول الى قوله ما ذكرناه  
**اقول** القياس معقول ومجموع المجموع ما عرفناه  
 والمعقول هو القول النفسي المولود في العقل بالغايد  
 فانه الى التصديق بشي آخر قال الشيخ في الشفا القياس  
 المجموع ليس قياس من جنس اللفظ فان اللفظ من  
 جنس موهل لا سلفه لفظ اخر بل من جنس انه دال  
 على معنى معقول كقول القياس المعقول لا يجري الا الى البر  
 واما في الجدل وباقي الصناعات لا بد من القياس  
 المجموع لان اغراضها لا يتحصل الا بالانفاظ  
**قال** وشكك الامام بان الموجب للعلم الى آخر الفصل  
**اقول** وشكك الامام رضي الله عنه بشكك في ان الموجب  
 للعلم بالنتيجة يصح مجموع الصغرى والكبرى واندرج  
 الصغرى في الكبرى او كل واحد من تلك العلوم بعضها  
 والكل مجال اما الاول فبشكك لوجه ان حصول تلك  
 العلوم معاني التي تمتع فان الذي اذا نتجه الى  
 تمتع في تلك الحال توجه الى شيء اخر واذا امتنع حصول  
 المجموع لا يكون المجموع علمه للعلم بالنتيجة فان وجود العلم  
 بحسب مع وجود المعلول ان مجموع تلك العلوم هو  
 الفكر والفكر في الشيء في العلم بذلك الشيء فان الفكر

ي

ما



طلب وطلب الحاصل مجال والموجب للعلم بجامعه  
 فلا يكون فكر اولاد تلك المجموع <sup>س</sup> لما لم يكن كل واحد من  
 تلك العلوم موجبا لما سندر لم يكن المجموع موجبا لانه ان  
 لم يحصل عند الاجتماع ما لم يكن عند الانفراد لم يحصل العلم  
 والموجبة وان حصل عا د الكلام في مقتضى ذلك  
 الامر الزايد الحاصل ولزم التسلسل في طرق العلم  
 واما الثاني فلا متنازع توارد علق مستقلة او علق  
 كل واحد مستقل على معلول واحد واما الثالث  
 فلا متنازع مقدم واحد بالاشراج الشك الثاني  
 ان العلم بالمقدمتين ويلزم التسلسل لو كان ضروريا لوجب  
 ان يحصل جميع العلوم لكل واحد من افراد الانسان  
 وهو مجال ولو كان نظريا لاحتاج الى قياس اخر والكلام  
 فيه كالكلام في القياس الاول ولزم التسلسل اجاب  
 عن الامام بان الموجب للعلم بالمتجه هو مجموع المقدمتين  
 ووجوده في الذهن عامر كما في الشرطية وان الحكم فيها  
 سوقف على العلم بالمقدم والنتائج وباللغزمت  
 او العناد بينهما معا قوله هو الفكر قلنا لا نسلم بل  
 الموجب هو مجموع تلك العلوم والفكر بغاينه والفكر بها  
 القصد الى الاشغال من تلك العلوم الى المطلوب او امر

استقلال

الاول

آخر يلزم

آخر يلزم هذا القصد او ترتيب تلك العلوم بهذا  
 القصد التوسل قوله ان حصل عند الاجتماع ما لم يكن  
 عند الانفراد لزم التسلسل قلنا لا نسلم بل ينبغي  
 الى علم فاعلمه منا قد راي العقل على راي الحكماء  
 والفاعل المختار عند المتكلمين وعن الشك الثاني  
 باننا نحار العلم بالمقدمتين واللغزمت ضروريا ولا نسلم  
 استمرار الفكر فيه لان المراد يكون المقدم ضروريا  
 انا اذا تصورنا طرق في القضية والنسبة الاحاطة  
 او السلسلة جزم العقل باحكام بينهما والمراد بكون  
 اللزوم ضروريا انا ادعينا العلمتين ونسبنا  
 المتجه اليهما علمنا لزوما بينهما ولكن لا نستقر  
 الشخص احد طرفي المقدمه او احدي مقدمي الشك  
 فلا يحصل له العلم بالمتجه ولوقال المعترض لو كان  
 العلم بالمجموع ضروريا لكان المتجه ضروريا لان الار  
 عن الضروري لزوما ضروريا ضروريا قلنا لا نسلم  
 ذلك بل لاننا من الضروري <sup>لما</sup> كان موقفا على ذلك  
 الضروري لا يكون ضروريا بل نظريا **قال**  
 الفصل الثاني في اقسام القياس قوله القياس الحلي  
**بقوله** الفصل الثاني في اقسام القياس الاول للقياس

ح ١٢١  
 ح ١٢٢  
 ح ١٢٣  
 ح ١٢٤  
 ح ١٢٥  
 ح ١٢٦  
 ح ١٢٧  
 ح ١٢٨  
 ح ١٢٩  
 ح ١٣٠  
 ح ١٣١  
 ح ١٣٢  
 ح ١٣٣  
 ح ١٣٤  
 ح ١٣٥  
 ح ١٣٦  
 ح ١٣٧  
 ح ١٣٨  
 ح ١٣٩  
 ح ١٤٠  
 ح ١٤١  
 ح ١٤٢  
 ح ١٤٣  
 ح ١٤٤  
 ح ١٤٥  
 ح ١٤٦  
 ح ١٤٧  
 ح ١٤٨  
 ح ١٤٩  
 ح ١٥٠  
 ح ١٥١  
 ح ١٥٢  
 ح ١٥٣  
 ح ١٥٤  
 ح ١٥٥  
 ح ١٥٦  
 ح ١٥٧  
 ح ١٥٨  
 ح ١٥٩  
 ح ١٦٠  
 ح ١٦١  
 ح ١٦٢  
 ح ١٦٣  
 ح ١٦٤  
 ح ١٦٥  
 ح ١٦٦  
 ح ١٦٧  
 ح ١٦٨  
 ح ١٦٩  
 ح ١٧٠  
 ح ١٧١  
 ح ١٧٢  
 ح ١٧٣  
 ح ١٧٤  
 ح ١٧٥  
 ح ١٧٦  
 ح ١٧٧  
 ح ١٧٨  
 ح ١٧٩  
 ح ١٨٠  
 ح ١٨١  
 ح ١٨٢  
 ح ١٨٣  
 ح ١٨٤  
 ح ١٨٥  
 ح ١٨٦  
 ح ١٨٧  
 ح ١٨٨  
 ح ١٨٩  
 ح ١٩٠  
 ح ١٩١  
 ح ١٩٢  
 ح ١٩٣  
 ح ١٩٤  
 ح ١٩٥  
 ح ١٩٦  
 ح ١٩٧  
 ح ١٩٨  
 ح ١٩٩  
 ح ٢٠٠



فنقول القياس اما استثنائي او اقتراني لا الفهم او  
 يقتضيه مدكده في الفعل لا الاول استثنائي كقولنا  
 ان كان حد فاب لكن حد فاب فاب عين المنهج  
 وهي مدكده في القياس ولو قلنا لكن ليس ان فليس  
 حد فالنسخه لمرح وسمى ايضا مقتضيا وهو  
 حد مدكده في القياس والثاني اقتراني كقولنا  
 كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وايضا ينقسم القياس  
 بحسب المضامين التي اجراءه الى قياس جلي وهو  
 المركب من احمليات الصنف والى قياس شرطي وهو المركب  
 من الشرطيات الساجده او منها ومن احمليات فاقضا  
 خمسة لانه إما ان يتركب من متصلين او منفصلتين  
 او حمليه ومتصله لا حمليه ومنفصله او متصله ومنفصله  
 وامثلها سيجي في الاقتران الشرطيه ولما كانت  
 احمليه مقدمه بالطبع على الشرطيه قدم القياس احملي  
 على القياس الشرطيه وضعا **قال** ولا بد في  
 احملي القول اذا عرفت هذا **اقول** لا بد في القياس  
 احملي من مقدمتين شركا في حد يسمى حدا اوسط  
 لكونه متوسطا بين طرفي المطلوب وتنفرد كل مقدمه  
 بحد آخر فالتي يختص بحد هو موضوع المطلوب

يسمى ذلك

126  
 يسمى ذلك حدا صغيرا وتلك المقدمه صغيرى والى يختص  
 بحد هو محمول المطلوب يسمى ذلك حدا كبيرا وتلك المقدمه  
 كبيرى والعنفيه التي هي جزء القياس يسمى مقدمه وما يتخلل  
 الله المقدمه كالموضوع والمحمول في احمليه والمقدم  
 والثاني في الشرطيه يسمى حدا القياس بخلاف البراطه  
 فانها لا تسمى به ومبنيه نفسه الاوسط الى الا صغير  
 والا كبير تسمى شكلا واقتران الصغرى والكبرى تسمى  
 وضعا والقول اللان من المقدمتين ان سبق منه  
 الى القضا المقدمتين يسمى مطلوبا وان سبق من المقدم  
 الى ذلك القول يسمى بنجده والمنهج لهذه المنهج  
 يسمى قياسا **قال** فنقول الاوسط الى قوله  
 ما تحالفا **اقول** اذا عرفت هذا الاصطلاحات  
 فنقول الاوسط اذا كان محمولا في الصغرى موضوعا  
 في الكبرى فهو الشكل وان كان عكس ذلك فهو الشكل  
 الرابع وان كان محمولا في المقدمتين فهو الشكل الثاني  
 وان كان موضوعا في المقدمتين فهو الشكل الثالث  
 مثال الاول كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج مثال  
 الثاني كل ا ب ولا شيء ج ب فكل ا ج مثال  
 الثالث كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج مثال الرابع

ينه  
متى

الاول

ل



كل ب او كل ج ب منه بعض ا ح والشكل الاول مخالف  
 الثاني في الكبرى لان الاوسط موضوع فيها في الشكل  
 الاول محمول فيها في الشكل الثاني ومخالف الثالث  
 في الصغرى لان الاوسط محمول فيها في الشكل الاول  
 موضوع فيها في الشكل الثالث ومخالف الرابع في  
 الصغرى والكبرى لان الاوسط محمول في الصغرى  
 موضوع في الكبرى في الشكل الاول وبالعكس ذلك في  
 الشكل الرابع والشكل الثاني مخالف الثالث في الصغرى  
 والكبرى لان الاوسط محمول في المقدمات في الشكل  
 الثاني موضوع في المقدمات في الشكل الثالث والشكل  
 الثاني مخالف الرابع في الصغرى لان الاوسط محمول  
 في الصغرى في الشكل الثاني موضوع فيها في الشكل  
 الرابع والشكل الثالث مخالف الرابع في الكبرى  
 لان الاوسط موضوع في الكبرى في الشكل الثالث  
 محمول فيها في الشكل الرابع وكل مني شكل مخالف  
 شكلا اخر في الصغرى او الكبرى او فيها مرتدا الى ذلك  
 الاخر بعكس ما تخالفه فيه **قال** والاول  
 هو النظم الطبيعي لآخر الفصل **اقول** الشكل  
 الاول هو النظم الطبيعي لان الذي ينقل من الاصغر

الى الاوسط

الى الاوسط ومنه الى الاكبر وهو المنهج للمطالب  
 الاربع اى المحصولات الاربع وهو المنهج لاشرف  
 المطالب وهو الاجزاء الكلية وبعد الشكل الثاني  
 لانه منه السلسلة الكلية وهو اشرف من الاجزاء الجزئية  
 الذي هو منه الثالث والرابع لان الكلية انفع في العلو م  
 من الجزئية ولانه يشترك الشكل الاول في الصغرى الى شرف مقدمته  
 فان الاوسط محمول فيها في هذين الشكلين وفي الشكل  
 الاول يكون الصغرى اشرف من الكبرى لاجاها ثم بعد  
 الثاني الشكل الثالث وهو اشرف من الشكل الرابع  
 لموافقته الشكل الاول في الكبرى فان الاوسط  
 موضوع فيها في هذين الشكلين ثم بعد الثالث الشكل  
 الرابع لمخالفته للشكل الاول في المقدمات ولذلك  
 بعد عن الطبع جدا والثاني الى والشح القيا ع  
 كتبهم لذلك وتشترك الاسكان الاربع في ان لا قضا  
 من جزئيتين ولا من سالتين ولا من صغرى سالتين  
 وكبرى جزئية وان النتيجة تتبع اخس المقدمات في الكم  
 والكيف الا اني لا اقدر ان اشرحها فانه قد يكون  
 احدي المقدمات جزئية والنتيجة كلية قال الشح  
 ومنه جمل تعليلها باستقرار الجزئيات فلا يمكن

س



کازیم

والله اعلم  
والله اعلم  
والله اعلم



وشرط في الكبرى ككلمة سقطت الجريان ونقش الكلية  
 والحاصل من ضرب الاثنين في الاثنين اربع فاذن  
 المنفوخ من الضروب في هذا الشكل اربعة الاول  
 من وجبت كليتي منفوخ وجهه ككلمة كقولنا كل ج ب  
 وكل ب ا منفوخ كل ج ا الثاني من كليتي  
 والكبرى سالبه منفوخ سالبه ككلمة كقولنا كل ج ب  
 ولا شيء من ا منفوخ لاسي ج ا الثالث من  
 موجبتين والصغرى ج ب منفوخ وجهه ج ب كقولنا  
 بعض ج ب وكل ب ا منفوخ بعض ج ا الرابع  
 من وجهه ج ب صغرى وسالبه ككلمة كقولنا كل ج ب  
 ج ب كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا منفوخ بعض  
 ج ب لاسي ج ب هذا الشكل يبين ثلاثا متحدة  
 بنفسها **قال** واورد الشرح شككا الى آخر الشكل  
**اقول** اورد الشرح شككا على شرط الشكل الاول  
 وهو ان الشرط المذكور في الشكل الاول لا يثبت بشرط  
 لانهما ج قولنا لاشي من ج ب وبعض ب القولنا  
 بعض لاسي ج والا صدق كل ج ب يجعل صغرى  
 لصغرى تناسب منفوخ لاشي من ا ب ونعكس لـ  
 قولنا لاشي من ا ب وهو منافض للكبرى وحله

الشرح  
 انما انما

الشرح ايضا بان الاشكال انما تتميز بتميز الصغرى  
 عن الكبرى وما انما تتميز ان تتميز الا صغرى الذي هو  
 موضوع المطلوب عن الاكبر الذي هو محمول المطلوب  
 وفي هذا ايضا من الاصغر ان كان او الاكبر ج  
 كان شكلا زابعا متخاوا ان كان بالعكس كان شكلا  
 او لا غنى عن منفوخ ولا يتم الخلف حينئذ لان المطلوب  
 بعض ج لاسي ا واما المنفوخ صدق بعضه كل ج ا  
 وهو مع صغرى تناسب لا يثبت كما ذكرنا فان قلت  
 الاستدلال بالشكل الاول بوجه الدد لان العلم  
 بالنتيجة متوقف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بذلك  
 متوقف على العلم بنسبه الاكبر الى كل واحد من افراد  
 الاوسط التي من جملتها الاصغر وهو غير المنتهج  
 قلت لا دور لان العلم بالنتيجة عيان عن العلم  
 بنسبه الاكبر الى احدى الاصغر باعتبار كونها موضوعا  
 بوصف الاصغر والذي متوقف عليه العلم بكلية  
 الكبرى هو العلم بنسبه الاكبر الى احدى الاصغر  
 باعتبار كونها موضوعا بوصف الاوسط  
 فابن احدى ما من الآخر **قال** واما الشكل الثاني  
 الى قوله السلف **اقول** الشكل الثاني بشرط

ب

د

ف

ي



لاننا جده اعران آخذلا والمقدمتين في الكذب  
 لان الشئ الواحد قد يكون مسلوبا عن امرين متوافقتين  
 وامر من متباينين والحق في الاول الاجاب وفي الثاني  
 السلب كقولنا لا شئ من الانسان نفوس ولا شئ من  
 الناطق نفوس وايضا الاجاب بين الانسان والناطق  
 ولو قلنا في الكبرى ولا شئ من الجاد نفوس كان الحق  
 السلب من الانسان والجاد وايضا الشئ الواحد  
 قد يكون محولا على امرين متوافقتين وامر من متباينين  
 كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق  
 الاجاب واد اقل في الكبرى وكل فرس حيوان  
 فايحق السلب فالقياس الذي اتفق مقدمته  
 في الكذب صدق وان مع حقيقته الاجاب وتارة مع  
 حقيقته السلب ولا استلزم واحدا منهما ولا يفتي  
 ٢ كلمة الكبرى لان الكبرى الجزئية لا تمنع للاختلاف  
 كقولنا لا شئ من الانسان نفوس وبعض الحيوان  
 فرس او بعض الصبيان فرس والصادق في مقدمته  
 ادا كانت الكبرى <sup>موجبة جزئية</sup> والا في الثاني السلب <sup>منا</sup> ادا كانت الكبرى  
 سالبة كلمة <sup>سالبة</sup> ادا كانت موجبة كلمة فقولنا كل انسان  
 ناطق وبعض الحيوان ليس ناطق وبعض الفرس

ليس ناطق

ليس ناطق والصادق في الاول الاجاب وفي الثاني  
 السلب **قال** فاذا المنهج الى قوله النظم الكامل **قول**  
 لما شيرط في هذا الشكل اخلا ومقدمته بالكذب سقط  
 ثمانية اضرب وشرط كلمة الكبرى سقط لانه ضرب  
 اخرى في الكبرى الموجبة الجزئية مع الصغرى السالبة  
 والكبرى السالبة الجزئية مع الصغرى الموجبة الجزئية  
 لانه ضرب الموجبات الصغرى مع السالبة الكلية  
 الكبرى والسالبة بين الصغرى مع الموجبة الكلية  
 الكبرى آمن كليتين والكبرى سالبة تمنع سالبة كلية  
 كقولنا كل حرف ولا شئ من حروف تمنع لا شئ من حروف  
 ببيانها بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وبالحذف  
 والاختلاف في هذا الشكل ان جعل ينقض المنهج الاجاب  
 صغرى وكبرى القياس كليتها كبرى كقولنا بعض  
 حروف لا شئ من حروف تمنع من الشكل الاول بعض حروف  
 ليس بوهو مناقض صغرى القياس مقبول لما  
 كانت الصغرى مفروضة الصدق لا الصدق بل الصدق  
 فلا صدق لموضوعها وهو القياس المنهج لها وكبراه  
 كبرى القياس مفروضة الصدق صغرها كادبه  
 وهي ينقض المنهج فالمنهج المطلوب حتى والاختلاف



في الشكل الثالث بان جعل تقصير النتيجة لكليتها كبرى  
وصغرى القياس **الاجابها** صغرى كما يجب لمنهج من  
الشكل الاول تقصير الكبرى والحلف في الشكل الرابع  
في الضرور المنهج للسلب كما في الشكل الثالث بان جعل  
تقصير النتيجة صغرى وكبرى القياس كبرى لمنهج من الشكل  
الاول تقصير الصغرى وفي الضرور المنهج للاجاب  
كما في الشكل الثالث بان جعل تقصير النتيجة كبرى  
صغرى القياس صغرى لمنهج من الشكل الاول تقصير  
الكبرى مع العكس ان قيل الحلف انما يتم اذا كانت متساوية  
القياس صادقت في الواقع اما اذا كانتا لواحد  
مفروضه الصدق فلا يتم لانه لا نسلم حينئذ صدق تقصير  
النتيجة على تقدير عدم صدق النتيجة وانما لا نسلم حينئذ  
امتناع اجتماع احدى المقدمتين مع تقصيرها فانه لمحمز  
ان يكون القياس لواحد مقدمته محال او ارتفاع النتيجة  
وتقصيرها واجتماع احدى المقدمتين وتقصيرها ايضا محال  
وملا المحال على تقدير ذلك المحال فليس في جوابه لنا  
نعلم بالضرورة ان بين القياس المفروض الصدق وبين ارتفاع  
النتيجة وتقصيرها او بين اجتماع احدى المقدمتين وتقصيرها  
علاقة منافاه بحيث صدق القياس لا يكون صدق الارتفاع او

الاجتماع

او لاجتماع قيمته الحلف **قال** الثاني من كليتي الصغرى  
سالكه الى قوله من الاول **اقول** الضرور الثاني من هذا  
الشكل من كليتي والصغرى سالكه بمنهج سالكه كليته  
كقولنا لا شيء حرج وكل ان بمنهج لا شيء حرج ابيانه  
بعكس الصغرى وجعلها كبرى وجعل كبرى القياس  
صغرى لمنهج من الشكل الاول لا شيء حرج ثم عكس  
النتيجة ليحصل المطلوب وبالحلف كما يتبين في الضرور  
الاول الضرور الثالث من موجهه حرجه صغرى و  
سالكه كبرى بمنهج سالكه حرجه كقولنا بعض حرج  
ولا شيء حرج بمنهج بعض حرج ليس ابيانه بعكس الكبرى  
ليرتد الى الشكل الاول المنهج للمطلوب وبالحلف كما قرر  
وبالافراض بان يفرض بعض حرج صدق مقدمتنا  
كليتان مودون ووجه لجعل د ب صغرى وكبرى القياس  
كبرى لمنهج من الضرور الاول من هذا الشكل لا شيء حرج  
ثم نعكس د ح ونحمله صغرى لهذه النتيجة سلكنا بعض  
حرج ولا شيء حرج ا ب بمنهج من الشكل الاول بعض حرج ليس  
وهو المطلوب الضرور الرابع من سالكه حرجه صغرى  
وموجهه كبرى بمنهج سالكه حرجه كقولنا بعض حرج ليس  
وكل ان بمنهج بعض حرج ليس ا ب ليس ا ب ابيانه بالعكس



لان الصغرى لا تنعكس وبعكس الكبرى يصير العياكس  
 من حزمته و يكون الخلف كما مر وما لا يفرض وموان  
 نفرض بوجه د فلا شئ مرد و كل اب ينتج بالفرق الثاني  
 من هذا الشكل لا شئ مرد او صدق كل د منعكس الى  
 نفرض د بجعله صغرى وذلك لا يتو كبرى ينتج من الشكل  
 الاول بعض د لسر وهو المطلوب وفي هذا الافتراض  
 نظرا لا الافتراض انما يصح حيث يوجد الموضوع وفي  
 السالكه الحزمه لا يجب وجود الموضوع الا اذا كانت  
 مركبة والافتراض ابدا من فاسين اجدها من ذلك  
 الشكل لكنه من ضرر اجلى والقياس العالي من الشكل  
 الاول **قال** و زبق الشئ الى آخر الشكل **اقول**  
 قد رتب بعض السلف انهم قالوا لا حاجة في هذا  
 الشكل بالبيان المذكور بل لما كان الاوسط ثبت  
 لا احد الطرفين وسلب عن الآخر في الطرفين منافاة  
 ومباينة و زبق الشئ هذا البيان مانه ان جعل حجة  
 على الانحاح فلا يربطها بحجة على الدعوى وان جعله يتينا  
 بنفسه لم يفرض من البتة نفسه وهو الشكل الاول وفي  
 القرب منه وهو هذا الشكل الذي مر هذا الى الشكل الاول  
 فكر لطيف وموان ملاحظ ان د لما كان ب للبيان آ

للمر

لم يرد ا و الامام يستعمل هذا البيان في كنبه في سائر  
 الاشكال ويسمى اللمعة **قال** الشكل الثالث الى قوله  
 السلب **اقول** الشكل الثالث بشرط لا حاجة لمر  
 آ الجان الصغرى للاختلاف الموجب للعقم كقولنا لا شئ  
 من الانسان فخرس وكل انسان حيوان لونا طي والصادق  
 في الاول الجان من الفرس والحيوان وفي الثاني السلب  
 من الفرس والناطون هذا اذا كانت الكبرى موجبه واذا  
 كانت سالبة ايضا كقولنا لا شئ من الانسان فخرس ولا شئ  
 من الانسان بصها ل او حمار والصادق في الاول الجان  
 وفي الثاني السلب ٢ كنهه اجدى مقدمى القياس للاختلاف  
 ايضا كقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان  
 ناطون وبعض الحيوان فرس والصادق في الاول الجان  
 وفي الثاني السلب هذا اذا كانت الكبرى موجبه ولذا كان  
 سالبة كقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ليس ناطون  
 او بعضه ليس فرس والصادق في الاول الجان  
 وفي الثاني السلب **قال** فاذا رتب ستة ضرر  
 الى قوله في الاول **اقول** لما شرط في هذا الشكل الجان  
 الصغرى سقط من الضرر الستة عشر مانه لا للصغر  
 السالبتين مع الكبرى المحصوران الاربع ساقطه ولما

ي



شرط كلمة احدى مقدمته سقط ضربان وما الصغرى  
 الموجبه الجزئيه مع الكبرى الجزئيه تبقى سته اضرب  
 آمن موجبتي كليتي بنج وجهه جزئيه كقولنا كل ب ح  
 وكل ب ا بنج بعض ح ا آمن كليتي والكبرى سالبه  
 بنج سالبه جزئيه كقولنا كل ب ح ولا شئ من ب ا بنج  
 بعض ليس ا بيان الضرب بعكس الصغرى بالخلف  
 بان يضم تقضى السبع الى الكبرى لينج من الشكل الاول  
 صغرى الكبرى ولا ينجا ان السبعه الكلمه لحوار كذا الصغرى  
 اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان لاطن  
 او لا شئ من الانسان فرس فان الحيوان اعم من الناطق  
 فلا ينسب الناطق لجميع افرادة وانما اعم من الفرس  
 وملا ان الضربان اخذ  
 ضرور هذا الشكل  
 فاما ان ينجا الكلي والصغرى جزئيه بنج وجهه جزئيه كقولنا بعض ب ح  
 لا ينجا باقى العدمه وكل ب ا بنج بعض ح ا بيان بعكس الصغرى ليرتد الى  
 الشكل الاول وبما خلف كما مر وبالا فراض بان يفرض  
 بعض ب د ومصد ومعد متان كل د ب وكل د ح  
 يضم الاول الى الكبرى القياس لينج من الشكل الاول  
 كل د ا ثم لجعل النانه صغرى لهذه النتيجة لينج من  
 الضرب الاول من هذا الشكل بعض ح ا وهو المطلوب

صغرى القياس ص

الضرب الرابع

عم من موجبتي والكبرى جزئيه بنج وجهه جزئيه كقولنا  
 كل ب ح وبعض ب ا بنج بعض ح ا بيان سامراي بالخلف  
 وبالا فراض لكل المقوله الاولى منها انضم الى صغرى  
 القياس لينج من الشكل الاول كل د ح ثم لجعل هذه  
 صغرى المقوله النانه وبى كل د ا لينج بعض ح ا  
 وهو المطلوب وبالعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم  
 عكس النتيجة مكلدا بعض ب ا وكل ب ح بنج من الاول  
 بعض ح ا بعكس الى بعض ح ا وهو المطلوب في من وجهه  
 جزئيه صغرى وسالكه كلمه كبرى بنج سالبه جزئيه كقولنا  
 بعض ح ا ولا شئ من ب ا بنج بعض ليس ا بيان بعكس  
 الصغرى والخلف وبالا فراض فند كما في الضرب الثالث  
 آمن موجبته كلمه صغرى وسالكه جزئيه كبرى بنج سالبه جزئيه  
 كقولنا كل ب ح وبعض ب ليس ا بنج بعض ليس ا بيان  
 بالخلف وبالا فراض كما في الضرب الرابع ولا يمكن بالعكس  
 لان الكبرى لا يقبله وان كان مركبه فبحر ان يصير صغرى  
 للشكل الاول والسالبه لا تكون صغراه وبالعكس صغرى  
 القياس يصير القياس من جزئيه ولا بنج **قال**  
 تنسبه ذكر الشرح الى آخر الشكل **قول** قال الشرح  
 في الشرح قد تضمني احد طرفي نفسه ان يكون موضوعا

طبع م



وطبع الآخر ان يكون محمولا حتى لو عكس لم يكن على مقتضى  
الطبع كما اذا كان الموضوع خاصا لفلانا والمحمول  
عاما او صفة كقولنا الانسان حيوان الانسان كانت  
وفي السالكه كقولنا الاشياء من النار باردة او ثقيل وحديد  
قد سألنا لقياس على الشكل الثالث او الثالث النسبة  
الى المطلوب فلو اردنا ان يبين بعض الحيوان ناطق فلنا  
كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان  
ناطق والشكل الثالث ولو اردناه الى الشكل الاول  
ولنا بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق فبعضنا  
ما يسحق الموضوع محمولا وما يسحق المحمول موضوعا  
فال صاحب الكشف ومدا يعرفنا فاما الشكل  
الرابع **قال** واما الشكل الرابع الى قوله كل  
فرس حيوان **اقول** بشرط الانساج الشكل الرابع  
بحسب كنه المسمى وكيفيتهما امران آكان لا يجمع  
فيه خستان اي السلب والجزئية لاني مقدم ولا في  
مقدمتي آ اذا كانا الصغرى موجبة جزئية لن يكون  
الكبرى سالبة كنه قوله في المقدمتي ذاك اي جزئية يكون  
الصغرى موجبة جزئية اما الشرط الاول فلان  
الخستني اما ان يجمع في مقدمتي بان يكونا سالبتين

اذا لم يكن الصغرى  
موجبة جزئية

او جزئية

او جزئية او احدىهما سالبة والاخرى جزئية وعلى السالف  
يحصل الاخلاص والموجب للعقم كقولنا الاشياء من الانسان  
بعوس ولا شيء من كجار با انسان او من الصامد  
ما انسان والصادق في الاول السلب في الفرس كجار  
وفي الثاني الاجاب في الفرس والعامل ولو قلنا في  
الكبرى وبعض الحيوان انسان وبعض الناطق انسان  
كانت موجبة جزئية والصادق في الاول الاجاب  
وفي الثاني السلب وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض  
الحكم <sup>حيوان</sup> <sup>بعض</sup> الفرس كحيوان والصادق في الاول  
الاجاب وفي الثاني السلب او كقمتا في مقدمتي واحدة  
في الصغرى كقولنا بعض الحيوان انسان وكلنا  
حيوان او كل فرس حيوان ويكون في الاول الاجاب  
وفي الثاني السلب او في الكبرى كقولنا كل ناطق انسان  
وبعض الحيوان انسان ناطق او بعض لا يجاد ليس ناطق  
والحق في الاول الاجاب وفي السلب ومنه القراس  
احض ما اجمع فيه الخستان لان السالبة الكلية اخضر  
من السالبة الجزئية والموجبة الكلية اخضر من الجزئية  
اذا اخذت مع السالبة الجزئية وادامنا مع الاخضر الرابع  
الاغم واما الشرط الثاني فلان الصغرى الموجبة  
لا ان الخستني ما ان يكونا  
2 مقدمتي واحدة  
السالبتان الكلتان  
والسالبة الكلية الصغرى  
مع الموجبة الجزئية الكبرى

لا ان الخستني ما ان يكونا  
2 مقدمتي واحدة  
السالبتان الكلتان  
والسالبة الكلية الصغرى  
مع الموجبة الجزئية الكبرى  
عكس هذه الصور  
منه وانما الوجهان  
الجزئيتان ما ان يكونا  
2 مقدمتي واحدة  
الجزئية واحدة  
مع الموجبة الكلية  
صغرى او كبرى  
من الصور  
للكلتان



اخرى لا يتبع مع الموحدة الكلمة الكبرى والسالبة اخرى  
 الكبرى ساقطة فيبقى الكبرى السالبة الكلمة واما عدم  
 انباجها مع الموحدة الكلمة فلقولنا بعض الحيوان انسان  
 وكل باطن حيوان وكل فوس حيوان والكوج الاول  
 الالجان وفي العالي السلب **قال** فاذن المنهج خمسة  
 اضرب الى قوله والا فراض **قول** المنهج في الشكل الاول  
 خمسة اضرب في الموحدة الكلمة الصغرى مع الكبرى السالبة  
 غير السالبة اخرى والموحدة اخرى مع السالبة الكلمة الكبرى  
 والسالبة الكلمة الصغرى مع الموحدة الكلمة الكبرى  
 من موجبتين كليتين منه فوجه حزنه كقولنا كل ب ح و  
 كل ا ب منه بعض ح ا بانه بتبدل المقدمتين حتى  
 يرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة وعكس الكبرى  
 يرتد الى الشكل الثالث ولا يحتاج حينئذ الى عكس النتيجة  
 وما خلف ومول انهم بعض الشيء الى صغرى القباك  
 لينتج من الشكل الاول لاسي ما ب ا منعكس الى منافي الكبرى  
 ولا ينتج كلياً لجواز كون الاصغرى من الاكبر كقولنا كل  
 انسان حيوان وكل باطن انسان فان الجواز لعم والناس  
 فلا يصدق كل حيوان باطن ٢ من موجبتين والكبرى حزنه  
 ينتج وجه حزنه كقولنا كل ب ح وبعض ا ب ينتج بعض

ح ا بانه بتبدل المقدمتين حتى يرتد الى الشكل الاول  
 ثم عكس النتيجة وعكس الكبرى يرتد الى الشكل الثالث  
 وما خلف كما في الفرض الاول وما لا فراض بان يفر  
 ا د مصادق كل د ا وكل د ب يجعل لنا صغرى  
 وصغرى القباك الكبرى لينتج من الشكل الاول كل د ح  
 ثم يجعل منه النتيجة صغرى والمقدمة الاولى الكبرى لينتج  
 ينتج من الشكل الثالث بعض ح ا وهو المطلوب ثم من  
 كليتين والصغرى سالبة منه سالبه كلمة كقولنا لاشي  
 من ب ح وكل ا ب منه لاشي من ح ا بانه بتبدل المقدمتين  
 ثم عكس النتيجة وعكس الصغرى يرتد الى الشكل الثالث  
 وينتج المطلوب وما خلف ومول انهم بعض الشيء  
 الى الكبرى القباك لينتج من الشكل الاول بعض ح و  
 منعكس الى منافي الصغرى ع ٢ من كليتين والكبرى  
 سالبة منه سالبه حزنه كقولنا كل ب ح ولاسي ما  
 ا ب منه بعض ح ليسا بانه بعكس المقدمتين حتى  
 يرتد الى الشكل الاول وينتج المطلوب وعكس الصغرى  
 يرتد الى الشكل الثاني وينتج المطلوب وعكس الكبرى  
 يرتد الى الشكل الثالث وينتج المطلوب وما خلف كما  
 بينا في الفرض الثالث ٣ من موحدة حزنه صغرى

انما هو العام  
 من خاص كل  
 انسان والاشي  
 قولنا كل انسان  
 الاصغرى من الاكبر  
 لا ينتج كلمة حزنه

ض

من

ي

طن







يصدق القياس مع الاختلاف الموجب للعدم فلو فرضنا ان  
 زيدا كذا الفرس بالفعل ولا كذا كذا اصالا مع احكام  
 كونها مركوبين له فنصدق كل جوار مركوب زيدا بالاحكام  
 الخاص وكل مركوب زيدا فرس بالضرورة والحق السلب  
 بين الحار والفرس مع ان هذا الفرز ينفي الاجاب ولو  
 قلنا في الكبرى ولا شيء من مركوب زيدا بنا مق بالضرورة  
 كان الحق الاجاب بين الحار والثام وهذا للفرز ينفي  
 السلب مداحث كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية  
 وان كانت الكبرى مشروطة خاصة فكل ذلك فانه يصدق  
 كل جوار مركوب زيدا بالاحكام الخاص وكل مركوب زيدا  
 موافق مركوب زيدا بالضرورة مادام مركوب زيدا لا دائما  
 مع حقيقة السلب في الفرز الاول وهو طلقا في الكبرى  
 ولا شيء من مركوب زيدا موافق فرس مركوب زيدا بالضرورة  
 مادام مركوب زيدا لا دائما كان الحق الاجاب في الفرز  
 الثاني وصدق الكبرى الموجبة مع امتناع السلب والسالكه  
 الكبرى مع امتناع الاجاب ظاهرا كقولنا كل انسان كانت  
 بالاحكام وكل كانت بالفعل انسان مع امتناع السلب  
 وقولنا كل انسان حيوان بالاحكام ولا شيء من الحيوان  
 بجوار بالضرورة مع امتناع الاجاب وسد الان الاختلاط

بالضرورة

اختر الاختلاط

اختر الاختلاط المتعقد من الصغرى الممكنة فبقائها  
 يوجب عدم الكل فانه سمعتها من انشائي المولى كذا  
 الحق بالمدى البكر الى قدس لوجه كل قضية ضرورية  
 دامت موجبه وكان العنوان فيها مفارقات لان  
 الموضوع ترتد الى مشروطة خاصة موجبه بان  
 يجعل العنوان جزا من المحمول فيجندلج انصاف  
 فان الموضوع مذهب الوصفى وما وصف المحمول  
 وصحاحا والعنوان مادام صوصوفا بالعنوان  
 لا دائما لصدق سلب مذهب الوصفى عن دار الموضوع  
 ما تنفرد ايجاد الجزئ وهو العنوان وايضا ترتد  
 الى مشروطة خاصة سالبة معدولة المحمول لانها  
 ترتد الى الموجبة والجزر الاول من الموجبة لما كانت  
 موجبه محتملة معلوم سالبة معدولة المحمول بتلك  
 الجزر والجزر الثاني من الموجبة الذي هو اللازم  
 انسان الى مطلقة عامة سالبة ولما كانت سالبة بسيطة  
 ووجد الموضوع في المركبة استلزم صحة تعدلة  
 المحمول ومطلقة عامة مثلا اذا صدق كل كانت انسان  
 بالضرورة صدق كل كانت مو انسان كانت بالضرورة  
 مادام كانتا لا دائما وايضا صدق لا شيء من الكاتب

المشروطة



هو بلا انسان كاتب بالضرورة مادام كانتا لادبا  
**قال** وزعم الشيخ والامام الى قوله **اقول**  
 زعم الشيخ والامام للنازي قدس بوجهها ان الصغرى  
 الممكنة في هذا الشكل مع الكبرى الضرورية منه ضرورة  
 ومع الكبرى اللا ضرورية وهي الممكنة الخاصة والخاصة  
 والوقائعية والوجودية فان منه ممكنة خاصة ومع  
 الكبرى المحتملة للضرورة واللا ضرورة وهي الممكنة العامة  
 والمطلقة العامة والداهية والعامة فان منه ممكنة عامة  
 واحتملها على المدعى الاول بوجهه بله آ ان زعم  
 يقتضي النتيجة استلزاما لو بعد فرض وقوعها فعملية  
 الى كبرى القياس ينتج من الشكل الثاني يقتضي الصغرى  
 مثاله كل حي بالاحكام وكل ب اما الضرورية بله كل  
 حي بالضرورة واللا ضرورة يقتضيها ليس بعض حي  
 بالاحكام العام بعضها كما هي او بعد فرضها فعملية  
 الى الكبرى هكذا كل حي وكل ب بالنتيجة والثاني بعض حي  
 ليس بالضرورة وموافق الصغرى القياس وجوابه  
 ان الكبرى الضرورية في الشكل الثاني لا ينتج ضرورة بل  
 داهية كما سيجي والداهية لا تناقض الممكنة آ ان يفتي  
 النتيجة الى الصغرى حتى ينتج من الشكل الثالث يقتضي الكبرى

كقولنا

كقولنا  
 في المثال المذكور

كقولنا في المثال المذكور بعض حي بالاحكام العام  
 مقتضى النتيجة يقتضيها ليس بعض حي بالاحكام العام  
 لكبرى القياس وجوابه ان الصغرى الممكنة في صغرى  
 الشكل الثالث لا ينتج من ان الصغرى لو وقعت فعملية  
 لزمت النتيجة ضرورة بالافتقار وادواته يقتضي ضرورة  
 على تقدير ممكن كما انه ضرورة في الواقع وعلى كل تقدير ممكن  
 واما ان كان لا ضرورة فيلزم انقلاب اللا ضرورية ضرورة  
 على تقدير ممكن ومثلا لانقلاب محال مستلزم للكل  
 المحال وهو باطل وجوابه لا نسلم صدق الكبرى  
 على تقدير وقوع الصغرى فعملية لجواز ازدياد افراد  
 موضوع الكبرى حينئذ مثاله صدق كل حي يدخل  
 المسجد يوم الجمعة بالاحكام العام وكل ما يدخل المسجد  
 يوم الجمعة انسان بالضرورة فلو فرضنا وقوع  
 الصغرى بالفعل لدخل حيوان في افراد الاوسط فلم  
 تصدق الكبرى كلمة جواز اخر وهو اننا لا نسلم انه اذا  
 فرضنا الصغرى فعملية يلزم النتيجة فضلا عن كونها ضرورة  
 لان الحكم في الكبرى على كل ما هو لو وسط بالفعل في نفس  
 الامر والاصغر ليس لو وسط بالفعل في نفس الامر  
 بل على ذلك التقدير فلا يلزم التعدي **قال**



واجتهد على الثاني الى قوله الا كان العام **اقول**  
 اجتهدا على ان الكبرى لو كانت من الاضروف كان السنتج  
 ممكنة خاصة الوجه المذكور اولاً وان لم يكن ما في قياس  
 اختلف ودل على العمل مثلاً اذا صدق كل ج د بالامكان  
 وكل ب ا بالاضروف فنتج كل ج ا بالامكان الخاص لا  
 صدق بنفسه المفهوم المراد منم لجزء الاول  
 المراد وهو بعض لرسا الى الكبرى فنتج من الشكل  
 الثاني بعض لرسا بالاضروف وهو منافض للصغرى  
 ونعم لجزء الثاني من المراد وهو بعض لرسا بالاضروف  
 الى الصغرى لينتج من الشكل الثالث بعض لرسا بالاضروف  
 وجوابها ما حتر واجتهدا على ان الكبرى المحتملة للضروف  
 والاضروف فنتج الممكنة العامة بان الكبرى ان صدقت في  
 مان الاضروف كانت السنتج ضروف على رايهم وان صدقت  
 في مان الاضروف كانت السنتج ممكنة خاصة على رايهم  
 والمشارك بين الضروف والممكنة الخاصة الممكنة العامة  
 وجوابه نظره مما ذكره **قال** والسنتج في هذا  
 الشكل الى قوله **اقول** اعلم ان الاختلاطات  
 الممكنة في كل شكل مائة وتسعة وستون ولما شرط  
 في هذا الشكل فعلية الصغرى سقط ستة وعشرون

ما بالاضروف  
 منم لجزء الاول  
 المراد وهو بعض لرسا  
 الى الكبرى فنتج من الشكل  
 الثاني بعض لرسا بالاضروف  
 وهو منافض للصغرى  
 ونعم لجزء الثاني من المراد  
 وهو بعض لرسا بالاضروف  
 الى الصغرى لينتج من الشكل  
 الثالث بعض لرسا بالاضروف  
 وجوابها ما حتر واجتهدا على ان  
 الكبرى المحتملة للضروف  
 والاضروف فنتج الممكنة العامة  
 بان الكبرى ان صدقت في  
 مان الاضروف كانت السنتج  
 ضروف على رايهم وان صدقت  
 في مان الاضروف كانت السنتج  
 ممكنة خاصة على رايهم  
 والمشارك بين الضروف والممكنة  
 الخاصة الممكنة العامة  
 وجوابه نظره مما ذكره

الحاصل من اثني عشر  
 جهة في ثلث عشر

الحاصل

الحاصل من ضرب الممكنة الصغرى في الكبرى ثلث عشرة  
 بقى مائة وثلثة واربعون اختلاطاً فان كانت الكبرى  
 غير الوصفان الاربعة تبعت السنتج للصغرى الكبرى  
 وان كانت الكبرى احدى الوصفان الاربعة تبعت  
 السنتج للصغرى في غير قيد الا اذا دام الصغرى الاضروف  
 وغير الضروف المختصة بالصغرى وتبعت الكبرى ايضا  
 في قيد اللادوام وذلك حتى يكون الكبرى احدى الخاص  
 اما المدعى الاول وهو ان الكبرى ان كانت غير الوصفان  
 تبعت السنتج الكبرى فلا تدرج للبين فان الصغرى  
 تدل على ان الاضروف اوسط بالفعل والكبرى تدل  
 على ان كل ما يحصل له الاوسط بالفعل فالكبرى حاصل  
 له بالجهة الماخوذة في الكبرى فالكبرى حاصل للاضروف  
 بالجهة الماخوذة في الكبرى وهو المطلوب وزعم الكشي  
 ان الصغرى الضروف مع الكبرى السالبة الدايمة ينتج  
 ضروف بعكس الكبرى لانه الى الشكل الثاني ينتج السالبة  
 الضروف وبما خلف ماله لو صدق كل ج د ولا سيما  
 ب ا اذا ما منتج لا شيء ح ا بالاضروف والاصدق بنفسه  
 بعض ج ا بالامكان فيجعله صغرى وكبرى الفاسك  
 كبرى لينتج من الشكل الثاني بعض لرسا بالامكان

ي

ر



وهو منافق للصغرى وجوان العكس منع انما ج الفاعل  
الذى احدى مقدمته ضرورية في الشكل للثاني ضرورية  
وجوان الخلف منع انما ج الممكنة مع الداه في الشكل  
الثاني **قال** واما الثاني في قوله بالضرورية **اقول**  
اما المدعى الثاني وهو ان الكبرى ان كانت احدى الوصفين  
الاربع فالنتيجة تتبع الصغرى فلا تن وصف الاوسط  
ان كان مستديما للكبرى اى تحت متى صدق الاوسط  
على الشئ صدق الاكبر عليه كما في العريتين كان نبون  
الاكبر للاصغر بحسب تعريف الاوسط للاصغر فان  
كان الاوسط ثابتا للاصغر دائما او في وقت او في الجملة  
كان الاكبر ثابتا للاصغر كذلك وان كان وصف الاوسط  
مستديما للكبرى بالضرورية اى تحت متى صدق الاوسط  
على الشئ صدق الاكبر عليه بالضرورية كما في المشروطتين  
كان ضرورية الاكبر للاصغر بحسب تعريف الاوسط للاصغر  
فان كان الاوسط ضروريا للاصغر بحسب الدار والوصف  
او وقت معين او غير معين كان الاكبر ضروريا للاصغر  
كذلك واما الاستدلال بقيد الوجه اعني اللادوام  
واللاضرورية من الصغرى اذا كانت الصغرى مقيدة باجدها  
الى النتيجة لان الاكبر لجحد ان يكون له ايم الشئ للاصغر

دام الاوسط

دام الاوسط او لا كقولنا كل انسان يتحرك بالاختيار  
لا دايما وكل يتحرك بالاختيار حيوان بالضرورة ما  
يتحرك بالاختيار ولا صدق كل انسان حيوان لا دايما  
لان الانسان حيوان دايما وهذا **اخبر** **الاصلاطات**  
من هذا النوع او نقول ان الصغرى بحسب قيد الجود  
تصير سالبة فلا تنجح ولا تنفرد في ذلك القيد الى النتيجة  
وانما الاستدلال بالضرورية من الكبرى متى اى اذا كانت الكبرى  
ضرورية وصفه ولا يكون في الصغرى ضرورية لا يكون النتيجة  
ضرورية لان ضرورية الاكبر لما صدق عليه الاوسط لجحد  
ان يتقدم وصف الاوسط فعند امكن ان يتفاد وصف  
الاوسط لا يبقى تلك الضرورية والمراد بقوله لا تنفرد  
الضرورية من الكبرى وجدها الضرورية الوصفية لا الدائمة  
لان الصغرى الفعلية والكبرى الضرورية الدائمة تتبع ضرورية  
كما فهم من المدعى الاول ولا تنفرد الضرورية من الصغرى  
وجدها اى اذا كانت الصغرى ضرورية 7 والكبرى احدى  
العريتين لا يكون النتيجة ضرورية لان استلزام الاوسط  
للاكبر انما يكون ضرورية جاز استلزام الاكبر عما ثبت له  
وصف الاوسط وهو الاصغر وان كان شورا الاوسط  
ضروريا للاصغر ولم يتعرض للمصنف لكون لادوام الكبرى

انه ضرورية كانه



متعدى الى المتجه وبينا انه ان الكبرى تدل على ان نسبة  
 الاكبر حاصلة لما صدق عليه وصف الاوسط بحسب ذلك  
 الوصف لا دليلا بحسب ان ما صدق عليه ذلك الوصف  
 ومن جملة ما صدق عليه ذلك الوصف للاصغر فنسبة الاكبر  
 الى الاصغر لا دليلا **قال** وزعم الكندي ان الفروض  
 الى آخر السلك **قول** زعم الكندي ان الفروض الصغرى  
 مع الكبرى السالكة العرفية العامة ينتج ضرورة انعكاس الكبرى  
 وبالحلف وجوابه ما مر فان قيل الكبرى المشروطة  
 مع الصغرى الدالة ينتج ضرورة ان ضرورة الاكبر دائمة  
 بدوام وصف الاوسط وذلك الوصف دائم فلان الاصغر  
 مادامت موجودا ضرورة الاكبر حاصلة لان الاصغر  
 مادامت موجودا فتكون النتيجة ضرورة قلنا ضرورة  
 الاكبر حاصلة بحسب وصف الاوسط والمطلوب  
 الفروض بحسب ان الاصغر اى مادامت موجودة  
 ولا يعلم ذلك من الصغرى ولا من الكبرى قوله ولا يعلم  
 الى اخره اننا اذا قلنا القياس ينتج كذا نريد بذلك  
 انه احضر نتيجة ذلك القياس كما في العكس فاذا لم  
 البرهان الا ببيان عدم لنعم الزائد على المدعى بالمقتضى  
 في المواد بصدق القياس مع عدم صدق الزائد على المدعى

يكون

قال الشك الباني

**قال** الشكل الثاني شرط الاناجه الى قوله  
 زائد **اقول** الشكل شرط الاناجه بحسب جهة  
 امران الاول احد الامرين احدهما كون الصغرى ضرورية  
 او دالية فانها كون الكبرى من المضامات الست التي تنعكس  
 سوالها وهي الدائمان والوصفيان والابع لانه اذا  
 انتفى مئذان الامران يكون الصغرى احدي المضامات التي  
 هي غير الضرورية والدالة وهي احدي عشرين جهة والكبرى  
 احدي السبع التي لا تنعكس سوالها واخصر هذه الاخلا  
 الصغرى الوقيعية او المشروطة مع الكبرى الوقيعية  
 ولا ينتج ذلك كقولنا الاشياء المحسنة بالخشوف القمرية مضي  
 بالتوقيت وتنتهي التبع لا دليلا **او كقول** فمر مضي وقت السبع  
 المحسنة لا دليلا وايضا الجان من المحسن والقمر ولو  
 فلان الصغرى كل شمس مضي بالتوقيت كان الحق  
 السلك من المحسن بالخشوف القمرية وبهي الشمس سدا لانا  
 كان الصغرى وقته واذا كان شرطه كقولنا الاشياء  
 من المحسن بالخشوف القمرية مضي مادام محسنا لا دليلا  
 والكبرى كذلك باحو الجان مع القمر والسلك مع الشمس  
 سدا كله اذا كان الصغرى سالكة والكبرى موجهة وهو الضر  
 الثاني من هذا الشكل ولوردا ان يحفل الصغرى موجهة

الثاني

طان  
الخاصة

ب



والكبرى ساكنة حتى كبر الضم الاول جعلنا المحمول  
 في المثالين معلا لا نقولنا كل محض من محض القمري لا مضى  
 2 وقد مضى الاداء او كل محض من محض القمري لا مضى  
 مادام محض الاداء ولا شيء من القمري لا مضى 2 وقد  
 مضى الاداء بالحق الاجاب واداء قلنا في الكبرى لا شيء  
 من الشمس لا مضى في وقت مضى الاداء ايحق السلب  
 نعم لو اتخذ الوقت في الوقتين انج القياس الملك منها  
 دايه نقولنا كل ح ب في وقت اداء ولا شيء ح ب  
 2 وقد اداء لا شيء لاسي من ح ا في وقت اداء والا صد  
 يقتضيه بعض ح ا بالفعل بضمه الى الكبرى منج الشكل  
 الاول بعض في السب في وقت وقد كان كل ح ب  
 2 وقد دنا خلف لكر شرط اتحاد الوقت شرطنا  
 فلا يسلم في الوقتين **قال** الثاني كون الملكة الى  
 قوله في الاول **اقول** الشرط الثاني لانساج الشكل الثاني  
 كون الملكة مع الضم الدالة سوار كانا الملكة صغرى او  
 كبرى وكبر الملكة الصغرى مع الضم الوصفية الكبرى  
 فان عكس هذا لا يتفق وقد علم من الشرط الاول لانه لو لم يكن  
 كذلك لبقى اختلاط الصغرى الملكة مع الكبرى العشر غير  
 الضم الدالة والشرطتين واختلاط الكبرى الملكة

ثاني عشر

مع اثني عشر صغرى وهي غير الضم والاشي شي منها  
 اما الصغرى الملكة مع الكبرى السبع غير المنعكسة السوالب  
 فلما علم من الشرط الاول واما الكبرى الملكة مع الصغرى  
 احدى عشر غير الدالة فلما علم ايضا من الشرط الثاني  
 واختلاط الصغرى الملكة مع الكبرى الدالة او العرفيتين  
 واختلاط واخر من الاختلاط الملكة مع الدالة لان  
 الدالة اخض من العرفية العامة لا اثر للاداء العرفية  
 الخاصة لان هذا الشكل ايا يتفق اذا اختلف مقتضا  
 في الكيف فلا يتفق لما سذكر ولما اختلاط الملكة الكبرى  
 مع الدالة الصغرى فلا يتفق لما سذكر نقولنا كل ز يحى  
 اشود بالا مكان ولا شيء من الدوي بسود دايها ولا يصح سلب  
 الدوي عن نفسه ونقولنا كل دوي اسف دايها ولا شيء  
 من الدوي باسفن بالا مكان وايضا لا يصح سلب الدوي  
 عن نفسه قوله ولا مع العرفية العامة كبرى اشار به  
 الى ان الصغرى الملكة مع الكبرى العرفية الخاصة لا يتفق  
 لان قيد الاداء لا ان له كاد كذا يبقى العرفية العام  
 وهي اعلم من الدالة فلا يتفق وفيه نظرا لان عدم الاشياء  
 مع الجوز لا يوجب عدم الانساج مع الكل ولكن ان كان  
 بان المراد بالانساج الملكة الانساج شيء من اجزائها مع العنصر

ي  
ل

باب بعضه

2



الاخرى وبعدها انما جهل عدم انما اجزاها مع تلك  
 الغرض ومنها لا يمنع شي من اجزاها نعم لو كان الصغرى احد  
 الممكنين والكبرى احدى الخاصتين لنم صدق سالبه مطلق  
 عامة والا صدق هو حده دايم وانطقت مع احدى الخاصتين  
 قياس منقح لنتجه دايم لا داه كقولنا كل ج د بالامكان  
 ولا شئ من ان مادام آ لا داهما صدق ج عند لا شئ من  
 ج ا ما الاطلاق والا صدق بعض ج ا ا ما لجعله صغرى  
 والكبرى كبرى منقح من الشكل الاول **التي** يخرج ج ب  
 د ا ما لا داهما وهو باطل فتصدق تلك السالبة المطلق  
 العامة وهي لانه لا احدى الخاصتين لزوما كلنا فان  
 كل شرطه خاصه او عرفه خاصه يصح سلبه صغرى  
 عن كل شئ بالفعل والا انظم القياس المذكور من  
 الشكل الاول المنقح لتلك النتجه الباطله فلا مدخل  
 للممكنه فيها **قال** **و** نعم الامام الى قوله جواها  
**اقول** فان الامام قدس روحه الصغرى الممكنه  
 العامة منقح مع الكبرى المستألفى تعكس سوابها  
 ممكنه عامه وقال لكش لا يمنع الا اذا كانا ليست  
 شوائب وبيانها بعكس الكبرى والحلف مثلا اذا صدق  
 كل ج ب لا شئ من ان مادام آ يمنع لا شئ من ج ا ما لا مكان

بالامكان

بعكس الكبرى

بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول ومنقح المطلق بالخلف  
 لانه لو تصدق تصدق بعضها بعض ج ا بالضرورة وهو  
 مع كبرى القياس منقح من الاول بعض ج ب بالضرورة  
 وسد ما فضل صغرى القياس قوله وقد عرفنا جوابها  
 ا ما جوا ان العكس فان الصغرى الممكنه لا يمنع في الشكل الاول  
 واما جوا ان الخلف فان الصغرى الضرورية مع الكبرى  
 العرفه العامه لا يمنع ضروره في الشكل الاول كما مر  
 وقد يتوهم كلام الامام بان الكبرى ان كانت سالبه دلت  
 على منافاه للاوسط للكبرى والصغرى دلت على امكان  
 ثبوت الاوسط للاصغر فيلزم امكان سلب الاكبر عن  
 للاصغر لان امكان ثبوت احد المتنافيين لشي موجب  
 امكان سلب المتنافي الاخر عنه وان كانت الكبرى حديه  
 دلت على نفيم الاوسط للاكبر والصغرى دلت على  
 امكان سلب الاوسط عن الاصغر فتكسر سلب الاكبر عن  
 الاصغر لان امكان سلب الاكبر عن الصغرى موجب امكان  
 سلب المتنافي عنه وجوابه ما قدم من التنقيح  
 احتلاط الصغرى الممكنه والكبرى اللازم والعرفه  
 العامه وان امكان ثبوت احد المتنافيين لشي موجب  
 امكان سلب الاخر اذا كانت المتنافاه ضروره ا ما

ل



اذا كان غير ضروري كما في الداه والعرصين فلا فان  
 الاسود منافع للورمي فكل البتوت له مع امتناع  
 سلب الورمي عن نفسه وان الكبرى انما نزل على اللزوم  
 لو اشبهت على الضرورة وهي مستفيدة في الداه والعرصين  
 قال المصنف ونحن نقول لو كانا ضروريين في الشكل الباطن  
 فنتج ضرورة لا يتجلى الصغرى للملكة مع الكبرى التي هي  
 الموجبان الست التي تعكس سوالها ساكنة مكيدة  
 نانه اذا صدق لا شيء من ح بالاحكام وكل ارجا  
 صدق لا شيء من ح انا الاحكام والاصدق يقتضيه  
 بعض ح انا الضرورة وعكس يقتض الكبري هو لا شيء  
 ما ليس ب ا يجعلها الكبرى لذلك يقتض مكلدا بعض ح ا  
 بالضرورة ولا شيء ما ليس ب ا اربا منج من الشكل  
 الثاني بعض ح هو ليس ب بالضرورة وبلزومه بعض  
 ح ب بالضرورة ومدا منافع للصغرى وهي لا شيء  
 ح ب بالاحكام ولما كان الكشي قابلا مان احدى مقدمتي  
 الشكل الثاني لو كانا ضروريين كانا المتبج ضروريين  
 لاجرم لا فرق بين الكبرى التي هي الموجبان الست  
 وهي سوال البات فان قلت لان لم ان السالبة المعدولة  
 المحمول مستلزمة للموجه المحصلة كما منعت قبل هذا

قال ونحن نقول  
 الى قوله اجنبية فقط  
 اقول

فكس جعلنا

هذا الوجه

فكس جعلنا لانها منها وارضنا فليتم في تعريف  
 القياس لانه اجتران من الاشاج بواسطة عكس  
 التقض احدى المقدمتين فكيف يقتض القياس منها  
 بعكس يقتض الكبرى فليست السالبة المعدولة  
 المحمول مستلزمة للموجه المحصلة حيث يحق وجود  
 الموضوع ومنها وجود لانا نكلم على تقدير تقض  
 التام وهو بعض ح ا الموجبه وهي يضمن وجود  
 الموضوع الذي هو ح وارضنا كلامنا مع من قال ان  
 الشكل الثاني اذا كانت احدى مقدمتيه ضرورية  
 كانا المتبج ضروريين وذلك القابل معقول بلزوم  
 الموجه المحصلة للسالكه المذكورة لتوقف بانه على  
 ذلك فورد الاشكال عليه وجواب الثاني ان سدا القضا  
 يقتضوا كثيرا في الافتراضات الشرطية هذا البيان اي  
 بعكس التقض ولزوم الاشكال فجاوبهم جوابا منها  
 وقال المصنف والحق ان من يتي بعكس التقض  
 سواء كان البيان في ايجلها في وفي الشرطيات لانه  
 ان يفتر الانشاج لانه ما لا يكون بواسطة مقدم  
 اجنبية فقط كما في قياس المساواة **قال**  
 والمبتجزة في هذا الشكل الى قوله في المطلق **اقول**

جواب الاول

صدق

عد



والمتخذ في هذا الشكل د ا هـ ان صدق الدوام على احدي  
 مقدمته وان لم يصدق الدوام فالمتخذ كالصغرى  
 مجتذعا عنها قيد الدوام الصغرى ولا ضرورتها ايضا  
 ضرورتها المحتضمة بها ان لم يكن العرف في الوصفه في  
 الكبرى وان كان كذلك في الكبرى ضرورته وصفه انتم  
 ضرورته الصغرى الى المتخذ بيان ذلك ما عرف في المطلقا  
 اي غير الموجبهان من الحلف والعكس والا فراضا  
 كل حـ د ما لا يطلو ولا شيء من ا ب د ا ما ينتج لاشي حـ د ا  
 بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وينتج المطلوب بالحلف  
 ما ندر لم يصدق المتخذ صدق بعضها بعضا انا لا يطلو  
 فخذ الى كبرى القياس ينتج من الاول بعض حـ لـ س  
 د ا ما هو منافع الصغرى ولذا كان الصغرى حـ جـ هـ  
 جـ هـ فـ ا لا فراض وهو ان يفرض بعض حـ د فـ د  
 و د حـ فـ م الا و الى الكبرى ينتج من الصدق الاول منها  
 الشكل لاشي حـ د ا د ا ما ثم نغسل المقدمه الثانيه الى قـ و  
 بعض حـ د ونحمله صغرى هذه المتخذ ينتج الاول  
 بعض حـ لـ س د ا ما وهو المطلوب من هذا البيان بالعكس  
 والحلف والا فراض غير مطرد فان الصغرى لو كانت  
 احدي المشروطتين او الوقتيتين والكبرى احدي المشروطتين

ملاحظه

لما فتح هذا البيان لان الممكنه التي يكون بعض المتخذ مع  
 صغرى في الشكل الاول بدقته اما اذا كان الصغرى  
 احدي المشروطتين فان الصغرى تدل على انتم الاوسط  
 للاصغر والكبرى تدل على منافاه الاكبر او على منافاه  
 الاوسط للاصغر والنزويه للاكبر فبني الاصغر والاكبر  
 منافاه في الصغرى لان منافاه في الاكبر منافاه للمزوم  
 واما اذا كانت الصغرى احدي الوقتيتين فان الصغرى  
 تدل على ضعفه بتوقت الاوسط لكان للاصغر في وقت  
 معين او غير معين والكبرى تدل على استلزام وصف  
 الاكبر لسلب الاوسط او الصغرى تدل على ضروره  
 سلب الاوسط عن د ا ن الاصغرى في وقت معين او غير معين  
 والكبرى على استلزام وصف للاكبر للاوسط فلو لم  
 على التقليل من ضروره سلب الاكبر عن د ا ن الاصغر  
 في ذلك الوقت او وقت غير معين وهو المطلوب اعلم  
 ان الضروره المحتضمة بالصغرى في هذا الشكل انما لا تستد  
 الى المتخذ لان الضروره انما احتضمت بها اذا كان احد  
 المشروطتين واحدي الوقتيتين والكبرى احدي  
 العرفيتين لانا نفرض ان الدوام لا يصدق على مقدمتي  
 القياس ولجبا ان يكون الكبرى حينئذ احدي الست



ولما لم يكن فيها ضرورة لم يبق الا العرفان ولا يتنج  
 مثل هذا الفاس ضرورة ولا ايجت الصغرى للشو  
 او الوصفية مع الكبرى العرفية في الشكل الاول ضرورة  
 لان تبادلا هذا الشكل يعكس الكبرى الى الاول ذلك  
 باطل في الشكل الاول كما عرفت **قال** وانما لا ينج  
 هذا الشكل الى قوله **اقول** انما لا ينج هذا  
 الشكل ضرورة وان كان مقدما ضرورة من النقص  
 فانه يكون صفة النوعي ثبت لاحدا فقط بالفاعل كركوبه  
 زيد لما كنه للفارس والكار الثانية للفارس فقط فنصف  
 سلبا لذلك الصغرى الاخر كقولنا لاسي من اكار فارس  
 بالضرورة وجعله على ملك الصغرى كقولنا وكل من ركوب زيد  
 فوس بالضرورة ولا صدق لاشي من اكار بركوب زيد  
 بالضرورة بل كل حمار مركوب زيد بالايمان لكن  
 تصدق التسمية عليه ولو جعلنا المحمول معدلا لصدق  
 الصغرى بوجهه والكبرى سالكة كقولنا كل حمار لا فارس  
 ولا شي من مركوب زيد لا فارس بالضرورة في المقدمتين  
 مع انه لا يتنج الضرورة ايجت الاصحاب على ان احدي المقدمتين  
 في هذا الشكل ضرورة كانا التسمية ضرورة لان المقدم الاخرى  
 لكان ضرورة كان الاوسط ضرورة في الشو لاحد الطرفين

وصف الاكبر

لو كان

ضرورة في السار

وضرورة السلب عن الطرفين الاخر فنلزم المناقاة الضر  
 بين الطرفين ولو كانا الاخرى بالضرورة كان ضرورة  
 الاوسط ضرورة الشو للطرف الضرورة ضرورة  
 السلب عن الطرفين الاخر ضرورة لان الضرورة للفرد  
 ضرورة و سلب الضرورة عن الاخر ضرورة  
 فحينئذ صار ايجد المكون ضرورة الاوسط والمقدمتان  
 كلاهما ضرورة مني فارجع الى القسم الاول ولو كانا الاخر  
 فحينئذ للضرورة والاخر ضرورة وعلى كل تقدير يكون النتيجة  
 ضرورة كما ذكرنا وجوابه ان ما ذكرتم يدل على  
 ان الاوسط ضرورة في الشو لان احدا الطرفين  
 وضرورة السلب عن ايا الاخر فبين الداني منا  
 ضرورة والمطلوب المناقاة الضرورة بين الاصغر  
 ووصف الاكبر ولا يعلم ذلك ما يكون ولا يلزم منا  
 فان الاصغر لدار الاكبر منا فانها لوصف الاكبر لان  
 وصف الاكبر في النتيجة محمول ومواعم من الوصف النفعلي  
 الذي يفتي الدان الموصوفة ولا يلزم من سلب  
 النفعلي الاخص سلبا لاعم بل يجوز ان كانا وسلا خلا  
 الضرورة الصغرى مع المشدوطة الكبرى فان  
 الصغرى تدل على ضرورة شو الاوسط لدار الاصغر

جوده

و



والكبرى تدل على ضرورة سلب الاوسط عن وصف الاكبر  
فكون بين ذلك الاصغر ووصف الاكبر منافاه ضرورة  
**قال** وانما لا يتعدى الوجود الى قوله الانساج  
**اقول** وانما لا يتعدى قيدا الوجود الى اللادوام  
واللا ضرورة الى النتيجة للقبض وموقوفها على انسان  
نابم لا داما ولا شي من احوال المقطان بنام بالضرورة  
ما دام جارا قطعانا لا داما والنتيجة لاشي من الانسا  
يحار تطلعن بالضرورة ولا صدق اللادوام فيها والفتنة  
والسوق فدان اللادوام واللا ضرورة اشارة الى  
حقيقة حادثة للمقدمة الاخرى في الكيف فلا يكون  
القنا من التسمية الله حاشا على شرط الانساج  
فلا ينفع **قال** تنبيه اللامتناه مع الوضعية الى قوله  
ما هو المشهود **اقول** اراد به الصغرى الضرورية  
مع السمع المنعكسة السوالب والصغرى الدائمة مع التعلل  
الحسن وعكس مذهب الصغرى فذلك اربعة عشر من احكامها  
والصغرى سالمة والكبرى حوجبه منج دامت كما عرفت انما  
انما كانا الصغرى حوجبه والكبرى سالمة فلا ينفع لانه صدق  
كل لون كسوف سواد بالضرورة ولا شي من الوان الاجزا  
الساوية بسواد في وقت معين لا داما ولا صدق النتيجة

سالك

سالمة بل تعدى الوجه وهي كل لون كسوف لون جرم  
سماوي بالضرورة قوله بل لو اعتبر الى اخره اي لو اعتبر  
في الوقته كون ذلك الوقت من اوقات وجود الازمان وهو  
اللامتناه على ما هو المشهود او اعتبر في اللامتناه  
الشؤون والسلب في جميع الاوقات حتى تصير لزمانا وهو  
الوقته على ما هو المشهود ومولان ذلك الوقت مطلق  
غير مقيد باوقات وجود الذات انما القناس للمجوز  
فقد داهم ما خلف مان بقول على التقدير الاول لو صدق  
كل ح د دايما ولا شي من ان بالضرورة في وقت معين  
من اوقات وجود الذات لا دايما صدق لاشي من ح ا  
دايما والاصدق بعض ح ا بالاطلاق نعم الى الكبرى  
حتى ينفع من الاول بعض ح ل س ب في وقت معين من  
اوقات الذات وقد كان كل ح د دايما صدق على  
التقدير الثاني لو صدق كل ح د دايما ازلها ولا شي  
من ا ب في وقت معين مطلقا صدق لاشي من ح ا دايما  
والاصدق بعض ح ا بالاطلاق نعم الى الكبرى حتى  
ينفع من الاول بعض ح ل س ب في وقت معين مطلقا  
وقد كان كل ح د دايما ازلها صدق ولا يرد التقص  
چيند لانه لا صدق الكبرى وهي لاشي من الوان اجرام

على التقدير الاول



السماوية بسواد ما عدا السالك الوضعية انما تصدق  
 اذا اخذ الوقت المعين مطلقا ولا يقيد بوقت وجود  
 الذات والوصف لان وجود اللون يحرم الساموي ويحقق  
 مثلا الوصف لا يكون الا مع السواد فلا تصدق سلبه ولا  
 صدق الصغرى على التقدير الثاني وفي كل لون كسوف  
 سواد بالظرف لان الصغرى حينئذ زائدة ولا تكون لون  
 الكسوف اذ ليا قوله والمثال انما يرد نقضا اذا اخذت  
 مقدما على ما هو المشهور اراد بالمشهور في الدلائل  
 ان نسبة المحمول الى الموضوع ما دامت ذات الموضوع حو  
 وساد حق وفي الوضعية ان نسبة المحمول الى الموضوع في  
 وقت معين مطلقا وسداسه ومنه لان المشهور في الوضعية  
 ان نسبة المحمول الى الموضوع احكامية كانا وسلبية ضرورة  
 لان الموضوع في وقت معين مساوقا وجود الذات  
 او انقضا والذات بالوصف العمومي وحينئذ اذا اخذت  
 الوجهة الضمنية او الدالة على المشهور والسالك الوضعية  
 كما ذكرنا من القياس دابة ما خلف ولا يورد التفتيش كبراه  
**قال** واما الشكل الثالث الى اخر الشكل **اقول**  
 اما الشكل الثالث مشروط انا جده وجهه متجهة كما في الاول  
 اي شرط المتأخرون فيه فعله الصغرى لان الصغرى للمكنة

الخاص

الخاصة لانها مع الكبرى الضمنية او المشروطة الخاصة  
 لانه على تقدير كون الفرس فقط مركوب زيد بالفعل مع  
 كون ذلك مكنيا للجار وكون الجار فقط مركوب عمود بالفعل  
 مع كون ذلك مكنيا للفرس يصدق كل مركوب زيد هو مركوب  
 عمود بالامكان الخاص وكل مركوب زيد فرس بالظرف  
 او لاشي من مركوب زيد جار بالظرف مع امتناع الجار  
 في الاول والسلب في الثاني ايضا يصدق كل مركوب  
 زيد هو مركوب عمود بالامكان الخاص وكل مركوب زيد  
 هو فرس مركوب زيد بالظرف مادام مركوب زيد لادايا  
 او لاشي من مركوب زيد هو لافرس مركوب زيد بالظرف  
 مادام مركوب زيد لادايا مع امتناع الجار في الاول  
 والسلب في الثاني وتنتهي في هذا الشكل ان كانت الكبرى  
 غير الوضعية والاربع تتبع الكبرى وان كانت الكبرى  
 تلك تتبع في الشكل الثالث الصغرى كما تتبع في الشكل  
 الاول نفس الصغرى ككبري يحذف اللادوام من ذلك  
 العكس ونفيم اللادوام الذي في الكبرى الى النتيجة  
 والبيان بعكس الصغرى ان كانت الكبرى كلية ليرتد  
 الى الشكل الاول او ما خلف او بالافراس ان كانت  
 احدي المقدس خمسة ومنها امر زائد وموان الصغرى



التي هي احدى الدائمتين والكبرى احدى الفعليات  
 الخمس اعني الوجوديتين والمطلقة العامة  
 تمنح في هذا الشكل احدى الفعليات وايضا تمنح حينئذ  
 مطلقة مثلا اذا صدق كل ب في كل ب انا الفعل  
 تمنح بعضه احيى موجه لانه لا بد من اجتماع وصف الاصغر  
 والاكبر في الاوسط حينئذ ما ضرورة صدق الاصغر على  
 الاوسط دايما وصدق الاكبر عليه بالفعل فنصدق  
 بعضه احيى موجه **قال** واما الشكل الرابع  
 الى قوله في الاول **اقول** شرط لاننا في الشكل  
 الرابع بحسبنا محله بل انه لا بد من فاعله الموجه  
 لان الممكنة لا تقع صغرى فافضل الغزوة التي صغرا ما  
 موجه الاول والرابع وما يرتدان بعكس الكبرى الى  
 الشكل الثالث وشرطه ففعله الصغرى وادوات  
 الممكنة الكبرى فافضل الغزوة التي كبراما موجه الاول  
 والثالث وما يرتدان بتبدل المقدمتين الى الشكل الاول  
 وشرطه ففعله الصغرى وايضا الموجه في هذا  
 الشكل اما صغرى او كبرى فان كان صغرى فافضل  
 الغزوة التي كذلك الاول والرابع ولا تمنح الموجه  
 الممكنة فيها اما في الاول فلانه يصدق على الغرض

المشهور

المشهور كل نامق مركوب زيد بالا مكان الخاص كل  
 حمار نامق بالضرورة مع امتناع الاجاب وصدق  
 كل مركوب زيد مركوب عمرو بالا مكان الخاص وكل  
 فرس مركوب زيد هو مركوب زيد بالضرورة ما دام  
 فرسا مركوب زيد لا دايما مع امتناع الاجاب واما  
 في الرابع فلانه يصدق كل نامق مركوب زيد بالا مكان  
 الخاص ولا شيء من الفرس بنامق بالضرورة مع امتناع  
 السلب واما اذا كان السالبة مشروطة خاصة  
 فنصدق حينئذ سالتة مطلقة عامة لكبرى لازمة  
 للمشرطة الخاصة وجعلها لا لفتا س وان كان الكبرى  
 فافضل الغزوة التي كذلك الاول والثالث ولا تمنح الموجه  
 الممكنة فيها اما في الاول فلانه يصدق كل مركوب زيد  
 فرسا بالضرورة وكل حمار مركوب زيد بالا مكان الخاص  
 مع امتناع الاجاب وصدق كل مركوب زيد هو فرس  
 مركوب زيد بالضرورة ما دام مركوب زيد لا دايما وكل  
 حمار مركوب زيد بالا مكان الخاص مع امتناع الاجاب  
 واما في الثالث فلانه يصدق لا شيء من مركوب زيد  
 يحمار بالضرورة وكل نامق مركوب زيد بالا مكان  
 الخاص مع امتناع السلب وصدق لا شيء من مركوب

زيد



هو لا فرق من مركوب زيد بالضرورة ما دام مركوب زيد لا ي  
 وكل جوار مركوب زيد بالامكان الخاص مع امتناع  
 السلب **قال** الثاني انعكاس السالبة الى قوله في اول  
**اقول** الشوط الثاني انعكاس السالبة المستعملة  
 في هذا الشكل لان السالبة الوصفية التي هي اخضر السوا  
 عن المنعكسة لا تنفج مع الضرورة التي هي اخضر البياض  
 ومع المشروطه الخاصة والوصفية للشيء بالاختصاصات  
 اما اذا كانت السالبة الوصفية صغرى فلا يصدق لاشي من القمر  
 من المنعكسة بالخشوف القمرية وقد التزم لاداء ذلك  
 فضل القمر قمر بالضرورة ويمتنع سلب فضل القمر عن المنعكسة  
 بالخشوف القمرية ولو قلنا كل منعكسة بالخشوف القمرية  
 فضل القمر بالضرورة ولا شيء من القمر بمنعكسة بالخشوف  
 القمرية كانت السالبة الوصفية كبرى والضرورة صغرى  
 والاضا يصدق كل لامضي بالاضاوه القمرية بمنعكسة بالخشوف  
 القمرية بالصورة ما دام لامضي لاداء لاشي من القمر  
 بلا مضي بالاضاوه القمرية ويمتنع سلب القمر عن المنعكسة  
 بالخشوف القمرية فلا اذا كانت السالبة الوصفية كبرى كما  
 اذا كانت صغرى فلا يصدق لاشي من القمر بمنعكسة بالخشوف  
 القمرية بالتوقف وكل ما له فضل القمر قمر بالضرورة ما دام

بالتوقف

بالتوقف  
 والشروط صغرى  
 ومنه الامثلة  
 في المنعكسة في الشيء

له فضل القمر

له فضل القمر والاصدو السلب في السلب وانما ذكر المصنف  
 في الكبرى العاصية بدل المشروطه الخاصة لانه ليس بقدر  
 الادوام تاثير لعدم انفعال القياس عن سالبتي وقوله  
 قوله ويعرف من هذا عدم اشاجها مع الوصفية الموجهة  
 اي يعلم من هذه الامثلة عدم اشاج السالبة الوصفية مع  
 الموجهة الوصفية سواء كانت الموجهة صغرى او كبرى  
 اما اذا كانت الوصفية الموجهة صغرى فليصدق كل قمر  
 مضي بمنعكسة بالتوقف ولا شيء من فضل القمر بقمر  
 مضي بالتوقف ويمتنع سلب فضل القمر عن المنعكسة  
 واما اذا كانت كبرى فليصدق لاشي من القمر المضي بمنعكسة  
 بالتوقف وكل فضل قمر مضي بالتوقف ويمتنع سلب  
 فضل القمر عن المنعكسة قال المصنف نعم يلزم من تجرد  
 صدق الخاصية سالبة كلية مطلقه عامة مثلا اذا صدق  
 لاشي من ج بالوقف وكل آ ب ما دام الا ب ا ب صدق  
 لاشي من ج ا و الا صدق يقتضيه بعض ج ا اذا ما نجعله  
 صغرى والوصفية المذكورة كبرى مكلدا بعض ج ا اذا ما  
 وكل ان ما دام الا اذا ما ينفج بعض ج ب دارا واداءا  
 وذلك محال ومنه السالبة الكلية يلزم من الخاصية  
 لا من القياس اذا كانت خاصة موجهة كبرى **قال**

احدى



الثالث ان يكون الصغرى السالبة دالة او كبريا ما منعكس  
 سالبه بانه يعرف ما سبق **اقول** الشرط الثالث  
 2 هذا الشكل ان يكون الصغرى السالبة احدى الدائمتين  
 او يكون الكبرى احدى السع المنعكسة السوالب لانه لو  
 استغنى الشرطان لحصل اختلاط الصغرى الوصفيات  
 الاربع مع الكبرى ~~المتحدة~~ الخمس واخص الصغرى  
 المشروطة الخاصة واخص الكبرى الوصفية وذلك  
 لانها تصدق لا شئ من الجنس المحسوف القمري مضمي  
 بالاضافة القمري بالفرد مادام محسفا لا دايما وصد  
 كل قسم محسفا محسوف القمري وقد يحيلولة لا دايما  
 ويمتنع سلب القمري عن المضمي بالاضافة القمري **قال**  
 والنتيجة في هذا الشكل الى قوله بالتقضى **اقول**  
 والنتيجة الموجهة في هذا الشكل وهي 2 الصغرى الاولى  
 تتبع عكس الصغرى ان كانا الصغرى غير الوصفيات  
 الاربع وان كانا احدهما تتبع عكس الكبرى تحذوفا  
 عنها لا دوام ذلك العكس منضما اليها لا دوام الصغرى  
 لان من هذا الصغرى يرتدان الى الشكل الاول بتبدل  
 المقدمات وعكس النتيجة ولتمة النتيجة حينئذ طامتي  
 والنتيجة السالبة وهي 2 للفرد الثالثة الاخيرة

دائم ان صدق

دائمة ان صدق الادوام على احدى مقدماتي الفرد الثالث  
 او على كبرى الصغرى **الاخيرين** وعكس الصغرى 2 غير  
 ذلك دون قيد الادوام في الصغرى **الاخيرين** وبدون  
 الفروغ المختصة بعكس الصغرى 2 الفرد الثالث  
 وذلك لان هذه الفروغ الثلاثة تنبئ بالارتداد الى الشكل  
 الثاني بعكس الصغرى فالنتيجة دالة او بعكس الصغرى  
 الذي هو عين صغرى الشكل الثاني بعد حذف  
 الادوام والفروغ المختصة بها كلها 2 الشكل الثاني  
 قال المصنف والبيان لمعرفته في المطلقا **راد** بتبدل  
 المقدمات وعكس احدهما وغير ذلك ماد كونا وبيان  
 عدم لزوم الزائد بالتقضى 2 المواد **قال** تنبئ  
 الى آخر الباب **اقول** قد ذكرنا ان الفرد الوصفية  
 قد تؤخذ على ثلثة اوجه آ ان يجعل الفرد لاجل وصف  
 الموضوع كقولنا كل متعجب ضاحك بالفرد مادام متعجبا  
 3 ان يجعل الفرد للذات شرط انقضا فيها بالوصف العنوا  
 اي يكون للوصف مدخل في الفرد كقولنا كل كائن متحرك  
 الاصابع بالفرد مادام كائنا 3 ان يجعل الفرد للذات  
 مادامت متعجبة بالوصف العنوا كقولنا كل ضاحك  
 حيوان مادام ضاحكا فلس للوصف مدخل في الفرد



فلما اعتبرنا في الفروض الوصفية المعنى الاول ستمت  
 جميع الاحكام المذكورة في العكوس والاختلاطات  
 على اسبق من ان السالبة المشروطة العامة تتعكس  
 لنفسها والسالبة المشروطة الخاصة تتعكس كما انها  
 متينة بالادام في البعض وان الصغرى الممكنة في الشكل  
 الاول والثالث لا تمنع وان الممكنة لا تستعمل في الشكل  
 الرابع وان الفروض الدالة مع الفروض الوصفية  
 في الشكل الثاني والرابع تمنع فروضه مطلق الا في  
 اختلاط الصغرى الممكنة مع المشروطة في الشكل الاول  
 فانه حينئذ تمنع ممكنة عامة لان الاوسط اذا كان ممكنا  
 للصغرى والاكبر يكون لزاما للاوسط لزمه ضرورة يكون  
 الاكبر ممكنا للصغرى لان امكان المنع الشيء لزمه ضرورة  
 يوجد مكان ذلك الشيء لو اعتبرنا في الفروض الوصفية  
 المعنيتين الاخيرين لم يمنع هذا الاختلاط اي الصغرى  
 الممكنة والكبرى المشروطة لما عرفت من التقصير لا تتعكس  
 السالبة الكلية المشروطة مشروطة لجواز امكان صيغ  
 لنوعين متنافيين في احد النوعين فقط كما يجرد وجود  
 الممكنتين للشكر والدين المتنافيتين في الدين فقط وهو ضا  
 انه ثبت احدهما لاحدهما والآخر للآخر كما اذا ثبت وجود

لشكر

لشكر وليجوز للدين فصدق لاشي من الجار جامد  
 بالفرض مادام جازما وكذلك عكسه مشروطة وهي  
 لاشي من الجار جازما بالفرض مادام جامدا لا مكان  
 اجتماع الجوار وليجوز فيها موجودا وهو الشكر والدين  
 الصغرى الفرضية مع الكبرى المشروطة في الشكل الثالث  
 والدابع ضرورة لانه يصدق لاشي من الفرس محار  
 هو مركوب زيد بالفرض بناء على الفرض المشهور  
 وكل مركوب زيد محار هو مركوب زيد بالفرض مادام مركوب  
 زيد لا دايما مع كذب قولنا لاشي من الفرس بمركوب  
 زيد بالفرض فان كل فرس مركوب زيد بالامكان  
 بل يصدق من التحداه وهي لاشي من الفرس  
 بمركوب زيد دايما بناء على العرض المذكور وفيه نظر  
 لان عدم الانعكاس وعدم الانساج في الشكل الثاني  
 والرابع اما صح لو اخذت الفرض الوصفية بالمعنى  
 الثالث ولو اخذت بالمعنى الثاني لزم الانساج المذكور  
 لان الدان والوصف لو كانا ملزومين لنفسه المحول  
 الى الموضوع صدق كلما وجد الوصف وجد الدان  
 والوصف لعدم حصول الوصف بدون الدان وكما  
 وجد الدان والوصف وجب نسبة المحول الى الموضوع ع

ان مركوب زيدا  
 هو الجار ص



فتح كلما وجد الوصف وجب نسبة المحمول الى الموضوع ع  
 فتكون الوصف ملزوما لنسبة المحمول وما ذكره بقضا  
 لا يبقى على كليته **قال** الباب الثالث في الاقلية  
 الشرطية الى قوله فيا سبيل **اقول** لما كان الشرطية  
 قد يكون نظره وقد يكون نظره محتاجة الى قياس وحب  
 البحث عن القياسات الشرطية ولم يذكرها الا سطو ونعم  
 الشيخ انه انشود باخترائها وقال صاحب الكشف ونحن  
 نستوفي بعض الاستيفاء ونذكر في كل شكل من كل قسم منها  
 ما يضبط منها من غفيمها ونترك الاستقصاء الى  
 الدرس في المعجزة في الشرطيات فنقول قد عرفنا ان المراد  
 بالاقية الشرطية هي ما تركب الشرطيات ومنها ومن  
 الجملات فهي اثنان خمسة اقسام لانها اما ان تركب من متصلتين  
 او منفصلتين او جملي ومتصل او جملي ومنفصل او متصل  
 ومنفصل ففي هذا الباب فنقول الفصل الاول في تركب  
 من المتصلتين وهو ملته اقسام لان الاشهر ان يكون في جزء  
 تام اي مقدم او قال منها اذ في جزر غير تام منها او تام  
 من احد هما غير تام من الاخرى القسم الاول ان يكون الاوسط  
 جزرا تاما من كل واحد من الشرطيتين ونعقد فيه الاشكال  
 الاربعة لان الاوسط ان كان تابعا في الصغير مقدما

في الكبرى

مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان يعكس في ذلك  
 فهو الرابع وان كان تابعا فيها فهو الثاني وان  
 كان مقدما فيها فهو الثالث وشرائط الاناج حسب  
 الكمية والكيفية وعدد العزوف وحملة النسخة من اللزوم  
 والاتفاق وبيان الاناج ما لا يقتضي نفسه في كل شكل  
 كما في الجملات مثلا ان كان القياس مركبا من جزئين  
 او اتقا فيبتني ان قلنا المركب من الاتقا فيبتني فممكن  
 فانه متناهي فيه **قال** واما في المختلط من اللزوميه  
 والاتقا فله الى قوله مثلا **اقول** واما المختلط من  
 اللزوميه والاتقا فله في المنهج للسلب شرط امران  
 آ ان يكون الوجه لزوميه آ ان يكون الاوسط تابعا فيها  
 لانها لو كانت لوجه اتقا فله والسالك لزوميه لمنهج النكاح  
 السلب لجواز اجتماع الاصغر والاكبر في الواقع مع اجبا  
 الاصغر والاوسط في الواقع وعدم استلزام الاوسط  
 للأكبر كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان الباسط لونا  
 اتقا فله وليس الله ادا كان الباسط لونا كان الانسان  
 ناطقا ولا تصدق النسخة ليس الله ادا كان الانسان  
 حيوانا كان الانسان ناطقا لا لزوميه والاتقا فله وكذا  
 لو لم يكن الاوسط تابعا في الوجه اللزوميه لان المنهج السلب



لانه صدق كلما كان إيجاد فوسا كان حيوانا لزوم صدق ليس  
 البتة اذا كان إيجاد فوسا كان حساسا اتفاده مع كذب  
 المتصور هي قد لا يكون اذا كان إيجاد حيوانا كان حساسا واذا  
 اجتمع الامر ان ينفع كقولنا كلما كان يوجد لزوم صدق وليس  
 البتة اذا كان حده في اتفاده ينفع ليس البتة اذا كان  
 فهو لا يعدم مجامعة الشيء مع اللانتم سنلزم عدم مجامعة  
 الشيء مع الملتزم وفي المنهج للاجاب شرط كون الاوسط  
 مقادما في اللزوم مع كون الاتفاده خاصه وان كان  
 عامه شرط كون الاوسط تالفا للاصغر او مقادما للاكبر  
 اما كون الاوسط مقادما في اللزوم فلا نه لو كان تالفا فيها  
 لا ينفع لانه لا يلزم من مجامعة لان الشيء مع غير مجامعة  
 ملتزمه مع ذلك الغير لكون اللانتم اعم واما ان كان الاتفاده  
 عامه مجتمعا ان يكون الاوسط تالفا للاصغر كما في الشكل الاول  
 كقولنا كلما كان يوجد اتفاده وكلما كان حده في لزوم صدق  
 ينفع كلما كان في اتفاده لان موافقة الملتزم مع  
 الشيء يوجب موافقة اللانتم معه او يكون مقادما للاكبر فيها  
 كما في الشكل الثالث كقولنا كلما كان حده فان وكلما كان  
 حده في ينفع قد يكون اذا كان اب في اتفاده لان  
 الطرفين اجتماع في الاوسط وهو بعض الاوضاع الكائنه

قوله اما الاول بيان  
 لعدم الاتفاده عند  
 استيفاء الشرط الثاني  
 وقوله كذلك لا اجن  
 بيان للاتفاده عند  
 تحقق الشرطين

بجتماع

فبجتماع على بعض الاوضاع ولو لم يكن كذلك كان الاوسط  
 مقادما للاصغر كما في الشكل الثالث او تالفا للاكبر كما في الشكل  
 الرابع في الاتفاده في الصوتين ولا ينفع الاجاب شار  
 الشكل الثالث كلما كان الانسان حجرا كان الفرس فيها لا  
 اتفاده عامه وكلما كان الانسان حجرا كان جبالا لزوم صدق  
 ولا ينفع قد يكون اذا كان الفرس فيها لا كان الانسان حيا  
 عند الشكل الرابع كلما كان العاطي انسانا كان حيوانا  
 لزوم صدق وكلما كان الفرس حجرا كان العاطي انسانا اتفاده  
 عامه ولا ينفع قد يكون اذا كان العاطي حيوانا كان الفرس  
 حجرا اتفاده ولو لزوم صدق قوله في المنق وأما الثاني فلا نه  
 لا يلزم من موافقة اللانتم موافقة الملتزم انسان الى تعليل  
 اشراط كون الاوسط مقادما في اللزوم مع كون الاتفاده  
 خاصه وقوله ويلزم من موافقة الملتزم موافقة اللانتم  
 انسان الى تعليل اشراط كون الاوسط تالفا للاصغر مع كون  
 الاتفاده عامه وقوله وكون الاتفاده خاصه يوجب تحقق  
 موافقة الملتزم يتم للتعليل الاول ولما قوله وكونها  
 عامه يوجب دلالة الاوسط تالفا للاصغر كما في الشكل  
 الاول وقوله واما اذا كان مقادما للاكبر الى احوال انسان  
 الى تعليل اشراط كون الاوسط مقادما للاكبر في الاتفاده

قده



العامه ومعناه ان الاوسط اذا كان متساويا للأكبر  
 كما في الشكل الثالث كما ذكرنا فانه وان لم يوجد تحقق صوابه  
 المطلوب لجواز كبر الملتزم كما ذكرنا في الاتفاقه العامه  
 لكنه يوجب صدق الأكبر لا صدق الثاني في الاتفاقه  
 العامه واجب وعدم منافاه للاصغر الذي هو لا  
 الاوسط لانه لو كان الأكبر منافيا للاصغر لكان منافيا  
 للاوسط الملتزم من الحلف وادراكا الأكبر صادقا  
 ولم يكن منافيا للاصغر فصدق السبقه لاتفاقه عامه  
**قال** والسبقه تتبع لاتفاقه الى قوله كليه اللزومه  
**اقول** اذا كانا احدي المقدمتين اتفاقه والاخرى  
 لزوميه فالسبقه تابعه للاتفاقه في الكيف والخصوص  
 والعموم الا اذا كانا لاتفاقه الساكبه عامه ومي كبرى  
 في الشكل الثاني او صغرى في الشكل الرابع فان السبقه  
 خاصه لا عامه لان من السبقه ساله اما في الشكل الثاني  
 فظاهرا واما في الشكل الرابع فلان شروط المنهج للاحتاج  
 خصوص الاتفاقه او كون الاوسط تاليا في الاتفاقه  
 الصغرى وينتفي منها وصدق الساكبه لاتفاقه  
 لجواز كذا الثاني وهو لا ان للاصغر في الثاني ونفس  
 الاصغر في الرابع ويكبر صدق الأكبر حينئذ فيصدق

الأكبر

الأكبر فلا يصدق ساله اتفاقه عامه بل خاصه  
 قوله وان تعلم وجوب كليه اللزومه لانه يستدل فيها  
 بوجود الملتزم على وجود اللانم وبعدم اللانم على  
 عدم الملتزم وذلك ما يحقق كليه اللزومه **قال**  
 وينبغي ان تعلم الى قوله الآتي اللزوميات **اقول**  
 قال صاحب الكشف ان قول الشيخ ان الاتفاقه  
 العامه هي التي يكون تالها صادقا في الواقع فقط  
 سوار كان المقدم صادقا او كاذبا يجوز على ان  
 المراد به الثاني الصادق الذي لا يكون منافيا للمقدم  
 الكاذب لانه لو لم يكن كذلك لم يصدق اللزوميه  
 عن كاذب لان المقدم الصادق في نفس الامر يصدق  
 على كل تقدير فوض سوار كان منافيا له او لا فاذا  
 فرضنا المقدم الصادق الكاذب لزم صدق  
 كل صادق في نفس الامر فلا يلزمه كاذب منبغى  
 ان يكون المراد بالاتفاقه العامه ان يصدق تالها  
 مع عدم منافاه لمقدمها وانما قال الشيخ بان  
 القياس المذكور لاتفاقه فيستلزم لا يعلم بالتساوي  
 يتوقف على العلم بالأكبر اذا كانا لاتفاقه كبرى  
 واداعلم الأكبر علم صدقه مع كل امر واقع فانه



فانه لا يعتبر في اوضاع الاتفاقه الا الاوضاع الكائنه  
 في نفس الامر فاذن تعلم صدور الاكبر مع الاصغر فلا يحا  
 الى الاوسط فلا يجد الحق في الاتفاقه فان كثير يقع  
 ولذلك قال المصنف لم يحكم بعد الا في اللزوميات  
**قال** وشكل الشئ على الشكل الاول الى قوله كونه فردا  
**اقول** وشكل الشئ على الشكل الاول في اللزوميات  
 بانه صدق كلما كان الانسان فردا كان عددا وكلما كان  
 عددا كان ندحا وكذلك ينبغي في كلما كان الانسان  
 فردا كان ندحا جوابا بسببه ان الكبرى ان كانت اتفاقه  
 يمنع انتجها لعدم كون الاوسط مقدما في الترتيب  
 وذلك شرط في المنتج للاجواب وان كانا لزوميه يمنع  
 صدقها اذ لا يلزم كونه ندحا من جميع اوضاع كونه  
 عددا ومن جملتها كونه فردا وايضا قال المصنف في  
 بعض كتبه ان الصواب تسليم صدور المقدمات ومنع استح  
 صدور النتيجة فان كون الاشئ فردا محال مجازا استدلالا  
 للمحال وهو كونه مع ذلك ندحا وشكل العاقل اثر  
 الدين الابرار لعهد الله وقال من شرط الانساج ان  
 يكون الكبرى صادقة على تقدير صدق الاصغر وذلك  
 ممنوع في القياس المسمى في اللزوميات ومثل بقوله

كلما كان

152

كلما كان هذا الشئ ابيض واسود كان اسود وكلما كان  
 اسود لم يكن ابيض فيجيب لا يصدق الكبرى على تقدير  
 صدق الاصغر واجاب عنه الامام بم اللبس العفاري  
 رحمه الله بانه كلما صدر الاصغر فلو لم يصدق الاكبر  
 لصدق بقضه وحينئذ بما ان يصدق الاوسط اولافان  
 صدق يلزم كذا الكبرى وان لم يصدق يلزم كذا الصغر  
 ومنع هذا الجواب الفاضل بم للبر الكافي رحمه الله  
 بان قوله كلما صدق الاصغر ان لم يصدق الاكبر صدق  
 بقضه ممنوع فان تضمن الموجه الكلمة المحتملة ليس  
 موجه معدوله وانما هو سالبه حرمه سبطه وهي  
 منها لا يستلزم الموجه المعدوله واجاب الكافي  
 عن هذا الشك بان الكبرى صادقة على تقدير صدق الاصغر  
 لان المعنى بصدق الكبرى في نفس الامر ان لها يلزم  
 مقدمها المفروض وجوده في كل زمان مع كل فرض عرض  
 له بسبب اجتماع احواله ممكنه للاجتماع ومن جملة تلك الازا  
 التي ان الذي فرض فيه الاصغر لان فرض وجود الاوسط  
 في الزمان اعم من فرض وجوده فيه بل هو ذلك وقال  
 المصنف رحمه الله ان من حق معنى المقدمات اللزوميات  
 علم انساج القياس المذكور ويكفي في البداهات التنبيه



فان معنى الصغرى ان ح د لازم ل ا ب على كل تقدير من تقادير  
 ووضع من ا وضاعه و زمان من ا زمانه ومعنى الكبرى  
 ان ه د لازم ل ج د كذلك ولا يخفى ان جملة تقادير ا ب  
 و ا وضاعه و ا زمانه من جملة تقادير ح د و ا وضاعه  
 و ا زمانه فيكون ه د لازما ل ا ب كذلك وهو معنى قولنا  
 كلما كان ا ب ف ه ز ولا يخفى حينئذ منع التقدير المذكور  
**قَالَ** وعلى الثالث شك الى قوله صدقها **اقول**  
 توجه الشك ان القياس لو انتظم في الشكل الثالث المتصلين  
 الكليتين اللزوميتين يلزم ان لا تصدق السالبة الكلمة  
 اللزومية والتالى باطل لا نقا فتم على صدقها بان الملازمة  
 انه على تقدير ذلك القياس كبريات الملازمة الجبرية  
 بين شيئين كما فاولو كانا نقصان والاوسط مجموع  
 الشئ فلا تصدق السالبة الكلمة من شيئين مثلا كلما كان  
 ا ب وح د فان وكلما كان ا ب وح د ف ه ز فمقتضى  
 اذا كان ا ب وح د والمصنف ما ذكره جديلا في هذا الكتاب  
 لذكر كونه في بعض كتبه وموانه ان كان المراد بالموجبه  
 الكلمة اللزومية لزوم التالى على تقدير من تقادير المقد  
 وبالموجه الجبرية اللزومية لزوم التالى على بعض التقادير  
 فالملازمه الجبرية متحققه بين كل امرين وان كان لزوم

كله

التالى من المقدم

التالى من المقدم نفسه فلم يلزم من احد المتضمنين  
 المتضمنين الاخر ولا يلزم ايضا من كل زيد لكل عمرو  
 فلم يكن بينهما ملازمه بهذا المعنى وان كان بينهما ملازمه  
 جبريه بالمعنى الاول والى حاصله انه لا يلزم من الشكل  
 الثالث الا صدق التالى على بعض تقادير صدق المقدم  
 ولا يلزم ان يكون لزوم التالى ناشيا عن المقدم وتقول  
 ايضا لا نسلم كذا لسالكه الكلمة اللزومية على تقدير  
 صدق الموجه الجبريه غايه ما في الباب ان اجتماعها  
 اجتماع للتيفضين وذلك ان كان نجما لا يلزم الجوز  
 على تقدير صدق المتصلتين اللزوميتين صدقها  
 مجاز وقد استعملنا في الشكل الثالث **قال**  
 وقد ذكرنا الشرح بان الاولى الى قوله صدقها **اقول**  
 قد ذكرنا الشرح ان القياس المذكور من الصغرى الاتفاقيه  
 الموجهه والكبرى اللزومية الموجهه لا ينفذ ولا يكون  
 قياسا لان العلم بوجود الاكبر حاصل من مجرد الكبرى  
 لان الكبرى تدل على لزوم الاكبر للاوسط والاوسط  
 واقع في نفس الامر وحينئذ تقع الاكبر مع الاصغر  
 من غير ملايظه قياسا من جواسه ان المطلوب موافقه  
 الاكبر للاصغر وقد لا يثبت لذلك الا عند العلم بلزومه

في الشكل الاول



لا وسط وموافق الاوسط للاصغر للكون الاكبر حنيا  
 ودكون الشئ لفضا ان القياس من الكبر من الصغرى الموجبه  
 الاتفاقية والكبرى الساكنة للفوميه تمنح سالبه لزوميه  
 مع اننا ذكرنا انه لا تمنح لانه مشروط في المخلط من الاتفاقية  
 واللزوميه كون اللزوميه صحيحه في المنح للسلب ودليل  
 الشئ لانه لو لم تمنح ذلك القياس لنم الاكبر الاصغر  
 وادالتم الاصغر لنم الاوسط ايضا اذا فرض الاوسط  
 مع الاصغر سدا خلف وجوابه لا يحصل من ذلك الا  
 الا وجود شئ مع الملتزم الذي هو الاصغر ولا يقتضي ذلك  
 ان يكون ذلك الشئ متعلقا بالانم الذي هو الاكبر ولو كان  
 كذلك لنم لكل شئ لنم ملحقا بالنم كل امر فانه يمكن فرض  
 كل امر مع ذلك الملتزم وملا محال وان التزم ملزم مدالنا  
 بناء على ان كل امر من فرضا ملازمه جزمه سرهانه من الحكم  
 الثالث والاوسط مجموع الامر من فقد يقضه للمصنف  
 بقوله هذا الاتزام صدق الساكنة الكلية مع قصر حكم  
 بصورتها **قال** القسم الثاني ان يكون الاوسط جزا غير  
 تام الى قوله من الثالث **اقول** القسم الثاني من القياس  
 الكبر من المتصلين ان يكون الاوسط جزا غير تام من المقدمتين  
 وهو على اربعة اقسام لان للاوسط اما ان يكون جزا

لان الكبرى سالبه

ينفي لى

مبني

مقدما المقدم من اجزاء تاليين المقدمتين او جزر مقدم  
 الصغرى وتالي الكبرى او جزر تالي الصغرى ومقدم  
 ومنعقد الاشكال الاربعه في كل قسم من الطرفين المتسا  
 والمتجه في الكل متصلة مقدما متصلة مركبة من الطرفين  
 الغير المتساكن من الصغرى ومن ملحقه بالتاليين المتسا  
 وتاليها متصلة مركبة من الطرفين الغير المتساكن من الكبرى  
 ومن ملحقه بالتاليين المتساكنين ويوضع الطرفين  
 الغير المتساكنين في المنعقد كوضعها في القياس ان  
 كان مقدما في الصغرى فيوضع مقدما في الاصغر وان  
 كان تاليا في الصغرى فيوضع تاليا في الاصغر وكذلك الاخر  
 ومما اشبه المتساكن من كل قسم في كل شكل على شرائط  
 اشاح ذلك الشكل بمنح وقد لا يكون كذلك ومشروط في انما  
 كون المقدمة المتساكنة التالي موجبيه وكون المقدمتين المتسا  
 متلازمتين والبرهان من الشكل الثالث والاوسط  
 ملازمه كل واحد من الطرفين المتساكنين للآخر مثال  
 القسم الاول من الاقسام الاربعه قد يكون ادا كان كل  
 جزا فده وقد يكون ادا كان كل جزا فوز بمنح  
 قد يكون ادا كان قد يكون ادا كان كل جزا فده قد  
 يكون ادا كان كل جزا فوز قوله بيانه ان بقدر صد

ك

ركين

و

ركن

كاسحي

ح

ركن

و



الملازمين ان ياد ملازمه احد المشاركي للآخر وعكسها  
 بان نقول كلما صدق الحزب المشاركون من الصغرى صدق  
 هو والحزب المشاركون من الكبرى وكلما صدق صدق  
 المؤلف كلما صدق الحزب المشاركون من الصغرى  
 صدق بتحق المؤلف وكلما صدق الحزب المشاركون من  
 الكبرى اي كلما كان كل حزب فكل حزب انضمامها الى الصغرى  
 سلكا كلما كان كل حزب فكل حزب او قد يكون اذا كان كل حزب  
 فله من من السلك الثالث قد يكون اذا كان كل حزب افذه  
 وهو الاصح والاضا نقول كلما صدق الحزب المشاركون من  
 الكبرى صدق هو والحزب المشاركون من الصغرى وكلما  
 صدق صدق بتحق المؤلف كلما صدق الحزب المشاركون  
 من الكبرى وهو كل حزب اصدق بتحق المؤلف وهي  
 كل حزب انضمامها الى الكبرى سلكا كلما كان كل حزب فكل حزب  
 وقد يكون اذا كان كل حزب فوز من من الثالث قد يكون  
 اذا كان كل حزب فوز وهو الاكبر قوله ومجموعها من  
 المطلوب بان نقول كلما صدق الملازمين وهي ملازمه  
 احدا المشاركون للآخر وعكسها صدق الاصح كما يتبين وكلما  
 صدق الملازمين صدق الاكبر كما يتبين من من الثالث  
 قد يكون اذا كان الاصح فتكون الاكبر وهو المطلوب

قال شافعي  
 القسم الثالث

**قال** مثله من القسم الثاني الى اخره **اقول**  
 القسم الثاني من الاقسام الاربعه قد يكون اذا كان  
 ده فكل حزب وقد يكون اذا كان وز كل حزب اصدق  
 يكون اذا كان قد يكون اذا كان ده فكل حزب اصدق  
 اذا كان وز فكل حزب الا انه يتقدم الملازمين المشار  
 بكون كلما كان كل حزب فكل حزب وكل حزب او كلما  
 كان كل حزب وكل حزب اصدق كلما كان كل  
 حزب فكل حزب انضمامها الى الصغرى بان يجعلها كبرى  
 للصغرى من من الشكل الاول قد يكون اذا كان ده  
 فكل حزب وهو الاصح وهو صدق ايضا كلما كان كل حزب  
 فكل حزب وكل حزب او كلما كان كل حزب وكل حزب ا  
 فكل حزب اصدق كلما كان كل حزب فكل حزب اصدق  
 كبرى كبرى القياس من من الاول قد يكون اذا كان  
 فكل حزب وهو الاكبر وحصل المطلوب من الشكل  
 الثالث بان نقول كلما صدق الملازمين صدق الاصح  
 وكلما صدق الملازمين صدق الاكبر صدق بتحق  
 اذا صدق الاصح صدق الاكبر وهو المطلوب  
**قال** مثله من القسم الثالث الى اخره **اقول**  
 القسم الثالث من الاقسام الاربعه قد يكون

كبن



اذا كان كل جزء فده وقد يكون اذا كان وز كل جزء  
 منج مد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل جزء فده قد  
 يكون اذا كان وز كل جزء بانه يمثل ما ذكرنا القسم  
 الرابع من الاقسام الاربعه مد يكون اذا كان ده كل  
 جزء وقد يكون اذا كان كل جزء فوز قد يكون اذا كان  
 قد يكون اذا كان ده كل جزء افقد يكون اذا كان كل جزء  
 فوز وبانه باعترافنا قولنا وان كانت احدى المقدمتين  
 ككلمه كفاك في الاوسط ملازمه مقدم الكلمه للطور والمشار  
 من الاخرى وصون البرهان ان يقول اذا صدق الجزء  
 المشارك من الاخرى صدق مقدم الكلمه وموعن الجز  
 المشارك لو طغوه مقبول كلما صدق الجزء المشارك من  
 الاخرى صدق هو والمشارك من الكلمه وكلما صدق مقدم  
 مقبوعه المؤلف كلما صدق الجزء المشارك من الاخرى  
 صدق مقبوعه المؤلف فنه الى المقدمه الاخرى لمفج اجد  
 طر في المقبوعه وايضا صدق كلما صدق الجزء المشارك  
 من الاخرى صدق الجزء الغير المشارك من الكلمه لانه مقدمها  
 الذي هو لازم الجزء المشارك من الاخرى او لازم مقدمها  
 بجعل من المقدمه كبرى نقولنا كلما صدق الجزء المشارك  
 من الاخرى صدق مقبوعه المؤلف لمفج من المؤلف قد يكون

منج

من الكلمه

الاصدق

اذا صدق مقبوعه المؤلف صدق الجزء الغير المشار  
 من الكلمه وهو الطور اخر المقبوعه اعلم انه شرط  
 ههنا ايضا ايجاب المقدمه المشارك التالي **قال**  
 وبجانب تعلم الى قوله في قوله كلمه **اقول** من شرط  
 نافع في المباحث الا انه الاول انه كلما صدق وجهه  
 كلمه ومقدمها جزئي فقد صدق ومقدمها كلي لان  
 الكل مستلزم للجزئي والجزئي لقاليه الثاني كلما صدق  
 سالبه كلمه وتالياها جزئي فقد صدق وتالياها كلي لان  
 الجزئي لا عم لو لم يكن لان الشئ لم يكن الكلي الاخص لان له  
 والا كان ذلك لا عم لان له الثالث كلما صدق  
 وجهه كلمه وتالياها كلي فقد صدق وتالياها جزئي لان  
 الجزئي لانم للكل ولازم اللازم لانم الرابع  
 كلما صدق وجهه جزئه ومقدمها كلي فقد صدق مقدم  
 جزئي ورمانه من السكل الثالث والاوسط وكل المقدم  
 الكلي الخامس كلما صدق وجهه جزئه وتالياها  
 كلي فقد صدق وتالياها جزئي لان الجزئي لانم الكلي الذي  
 تواليه الوجه السادس كلما صدق سالبه  
 جزئه وتالياها جزئي فقد صدق وتالياها كلي ورمانه  
 من السكل الثاني والاوسط التالي الجزئي **قال**

ها

م



وان لم يشمل المشا وكان الى قوله ما استثنيه **بعدها قول**  
 واما يشمل المشا وكان على شوابط اناج الاشكال  
 وترعى القوى المذكورة اى الضوابط الست المذكورة  
 وجب في كل قسم من الاقسام الاربعه شرايط حتى يبلغ اياها  
 شوابط القسم الاول فملئته **ا** كون احدى المتصلين  
 كلمه **ب** كون احدى المشاكر بعينها او كليتها مع نتجه  
 المؤلف ومع كلمه عكسها منجه لمقدم تلك المتصلة الكلمه  
**س** كون نتجه المؤلف لانه لحدى المشاكر الى اى  
 بعينها او كليتها مع نتجه المؤلف او مع كلمه عكسها منجه  
 لمقدم تلك المتصلة واما شوابط القسم الثانى ففى المنفصلين  
 في الكيف كون نتجه المؤلف مع تالى احدى المتصلتين منجه  
 لتالى الاخرى وفى المخلطين في الكيف كون الموجه كلمه  
 وكون نتجه المؤلف مع احد طرفي تلك الموجه منتهى لتالى  
 السالبيه وما جعل اوسطا في كل من الموجهتين والسالبتين  
 والمخلطين شرط لذلك القسم ايضا واما شوابط القسم  
 الثالث في الواجب فاجد الامر ان اياها كون احدى المعدمتين  
 كلمه مع كون احدى المشاكر بعينها او كليتها مع نتجه المؤلف  
 او مع كلمه عكسها منجا لمقدم تلك الكلمه واما كون احدى  
 المعدمتين موجهه كلمه والاخرى سالبه مع كون نتجه المؤلف

مع احد طرفي

مع احد طرفي الموجه منتهى لتالى السالبيه وما جعل  
 اوسطا في كل قسم من اقسامها شروط لذلك القسم والبرهان  
 في كل من السلكين التاليين اما استثناء المصنف بعد ذلك  
**قال** والاوسط في القسم الاول الى قوله من المؤلف  
**اقول** والاوسط في القسم الاول الفهم ان يكون المشا  
 مقدمي المعدمتين ملازمه بنتجه المؤلف للمنفج من المشا  
 كقولنا كلما كان لاشي ح ب فده وقد يكون اذا كان  
 كل ب ا فوز منه قد يكون اذا كان قد اذا كان لاشي ح  
 ح ا فده قد يكون اذا كان لاشي ح ا فوز بيه لما  
 كان كل ب ا مستلزما لاشي ح ا صدق كلما صدق كل  
 ب ا صدق لاشي ح ا و كل ب ا وكلما صدق ب ا وكلما صدق  
 لاشي ح ا صدق كلما صدق كل ب ا فلاشي ح ب  
 ولاشي ح ح مستلزم لده فكل ب ا مستلزم لده  
 مقول كلما كان كل ب ا ملاس ح ا وكلما كان كل ب ا  
 فده ملغ من المؤلف قد يكون اذا كان لاشي ح ا فده  
 وهو الاصح وانما كل ب ا مستلزم لاشي ح ا كلما  
 ولو جربها فينتج من المؤلف قد يكون اذا كان لاشي ح ا  
 فوز وهو الاكبر ثم اذا صدق ملازمه لاشي ح ا الكل ب ا  
 صدق الاصح وانما صدق تلك الملازمه صدق الاكبر

نقول



ينفع من الثالث ما يكون اذا صدق الاصغر صدق الاكبر  
**قال** والاوسط في القسم الثاني الى قوله كبرى **اقول**  
 والاوسط في القسم الثاني الذي المشار كان الثاني المقدمتان  
 فيه والمقدمتان موجبتان سلم لانها المنهج من المشار كبرى  
 نتيجة المؤلف كقولنا قد يكون اذا كان ده فلا شيء من حـ  
 وقد يكون اذا كان وز فكل بـ ا قد يكون اذا كان ليس كلما  
 كان ده فلا شيء من حـ ا فليس كلما كان وز فلا شيء من حـ ا  
 بانه انما على تقدير صدق ليس الله اذا كان لاشي من حـ ا  
 فلا شيء من حـ ب فحقل من كبرى وصغرى القياس صغرى  
 منج من الشكل الثاني ليس كلما كان ده فلا شيء من حـ ا وهو  
 الاصغر وايضا ذلك التقدير معلوم لقولنا ليس البتة  
 اذا كان لاشي من حـ ا فكل بـ ا فحقل من هذا اللازم كبرى  
 وكبرى القياس صغرى منج من الثاني ليس كلما كان وز  
 فلا شيء من حـ ا وهو الاكبر وانما لازم هذا اللازم من ملك  
 السالمة لانه لو لم يصدق هذا لصدق منقذه وهو قد يكون  
 اذا كان لاشي من حـ ا فكل بـ ا فنقول قد يكون اذا كان لاشي  
 من حـ ا فلا شيء من حـ ا فكل بـ ا واذا صدق فاصدق لاشي  
 من حـ ب ينفع قد يكون اذا كان لاشي من حـ ا فكل بـ ا وذلك  
 السالمة الملقوه ليس الله اذا كان لاشي من حـ ا فلا شيء من حـ ب

غرضه

ينفعه

من الاول

ملاحضه

ملاحضه **قال** واما في السالمة التي الى قوله كبرى صغرى  
**اقول** واما كانا المقدمتان ما البتة في القسم الثاني  
 مشروط لانهما كون الاوسط ملازمه المنهج من المشار كبرى  
 نتيجة المؤلف كقولنا ليس كلما كان ده فلا شيء من حـ ب وليس  
 كلما كان وز فكل بـ ا ينفع قد يكون اذا كان ليس كلما كان ده  
 فلا شيء من حـ ا فليس كلما كان وز فلا شيء من حـ ا بانه يتقوى  
 ملازمه كل بـ ا لاشي من حـ ا صدق كلما كان لاشي من حـ ا  
 فلا شيء من حـ ا فكل بـ ا وكلما كان كذلك فلا شيء من حـ ب ينفع  
 كلما كان لاشي من حـ ا فلا شيء من حـ ب ب يجعل من كبرى لصغرى  
 القياس المنهج من الثاني ليس كلما كان ده فلا شيء من حـ ا  
 وهو الاصغر وايضا يجعل من هذا الملازم وهو كلما كان  
 لاشي من حـ ا فكل بـ ا كبرى وكبرى القياس صغرى ينفع  
 من الثاني ليس كلما كان وز فلا شيء من حـ ا وهو الاكبر  
 ويحصل المطلوب من الشكل الثالث والاوسط من  
 الملازمه ويعلم من هذا ان المقدمتين اذا كانتا كليتين  
 كان الاصغر والاكبر كليتين لان الانساج من الشكل  
 الثاني والمقدمتان كليتان فيكون النتيجة كلية  
**قال** واما في الخلف التي الى قوله عكس ذلك التقدير  
**اقول** ما ذكر في القسم الثاني حيث يكون المقدمتان



موجباً وسالبين أما اذا كانا مختلفين في الكف  
 فالأوسط ملائمة مقدم الموجه لنتجه العالف مثله  
 والصغرى سالبه ليس كلما كان دة فلا شيء من ح ب وكلما  
 كان وز فكل ب ا مفتح قد يكون اذا كان ليس كلما كان دة فلا شيء  
 من ح ا فقد يكون اذا كان وز فلا شيء من ح ا بيانه مقدم  
 صدق كلما كان لا شيء من ح ا فوز يجعل صدق صغرى الكبرى  
 العا من ليدفع من الاول كلما كان صدق فلا شيء من ح ا فكل ب ا  
 ثم نقول كلما كان لا شيء من ح ا فلا شيء من ح ا و كل ب ا وكلما  
 كان كذلك فلا شيء من ح ب مفتح من الاول كلما كان لا شيء من  
 ح ا فلا شيء من ح ب فيجعل صدق كبرى الصغرى العا من ليدفع  
 من الثاني ليس كلما كان دة فلا شيء من ح ا وهو الاصح  
 وانما اذا صدق صدق الملازمة صدق عكسها وهو قد يكون  
 اذا كان وز فلا شيء من ح ا وهو الاكبر تعيينه ثم نقول اذا  
 صدق صدق الملازمة صدق الاصح وانما صدق صدق الملازمة  
 صدق الاكبر فقد يكون صدق الاصح صدق الاكبر  
 وهو المطلوب **قال** والاوسط في القسم الثالث الى قوله  
 صغرى **اقول** القسم الثالث الذي يكون احد المشار كنه  
 مقدم الصغرى والاخر تالي الكبرى على اقسام الاول  
 ان يكون المنتجه احاطه من توجه العالف ومن احد المشار كين

مقدم الصغرى

مقدم الصغرى والمنتجه من المشار كين تالي الكبرى الكبرى  
 موجه فالأوسط منه ملائمة نتيجة العالف المنتجه من المشار  
 مثله كلما كان لا شيء من ح ب فده وقد يكون اذا كان  
 وز فكل ب ا مفتح قد يكون اذا كان قد يكون لا شيء من ح ا  
 فده فقد يكون اذا كان وز فلا شيء من ح ا بيانه مقدم  
 صدق كلما كان كل ب ا فلا شيء من ح ا الصدق كلما صدق  
 كل ب ا صدق لا شيء من ح ا و كل ب ا اذا صدق فاصدق لا شيء  
 من ح ب مفتح كلما صدق كل ب ا صدق لا شيء من ح ب فيها  
 الى صغرى العا من ليدفع من الاول كلما صدق كل ب ا فده ثم  
 يجعل صدق المنتجه كبرى لنتجه الملازمة مفتح من الثالث قد يكون  
 اذا كان لا شيء من ح ا فده وهو الاصح وانما يجعل صدق  
 الملازمة كبرى وكبرى العا من صغرى ليدفع من الاول قد يكون  
 اذا كان وز فلا شيء من ح ا وهو الاكبر وحصل المطلوب  
 من الثالث والاوسط صدق الملازمة الثاني ان يكون  
 الكبرى سالبه نقول كلما كان لا شيء من ح ب فده وليس لنتجه  
 اذا كان وز فكل ب ا مفتح قد يكون اذا كان كلما كان لا شيء  
 من ح ا فده فليس كلما كان وز فلا شيء من ح ا فالأوسط  
 منه ملائمة المنتجه من المشار كين لنتجه العالف وهو كلما  
 كان لا شيء من ح ا فكل ب ا لانه على تقدير صدق الملازمة صدق

ركين

اذا كان

ن

ن



كلما صدق لاسي وح اصدق لاسي وح او كذب او كلما صدق  
 صدق لاشي وح ب مني **والاول** كلما صدق لاسي وح اصدق  
 لاشي وح ب ولاسي وح ب مصلزم لده مصلزم كلما  
 كان لاسي وح ا فده وهو الاصغر وايضا يخل من  
 الملازم كبرى وكبرى القياس صغرى لنتج والثاني ليس كلما  
 البتة او كان وفي ملاشي وح او كبرى القياس ان كانت  
 كلمة فالاكبر كلي وان كانت حزمة فالاكبر حزمة ويحصل  
 المطلوب الثالث والاوسط الملازم المذكور الثالث  
 ان يكون النتيجة الحاصلة من نتجة النالف ومن احد المشاركون  
 تالي الكبرى السالك والاوسط فده ملازمه المنج من المشاركون  
 لتتجه النالف بقولنا كلما كان كل ح ب فده وليس كلما كان  
 ب فده فبعض ب ا مني قد يكون ا كان كلما كان كل ح ا  
 فده فليس كلما كان ب فكل ح ا بانه لا يصدق كلما  
 كان كل ح ا فكل ح ب بعضها الى صغرى القياس مني  
 من الاول الاصغر وهو كلما كان كل ح ا فده وايضا لا  
 لدا صدق تلك الملازم صدق كلما كان كل ح ا فكل ح ب  
 فكل ح ا وكلما صدق فاصدو بعض ب ا مني كلما كان كل ح ا  
 بعض ب ا يخل من النتيجة كبرى وكبرى القياس صغرى  
 لنتج من الثاني ليس كلما كان ب فكل ح ا وهو الاكبر ويحصل

وهو الاكبر

المطلوب

المطلوب من الشكل الثالث بان يجعل هذه الممارسة  
 والاوسط **فالثاني** وحكم القسم الرابع الى اخر القسم  
**اقول** القسم الرابع وهو ان يكون احد المشاركون فيه  
 تالي الصغرى ومقدم الكبرى حكمه حكم الترتيب الثالث باقيا  
 ومنتجة القسم الثالث حزمة كما عرفت ومنها كذلك لا  
 اذا كان تالي الصغرى الموجبة الكلمة منتجا لمقدم الكبرى  
 الموجبة الكلمة من الاول فان النتيجة حينئذ كلمة حزمة  
 بانه من الشكل الاول والاوسط ملازمه نتجة النالف  
 لمقدم الصغرى ومثاله كلما كان ب فكل ح ب وكلما  
 كان بعض ب ا فبعض ب ا مني كلما كان كلما كان ب فكل  
 ح ا فبعض ب ا فكل ح ا فبعض ب ا فبعض ب ا فبعض ب ا  
 تلك الملازم صدق كلما كان كلما كان ب فكل ح ب  
 ح ا فبعض ب ا فكل ح ا فبعض ب ا فبعض ب ا فبعض ب ا  
 كبرى القياس مني لنتج من الاول المطلوب بان صغرى  
 ملا القياس انه اذا صدق كلما كان ب فكل ح ا  
 صدق هذه الملازمه وصغرى القياس الاصل واما  
 صدقها صدق قد يكون اذا كان كل ح ا فكل ح ب  
 واما صدق هذه البتة صدق قد يكون اذا كان كل ح ا  
 فكل ح ب فكل ح ا وكلما كان كذلك بعض ب ا مني

من نتجة النالف



قد يكون ذلك في كل واحد من اقسامه انما هو صدق  
 الملازم المدعوم صدق هذا الجزء وذلك معنى  
 قولنا كلما كان كلما كان دة فكل واحد من هذه  
 كل واحد من اقسامه او قسم على هذا سائر الاشكال والفرق  
 في كل قسم قوله وبما ان تعلم الى اخره اراد ان السطر  
 في الجملتين بحيث ان يلزم من المقدمة لا بواسطة مقدمه  
 اجنبية كذلك في الاقتران الشرطية بحيث ان يلزم من المقدمة  
 لا بواسطة مقدمه اجنبية وبما ان هذا ان يشارك  
 المقدمات فيما يباينها من المطلوب اي يكون الا صغر  
 في الصغرى والا كبرى في الكبرى وكل ما تخكم بانها  
 فلا تفر بالبرهان على الانساج وما تقول بعدم انساجه  
 فعدم وجدان البرهان على انساجه لا البناء على دليل  
 العقم فمن طرف البرهان مع رعاية للشروط فينبغي  
 ان يحق ما كلف وما لو يتيم من العلم الا قليلا  
**قال** القسم الثالث ان يكون الاوسط جزءا تاما  
 من احدى اقسام غير تام من الاخرى الى اخر الفصل **اقول**  
 القسم الثالث من القياس المركب من المتصلين ان يكون الاوسط  
 جزءا تاما من احدى المقدمات غير تام من الاخرى  
 وذلك انما يكون في المقدمات شرطية هي والمقدمة

الاخرى

الاخرى تشارك في احد الطرفين مثله كلما كان  
 حد كلما كان ان دور وكلما كان وز فاه بفتح كذا  
 كان حد كلما كان ان فاه وحكم هذا القياس  
 حكم القياس المولف من الجملتين المتصلة الا ان المتشا  
 نه جملته ومنها شرطية ومنها العالقة من قسما  
 جملتي ومنها من قسما من شرطية مشروط بالانساج  
 وعدد العزوف في كل شكل من كل قسم يعرف من  
 هذا ظاهر كلام المصنف كذا ينبغي ان يقال حكم هذا القياس  
 حكم القياس المركب من الجملتين المتصلة او الجملتين  
 لان جزو المتصلة منها الجملتان يكون منفصلة ايضا  
**قال** الفصل الثاني في بيان تركب من المتصلين الى قوله  
 حقيقة **اقول** الفصل الثاني من القياس ان الاقترانية  
 فيما تركب من المتصلتين هو ايضا على اقسام لان  
 الاوسط اما جزو تام من كل واحد من المتصلتين  
 او جزو غير تام من كل واحد منها او جزو تام من احد  
 غير تام من الاخرى القسم الاول ان يكون الاوسط جزءا  
 تاما من كل واحد منها فان كان المتصلتان حقيقيتين  
 فشرط لا نساجه احدى المقدمات وكلية احدى  
 ومنها متصلة من حيث كليتي كل واحد من الطرفين



لان كل واحد من الطرفين يتسلم تقضي الاوسط وبعض  
 الاوسط يتسلم الطرفين الاخر حكم الافضل الحقيقي  
 كقولنا اذا ما اب اوجد ود ابا اما ج د لوه ز حقيقه  
 منع كلما كان ب ف ه ز وكلما كان ه ز ف ب وسيلزم  
 من المتصله ست مفصلان ساكبه مانع الجمع ومانع  
 الخلو وحقيقه لان الملائه من الشئ معنى سلب  
 منع الجمع بينهما وسلب منع الخلو بينهما واد اصدقت  
 ساكبه مانع الجمع وساكبه مانع الخلو صدق الساكبه  
 الحقيقه اعلم انه لما اهتمر المقدم عن التالي بالطبع  
 2 المفصلان لهما شكل من الاخر ولا احد الطرفين  
 2 السجده عن الاخر **قال** قال الشيخ لا يمتحان الى  
 قوله نفسه **اقول** قال الشيخ القياس المكن من  
 الحقيقتي لا يمتحان الا الاصغر والاكبر في الوضع ارتقا  
 كذبت المفصلان لو احديهما لان الاوسط لا يكون متضا  
 لكل واحد منهما فان الشئ الواحد لا يكون متضاه للآخرين  
 فان لم يكن متضا لواحد منهما كذبت الحقيقتان وان  
 كان متضا لواحد دون الاخر كذبت احدي الحقيقتي  
 وان اتخذ الاصغر والاكبر فيمتحان المفصلان فيلزم  
 عناد الشئ لنفسه وذلك باطل واجاب عنه صاحب الكشف

بان الطرفين

بان الطرفين انهما لا يتسلم كذا المتصلين او احدهما  
 لجواز ان يكون الطرفين متساويين والاوسط تقضي كل  
 لواحد منهما بالذات ومتساوي تقضي الاخر وسدا يكفي  
 2 الحقيقه وان اتخذ لا يمتحان عناد الشئ لنفسه بل  
 لزوم نفسه لان هذا القياس من متضاه للمتصله **قال**  
 ثم سدا البيان الى قوله العناد الحقيقه **اقول**  
 سدا جواب سوال من رتب من هذه البيانات في القياس  
 الشرطيه بواسطه قياس مخالف مقدمه متقدما والشك  
 الاصل في اجد حديها فان اتخذ الاوسط في هذه البيانات  
 مخالف اتخذ الاوسط في القياس الاصل والشئ منع  
 قياسيه مثل ذلك كما ذكر في قياس حرز الجوهري وجب  
 ارتفاع ارتفاع الجوهري اجاب بان الشئ انما منع  
 اذا كان البيان مخالف القياس بخلاف قياس حرز  
 الجوهري لا يحد واحد كما في الخلف فانه سجد به تقضي  
 السجده وذلك محال للصغرى او الكبرى في طرف واحد  
 ومنها كذلك وان كانت احدي المفصلتين حزمه فالسجده  
 متضاه حزمه مقدمها طرفي الحزمه ونالها طرفي الكليه  
 وتعلم من هذه المتضاه وتسلم المفصلان الست المذكور  
 وان كانت احدي المفصلتين ساكبه فالسجده متضاه ساكبه



مقدمها طرفا الموحدة وتالياها طرفا السالبة او بالاعكس نقولنا  
 داما اما ان اوجد وليس الله اما حده زوجه زجته  
 منع ليس كلما كان اب نه لا وليس كلما كان ه ز فاب  
 لانه لو لم يصدق صدق الملازم الكلي من اب وه ز من  
 الطرفين متساوي ان وه ز ولما كان من اب و جوعنا  
 حقيقي كلي من ز ومن جوعنا حقيقي ولكن بينهما سلب  
 العناد الحقيقي كما ذكرنا خلف **قال** وقال الشيخ  
 السالبي الى قوله موجه الجواب **قوله** قال الشيخ في الشفاء  
 المنفصلة السالبة السالبة الجزر لا يمنع للاختلاف لانه يصدق  
 اما ان يكون الاشياء فردا او زوجا وليس الله اما ان يكون  
 زوجا او لا فردا والصادق العناد من الفرد والفرد  
 واذا قلنا في الكبرى وليس الله اما ان يكون زوجا او لا خلا  
 كان الصادق حقيقا عدم التعاند من الفرد والاختلاف  
 قال المصنف اذا كانا سالبه صجبه الجبر لزوم العقم ايضا  
 اذا قلنا في الكبرى ليس الله اما ان يكون زوجا او مستقما  
 متساوي من والصادق العناد من الفرد والمقسم متساوي  
 وكقولنا ليس الله اما ان يكون زوجا او عدد والصادق  
 عدم التعاند من الفرد والعدد على ان الشيخ لم يخص  
 العقم بسالبة الجزر في الشفاء **قال** ولين كان مع

لنم ان كونه

الحقيقة

مع الحقيقة مانعة الجمع الى قوله ما يعم **اقول**  
 وان كان مع الحقيقة مانعة الجمع ان تحت متصلة كلية  
 مقدمها طرفا نفع الجمع وتالياها طرفا الحقيقة ان كانت  
 المقدمتان كليتين لان طرفا نفع الجمع متساويان بعض  
 الاوسط وتقتضيان الاوسط المتساويين غير طرفي الحقيقة  
 ولا انعكس ولا اصابا رت مانعة الجمع حقيقة لان طرفي  
 مانعة الجمع **فان** لطرفي الحقيقة فلو استلزم طرف  
 الحقيقة طرفا نفع الجمع كان الطرفين متساويين  
 واحدا المتساويين اذا عاند شيئا عنادا حقيقيا عاندا  
 الاخر كذلك ولان تقتضيان الاوسط لعم من طرفا نفع الجمع  
 وجوبا ان يفسر مانعة الجمع بمنع جمع الطرفين وجوبا لخلوها  
 وجوبا ان يفسر بمنع جمع الطرفين لمن يعرض للخلو  
 وهذا المعنى لعم ولا شك ان الاعم لا استلزم الاخص  
 وان كانت مع الحقيقة مانعة الجمع ان تحت متصلة كلية  
 مقدمها طرفا الحقيقة وتالياها طرفا نفع الجمع لان طرفي  
 الحقيقة متساويان يقتضيان الاوسط وهو متساويان طرفي  
 مانعة الجمع ولا انعكس ايضا ولا اصابا رت مانعة الجمع  
 حقيقة لما ذكرنا وايضا تقتضيان الاوسط اخص من طرفي  
 مانعة الجمع وجوبا ان يفسر مانعة الجمع بخلوها لخلوها

في



وجوار الجمع وجوارا ان تستر من خلق الطرفين فقط  
 وسلا اعم واصلا اعم لا يستلزم الاخص كما ذكرنا هـ  
**قال** وان كانا احدهما جزءا الى قوله من الطرفين اول  
 وان كانا احدي المنفصلتين الموجبتين جزءا تحت متصلة  
 جزءه مقدما من اى طرف يوجد فان كانا كلمة في الحقيقة  
 ان تحت بالذات لان طرفي ما نفع الجمع مستلزم بنفس الاوسط جزءا  
 وهو مستلزم طرفي الحقيقة كليهما من الشك الاول من  
 المتصلة وينعكس من المتصلة كمنسبا وان كانا كلمة في  
 ما نفع الجمع ان تحت موحده جزء من تحت الطرفين من الشكل  
 الاول فان يتفق طرفي الحقيقة مستلزم للاوسط جزءا  
 وهو مستلزم لتتفق طرفي نفع الجمع كليهما او من الثالث  
 لان الاوسط مستلزم لكل واحد من تحت الطرفين وذلك  
 ينتج من الثالث الملازم لجزءه من ذينك المتضمن ثم يرتد  
 من المتصلة الى المتصلة بجزءه المركب من الطرفين لان من  
 المتصلة يرتد الى ما نفع الجمع من غير مقدما وتقتضى بالها  
 والى ما نفع الخلو من تحت مقدما وغير بالها ومستلزم  
 ما نفع الجمع متصلة من غير احد الجزئين وتقتضى الاخر  
 ومستلزم ما نفع الخلو متصلة من تحت احد الجزئين هـ  
 للاجر وذلك نفس الطرفين المطلوب الملازم بينهما قال

مستلزم

وان كانا بحقيقة سالبه الى قوله ما نفع الخلو اقول  
 ان كانا احدي المنفصلتين سالبه وهي حقيقة لم يجمع لجوار  
 عدم الاتصال المحتقن من احد المتعاندتين في الشك  
 وتقتضى الاخر او لان المساوي مثلا صدق اما ان  
 صدق الشيء لسانا او فوسا ما نفع الجمع وليس الله اما ان  
 يكون فوسا او لا انسانا حقيقة مع صدق التعاندتين  
 الانسان وتقتضى ولو قلنا في الكبرى وليس الله اما  
 ان يكون فوسا او ناطقا حقيقة صدق الملازم من الساب  
 والناطق اما اذا كانا سالبه في ما نفع الجمع ان تحت متصلة  
 سالبه جزءه مقدما طرفي نفع الجمع كقولنا داما اما ان  
 اوجد حقيقة وقد لا يكون اما د او هـ ز ما نفع الجمع ينتج  
 قد لا يكون اذا كان هـ ز فاب واما فكلا كان هـ ز فاب  
 فلو لم مع الجمع هـ ز و د لان منع الجمع مع الملازم وهو  
 اب فوجب منع الجمع مع الملزم وهو ز وهذا خلف  
 ولا ينعكس لان تحت الاوسط الذي هو طرفي الحقيقة او  
 مساو له اخص من طرفي نفع الجمع ولا صدق سلب العام  
 عن بعض الخاص واذا كانا سالبه في ما نفع الخلو ينتج  
 ايضا متصلة سالبه جزءه مقدما طرفي الحقيقة داما اما  
 ان يكون اب اوجد حقيقة وليس الله اما ان يكون د

كقولنا ص



اوده ز مانعة الخلو منع قد لا يكون اذا كان اب فنه و الا  
 صدق كلما كان اب فنه و فلزم مع الخلو من حد و هـ  
 لان من حد و اب الذي هو ملزوم منع الخلو كما ذكرنا  
 مستلزم لمنع الخلو مع الملزوم الذي هو هـ من سدا خلف ولا صدق  
 عكسه لان مقتضى الاوسط الذي هو مقتضى له مساو له اعم  
 من طرف مانعة الخلو ولا صدق سلب العام عن الخاص **قال**  
 وان كانا منفصلين الى قوله طرف السالبة **اقول**  
 ان كانا منفصلين مانعة الخلو صحت ان تحت متصلة  
 جزئية مركبة من الطرفين والاوسط مقتضى الاوسط  
 والبرهان من الشكل الثالث كقولنا اما ان اوجد  
 واما اما حد لوه ز منع قد يكون اذا كان اب فنه ز  
 لا يصدق كلما لم يكن حد فان وكلما لم يكن حد فنه ز منع  
 من الثالث لك وان كانا منفصلين مانعة الجمع منع  
 ايضا متصلة جزئية مركبة من الطرفين والاوسط مولاد  
 والبرهان من الثالث لانه اذا صدقت المنفصلان  
 المذكوران مانعة الجمع صدق كلما كان حد لم يكن اب  
 وكلما كان حد لم يكن هـ ر منع من الثالث قد يكون اذا لم يكن  
 اب لم يكن هـ ز وهو المطلوب ولا يكون مقتضى في الصورة  
 كلمة لجواز كون كل واحد من الطرفين اعم من الآخر و يجب

اللائم

مقتضى

وان كانا احدهما

فان كانا احدهما سالبة فيمنع سالبة جزئية مركبة من الطرفين  
 فان كانا مانعة الخلو فالقديم من الوجه وان كانا  
 مانعة الجمع فالقديم من السالبة كقولنا اما ان اوجد  
 او حد وليس الله اما جـ و لهما هـ ز مانعة الخلو منع  
 ليس كلما كان اب فنه ز ولا صدق كلما كان اب فنه ز  
 فلزم منع الخلو من حد و هـ ز كما ذكرنا سدا خلف واذا  
 صدقت المنفصلان مانعة الجمع في المثال المذكور منع ليس  
 كلما كان هـ فـ فـ اب ولا صدق كلما كان هـ ز فان فلزم  
 منع الجمع من حد و هـ ز كما ذكرنا سدا خلف ولا صدق  
 مقتضى في الصورة كقوله لجواز كون طرفي الوجه اعم من الاول في خاص  
 من السالبة فلا صدق سلب العام عن الخاص في الصورة  
 والاولى ولا سلب العام عن بعض الخاص في الصورة  
**قال** وان كانا منفصلين احدهما مانعة الجمع  
 والاخرى مانعة الخلو الى قوله عن الاوسط **اقول**  
 ان كانا منفصلين احدهما مانعة الجمع والاخرى مانعة  
 الخلو وكل منهما صيغة كلية منع متصلة كلية مركبة من الطرفين  
 مقدمها من مانعة الجمع والبرهان من الشكل الاول كقولنا  
 اما ان اوجد او حد مانعة الجمع واما اما حد لوه ز  
 مانعة الخلو منع كلما كان اب فنه ز لانه كلما صدق اب

اي الجمع ان يكون مقدمها  
 سالبة في مانعة الخلو  
 الموجبة في مانعة الجمع

فـ



لم يكن حد وكلما لم يكن حد فنه من النوع الاول المطلوب ولا  
 يعكس الى الجوز ان مقدمها من نفع الخلو والاصار  
 ما نفع الجمع وما نفع الخلو حقيقة لا نفعها من النعمان  
 سدا خلف وانما ينقض الاوسط اعم من طرفي نفع الجمع  
 واحض من طرفي نفع الخلو وجوبا او جوازا كما علمت مع  
 عدم استلزام الاعم للاخص كلما وان كانت احدى المنفصلين  
 جزئية وهي نفع الجمع نفع القياس متصله حرة من الطرفين لا وسط  
 ينقض الاوسط والبرهان من الشكل الثالث مثلا اذا صدق قد  
 يكون اما اب او ج وما نفع الجمع واما اما د او هـ ز ما نفع  
 الخلو نفع قد يكون اذا كان اب فهـ ز لا ان مسئلة ينقض  
 حد وينقض حد مسئلة له ز نفع من الاول المطلوب وان كان  
 يكون لبيان من الشكل الثالث ويحصل بعض حد الاوسط  
 كما ذكر في المتن لحد الاول اولى وان كانت احدى من نفع الخلو  
 نفع متصله حرة من تنقي الطرفين والاوسط على الاوسط  
 والبرهان من الاول لانه في المثال المذكور اذا كانت احدى من نفع  
 الخلو والكلمة ما نفع الجمع نفع قد يكون لا يمكن ان فلم يكون  
 لا يمكن مسئلة لحد حد حد مسئلة للمكون ز يحصل  
 المطلوب من الشكل الاول **قال** وان كانت احدى من نفع  
 الى اخر القسم الاول **اقول** وان كانت احدى المنفصلين

سأله لم يمنع أما اذا كانت السالبة ما نفع الخلو فلصدق قولنا  
 دايما اما اذا كانت ايجابية او فوس ما نفع الجمع وليس البتة  
 اما اذا فوس او لا انسان والكون التعادل بين الانسان  
 واللا انسان ولو قلنا في الكبرى وليس الله اما اذا فوس  
 او ناطق كان الحق التلازم بين الانسان والناطق وان  
 كانت السالبة ما نفع الجمع فلصدق قولنا دايما اما اذا كانت  
 او لا فوس ما نفع الخلو وليس الله اما اذا لا فوس او  
 انسان ما نفع الجمع والكون التعادل بين اللا انسان والانسان  
 ولو قلنا في الكبرى وليس الله اما لا فوس او لا ناطق  
 كان الحق التلازم بين اللا انسان والناطق فالمنصف  
 وان تعلم ماد كذا انه مشروط في اشراج القياس المركب من المنفصلين  
 والشركة في جزير تام منها ايجاز احدى المقدمتين وكلية  
 احدهما وكون السالبة ترفع ما ثبت في الوجه من منع  
 الجمع او منع الخلو او كليهما عند اتحاد الطرفين الى الصغر  
 والكبرى في الجنس **قال** القسم الثاني ان يكون الاوسط  
 جزاء غير تام الى قوله كون التلازم اعم **اقول** القسم الثاني  
 من القياس المركب من المنفصلين ان يكون الاوسط جزاء غير تام  
 من المقدمتين وشروط اشراج هذا القسم اربعة ايجاز  
 المقدمتين **آ** كلية احدى **ب** صدق منع الخلو على المقد

ما نفع الخلو

ن

ن

ي

ي

متى



بان كانا حقيقتين او ما نفى الخلو او احدهما حقيقته ولا خرى  
 مانع الخلو عموما اشمال المشاركتين على المؤلف منقح والمنتج  
 2 الاقسام مانع الخلو من غير ما لا يشارك ومن يشارك المؤلف  
 الا 2 القسم الرابع كما سيجي واصناف هذا القسم خمسة لان  
 المشارك حرز واحد من احدى المقدمتين وجميع الاجراء على  
 الاول اما ان يشارك جريا واحدا من الاخرى او يشارك  
 جميع اجراء الاخرى وعلى الثاني فاما ان يشارك كل واحد  
 كل واحد من الاخرى فقط او كل واحد من الاول كل واحد  
 من الاخرى او واحد من الاول في جميع اجراء الاخرى والآخر  
 من الاول واحد من الاخرى **الصف الاول** ان يشارك  
 جريا واحدا من احدهما جريا واحدا من الاخرى مثال ذلك  
 امان واما د واما كل د واما كل د ه منتج كل امان  
 واما د واما كل د ه والمنتج د ان يشارك جريا واحدا من  
 منتج المؤلف وان يشارك من الطرفين اللذان لا يشاركان  
 والبرهان ان الواقع لا يخلو عن بحر من المشاركتين وعن احد  
 بحر من المشاركتين فان وقع الاول صدق منتج المؤلف  
 وان وقع الثاني صدق احد البحر من غير المشاركتين ولا ينفج  
 هذا الصنف ولا الاصناف الاربعه الباقية من هذا الصنف  
 مانع الجمع كونه الا انهم لا ينفج المؤلف اعم من المقدمتين

لا حاكم

المشاركين

المشاركتين واما كان كذلك جاز عدم منافاه تلك المنتج  
 للمقدم غير المشارك او للمنتج الاخرى فلا يصدق **حقيقة**  
 منع الجمع بينهما **قال** الثاني ان يشارك حرز واحد  
 لجوئنا الى اخره **اقول** الصنف الثاني ان يشارك حرز واحد  
 من احدهما كل واحد من حرزتي الاخرى مثال ذلك امان  
 واما د وكل د امان واما ه منتج كل امان واما د واما ه  
 والمنتج د ان يشارك حرز امان ه منتج المؤلف واما  
 بحر غير المشارك وبرهانه ان الواقع لا يخلو عن بحر غير  
 المشارك وهو ان وعن القياسين المنتجتي للنتيجتين  
 واما د واه **قال** الثالث ان يشارك الى اخره  
**اقول** الصنف الثالث ان يشارك حرز واحد من احدهما  
 جريا واحدا من الاخرى والآخر من احدهما الاخر من الاخرى  
 مثال ذلك امان كل ا ب واما كل د واما كل د ه واما كل د ز  
 منتج ينتج كل واحد من مركبه من منتج المؤلف واما بحر  
 الاخرين احدهما امان كل ا ب واما كل د ه واما كل د ز  
 والمانه امان كل ا ب واما كل د ه واما كل د ز والمنتج  
 ان يوافق منتج واحد من مركبه من منتج المؤلف لا يمكن  
 صدق احد المشاركتين من الصغرى واحد البحر من  
 الكبرى الذي لا يشارك هذا الصادق فلا يصدق

بها



فلا تعدون متجتمعا العاليتين فلا منها منع الخلو **قال**  
 الرابع ان يشارك الى احسن **اقول** الصنف الرابع  
 ان يشارك كل جزء من احدى ما كل جزء من الاخرى  
 مثله اما كل ا ب و اما كل ب ح و اما كل ح ا و اما كل  
 ب د فمخرج اما بعض ب ح و اما كل ا د و اما كل ب ا و اما  
 بعض ح د والمتجه دان ا ح زار اربعة هي نتائج العاليتين  
 من اسكال مختلفة **قال** الخامس ان يشارك الى احسن  
**اقول** الصنف الخامس ان يشارك كل واحد من ا ح د ه  
 كل واحد من الاخرى والآخرون من ا ح د ه و اما كل  
 مثله اما كل ا ب و اما كل ح د و اما كل د ه و اما كل  
 د ا فمخرج كل واحد من كل واحد من ا ح د ه و اما  
 ومن يمتحن العاليتين ا ح د ه و اما كل ح د و اما  
 كل ح ا و اما ح د ه و اما بعض ب د و اما كل ح ا و اما كل  
 د ه **قال** وانا تعلم الى اخر القسم الثامن **اقول**  
 وعلما ما ذكرنا ان الاسكال الاربعة معقد في كل قسم  
 من الانقسام الخمسة حسب وضع الحد الاوسط في المشارك  
 وحسب تسمية الصغرى على الكبرى ولا يخفى عدد الصغرى  
 وان شارك الاجزاء لهما من كل واحد لهما شكا مختلفة  
 وان المتجه واحد لو متعدن فان ملته اجزاء او اكثر

التابع ان يشارك الى احد **اقول** الصنف الرابع  
 ان يشارك كل جزء من احدى كل جزء من الاخرى  
 مثله اما كل ا ب و اما كل ب ح و اما كل ح د و اما كل  
 ب د فلهذا اما بعض ب ح و اما كل ا د و اما  
 بعض ح د والنتيجة ان ا ح زار اربعة من ا ب ح د والنتيجة  
 من ا ب ح د فلهذا **قال** الخامس ان يشارك الى احد  
**اقول** الصنف الخامس ان يشارك كل واحد من ا ب ح د  
 كل واحد من الاخرى والآخر من ا ب ح د واحد من الاخرى  
 مثله اما كل ا ب و اما كل ب ح د و اما كل د ه و اما كل  
 د ا فلهذا يشارك كل واحد من ا ب ح د يشارك ا ب ح د  
 ومن يشارك ا ب ح د يشارك ا ب ح د و اما كل ح د و اما  
 كل ح د ا والنتيجة اما بعض ب د و اما كل ح د ا و اما كل  
 د ه **قال** وانما نعلم الى اخر القسم الثاني **اقول**

مثالدا ماکل ا ب واما کل ب ح واما کل ح ا واما کل  
ب د فلهو اما معص ب ح واما کل د واما کل ب ا واما

مضرد و المتقد دان خزار اربعه می نماید بالانفاب  
در اسکا مخار **قال** انوار الابرار اخبر

اقول الصنف الخامس ان تشارك كل واحد من احد

كل واحد من الاخرى والاخر من اجلها واحدا من  
مثاله اما كل اب واما كل جد واما كل

د۱ پنج پختی کله واحد مرکبہ من مخمر الما رکلا جدها  
ومن پختی البالیقنی احدہا اما کل اب واما کل جہ واما

كل ح ا والناثه اما بعض د واما كل ح ا واما كل  
ده **قال** وانما نقل الى اخر القسم الثاني **اقول**

ويعلم ما دللنا ان الاسكال الاربعة متعقد في كل قسم  
من الاقسام الخمسة بحسب وضع الحد الاوسط في المشاركون  
وحسب تدوير الصغرى على الكبرى ولا يخفى عدد الصغرى  
وان اشراك الاجراء عاما من كل واحدواشكال مختلفة  
وان التحد واجد لو متعقد فان ملته اجراء او اكثر

وحسب شتم الصغرى عن الكبرى ولا يحق عدد الفزو  
وار شتم اكل الاجرار لما من كل واحدوا شتما مختلفا

وان السجدة واجبة لم يقدر ذات مله اجراء لو اكثر

فالتاريخ

قال الشيخ الشك الثاني من هذا القسم منج حمله لقولنا  
كل ا اما ب واما د ولا شيء من ا ب واما ج بل لا شيء  
من ا د قال صاحب الكشف اننا منع ذلك اذا اخذنا  
المنفصلين بيمينتي بالجمله فان كل الانفصال  
على احد طرفي الجمله وسلب عن الطرف الاخر واذا كان  
كذلك كان شبهها بالاقسمة المكملة من الحملات بل هو  
مى اما اخذنا المنفصلين **مركبتين** في الانفصال كما  
نقول اما كل ا ب واما كل ا ج وليس الله اما لا شيء  
من د ب واما لا شيء من ج د فعلى انما ج ب سبجي  
**قال** القسم الثالث ان يكون الاوسط الى اخر القسم **اقول**  
القسم الثالث من القياس المركب من المنفصلتين ان يكون الاوسط  
جزأ تاما من احدهما غير تام من الاخرى وانما تصور ذلك  
اذا كان احد طرفي احدهما شرطية وشرك تلك الشرطية  
مع الشرطية البسيطة في جزر تام منها والنتيجة مانعة الخلو  
مركبة من الجزر الغير المشارك ومن يتحد المؤلف من الشر  
لعدم الخلو الواقع عن ذلك الجزر وعن القياس المنسج  
لنقد المؤلف مثاله د ا يا اما ا ب واما كلما كان ج د  
فه ز و د ا اما ه ز واما ج ط المنفصلة فالحد الخلو  
والثانيه مانعة الجمع منتج د ا اما ا ا ب واما كلما كان

مراد قال صاحب الكشف انما نفوذ لك اذا اخذت

على احد طرفي الجمله وسلب عن الطرف الاخر اذا كا

می آما اخذنا المنفصله هر کس فی الانفصال کا

نقول اما كلان واما كلان ولسی سے اما لاسی  
سردن واما لاسی ورج و فعلی ناسجہ کج سبھی

قال القسم الثالث ان كود الخ اوسط الى اخر القسم (قو  
القسم الثالث من القياس الى القسم من المفضلات ان كود الخ اوسط

جراتا ما من احدهما غير تام من الاخرى وانا نقول ذلك  
اذا كان احدهما في احدهما شرطه وشركه بل ان الشرطه

مع الشريطة البسيطة في حيز تمام منها والبقية مانعة الحيلة  
ممكن من الحيز الغد المشاويك ومنه يتضح العالم الفهمي الشرطي

لعدم الخلط الواقع عند تلك الجزرة وعن انقاس المنقح

فهو زودا ما هز و اما ج ط المنفصلة بعد الحلو

والله اعلم ما بعد الجمع مدح دارا امارات ورا كلكا

طبیعی

الاولى



جـ د في ط ولا بد من اشمال احدى المنفصلتين والشرطه  
 التي هي جزء المنفصله للآخرى على شرائط الانساج و  
 كانت تلك الشرطه متصله لو منفصله **تم**  
 قد يكون المنفصلان مشتركين في جزء تام وايضا في جزء  
 غير تام كقولنا كلما كان كل جـ ب فـ هـ وكلما كان هـ ز  
 فكل بـ ا وكذلك المنفصلان كقولنا اذا ما اكل جـ ب  
 واما هـ ز ودا ما اكل ب او هـ ز وكذلك المختلطتان  
 من المنفصل والمنفصله كقولنا كلما كان ا ب جـ د ودا ما  
 اما جـ د ولما اكل جـ ب فينبغي مثل هذا القياس باعتبار  
 الاشراك في جزء تام ينتج وباعتبار الاشراك في  
 جزء غير تام ينتج كما علمتها وباعتبار التراكيب ينتج  
 اخرى كما سيجي **قال** الفصل الثالث فيما تتركب من  
 الجمله والمنفصله الى قوله في الثاني **قال** الفصل الثالث  
 في القياس المركب من الجمله والمنفصله والمشارك للجمله اما  
 تالي للمنفصل او مقدما للجمله كانه صغير او كبير فهذه  
 اربعة اقسام الاول ان يكون المشارك للجمله تالي للمنفصل  
 والجمله كبير والثاني ان يكون الجمله صغيرا وينفصل  
 الاشكال الاربعه بحسب المشارك بين وشرطه في انساج  
 القسيمين بجان المنفصل واشمال المشارك بين على البع من

او يكون

او يكون المنفصله سالبه وينفج الجمله مع متجه التاليف  
 تالي لتلك السالكه والمتجه في القسمين متصله مقدما  
 مقدم المنفصله وتاليا لها متجه التاليف من الجمله وتاليا للمنفصله  
 قوله مراعي فيه حال الجمله اي يكون تالي للمنفصله صغيرا  
 والجمله كبير في القسم الاول وتاليا للمنفصله كبير  
 والجمله صغير في القسم الثاني والمتجه ينتج المنفصله  
 في الحكم مثال الشكل الاول من القسم الاول ان كان كل جـ د  
 فكل بـ ا وكل بـ هـ فينبغي ان كان كل جـ د فكل ا هـ والبرهان  
 من الشكل الاول من القياس المركب من المنفصلين لانه اذا  
 صدق جـ د صدق تالي والجمله صادقه واذا صدقا  
 صدق متجه التاليف فاذا صدق جـ د صدق متجه  
 التاليف وهو المطلوب مثال الثاني والمنفصله سالبه  
 كل جـ ب وليس لـ هـ ادا كان هـ ز فينبغي ان كان هـ ز  
 ليس لـ هـ ادا كان هـ ز فكل جـ ا والبرهان من الشكل  
 الثاني من القياس المركب من المنفصلين لانه لما كانت  
 متجه التاليف مع الجمله الصادقه في الواقع منسلخه  
 تالي السالكه صدق كلما كان جـ ا معضوب يجعل  
 صدق كبير والمنفصله السالبه صغيرا فينبغي من الثاني  
 ليس لـ هـ ادا كان هـ ز فكل جـ ا وهو المطلوب

جان



**قال** ومن قال ما نقلنا لسالكه الى قوله الباني  
**اقول** هذا اشار الى ما قال الشيخ في بيان الشرطيات  
 بان كل متعلقين متعلقين في الكم والمقدم مختلفين في  
 الكيف متساويين في التالي فلا رمتا وتعاكسا  
 وحقيقه نزيد اعداد الفروع في كل قسم من هذا التقاسي  
 لاننا لا نخرج السالكه بتجه الموجه المتصلة ما نقلنا لسالكه  
 الى الموجه ثم انقلنا بالتجه الموجه الى السالكه **قال**  
 قال الشيخ لا يلزم الى قوله المذكور **اقول** قال الشيخ  
 انا ينبغي هذا القياس هو اصله صدق كحمله على تقدير صدق  
 مقدم المتصلة ويجوز منع صدق كحمله على تقدير صدق والمقدم  
 وسنذكر ان كحمله الصارقه في الواقع لو صدق على تقدير  
 صدق المقدم لاننا نتجه هذا القياس وهو قولنا كلما كان الخلاء  
 موجودا كان بعض البعد قابلا بذاته ولا شيء من القام بـ  
 بعد منه للمنفوخة وهي كلما كان الخلاء موجودا فبعض  
 البعد ليس بعد وهي كاذبه واحاد الشيخ عنه بحول  
 آنا نفرض الكلام فيما لا يكون المقدم منافيا للجملة منع  
 استحالة اللازم اي النتيجة وهي كلما كان الخلاء موجودا فبعض  
 البعد ليس بعد لان الخلاء في حال فادافرض وجوده جاز  
 ان يستلزم في حال آخر وهي ان بعض البعد ليس بعد

المتصلة

قال صاحب الكشف

قال صاحب الكشف وكلا الجوابين ضعيفان ما الاول فلان  
 عدم المنافي بين الشئ لا يقتضي استلزام احدهما للآخر  
 وصدقه على صدق الآخر واما الثاني فلانه لا يدفع المنع  
 المذكور فان دفعه يقتضي والبسند لا يثبت المدعى بل يبقى  
 المنع على اصل القياس واجاز صاحب الكشف عن كل  
 بان ندعي ان لا لزوم منفصله مانعه اخلو حركه من يقتضي  
 المقدم ونتجه بالالف لان كحمله صادقة في الواقع  
 فان صدق معها التالي صدق بتجه الف والالف وان لم يصدق  
 التالي صدق بعض المقدم واسار المصنف الى هذا الكلام  
 بقوله لعدم اخلو الواقع عنه اي يقتضي المقدم وعن القياس  
 المنع لها اي لتجه الف والالف ثم ان شيئا اقتصر على هذا  
 القدر ونقول هذه النتيجة المنفصلة بتجه القياس وان  
 شيئا رددنا منه المنفصلة الى المتصلة المذكور من بعض  
 احاد الجرح في موقع المقدم ومن غير الاخر وهو بتجه  
 الف والالف لا استلزام مانعه اخلو لمصلحة مكررا **قال**  
 القسم الثاني ان يكون المشار كقدم المتصلة وكحمله الى قوله  
 المتصلة **اقول** القسم الثالث القياس من المكنى الى الكل  
 والمتصلة والمشارك للكل في مقدم المتصلة والقسم الرابع  
 ان يكون كحمله كبرى والنتيجة في القسمين متصله مقدمها

والكله صغرى



ينتج الثالث من الحجة صغرى او كبرى وبه مقدم المتصلة  
 وثالثها تالي المتصلة ثم المشار كان ان شذلا على باليف  
 منه انتج القياس مطلقا اي سواء كان المتصلة كلية او  
 جزئية موجبه او سالبيه لكن بشرط ان المتصلة اذا كانت  
 كلية فمقدما ان كان جزئيا فهو في قوة الكلبي والبرهان في  
 الشكل الثالث والاوسط مقدم المتصلة مثال الشكل  
 الاول من القسم الثالث كل ج ب وكلما كان كل ب ا ف ه ز  
 ينتج قد يكون اذا كان كل ج ا ف ه ز لانه اذا صدق المقدم  
 صدق هو ويحتمل واذا صدق قاصد وينتج الثالث ينتج  
 من الشكل الاول اذا صدق المقدم صدق ينتج الثالث  
 بجعل مثلا صغرى والمتصلة المذكورة في القياس كبرى  
 ينتج من الشكل الثالث قد يكون اذا صدق ينتج الثالث صدق  
 التالى وهو المطلوب **قال** والاوجب الى قوله ابدا  
 في الكيف **القول** وان لم يكن المشار كان شمل على  
 تامة ينتج في شرط كون الجمله مع نتجه الثالث ومع عكسها  
 بكلمته منتجا لمقدم متصلة كلية والبرهان حيث المنتج ينتج  
 الثالث من الشكل الاول والاوسط مقدم المتصلة حيث  
 المنتج عكسها بكلمته من الشكل الثالث والاوسط ذلك  
 العكس ونعتقد الاشكال الاربعه من المشار كبرى في كل

قسم مثال الشكل الاول في القسم الثالث لا شئ ج ب  
 وكلما كان بعض ب ليس فوز انتج كلما كان كل ج ا  
 فوز قوله مانه انه كلما كان كل ج ا بعض ب ليس ا  
 لما عرفت في القسم الثاني فاقا لا نعزو هذا الملازمه  
 ولا اثر له في القسم الثاني بل المثال الصحيح من الشكل  
 الثاني من القسم الثالث هو كل ج ب وكلما كان ب ا ف فوز  
 ينتج قد يكون اذا كان بعض ج ا فوز لا عكس ينتج الثالث  
 كلما هو كل ج ب مسلزم المقدم فانه كلما صدق ذلك  
 للعكس صدق ذلك ويحتمل للصادق في الواقع وكلما صدق  
 صدق المقدم والمقدم مسلزم التالى فذلك العكس  
 مسلزم التالى لقولنا كلما كان كل ج ا فوز فاجعلها كبرى  
 وذلك العكس مسلزم عكسه الذي هو عكس ينتج الثالث  
 وهو بعض ج ا صدق كلما كان كل ج ا بعض ج ا فاجعلها  
 صغرى ينتج من الثالث قد يكون اذا كان بعض ج ا فوز  
 وهو المطلوب ومثال القسم الرابع من الشكل الثاني كلما كان  
 كل ج ب فوز وكل ب ا ب ينتج كلما كان كل ج ا ف ه ز لانه  
 كلما صدق كل ج ا صدق هو ويحتمل وكلما صدق قاصد وكل  
 ج ب وكل ج ب مسلزم فوز ينتج كلما صدق كل ج ا فوز  
 وهو المطلوب والنتجه تتبع المتصلة ابدا في الكيف **قال**



قال الشيخ بشرط الحار ايجله الى آخر الفصل **اقول**  
 قال الشيخ بشرط في السكك البالد من القسم البالد الجاب  
 ايجله قال المصنف وقد عرفنا بطلانه وبتعريفهم كلام  
 المصنف بانه كلما صدق الاشئ من حرج ب وكلما كان بعض ح  
 ليس فوز صدق كلما كان كل ب افوز لانه كلما صد  
 متوجه البالد صدق صدق عكس وهو بعض ب وكلما عكس  
 ايجله وهو الاشئ من حرج ب وكلما صدق مقدم المتصل  
 من الفصل الثاني من السكك الرابع منه كلما صدق متجه  
 البالد صدق مقدم المتصل بجعله صغرى والمتصل  
 القوي جزر القياس كبرى منه من الاول كلما صدق متجه  
 البالد صدق متوجه الى المتصل وهو المطلوب وفه نظر لان  
 المصنف يذكر ان متجه البالد مع ايجله السالكه الكلمه  
 منه مقدم المتصل وليس كذلك فان المتجه انما يكون عكس متجه  
 البالد وعكس كلمه وايضا يمنع اتباع الفصل الثاني  
 من السكك الرابع في الشطحات لان بانه موقوف على  
 عكس المتجه الذي هي سالبه جزئيه والمتصل السالبه  
 ايجله لا تتعكس ايضا كلمه السالبه الكلمه مع عكس  
 متجه البالد اذا اخذ العكس كلما منه مقدم المتصل  
 ان كان المقدم سالبه كلما من السكك العالي ومقدم المتصل

قال المصنف

منها

172

منه تالها منه ايجله السالكه في هذا السكك متاخر الاشئ  
 من حرج ب وكلما كان الاشئ من ب افه ز منه كلما كان  
 كل ح افه ز فانه كلما صدق عكس متجه البالد وهو  
 كلما صدق وهو عكس ايجله السالبه وكلما صدق ف  
 الاشئ من ب افه ز وهو مقدم المتصل سالكه تالها منه  
 كلما صدق عكس متجه البالد صدق متوجه الى المتصل وفه  
 الشيخ بشرط السكك في مقدم المتصل في القسم الرابع  
 في السكك الاول منه وليس كذلك لان البرهان الذي ذكره  
 اتباع السكك الاول من القسم البالد والمقدم موجب  
 كلي فاهم في القسم الرابع ايضا لانه كلما كان كل ح ب  
 ف ز وكل ب افه ز فانه كلما صدق كل ح افه ز لانه  
 اذا صدق مقدم المتصل صدق وهو ايجله ولذا صدق  
 صدق متجه البالد بجعله صغرى ومتصله السالكه  
 كبرى منه من البالد فذلك هو ايجله كان كل ح افه ز وهو  
 المطلوب وقال الشيخ بشرط في السكك العالي من  
 من القسم الرابع اتباع ايجله ومقدم المتصل في القسم  
 وقد عرفنا فساد حجت كانا مشتملين على البالد  
 منه كقولنا كلما كان كل ح ب ف ز ولاسي ما ب  
 منه فذلك هو ايجله كان لاسي ح افه ز لانه كلما صدق



مقدم المنفصلة صدق هو الكلمة وكلما صدق صدق  
 بقوله الثالث منج كلما صدق المقدم صدق بقوله الثالث  
 لجعلها صغرى ومتصلة العاكس كبرى منج من الثالث  
 قد يكون اذا كان لا شيء حافه ز ومن المطلوب **قال**  
 الفصل الرابع ما تركت من الكلمة والمنفصلة الى قوله  
 حينئذ **اقول** الفصل الرابع فما تركت من الكلمة  
 والمنفصلة وموقسمان الاول ما منج الكلمة ومسمى  
 بالعاكس المقسم قوله ويجب كون الكلام الى اخره  
 الى شرائط هذا القياس من علم ان القياس المقسم بحسب  
 يحققه اربعة شروط اجمعا ان يكون اجزاء الانفصال  
 مشترك في احد طرفي المطلوب والكلمات ايضا مشتركة  
 في الطرفين الاخر منه فانها اتحاد الثالث في النتيجة  
 اي تالف من كل واحد من الكلمات مع جزء من اجزاء  
 الانفصال اما من كل واحد من اشكال قياس منج الكلمة  
 المطلوبه فانه ان يكون الكلام واجزاء الانفصال ماويه  
 بحسب العدد ولا يلزم ان يكون النتيجة منفصلة لكون النتيجة  
 ازيد من جمله واحدة او كون تلك الكلمة الفادك لودلك  
 اجزاء الفادك من اجزاء الانفصال لغوا رابعه ان  
 تكون الجذر الاوسط في كل قياس بغاير الجذر الاوسط

في قياس آخر

في قياس آخر ولا اتخذنا اجزاء الانفصال في الطرفين  
 وكذا الكلمات وله بحسب الانحاح بلغة شروط اجمعا  
 اشمالا للمشاركون في الكلمة وخر من اجزاء الانفصال  
**على** شرائط الشكل الذي وقعنا عليه ثانيا  
 كون المنفصلة صغرى كلمة اما الاجزاء فليحقق صدق  
 احدا اجزاء الانفصال مع جمله واما الكلمة فليكن  
 ملزم بغاير شرط صدق المنفصلة وزاد صدق الكلمة  
 فانه ان يكون المنفصلة حقيقة او مانعة الخلو  
 وان كان شرط نفع اجمع ليجب اشمال يقتضي خبرها على  
 الشرائط المذكورة فانها حينئذ منج لا بالذات  
 قوله فذلك الجذر الى اخره اي الجذر الوسطي ان كان  
 المنفصلة صغرى كانت محمولان اجزاء المنفصلة وموضوع  
 الكلامان في الشكل الاول وبالعكس في الرابع وكانت  
 موضوعات اجزاء المنفصلة ومحمولان الكلامان في الشكل الاول  
 وبالعكس في الرابع ان كانت المنفصلة كبرى ومحمولان اجزاء  
 الانفصال وكذا الكلامان في الشكل الثاني وموضوعاتها  
 في الشكل الثالث على التقدير من اي المنفصلة صغرى او كبرى  
 والبرهان انه لا بد من صدق احدا اجزاء الانفصال حينئذ  
 يصدق هو والكلمة المشار كونه وينج ان الكلمة المطلوبه  
 متناه داما ما كان او كل احد وكل فانه وكل حه منج كراه

عان

ر

ي



**قال** القسم الثاني عن القفا من المقيم الى قوله  
**ما من اقوال** القسم الثاني من القفا من المقيم الى قوله  
 والمنفصلة عن القفا من المقيم وهو على اقسام اربعة  
 ان يكون المنفصلة مانعة الخلو والكل من اجزاء المنفصلة  
 فالتحقيق اما مختلفة فانه الخلو مثالها اكل اكل ا ب  
 او كل ا د او كل ط ا وكل ب ه ولا شيء ج د وكل ط ه  
 مني ا ما كل ا ه او كل لا شيء من ا ه او بعض ا ه لوجوب  
 صدور احدا جزاء الانفصال مع ما شاركه من الكلمة ومنه  
 نتيجة واما بعض النفاذ فيجوز في النتيجة دون بعض  
 فالنتيجة ايضا مانعة الخلو ويجعل الميحد من جزاء واحد  
 تلك المانع الخلو مثالها ا ما اكل ا ب او كل ا د  
 او كل ا ه وكل ب ج وكل د ه ولا شيء من ج ه مني ا ما  
 كل ا د او لا شيء من ا ج برهانه ما ذكرنا انما ثانيا  
 ان يكون الكلام اكثر من اجزاء الانفصال فلا بد ان يشارك  
 جزء من اجزائه فانما القفا من اعتبار مشاركونه لكل واحد  
 نتيجة وباعتبار مشاركونه لهما نتيجة مثالها ا ما اكل  
 ا ب او كل ا د وكل ب ج ولا شيء من ب ه ولا شيء من ج ط  
 فاعتبار مشاركونه ا ب ج مني ا ما كل ا د او لا شيء من ا ط  
 وباعتبار مشاركونه ا ب ه ولا شيء من ب ه مني ا ما لا شيء من ا ه  
 او لا شيء من ا ط وباعتبار مشاركونه ا ب ج ه مني ا ما كل ا د او لا شيء من ا ه

فالتحقيق

او لا شيء من ا ط

او لا شيء من ا ط ثالثا ان يكون الكلام اقل من اجزائه  
 الانفصال فاما ان يكون الكلمة واحدة لكل واحد من اجزائه  
 منفصلة مانعة مركبة من نتيجة النفاذ مثالها ا ما اكل  
 ا ب او كل ج د وكل ب ه مني ا ما كل ا ه او كل ج ه  
 لوجوب احدا جزاء المنفصلة مع الكلمة واما ان يكون الكلمة  
 مشاركونه لا احدا جزاء المنفصلة فالنتيجة مانعة الخلو من مركبة  
 من نتيجة النفاذ ومن احدا جزاء الغير المشاركونه مثالها ا ما  
 ا ما كل ا ب او كل ا د وكل ب ج مني ا ما كل ا ج او كل ا د  
 لما من والاشي الكلمة الواحدة اذا كانت صغرى لا مني  
 وقد عرفت فساد ما قلنا **قال** وان كانت المنفصلة  
 مانعة الجمع الى قوله اعم **اقول** وان كانت  
 المنفصلة مانعة الجمع فان كانت نتيجة النفاذ منتجة للطرف  
 المشاركونه المنفصلة انما من منفصلة مانعة الجمع مركبة من  
 نتيجة النفاذ والطرف الغير المشاركونه ينتجة الى نتيجة  
 الطرف الاخر من نتيجة النفاذ مثال الاول ا ما ا ما بعض  
 ب ا واما ه ز مانعة الجمع وكل ج د مني ا ما ا ما كل ج ا  
 او ه ز مانعة الجمع لانه كلما صدق كل ج ا صدق هو والكلمة  
 الصادقة في نفس الامر وكلما صدق ا صدق بعض ب ا مني  
 كلما صدق كل ج ا بعض ب ا وه ز مني ا لهما اللام فهو  
 مساو للمزودة الذي هو كل ج ا فنصدق النتيجة مانعة الجمع

صريح

ف



مثال الثاني وهو حسنة كذا المستفاد من قوله بالخير قولنا  
 اما بعض ب او بعض ب ليس مانع الجمع منج وكل ج ب  
 يمنع اما كل ج او اما لا سي من ج ا فكل ج ا مسلم بعض  
 ب ا وكذا لا سي من ج ا مسلم بعض ب ليس بمنك  
 ما ذكرنا ولما كانا للوازم متافه كانا للمعوض متافه  
 وان كانا الطرف المشارك متجا لتجه النالف انجحت  
 متفعله حنه ساله مقدورها بتجه النالف وباليها  
 الطريق الاخر مثالها اما كل ج ب او ه ز وكل ب ا  
 يمنع ليس كلما كان كل ج ا ه ز لانه اريد صدق صدق  
 وهو كلما كان كل ج ا ه ز والمعوضان الطرف المشارك  
 متجه لتجه النالف لانه كلما صدق كل ج ب صدق ه ز  
 والحكمة الصادقة وكلما صدق فصدق كل ج ا يمنع كلما صدق  
 كل ج ب صدق كل ج ا فجعل ملاء صغرى وتقصير النتيجة  
 المطلوبه كبرى يمنع من الاول كلما كان كل ج ب صدق ه ز  
 وملا حلف لانها تمنع الجمع ولا تنعكس من السالبة  
 الجنه لحوار كون اللازم اي متجه النالف اعم من المنع اي  
 الطريق المشارك **قال** وحكم مانع الخلو السالبة  
 الى قوله ملزم **اقول** حكم مانع الخلو السالبة حكم  
 مانع الجمع الموجبه اي شرط انما نتجه النالف للطرف  
 المشارك قوله بالعكس اي حكم مانع الجمع السالبة بعكس

ذلك

ذلك اي شرط انها انما الطريق المشارك لتجه النالف  
 والمتجه ساله حنه من حسن المستفاد من قوله بالخير  
 مثالها والسالبة مانع الجمع ليس السالبة اما كل ج ا او ج د  
 وكل ب ه يمنع ليس د ا اما كل ج ا او ج د سمانه الطرف  
 المشارك وهو ب مسلم لتجه النالف وهو ه فلم  
 يكن منع جمع س ا ه و د ولا كان مع جمع س ج د  
 وملزم ا ه وهو كل ج ا مدخل في فان السالبة المانعة  
 الجمع صادقة والهدا اشار المصنف بقوله والاكثر السالبة  
 مثالها والسالبة مانع الخلو كل ج ب وليس السالبة اما  
 بعض ب ا او ه ز يمنع ليس السالبة اما كل ج ا او ه ز مانع  
 الخلو سمانه لان متجه النالف وبى كل ج ا مسلم  
 بعض ب ا فلو كان سى كل ج ا وسى ز يمنع الخلو كان  
 سى ب ا و ه ز يمنع الخلو مدخل في لهدى السالبة  
 المانعة الخلو **قال** والحققة الموجهه الى قوله ان  
 ذلك **اقول** الحققة الموجهه تمنع حيث تمنع الموجهه  
 المانعة الجمع وكذا حيث تمنع الموجهه المانعة الخلو لان  
 الخاص مسلم ما استلزمه العام والحققة السالبة  
 لا تمنع والا تمنع السالبة المانعة الجمع والسالبة المانعة  
 الخلو لكون كل واحد منهما اخص من السالبة الحققة

اللازم

س مانع الجمع



وانعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص ولا يمنع  
 ما تارة السالبان معا لا خيلا وشرط كل منهما وكل واحد  
 من بعد الجمع ومن بعد اخلو وجبه كانا او ساكنه يمنع  
 جنته يمنع صاحبتهما اذا كانا مشاركا فيها تقضي المشاركة  
 في صاحبتهما واقطار المصنعا الى هذا بقوله اذا بدلت  
 اجزائها بنقا بغيرها لا رتداد كل واحد منها الى صاحبتهما  
 اذ ذاك اي اذا كانا مشاركا في احدى ما تقضي المشاركة  
 في الاخرى **قال** ولا فرق في هذه الاقسام الى  
 الى اخر الفصل **اقول** ولا فرق في هذه الاقسام بين  
 كون الحلية صغرى او كبرى الا في منفصلة موضوع اجزائها  
 هو الاوسط وورد انفصالها كل واحد من ذلك الموضوع  
 لا الكل فان كانا **المنفصلة** كبرى انما التماس منفصلة  
 كالكبرى في الكسف والجنس اي كونها حقيقه او مانعه  
 اجمع او مانعه اخلو مثال من الشكل الاول كل حزب  
 وكل واحد واحد من افراد اقسامه واما حقيقه  
 يمنع كل واحد اقسامه واما حقيقه وان كانا منفصلة  
 مانعه اجمع او مانعه اخلو فالنتيجة كذلك وعلى صاحب  
 الكشف لزوم هذه النتيجة من القياس المذكور باندرج  
 احدى طرفي الجملة تحت هذا الانفصال فيعدي اليه

لكنه كان

كسفا كان لا انفصال من الكبرى وقال وهذا التماس  
 اشبه بالجماليات والمنفصلة التي هي كبرى اشبه بالجمالية  
 وقال الشيخ المنفصلة اذا كانت صغرى وكان مشترك  
 الاجزاء في احدى طرفي النتيجة وتكون الجمليات كبرى  
 ولا مشترك الجمليات في جهة شرط اجماعها اي اذا كان  
 موجبه تمنع وان كانت ساكنه لا تمنع وهذا باطل بل قد  
 تفصل وهو ان كانا مع الجمليات على نهم الشكل  
 الثاني تمنع لعدم اشتراط الحجاب **فقد** وان كانت  
 على نهم الشكل الاول لا تمنع لا شرط الحجاب  
 في صغرى وقال ايضا ان كان مثل هذه المنفصلة كبرى  
 فان كانت موجبه او ساكنه موجبه للاجزاء انما  
 فلا وقد اخطت فساد ذلك **قال** الفصل الخامس  
 فيما ترك من المنفصلة والمنفصلة الى قوله وعن الامام **اقول**  
 الفصل الخامس في القياس من المركب من المنفصلة والمنفصلة  
 وهو على ثلاثة اقسام لان الاشتراك ايا في جزئ تام من  
 المقدمتين او غير تام من المقدمتين او في جزئ تام من احد  
 غير تام من الاخرى القسم الاول فالنظر في مشاركه  
 مقدم المنفصلة وتالياها لعدم تميز مقدم المنفصلة عن  
 وجوبها ان كانا المنفصلة صغرى لم يميزا الشكل الاول

في صغرى

ها

لها



عن الثاني والثالث عن الرابع وان كانا المتصلة كبرى  
 لم يمتد الاول عن الثالث والثاني عن الرابع فاذن الاقسام  
 اربعة في كل شكل لان المتصلة اما صغرى واما كبرى  
 وعلى التقديرين فالاول وسط اما مقدمها او تاليها  
 وشرط في الاقسام الاربعة ان يكون احدي المقدمتين  
 وكلية احديهما والاضابط في الاقسام ان المتصلة ان  
 كانت موحدة فالمتصلة ان كانت موحدة فشرط ان  
 تشارك المتصلة بتاليها مانعة الجمع ومقدمها مانعة الخلو  
 والمتصلة ان كانت سالبة فشرط ان تشارك المتصلة  
 بمقدمها مانعة الجمع وتاليها مانعة الخلو والنتيجة حيث  
 تكون المتصلة موحدة كالمتصلة في الكيف والجنس  
 سالبة والمتصلة صغرى والمشاركة مع تاليها كلما كان باب  
 مجرد واما اما د واما هـ فحقيقة او مانعة الجمع  
 منتهية اما ان واما هـ فحقيقة او مانعة الجمع لان المتع  
 اجتماعه مع اللازم متع اجتماعه مع الملزوم وكذا ان  
 كانا المتصلة كبرى متساوية والمشاركة مع مقدم المتصلة  
 سواء كانا المتصلة صغرى او كبرى فلا اما د واما هـ  
 فحقيقة او مانعة الخلو وكما كان د فان منتهية اما  
 هـ واما ان فحقيقة او مانعة الخلو لان لا الخلو

الواقع عنه

الواقع عنه وعن الملزوم لا الخلو عنه وعن اللازم  
 من على تقدير الحان المتصلة وان كانا المتصلة سالبة  
 فان كانا متع الجمع منتهية سالبة مانعة الجمع لان جواز الجمع  
 مع المقدم سلفه جواز الجمع مع التالى وان كانا  
 السالبة مانعة الخلو منتهية سالبة مانعة الخلو لان جواز  
 خلو شئ مع التالى يستلزم جواز خلو ذلك الشئ مع المقدم  
**قال** وان كانا سالبة الى قوله اذنى الجمل **اقول**  
 وان كانا المتصلة سالبة فشرط ان تكون كلية او تشارك  
 المتصلة بمقدمها المتصلة ان كانا المتصلة مانعة الجمع  
 وتاليها المتصلة ان كانا المتصلة مانعة الخلو والنتيجة  
 مع مانعة الخلو الكلية منفصلة كلية مانعة الجمع وكذا مانعة  
 الخلو تابعة للمتصلة في الكيف والكم مدارا كانا المتصلة  
 كلية وان كانتا مخرجة فالنتيجة مانعة الجمع تابعة للمتصلة فهما  
 واهن مع غير مانعة الخلو الكلية فالنتيجة مانعة الخلو السالبة  
 الجبرية متساوية لمتساوية اذا كان باب مجرد واما اما د  
 واما هـ فمانعة الخلو منتهية لمتساوية اما اب واما هـ  
 مانعة الجمع ومانعة الخلو لانه لو لم تصدق لصدق نفسه منع  
 الجمع مثلا بين ا و ب و هـ وهو مسلم لعولنا كلما كان  
 اب لم يكن هـ ومانعة الخلو التي هي احدي مقدمي القياس



ستلزم قولنا كلما لم يكن زجود بعضها الى المتصلة اللازمة  
 من نفس البتة ينفع من السكال الاول كلما كان زجود مثلا  
 حلف لانه حينئذ يكون المتصلة السالبة التي هي حرز القناك  
 وملا مضاج اعطاك لتفني البواقي البرهان في اقسام مثلا  
 القياس فاجدش قوله الا في المتصلة السالبة الكلية  
 المشاركة بتاليها لما نفع الجمع فان حلف فيها استلزام تالي  
 المتصلة بعضه دائما او في الجملة وفيه طرقتا بيننا ان الشيء المجا  
 قد يستلزم بعضه دائما او في الجملة ويمكن البيان بحسب الورد  
 عليه ما اورد به المصنف فان يقول لو صدق قولنا ليس البتة  
 اذا كان زجود دائما او قد يكون زجودا او زما نفع الجمع  
 اني قولنا قد لا يكون زما اب او ه زما نفع الخلو والاصدق  
 دائما او اما ان او ه زما نفع الخلو وبلزفه كلما لم يكن ز  
 فاب نجعلها كبرى لما يلزم من تلك المانعة للجمع وهو كلما  
 كان او قد يكون اذا كان زجود لم يكن ز ينفع من الاول كلما كان  
 او قد يكون اذا كان زجود فان ثم نجعلها صغرى للمتصلة التي  
 هي احدى مقدمتي القياس ينفع من الاول ليس البتة اذا كان  
 او قد لا يكون اذا كان زجود وبلزفه على راي الشيخ  
 كلما كان او قد يكون اذا كان زجود لم يكن زجود وكن عكس  
 مع السيو وي كلما كان زجود فان الى قد يكون اذا كان

الاولى ص

ار

ان زجود لكونها فضا للمتصلة السالبة التي هي احدى  
 مقدمتي القياس **قال** نفسه حينئذ هو الجواب  
 الى قوله السالبة **اقول** هذا الكلام يعرف ما سبق  
 وتوضيح ان القنا من المركب من المتصلة والمتصلة الواجب  
 حيث لا ينفع بتجده توافق الخلو والقنا من ان نجعل المتصلة  
 التي هي ما بعد الخلو متصلة حرز مركبة من نفس الاصغر  
 وعين الاكبر كقولنا كلما كان زجود واما لما حذر  
 ه زما نفع الخلو لان نفس زجود مستلزم لتفنيان و  
 لعين ه ز ينفع من السالك بل يكون اذا لم يكن ان قد ز وهو  
 المطلوب وكذا ان نجعل المتصلة التي هي ما بعد الجمع متصلة  
 حرز من عين الاصغر ونفس الاكبر كقولنا كلما كان  
 زجود فان واما اما ز او ه زما نفع الجمع فان زجود  
 مستلزم لاب و زجود مستلزم لتفني ه ز ينفع من السالك  
 قد يكون ان فلم يكن ز وهو المطلوب والمتصلة التي في  
 هذا القياس لو كان حقيقته صوحه تنفع بتجدي ما نفع الجمع  
 وما نفع الخلو لان حقيقته احض منها ولو كان حقيقته  
 سالكة لا تنفع والا ينفع السالبة المانعة للجمع والسالبة  
 المانعة الخلو لان سالبتهما احض من السالبة لحقيقته  
 عرفنا ان سالبتهما لا تنجيان **قال** فان الشيخ

ن



انها اذا كانت الى قوله حزنها **اقول** قال الشيخ اذا كانت  
 الصغرى متصلة بكلمة والكبرى متصلة بحصة حزنها والمشار  
 مع تالي المتصلة فالقياس عقيم كقولنا كلما كان ن جرد  
 وقد يكون ما <sup>ج</sup> ز لعا وز حقيقته وهذا الكلام فاسد  
 لانه يفتح اما لب واما وز مانعة الجمع لان ورماف جرد  
 اللازم فهو منافي لاب الملزوم كذلك وانما يفتح  
 على وضع معين با قد يكون اذا لم يكن فوز من الشكل العالم والاوسط  
 النظر الى مطلق احد <sup>ج</sup> تنقض ج د والشيخ لم يراع موافقة النتيجة للقياس  
 الجريش فانه قد يكون <sup>ج</sup> مطلقا احد الجريش انما في 2 اكدود في القياس الشرطية الاقرانه كما ذكرنا  
 الاخر فحسبنا اذا كان وقال الشيخ ايضا المتصلة بالكلمة مع مانعة الخلو السالكه  
 السعي منافي لتالي متصلة الكلمة لانها كقولنا كلما كان ن جرد وليس البتة اما  
 منافاه حزنها لمجرد الجرد واما ه ر مانعة الخلو وهو باطل ايضا لانه يفتح قولنا  
 هذا التعارض على وضع <sup>ج</sup> ليس البتة لعا اب واما ه ر مانعة الخلو والاكذب الكبرى  
 معين لا يوجد ذلك <sup>ج</sup> لا من هذا البتة لولا صدق لصدق الوجه المانع الخلو  
 الوضع في مقدم تلك <sup>ج</sup> ولا يلزم التعارض بين شي وحسبنا يكون منع الخلو بين ه ز و اب الملتزم فتكون  
 وذلك لمقدم كذا فاه <sup>ج</sup> منع الخلو بين ه ز و د اللازم فكيف السالكه الكبرى  
 الناطق الحيوان على وضع <sup>ج</sup> هذا خلف واجتبه الشيخ على العقم بالاخلاص فانه  
 معين مع ان الانسان <sup>ج</sup> بلزوم الحيوان ولا يكون بصدق كلما كان هذا عرضا فله مجل وليس البتة اما ان كان  
 منافيا للناطق <sup>ج</sup> له مجل او لا يكون جوهرا مع صدق الملازم هي كونه عرضا

وان لا يكون جوهرا

وان لا يكون جوهرا <sup>ج</sup> وانما صدق مع تلك المتصلة ليس  
 البتة اما له مجل واما لا يكون كل مقدار متساويا مع صد  
 التعارض كونه عرضا وبيان لا يكون كل مقدار متساويا  
 وجوابه ان المتحد السالبة المانعة الخلو صادقة  
 في القياس الاول فان الملازم هي كونه عرضا وبيان  
 لا يكون جوهرا منع التعارض منها فليس بينها منع الخلو  
 في صدق سلبه وفي القياس الثاني ان اخذت مانعة الخلو  
 المستعملة فيه عنادته فممنوعة وان اخذت اتفاقه  
 فان كان ذلك الشيء عرضا فكذلك ايضا لصدق الوجه  
 المانعة الخلو لصدق الجزر الاول وان لم يكن ذلك الشيء  
 عرضا صدق النتيجة وهي ليس البتة اما ان يكون عرضا  
 واما ان لا يكون كل مقدار متساويا مانعة الخلو لكذلك  
 الجريش قوله ان اخذت السالبة عنادته فممنوعة فيه نظر  
 لان السالبة العنادة عيان عن سلب العناد الذي  
 في الوجه وفي هذا الصواب صدق لانه لا شيء مانعة  
 الخلو الوجه العنادة ان استلزم تنقض احد الطر  
 عين الاخر ولا يستلزم لا يكون له مجل قولنا لا يكون  
 كل مقدار متساويا وانما لا يستلزم كل مقدار متساو  
 قولنا له مجل فنصدق السالبة العنادة المانعة الخلو

في



مع ان صاحب الكشف لا يمنع صدور الكبرى ويقول  
 ان المتعده السالبة العنادية المانعة الخلو صادقة  
 في كون ملا عرضا وبيان ان لا يكون كل مقدار متساويا  
**قال** القسم الثاني ان يكون الاوسط جزا غير تام الى  
 آخر **اقول** القسم الثاني ان يكون الاوسط جزا  
 غير تام من المقدمتين وسعقد الاشكال الاربع منها  
 ولا يخفى عليك شرائط انتاج كل شكل وينبغي ان يكون احداهما  
 متصلة مركبة من الطرفين الغير المتشارك من المتصلة و  
 منفصلة من نتيجته التالف من المتشارك من الطرفين  
 الغير المتشارك من المتصلة مثاله من الشكل الاول كلما  
 كان اب فكل ج د و د ا ب ا ما كل ج د و ا ما و ز ما بعد الخلو  
 ينتج كلما كان ان فاما كل ج د و ا و ز ما بعد الخلو لان الواقع  
 على مقدار ان ان كان د ه ا نخرج مع تاكيد وان كان الواقع  
 و ز فهو المطلوب ثانيا متصلة مركبة من الطرفين الغير  
 المتشارك من المتصلة ومن متصلة من نتيجته التالف  
 ومن الطرفين الغير المتشارك من المتصلة مثاله ما متر  
 والمتعده ا ما و ز و ا ما كلما كان اب فكل ج د و ا ما و ز ظاهر  
 ما متر **قال** القسم الثالث ان يكون الاوسط جزا تاما  
 الى آخر **اقول** القسم الثالث ان يكون الاوسط جزا تاما

من اجدها

من اجدها غير تام من الاخرى و مدعوتها فيما قبل  
 ان ذلك انما يتصور ان لو كان احاط في احدى المقدمتين  
 شرطه وحسبنا الحد الاوسط اما ان يكون جزا تاما من  
 المتصلة او من المنفصلة مثال كلما كان اب فكل ج د و د ا  
 ا ما كلما كان ج د <sup>خط</sup> و ا ما و ز ينتج د ا ا ما و ز و ا ما كلما كان اب فكل ج د  
 مثال الثاني كلما كان اب فاما ج د و ا ما و ز ما بعد الجمع  
 و د ا ا ما و ز و ا ما و ز ما بعد الخلو ينتج كلما كان اب  
 كلما كان ج د فز و الاول مثله بالقياس الى المتك  
 من الخلو والمنفصلة المتصلة يكون مكان الجلي والثاني  
 مثله بالقياس الى المتك من الجلي والمتصل والمنفصلة  
 يكون مكان الجلي **قال** الفصل السادس في كيفية  
 استخراج الحكمة من القياسات الشرطية الافتراضية  
 الى قوله الكبرى **اقول** الفصل السادس في بيان كيفية  
 استخراج الحكمة من القياسات الشرطية الافتراضية واقسامها  
 بحسب اقسام المتعلقين منها الاول من القياسات المتك  
 المتصلة والشكر في جزر تام منها وغير تام منها  
 و شرط انتاجها امران آ ان يكون المقدسان شملتين  
 على تالف منخ بالقياس الى الجزر التام آ ان ينتج تقيض  
 نتيجة التالف مع الطور والموجه طوري السالكه



مثاله كلما كان كل ح د ز وليس البتة اذا كان ه ز  
 فليس كل ب ا منهج كل ح د او ه بانه الخلف بان يضم تقض  
 المتجه الى احدى المعدتين منهج تقض الاخرى مثلا  
 اذا اراد صدق هذه المتجه صدق يقضه ليس كل ح د  
 وانج مع الصغرى بالنقاس المثل من الحكمي المتصل  
 قد يكون ذلكا ليس كل ب ا ف ه ز وينعكس لا قولنا  
 قد يكون اذا كان ه ز فليس كل ب ا او هو منافض للكبرى  
**قال** الثاني منها والشركه في جزر غير تام منها  
 وشرط انما جده الى قوله كل ح د **اقول** الثاني من الاقسام  
 ان القياس من المتصلتين والشركه في غير تام منها  
 وشرط انما جده بله احد آذين يكون المعدتان البتتين  
 آ ا ا يكون يقض يقضه البتة من طرفي كل متصل اعني  
 مقدمها وناهاها مع مقدمها يكون متجاليا لهما س اشكال  
 نتجوني البتة من على البتة منهج للجملة المطلوبه مثاله  
 ليس كلما كان كل ح د فليس كل ب ا وليس كلما كان  
 كل ا د فليس كل ح د منهج ه ب ه بانه ان الصغرى سلمزم  
 كل ح د ا والا صدق يقضه وهو ليس كل ح د ا يقضه  
 الى مقدم الصغرى منهج بان يقول كلما كان كل ح د ب  
 فكل ح د وليس كل ح د ا وكلما كان ك د ل فليس كل ب ا

تفاوت الماور

منه من الاول كلما كان كل ح د فليس كل ب ا ومنه مثاله  
 للصغرى والكبرى سلمزم كل ح د مثله ما ذكره وكل ح د  
 وكل ح د منها و كل ح د ه وهو المطلوب **قال**  
 الثالث من المتصلتين الى قوله تقض السالبه **اقول**  
 الثالث من الاقسام ان القياس من المتصلتين والشركه  
 في جزر تام منها وغير تام منها وشرط انما جده لزم  
 احد آكليه احدى المعدتين آ ا اخلا والمقدمتين  
 بالكتف س آ اتحاد المعدتين بالجنس ع ا اناج يقض  
 منهج البتة مع طرفي الموجه لطرفي السالبه في مانعه  
 اخلو وانا ج يقض يقضه البتة مع طرفي السالبه  
 لطرفي الموجه في مانعه الجمع واليهان الخلف من العكس  
 المثل من الحكمي والمتصل ثم من المتصل والمتصل مثاله  
 والمتصلان مانعه لخلو د ا اما كل ح د واما ه ز  
 وليس د ا اما ه ز او بعض ب ا منهج لا سمي ح د ا  
 فبعض ح د ا يقول كلما صدق كل ح د فكل ح د وبعض  
 ح د ا مقدم صدق منهج من العكس المثل من الحكمي  
 والمتصل كلما صدق كل ح د صدق بعض ب ا ثم يضم  
 منه المتجه الى المتصله للموجه مكلما كلما كان كل ح د  
 فبعض ب ا واما ا اما كل ح د واما ه ز مانعه لخلو



منتج داما اما بعض ب ا اوه ز مانع الخلو ومنه منافضة  
 للمنفضلة السالبة سالبه سالبه والمنفصلان مانع الجمع داما اما  
 لا شيء ح ب و اياه ز وليس داما اما ه ز و اما كل ب ا  
 منتج بعض ح ا و الا صدق بعضها لا شيء ح ا و صدق  
 على تقدير صدق ب ا الى السالبة كلما كان كل ب ا لكل ب ا  
 ود كل السفسف مفرص للصدق على انه صغرى لهذه المتصل  
 منتج كلما كان كل ب ا فلا شيء ح ب بالقاس المالك  
 من الحكي في المتصل ثم نفهم منه الى المتصلة الموحدة هكذا  
 كلما كان كل ب ا فلا شيء ح ب و داما اما لا شيء ح ب  
 اوه ز مانع الجمع منتج داما اما كل ب ا اوه ز بالسلك  
 المالك من المتصلة في المتصلة ومنه منافضة للمنفضلة  
 السالبة **قال** الرابع منها والشكر في جزر غير تام  
 منها الى قوله كل ح ب **اقول** الرابع من الاقسام  
 ان يكون المعدمتان منفصلتين والشكر في جزر غير تام منها  
 فقط وشرائط اثنان احدهما ان يكونا منفصلتين  
 سالبتين **ثم** ان يكون مقتضى اتحد السالف مع بعض احد  
 الطرفين منتجا للطرف الاخر في مانع الخلو وان يكون بعض  
 اتحد السالف مع عيب احد الطرفين منتجا لقتض الطرف  
 الاخر في مانع الجمع **ثم** ان يكون منتجا للسالفين متساويين

على السلف

على السلف منتج للجمل المطلوب سالبه سالبه اما ليس  
 كل ح ب و اما ليس كل ب ا مانع الخلو وليس داما اما  
 كل ا د و اما كل د ه مانع الجمع منتج كل ح ه برهانه  
 ان المنفضلة الاولى مستلزم كل ح ا و الا صدق مقتضيه  
 ليس كل ح ا و اذا صدق مقدم المنفضلة الاولى صدق  
 ذاك وهذا يقتضيه واذا صدق قاصد ليس كل ب ا  
 منتج ا د ا صدق كل ح ب صدق ليس كل ب ا و صدق المتصل  
 مستلزما لما نفع جمع مركبه من بعض مقدمها وعيب  
 تالها وهي ا ب ليس كل ح ب و اما ليس كل ب ا و صدق  
 منافضة للمنفضلة الاولى السالبة والمنفضلة الثانية  
 مستلزم كل ا ه و الا صدق مقتضيه ليس كل ا ه و اذا  
 صدق مقدم المنفضلة الثانية صدق هو وهذا يقتضيه  
 واذا صدق قاصد ليس كل د ه و صدق المتصلة منتجة  
 لما نفع جمع مركبه من عيب مقدمها وقيض تالها وهي  
 ا ما كل ا د و اما كل د ه ومنه منافضة للمنفضلة الثانية  
 السالبة وقولنا كل ح ا و كل د ه منتجان كل ح ه وهو  
 المطلوب **قال** الخامس من المتصلة والمنفصلة  
 الى قوله المطلوب **اقول** الخامس من الاقسام ان يكون  
 القاس مركبا من المتصلة والمنفصلة والشكر في جزر

منتج كلما صدق كل ا د  
 صدق ليس كل د ه



تام منها وغرتا م منها والضابط فيه ان شرطها  
 من نفع الجمع مع ما نفع الجمع وما يلزمها من نفع الخلو  
 مع ما نفع الخلو على شرط اشباح الكلمة المطلوبة مثله  
 والمفصلة ما نفع الخلو كلما كان ليس كل ح ب ز  
 وليس د ا يا اما ه ز او بعض ب ا ما نفع الخلو بفتح لاشي  
 من ح ا و الا بعض ح ا فنقول كلما كان كل ح ب فكل  
 ح ب وبعض ح ا مفروض الصدق بفتح كلما كان كل ح  
 فبعض ب ا بالقياس الى المولف من الجلي والمفصلة ثم نعم  
 من المتصل الى مفصلة ما نفع الخلو حاصلة من المتصل  
 التي هي احدى المقدمتين وهي ا ما كل ح ب واما ه ز  
 بفتح ا ما ه ز واما بعض ب ا وهي منافية للكبرى والاصل  
 مثاله والمفصلة ما نفع الجمع كلما كان ه ز بعض ح ب  
 وليس د ا يا اما ه ز او كل ب ا ما نفع الجمع بفتح بعض ح ا  
 و الا فلاشي ح ا فنقول كلما كان كل ب ا فكل ب ا  
 ولاشي من ح ا مفروض الصدق على انها الصغرى بفتح  
 كلما كان كل ب ا فلاشي من ح ب ثم نعم من الى ما نفع  
 جمع حاصلة من المتصل الى احدى المقدمتين وهي  
 ا ما ه ز واما لاشي ح ب بفتح ا ما ه ز واما كل ب ا  
 ومنه نقض الكبرى **قال** السادس منها والشك

في اخرها

في جزر عرتا م منها الى قوله المطلوب **اقول**  
 السادس من الاقسام ان يكون القياس من كذا من مفصلة  
 ومتصله والشك في جزر عرتا م منها والضابط  
 فيه ان يلزم كل مقدمه جملة منظم منها ومن كذا  
 التي متلها للمقدمة الاخرى قياس من منج الجملة المطلوب  
 مثاله ليس كلما كان كل ح ب فليس كل ب ا وليس  
 د ا يا اما كل د ا و د ه ما نفع الجمع يلزم من الاول كل  
 ح ا و الا ليس كل ح ا فنقول كلما كان كل ح ب فكل  
 ح ب وليس كل ح ا مفروض الصدق بفتح كلما كان كل  
 ح ب فليس كل ب ا ومنه منافية للمتصلة التي هي  
 جزر القياس ويلزم من الثانية كل ا ه و الا فليس  
 كل ا ه فنقول كلما كان كل د ا فكل د ا وليس كل ا ه  
 مفروض الصدق بفتح كلما كان كل د ا فليس كل ا ه  
 ومنه مسئلة ما نفع جمع مركبة من مقدمها ونقض  
 قائلها وهي ا ما كل د ا واما كل د ه وهي منافية للكبرى  
 وقولها كل ح ا و كل ا ه فنحن كل ح ه وهو المطلوب  
 مثاله والمفصلة ما نفع الخلو ليس كلما كان كل ح ب فليس  
 كل ب ا وليس د ا يا اما ليس كل د ا واما ليس كل د ه يلزم  
 من الاول كل ح ا و الا فليس كل ح ا فنقول كلما صدر



كل ح ب صد و هو و منفرد التوجه مفروض الصدق بنوع  
كلما صدق كل ح ب كلما صدق كل ح ب فليس كل ب  
ومنه منافضة للمنفصلة التي هي جزر الناس ويلزم من الباطل  
كله و الا فلا صدق كل ه فنقول كلما كان كل ح ه  
صدق هو و منفرد التوجه مفروض الصدق على انها الصغرى  
بنوع كلما كان كل ح ه فليس كل ا د ومنه مستلزم لما افق  
خلو مركب من متضمن مقدمها وعنق لها ونهى اما ليس كل  
ده و اما ليس كل ا د ومنه منافضة للكبرى وقولنا كل  
ح ا و ك ل ه بنها ن كل ح ه وهو المطلوب **قال**  
السابع من احكامه والمنفصلة الى قوله بالفكر **اقول**  
السابع من الاقسام ان يكون الناس مركبا من احكامه  
والمستقلة والناس من مركب من احكامه والمنفصلة  
والضابط فيهما استلزام الشرطية حمله بنوع مع احكامه  
الاخرى احكامه المطلوب مثال احكامه والمنفصلة ليس  
كلما كان كل ح ب فليس كل ب ا و ك ل ه يلزم من المنفصلة  
كل ح ا و ا ل ا صد و منفرد مقول كلما كان كل ح ب صد و  
مورد ذلك التضمن صادق بنوع كلما كان كل ح ب فليس كل  
ب ا ومنه منافضة للمنفصلة وكل ح ا مع ك ل ه بنوع كل  
ح ه وهو المطلوب مثال امكن من احكامه والمنفصلة هي

مانعة الخلو

مانعة الخلو ليس ايا اما ليس كل ح ب او ليس كل ب ا فكل ه  
يلزم من المنفصلة كل ح ا و ا ل ا صد و منفرد مقول  
كلما كان كل ح ب فليس كل ب ا و ليس كل ح ا مفروض  
الصدق بنوع كلما كان كل ح ب فليس كل ب ا ويلزم  
منها مانعة خلو من متضمن مقدمها وعنق لها ونهى  
منافضة للمنفصلة التي هي جزر الناس ويلزم من الباطل  
مع احكامه بنوع كل ح ه وهو المطلوب مثال والمنفصلة  
مانعة الجمع ليس ايا اما كل ح ب و اما كل ب ا و كل  
ا ه يلزم من المنفصلة كل ح ا ب ا بانه يمثل ما ذكرنا  
ومنه التوجه مع احكامه بنوع كل ح ه وهو المطلوب  
وانت حشر بكيفية الاشكال وكيفية الضروب فان ارد  
التدريج فعملك بالفكر **قال** تنبيهات الاول  
الى قوله البينات **اقول** هذه تنبيهات الاول  
في ما استباح الشرطية من الناس احكامه مثلا لانا  
صدق كل ح ب وكل ب ا مانع كلما كان كل ح ب فكل  
د ا ل ا احكامه الاولى يستلزم كلما كان كل ح ب فكل ب  
لانه صدق على تقدير صدق الصغرى كلما كان كل ح ب  
صدق هو وكل ح ب وكلما صدق صادق كل ح ب بنوع  
كلما كان كل ح ب فكل ب د ا ل ا نه مستلزم كلما كان



كل د ن فكل د ا لانه صد د كلما كان كل د ن صد د هو  
 وكل د ا وكلما صد فاصد د كل د ا منه كلما كان كل د ن  
 فكل د ا و مولا كلما كان كل د ن فكل د ن وكلما كان  
 كل د ن فكل د ا منه من الشكل الاول كلما كان كل د ن  
 فكل د ا و مولا المطلوب قوله فان التزموا هذا مذكرا والآ  
 اشكل عليهم تلك البانان صد اجواب سوال مقدار تفرس  
 بان استنتاج الحله من الشوطان والشرطه  
 ايجابان انما تم لو كانت المضاعف الزوميه وهو ممنوع  
 جوابه ان هذا المنع وارد عليهم في القياس الشرطه  
 مطلقا فانهم يتفقوا انها جها مثل هذا البيان فان التزموا  
 هذا البيان فذاك المطلوب والآ اشكل عليهم تلك  
 البانان **قال** الثاني قياسه هذه الوجوه  
 الى قوله مسئلتان **اقول** هذا منسب ثاني وهو اعتبار  
 وجوب الاعتراض ان النسخ الالافه من هذه الاقيسه  
 بوسط وقد قيل ان السجده بحال يكون غير وسط  
 الجواب لا ندعي قياسه هذه الوجوه بل نقول ان شرط  
 في انتاج القياس ان يكون غير وسط هذه مسئلتان  
 لهذه اللولزم وان شرط في انتاج القياس ذلك مذكرا  
 المطلوب اي من قيا سان منجده لهذه النسخ وتناولها

على البتة

جد القياس

جد القياس **قال** الثالث قد ذكرنا في آخر الفصل  
**اقول** هذا منسب ثالث في القياس الكلي  
 الثالث الواحد قد يكونها سابا لنسبه الى مطلق قيا  
 آخر بالنسبه الى مطلق اخر وعبار للمصنف بتكرار  
 قد ذكرنا من معدته قيا سان واكثر باعتبار وطبق  
 او اكثر وبتحان باعتبار كل بسيط متجه واعتبار  
 التركب متجه اخرى مثال كلما كان كل د ن فكل د ه  
 وكلما كان كل د ا فكل د ز منه باعتبار ان الشرط  
 قد يكون اد ا كان قد يكون اد ا كان كل د ا فكل د ه فقد  
 يكون اد ا كان كل د ا فكل د ن واعتبار ان الشرط انما  
 قد يكون اد ا كان قد يكون اد ا كان كل د ن فكل د ز فقد  
 يكون اد ا كان كل د ا فكل د ز وبيان منه للنسخ بحر  
 ما تقدم ومنه باعتبار التركب قد يكون اد ا كان كل  
 د ا فكل د ز وبيان من الشكل الثالث الاوسط صد  
 المتقدم لانه كلما صد فاصد د متجه الباليق منها  
 ومولا اصغر وكلما صد فاصد د الباليق فصد د متجه  
 الثالث منها ومولا الاكبر واعلم ان نتائج القياسات  
 البسيطه ادا كانت اكثر من ثنتين فان كانت ثلثه فنتجه  
 التركب اعتبار عن لان من احداهما ومن لان من الباقيتين



وان كان له بعد في بيان على الملازمة من الملازمة الاثنى  
وبين ملازمة للمباينة ونساج البساط لا ترد على الرفع  
**قال** الفصل السابع في القياس الاستثنائي  
الى قوله سالكه **اقول** الفصل السابع في القياس  
الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية  
متصلة او منفصلة والاخرى وضع لا جد حيزي بل للشرطية  
او رفع لاحد جزئها وسلك للمقدمة الثانية اما حملية او شرطية  
وشرط انما جده كلكه الشرطية والاحاز ان يكون حال  
اللزوم غير حال الاستثناء وينبغي ان يقال شرط انما  
كله الشرطية او ان يكون ذلك الوضع لو الرفع دليالي جميع  
الازمان والشرط الآخر كون الشرطية لزومية لان الاتفاقة  
لا تنفخ اما وضع مقدمها فلان العلم بالاتفاق قد صوف  
على العلم بصدوق جزئها فلو استفدنا العلم بصدوق احد  
جزئها من صدوقها لزم الدور وانما المصنف الى هذا المعنى  
بقوله فلان العلم ببنائها لا يتوقف على العلم بالوضع والاتصال  
بل عرف وجود التالي مع وجود المقدم اتفاقا واما رفع  
التالي فلانه لا اتصال بين مقتضى طرفي الاتفاق اما الاتفاق  
الخاصه فظاهر وانما صحت ان طرفيها صادقا  
واما العامة وهي ان يكون التالي صادقا ولا يكون صدوقه

متأني

متأني لصدق المقدم سواء كان المقدم صادقا  
او لا فلهذا صدق الطرفين فيها ولو فرض صدق  
الاتفاقه وكذا تأليها وان كان اجتماعها محالا  
لم يلزم كذا لعدم حينئذ والشرط الثالث كون  
الشرطية موجبه لانها لو كانت سالبة حصل للاختلاف  
بين طرفيها فلم يلزم من وجود احدهما وجود الاخر او رفع  
ولا من رفع احدهما رفع الاخر او وجود فلا يحتاج  
**قال** اد اعرف هذا منقول الى قوله كلكه **اقول**  
اد اعرفنا الشروط فنقول الشرطية ان كانت متصلة  
انما استثنائي غير مقدمتها عينها واسمها يقتض  
قالها يقتض مقدمها مثلا اد قلنا كلما طلعت الشمس  
فالنهار موجود فاذا قلنا لكنه طلعت الشمس انما فالنهار  
موجود ولو قلنا فالنهار ليس موجود انما فالشمس ليست  
بطالعه ولا انعكس الى لا ينفي وضع التالي ولا رفع المقدم  
لجواز كون اللاحق اعم من المقدم قال الامام ان كان  
التالي مطلقا عما لم ينفي استثنائي يقتضيه كقولنا كلما كان  
ملا انسا فانها مضافا الى اطلاق العام فاننا اذا قلنا  
لكنه ليس مضافا حك لم يلزم انه ليس انسان لان بعض البشر  
مضافا الى بعض البشر انسان ولما ان اعتبر الدوام في نفي



التالي نبح د ملا ضعف لان استثناء نقض التالي الذي  
 هو المطلق العامة لا يحمي دون اعتبار الدوام فلم يكن  
 اعتناء بالدوام زائدا على استثناء العتق وان كان  
 الشرطه منفصلة حقيقه انما استثناء عيني تهما كان  
 نقض الآخر وكذا استثناء نقض تهما كان عيني الآخر  
 وان كانا نفع الجمع انما استثناء عيني تهما كان نقض  
 الآخر من غير عكس لا متناع اجتماع الجرحين وجواز كذا  
 وان كانا نفع الخلو انما استثناء نقض تهما كان  
 عيني الآخر دون العكس لا متناع كذا الجرحين وجواز  
 اجتماعهما ويعلم منه العلم في الحقيقه كقولنا ملا العدد  
 اما ان يكون نفع او فورا لكنه نفع فليس يفرد لكنه  
 ليس بزوج فهو فرد **قال** تنبه استثناء نقض الى  
 قوله ذلك **اقول** معنى هذا التنبيه ان استثناء نقض  
 التالي لينق نقض المقدم بواسطه ملاحظه عكس نقض المتصل  
 على راي القطار اذا قلنا كلما طلعت الشمس فالنهار وجود  
 لكنه ليس النهار بوجود فالشمس ليست بطالع اراد  
 المصنف ان هذا الانماح ملاحظه قولنا كلما لم يكن النهار  
 موجودا لم يكن الشمس طالعه وايضا الاستثناء في المنفصلات  
 انما نبح بواسطه المتصل لان في تلك المنفصلات مثلا

اذا قلنا

اذا قلنا العدد اما زوج واما فرد لكنه نفع فليس يفرد  
 انما نبح ملاحظه قولنا كلما كان ملا فورا فهو ليس يفرد  
 ولكنه ليس بزوج فهو فرد وانما نبح ملا ملاحظه  
 قولنا كلما كان ملا ليس بزوج فهو فرد وفي هذا التنبيه  
 نظرون وجهين الاول ان ملا السابح في المتصل والمنفصل  
 يبين ملاتهما لا يحتاج الى وسط للعلم الصوري بذلك  
 الثاني ان المعنى بوضع المقدم ورفع التالي في القا  
 الا استثنائي ان ذلك واقع في نفس الامر او بحسب  
 اعتراؤ الحزم والمقدم في عكس العتق للمتصل وفي  
 المتصل التي يلزم المنفصلان انما يكون بحسب العرض  
 ولا يلزم من لزوم شي لوقوع الآخر لزومه لغرض ذلك  
 الآخر وايضا لا يلزم من عدم لزوم شي لغرض الآخر  
 عدم لغرض لوقوع ذلك الآخر **قال** الفصل الثامن  
 في توابع القياس الى قوله محله **اقول**  
 الفصل الثامن في توابع القياس وقد اورد المصنف  
 في هذا الفصل عشر مباحث الاول في ان كل قياس  
 مركب من مقدم متبوع لزيد ولا ينقص اما انه لا ينقص لان  
 القياس هو المبولف من المضاي فلا بد منه من قضيتين  
 واما انه لا يزيد فلان المطلوب انما يكتمل من المعلوم

س

من



فان كانت لكليد المطلوب اليه نسبة حصلت مقدمتان  
 احدهما محققة لتلك النسبة والاخرى منبهة على  
 ذلك المعلوم كما في القياس الاستنباطي وان كانت  
 الجزئية المطلوب اليه نسبة حصلت بحسب نسبة كل  
 جزء الى ذلك المعلوم مقالة حصلت مقدمتان وان  
 كانت النسبة لاحد جزئي المطلوب فقط لم يمتح المطلوب  
 لان المطلوب اذا كان كل جزء وذلك المعلوم آفاذا  
 قلت كل جزء او كل واحد ولم يكن نسبة اليه لم يمتح الجواب  
 بل ولا سلبه عنده بل ربما كانت مقالة لمقدمي  
 القياس الاقترالي فاذا كثرت المقدمات واحتج الى  
 كلها فهناك قياسات مترتبة نتيجة للقياسات المتتالية  
 للمطلوب وتسمى قياسات مركبة فان خرجت بالنتائج  
 تسمى موصولة كقولنا كل جزء وكل جزء او كل جزء  
 وكل اذ لكل جزء وكل جزء فكل جزء وان لم يخرج  
 بالنتائج فتسمى منفصلة ومطوية كقولنا كل جزء وكل  
 ب او لكل اذ وكل جزء فكل جزء **قال** الثاني في  
 قياسات الخلق الى احسن **اقول** اليمين الثاني في قياسات  
 الخلف وموانئها والمطلوب بابطال التقضي وهو مركب  
 من قياسين احدهما اقترالي مركب من المتصلتين والثاني

كما في القياس  
 الاقترالي

استنباطي

استنباطي كما يقول في انما قولنا كل جزء ولا شيء  
 من ا ب قولنا لا شيء من ج ا من الشكل الثاني برهانه  
 انه لو لم يصدق لا شيء من ج ا لصدق بعض ج ا ولو  
 صدق بعض ج ا لما صدق كل ج ا معرى القياس  
 يمتح لو لم يصدق لا شيء من ج ا لما صدق كل ج ا ب  
 وهذا هو القياس الاقترالي ثم نقول لكن صدق كل  
 ج ا لان الصغرى ا ما صادقة او مفروضة الصدق  
 يمتح لا شيء من ج ا وهو القياس الاستنباطي وحقيقته  
 ان النتيجة صادقة على تقدير صدق القياس لانه لو لم  
 تصدق النتيجة لصدق تقضيها ولو صدق تقضيها لما  
 صدق الصغرى او الكبرى لان الكبرى ان لم تصدق  
 فذلك المطلوب وان صدق لم تصدق الصغرى لان  
 الكبرى مع تقضي النتيجة تالف قياسا متبعا لتقيض  
 الصغرى يمتح لو لم يصدق النتيجة لما صدق الصغرى  
 او الكبرى لكنها صادقة يمتح ان النتيجة صادقة  
 وهو المطلوب **قال** الثالث في الكتاب  
 المقدمات الى قوله سائر الاشكال **اقول**  
 ايجاب الثالث في الكتاب المقدمات المستتمة للمطلوب  
 ونقال له تركب القياس صنع طرفي المطلوب وهو



الاصغر والاكبر واظلمت جميع ما يحل عليها من الكلمات  
 الخمسة او على احدها وجميع ما يحل كل واحد منها عليه  
 او احدها والحل في الصورة سوا كان في وسط او غير  
 وسط وايضا اظلمت بسلب عن احدها او بسلب احدها  
 عنه ثم انظر في نسبة الطرفين الى تلك المجموعات والموضوعات  
 فان وجدت من مجموعات الاصغر ما هو موضوع الاكبر  
 فالقياس من الشكل الاول وان كان عكس ذلك فالقياس  
 من الشكل الرابع وان وجدت من مجموعات الاصغر ما هو  
 محمول على الاكبر لخاصة **وسلبا في الصورة** <sup>الاخرى</sup> فالقياس  
 من الشكل الثاني وان وجدت من موضوعات الاصغر  
 ما هو موضوع الاكبر فالقياس من الشكل الثالث  
**قال** الرابع في التحليل الى قوله والنتيجة  
**اقول** البحث الرابع في تحليل القياس وهو عكس  
 التركيب اذ اوضع اقوال للاستفاد منها المطلوب  
 معنى ان ينظر فيها فان كان فيها مقدمة لكلمة المطلوب  
 اليها نسبة فالقياس استثنائي فان لم يتوفه وضع  
 المقدم لورفع الثاني فالقياس مني والافلا وان  
 كان فيها مقدمتان لخرى المطلوب نسبة اليها فالقياس  
 اقتراني ثم انظر في طرفي المطلوب نسبة كل واحد

2 ص 20

منها الى

منها الى تلك المقدمات لتبين لك الصغرى والكبرى  
 وتبين ان القياس من اي شكل فان ائت على اليق  
 اجدا الاسكان الاربعه فالقياس بسيط والافانسا  
 مركب ثم اعلم ان تلك التحليل المذكور لتبين ان  
 اي الاسكان التي فيها في المقدمات والشكل والنتيجة  
 وبالبسيط والاكمل ان اشهد على شروط الاناج  
 فهو وثلا فلا بد ان كل حصة تكون لتلك الاقوال نسبة  
 الى المطلوب فان لم يكن لها نسبة الى المطلوب فلا دخل  
 لها في المطلوب ولا ينبغي **قال** الخامس في القياس  
 الصادق قد يلزم عن مقدم كانه الى اخره **اقول**  
 البحث الخامس في انه يجوز ان يكون المقدمات كانه  
 والنتيجة صادقة كقولنا كل انسان حمار وكل حمار  
 حيوان فينتج مع كذاها كل انسان حيوان وذلك  
 صادق **قال** السادس في الاستقراء الى اخره  
**اقول** البحث السادس في الاستقراء والتام  
 وهو القياس للمعتمدين وذلك عيان عن ثبات حكم كونه  
 في كل وجود ذلك الحكم او عدمه في جميع جهته في ذلك  
 الكلي وغير التام لا عندنا لعلم لجواز ان يكون حال المكمل  
 لخلاو حال غير المكمل **قال** السابع في المعيل

الى ان تنهي الى  
 بسط منتهج بالاداء  
 المطلوب



الى اخره **اقول** البحث السابع في التمثيل وموعباته  
عن انباء حكمه او سلبه في جزئي لوجود لكل الحكم او علة  
في جزئي آخر اعني مشترك بينهما فان المصنف لو لم يكن  
يحل الخلاف يشارك محل الوفاق في علة الحكم وقابلته  
واجتماع الشرائط وارتفاع اللوائح يلزم مشاركة  
محل الخلاف محل الوفاق في شمول الحكم لكن تحصيل العلم  
بهذه المقدمات صعب ولذلك قلنا بنيد التمثيل العلم  
بل قد يفيد الظن **قال** الثامن في البرهان الى  
قولنا دليلنا ايضا **اقول** البحث الثامن في البرهان  
ومدا البحث الذي عليه بحث في حواد القياس اعلم ان  
حواد القياس ما نفسيا او غير نفسيا ومهما كانت  
المقدمات متبينة استدلالا بواسطة وكان تركيبها معلوم  
الصحة كان القياس رهايا والافلا واليقين هو الحكم  
على الحكم التصديقي بان لا يكون منقول واليقينات  
ستة اقسام الاوليات وهي الاعضانا التي يحزم العقل  
بالنسبة من طرفها بمجرد تصورها كقولنا لكل اعظم  
من الجوز ثقله القياس وهي الاعضانا التي لا يحزم العقل  
بالنسبة من طرفها بمجرد تصورها بل يتوقف حزم العقل  
على امر لا يعز عن تصورها كقولنا الاربعه زوج لكونها

منقسمه

منقسمه متساويين ويسمى هذا القسم الاعضانا التي  
قياسا بها معها ايضا والمذكور المصنف هذا للقسم ليا  
لذموله عنده واما العلة من الاوليات <sup>سات</sup> المحسوسات  
وهي الاعضانا التي يحزم العقل بها بواسطة اجدي  
لجواس ويسمى شاملا ان كان اجدي الجواس  
الظاهر كقولنا النار حارة ويسمى جديا ان  
كان اجدي الجواس الباطنة كعلم كل احد بكونه <sup>عظمه</sup>  
عظم المتوازيات وهي الاعضانا التي يحزم العقل بها  
بسبب كثر الشهادات بامر محسوس كعلمنا بوجود  
ملكه ولا يختص مبلغ الشهادات في عدد بل القاضي بكل  
العدد موجصول اليقين الحكم في التجربات وهي  
الاعضانا التي يحزم العقل بها بسبب شاملا متكررة  
مع ارضام قياسي حفي وموانه لو كان اتفاقا لما كان  
دايا او اكثر كما يحكم بان السمونا علة للاسهال  
الحديثيات وهي الاعضانا التي يحزم العقل بها بسبب  
جدس من النفس ومشاكلة القرابين كالحكم بان  
نور القمر مستفاد من الشمس لجدس من النفس  
بعد مشاكلة احضلا ومبنا بسبب قرينه وبعد  
عن الشمس لجدس هو سرعة الانتقال من البادي



الى المطالب والفرق بين البحر والحدس ان البحر  
 متوقف على فعل بفعله لا انسان حتى يحصل المطلوب  
 بسببه والحدس لا متوقف على ذلك ثم الاوسط في  
 البرهان لا بد وان يفيد الحكم بنفس الاصح وان كان  
 موعلة لوجود الاكبر في الاصح في الخارج ايضا  
 سمي البرهان برهان لم لانه يعطى السبب في النتيجة  
 التقديس وفي الحكم في الوجود الخارجي وان لم يكن  
 كذلك اي لا يكون سببا للحكم في الوجود الخارجي سمي  
 البرهان برهان ان اي يعطى انية الحكم اي يحق  
 الحكم فقط ولمية الحكم دون بيان عليه في الخارج و  
 الاوسط في برهان ان ان كان معلولا للاكبر سمي دليل  
 مثال برهان لم قولنا هذا الشخص به حتم غيب وكل  
 من به حتم غيب فله شعيرة ومثال برهان ان قولنا  
 هذا المحرم جناه غيب وكل من جناه غيب فحماه من عقوبة  
**قال** التاسع المطلق بالبرهان الى قوله الجدل  
**اقول** البحث التاسع في ان المطلوب بالبرهان قد يكون  
 قضية ضرورية وقد يكون غير ضرورية وحسب ما كان  
 واما وجوهه ولكل من هذه المطالب مقلدان مناسبة  
 له ثم اعلم ان المعلم الاول قال البرهان قناس موقوف  
 مقلدان

الاكبر

متوقف بنفسه لا يحتاج مطلقا بغيره وفتر البتة بان يكون  
 الحكم فيه ضروريا وفهم المتأخر من هذا الكلام  
 ان المبرهن من الاستعمال لا الغضا بالضرورية وقد  
 راوا ان بعض العالمات يستلزم من غير الضرورية غير  
 الضرورية مع انهم يبرهنون ورد الشرح في الاشارة  
 عليهم وقال سراد المعلم الاول من كلامه ان المبرهن  
 لا يستلزم الضرورية الا من المقلدان الضرورية ولما  
 امدد المتأخر بالآخر فربما يستلزم الضرورية من  
 غير الضرورية او ان مقتضى البرهان صادقة  
 صدقها ضرورية سواء كان ضرورية او ممكنة او  
 مطلقة قوله فالقناس البرهان الى اخره اشارة الى  
 هواد الغضا الى يقع في القناس وهي خمسة لان  
 ايراد المصدق ليعا لتحصيل فقط او يحكم العقل تلك  
 النسبة فالاول يسمى مقتضى تخيله والقناس المكتسب  
 منها يسمى قياسا شعريا والثاني اما ان يحكم العقل  
 بتلك النسبة لولا الثاني يسمى مقتضى مطنونه والقناس  
 المكتسب منها يسمى خطابيا والاول اما ان يعتبر مطابقا  
 ذلك الحكم الى الخارج لولا الثاني يسمى مقتضى مشهور  
 والقناس المكتسب منها يسمى قياسا جديا والاول اما

كانوا  
 ن

مقلدان



إما أن يطابق ما في الخارج أو لا الأول يسمى مقدمات  
بثبته وهي ستة أقسام كما ذكر والقاسم للملك منها  
يسمى فيها سائر ما شاء والثاني يسمى جهلا من الملك  
الملك منها يسمى مخالطة وأقسامه السفسطة والمشاغبة  
والسفسطة هي الذي يستعمل مقدمات مشبهة بمقدمات  
واجب قبولها فهو في مقابلة الحكيم ليس هو والمشاغبة  
الذي يستعمل مقدمات مشبهة بالمشهوران فهو في  
مقابلة الجاهل **والثالث** العاشر في القياسات  
المخالطة إلى آخر الكتاب **والرابع** العاشر  
في المعالطة اعلم أن الغلط قد يعرض في القياس  
إما من حيث اللفظ ومنه لما في مفرداته أو في مركباته  
أما الأول فعلى ثلاثة أقسام الأول ما شترك اللفظ  
بين معنيين أو معان الثاني بالاجورل الدائبة للفظ  
كالخيار المشترك بين الفاعل والمفعول والثالث بالاجورل  
العرضية للفظ كالاعراب والبناء وأما الثاني فإضا  
على ثلاثة أقسام الأول ما شترك للملك بين معنيين  
لو باجتماع المعنيين كبعض المشترك بين الأخبار  
والأشياء وكقولك أعجبتني ضرب زيد لاجتماعه لضا  
المصدر إلى الفاعل وإلى المفعول الثاني ما شترك في التركيب

الانزاع

أي كز دلالة الالتزام لا تترك على كل خارج والآخر  
بفتح حاء على كل من يروى على بعض غير مضبوط لقرم القوم  
يرى على خارج لازم وفيه أربعة تمثيل الالتزام على قاي  
العلم وصنفه الزمانية بالالتزام وفي هذا المقام  
السؤال الأول والآخر من الزمان ينتقد كلامه بطلان  
لا حتمية مثل ما إذا فرضنا أن الشمس مودع الجرم  
والضوء أو المجموع فإن الدلالة على الضوء مثلا يمكن أن يكون  
مطابقة وتضمنها والالتزام فلا يترتب بتوضيحه  
الوضع في كل منهما كما فعلوا أحسن من غير الانتقاد  
ودجابه مزود هين أحدها أن الأمور التي تختلف  
بالتحالف الاعتبارية يترادف تعاريفها غير الجينية  
تذكرنا أو تتركز فيها كقوله كلام باراد  
من غير التوضيح تعريفات الكليات حيث يمكن أن يكون  
منتهية واحدة جنسيا ونوعا وفضلا وخاصة وعرضا إما  
كاملين أو جنس للآخر وتكون للملك وفصل للآخر  
خاصة الجسم عرض عام للجسم أو اشتقاق المصنف  
هذه أيضا وتناوبها في ترتيبها في العلم المشتق  
يراعى على حقيقة أنها آخر قسما من الزمان الذي لا  
على الزمان بالوضع بل على الزمان تنسب الزمان مطابقة  
وتضمنها والالتزام إنما هي بسبب كون تلك الزمان  
دلالة بالوضع لهما مع أو ذلك أو الملزوم الثاني  
أو تنقيح دلالة الالتزام بالضرورة الزمنية لا حاجة  
إليه لأن الفرق من اشتراط اللزوم صحيح لا انتقاد











ما هو احراز عز الفصل والعرض العام وخاصة الجنس  
واما كان هذا وامثاله رسما لار المقولات عاقبة  
للكتابات والتعريف بالعارض رسم وذلك لار الجنس  
نفسه هو الكلي التراتي لمختلفات الحقائق سواء  
عليها او لم يقل اما المقولية وكونه صالحا  
فما يعرف لها بعد تقومه كذا في تشرح الاشارة  
رات فلا يلتفت الي ما يقال من انها حروء للكل  
امورا اعتبارية وقوله في تعريف النوع مختلف  
بالعدد دور الحقيقة احراز اعز الجنس وخاصة  
والعرض العام والعرض البعير وتخصيصه  
احراز عز الجنس كذا وقوله في جواب ما هو احراز  
اعز الفصل القريب وخاصة النوع فانه ما هو  
في جواب اي شيء هو في ذاته اوية عرفة اسلا في  
مولانا شمس الدين القشيرى رحمه الله  
لها فضلا فلها جنس البتة وهو المأكورة في التثنية  
اما المتنا حروء فاختاروا المأكورة في الاشارة  
وهو ان الفصل اعلم من ان كثير عز المتشاركات الجنس  
او عز المتشاركات الروحانية وهذا احد الخلاف  
مبين على امتناع تركيب الماهية من امرين متساو  
بين عند المتقدمين وجوازها عند المتأخرين

فكان المصنف بالاعتراف في الماهية اختيار ١٩٥  
مذهب المتقدمين ولم يذكر في حرة واختاره لما قبله  
الاشارة في امر ضعيف الي المذهبين وهو الفصل القريب  
ان ميز عز المتشاركات في الجنس القريب الذي يصح جوابا  
عز الماهية وجميع المتشاركات في الماهية كذا الجنس القريب  
الذي يصح جوابا في الناطق والحيوان والبعير ان يميز عن  
المتشاركات في الجنس البعيد الذي لا يصح جوابا عز الماهية  
وجميع متشاركات في ذلك الجنس كالحمار والنامل  
المتنوع مقاصد التصور وهو القول في الشارح ويراد منه المعروف  
ويسمى قوله لار القول هو الموطوء والمفروق من حيث كونه  
عند قوم وغالبها عند آخرين والعجيب هو الاشارة الى المعروف  
من اقسام النظر الذي هو ترتيب امور ولا بد ان يكون فيه  
تصور ثبوت في الشيء فيكون موطوءا وهذا معنى قوله  
لا بد فيه من ترتيب عقليته صحيحة للانتقال والهرافق  
معز الناطق في له النطق ومعز الفاعل في له الفاعل  
واما في ترتيبها لار لشرح الماهية اما بكنهها وهو  
الحراز بوجه تميزها عما عداها وهو الرسم فالعرف  
ما يكون تصوره سببا لا كنهيا تصوره البنية اما  
بكنهها او بوجه تميزها عما عداها واعلم ان معرفة  
المعروف عينه كوجود لار العينية معروفة بل اما  
بان التمسك غير لازم لاز معرفة المعروف من حيث هو  
غير محتاج الي معرفة اخر اما الماهية اجزائه  
او لكونها معلومة وحدها انه من حيث هو غير محتاج  
الي معرفة اخر كذا



لا يحتاج اليه من حيث هو معروف ايضا لكنه معلوم  
باعتبار عارض مدق ملطوق المكشوف المحبوس عليه وقدر  
ان الكاثر يقع مقروفا باعتبار غير اعتبار خصوصية وام  
باز التسلسل في الامور الاعتبارية لا تقطاعه بالنظر  
الاعتبار غير محار وقد انعم ان القول انشراح اما  
او اسم والحرف في العلم كمن ماهية الله تعالى  
واعلم انه فزقيا ان العرض العام لا يقبل التفسير ولا الاطلاق  
على الذات والتعريف لا حري في التباين بين الله تعالى  
واما ما دى التصديق وهو القضاء واحدا من  
من التناقض في نفسه غير ذلك من علول وتخصيص  
في القول هو المركب ملفوظا جنس القضية المكشوفة  
ومفقودا جنس القضية المعقولة وما في القيد  
فقد يخرج المركبات الانشائية طليعية كانت او  
غيره لا يصدق القول وحده مطابقة حكمه للواقع  
او للاعتقاد اولها معا وعندها ولا حكم في الانشائية  
بيات وفي التفسيرات لا الحكم اداء والواقع في تفسير  
الامر ضرورة النسبة ما فيها او حالا او مستقبلا  
ولا اداء في الانشائية بيات والتفسيرات والقضية  
لغير قول يصح ان يقال لقابله انه صادق فيه او كاذب  
ولا بد في القضية الحكمية من ابقاء النسبة الحكمية  
او تنزاعها فالجزء الاول من الجملة يسمى موضوع  
لانه وضع ليجعل عليه والثاني

والثاني محموله على الاول والجزء الاول يسمى  
يسمى مقدمات لتقدمه في الذكر طبعها وانما خروضا  
والثاني تاليها لتلوه للذكر وهو اما موجبة ان كان  
الحكم فيها بالابقاء كقولنا في الجملة زيد كائن داما  
سلبية ان كان بالانتزاع كقولنا زيد ليس بكذا وكل  
واحدة من الموجبة او السالبة اما محصورة او محصورة  
او مهلهة والمحصورة اما كلية او جزئية وهي  
محصورة من وجهين اثنين ومصورات اربع وذلك لان  
الحكم في كل من الموجبة والسالبة اما علمي موضوعي  
وهو المحصورة واما علمي غير فان يبين فيه كمية  
لا افراد كلها كانت او بعضها بذكر السوراي  
اللفظ الدال عليها محصورة والاهلية والاهلية  
الشرطيات فان كان الحكم فيها بالانتزاع او الا  
تفصل في زمان معين فمحصورة والا فان يبين  
كمية الزمان جملة او بقية فمحصورة والا  
فمهلهة وفي الجملة الازمنية والاهلية في الشرطيات  
بمنزلة افراد الموضوع في الجملة والامثلة غير خاف  
فان قلت التقسيم غير تام لعدم ذكر الطليعية  
فيه قلت مورد القضية المستهله في الا  
تساخات وهو التي حكم فيها على جزئيات الموضوع  
على علمي يبينه كما يبين في المطولات

196



واعلم ان الفرق من السور التمثيل بما فيه الاشارة  
في الاستعمال الا الحصر فان قاطبة وكافة ولام الا  
مستفراق يعبر ان يكون سورا للابواب الكليات والاشياء  
التي في الشفا واعلم ان القضية الممهلة في قوة الجز  
بية لان الحكم على افراد الشيء في الجملة مع الحكم على بعض  
افراده مثلا زمان طرد او عكسا وكذا الحكم في  
زمان منتشتر مع الحكم المطلق واعلم ان معنى الاقتضاء  
عدم علم الحكم بالاقتضاء لا عدمه في نفس الامر كما  
يظهر من قوله واعلم ان التناقض من جملة ادغام القضا  
يا التناقض وهو اختلاف القضيتين يخرج اختلاف  
المفرد بين فرد واحد ومفرد وقضية بالاجاب و  
السلب يخرج اختلافهما بالاجاب والنشرط والعقد  
والخصيار وغيرها فان تغير الشيء سلبا لا عدو  
له ولا في الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الاتيان  
ولذا يقال لا تناقض في المفردات لانها مع اعتبار  
الحكم لا يكون مفردة وبدونه لا يكون سلبا او اشياء  
واعلم ان المرجية الكلية لا تنفكس كلية لحوار  
ان يكون المحمول اعم من الموضوع وعلم حوازل  
الاخر على كل افراد الاعم ان يصرق قولنا كل انسان

حيوان ولم يصرق كل حيوان انسان بل تنفكس  
جزئية لوجوب ملاقاته عنوا في الموضوع والمحمول  
في الموجبة كلية كانت او جزئية وبالملاقات يصرق  
الجزئية من الطرفين والمرجية الجزئية تنفكس جزئية  
بهذه الجهة والسالبة الكلية تنفكس كلية وذلك  
بمعنى نفسه ولننزده بيانا فنقول اذا صرق  
سلب المحمول عن كل من افراد الموضوع صرق سلب  
الموضوع عن كل من افراد المحمول ان لو ثبت الموضوع  
لشي من افراد المحمول حصل الملاقات بين الموضوع  
والمحمول في ذلك الفرد وقدم ان الملاقات هي امر  
الجزئية من الطرفين وصرق الموجبة الجزئية من  
الطرفين بنا في السالبة الكلية من احدها  
واعلم انه لم يستعمل عكس النقيض لان لم يستعمل  
في العلوم والانتهاج انتهى منه اعلم ان القياس  
ينقسم الى اقتران او ازم تكن النتيجة او نقيضها من  
شورة فيه بالفعل صورة كقولنا كل جسم مولى  
وكل مولى حادث فكل جسم حادث وهو ليس  
من شورة في القياس بالفعل لا نفسه ولا نقيضه بل  
بالقوة لذكر مادته ووزن صورته ويسمى اقترانيا  
لاقترا ان الحد في فيه واستثنايا من كانت  
النتيجة او نقيضها من شورة فيه بالفعل كقولنا  
ان كانت الشمس طالعة



فان التفرار موجود لكر الشمس طالما اننا في النتيجة وهو  
التفرار موجود من كونه فيه بالانفصال في صورته  
او نقول لكر الشمس ليس موجودا في الشمس بل في  
بطلانها فنقيض النتيجة اي الشمس طالما اننا في  
فيه بالانفصال وكما فرع من تقريب الفهم ونقسمه  
الى قسمين شريحي في تقسيم كل من القسمين  
واحدا عامه والآخر اياه كما كان المفهوم صادقا على  
ذات الموضوع لان ذات الموضوع غير المفهوم  
تكرر الوسط في جميع الاشتكالات لانه بمنزلة ان  
يقال ذات الاصغر يصرف عليه مفهوم الاوسط  
وكل ما يصرف عليه مفهوم الاوسط يثبت له الاكبر  
فلا يرد ما قبل من ان التكرار في التثنية والتثنية  
فقط وعلا بان المراد بالايوسط اذا وقع موضوعا  
الزات واذا وقع محولا المفهوم قلت واقتصر  
الصغرى بالاكبرى في الانجاب والسلب وفي الكلية  
والجزئية يسمى قريبة وضربا والاقتصر اني مشتق  
على حدود ثلاثة موضوعات المطلوب ومجوله والمكرر  
بينها في المقدمتين فنقول المكرر بين مقدمتي  
القياس يسمى حرا او وسطا لتوسطه بين طرفي  
المطلوب والمولف في المثال المكرر وموضوع المطلوب  
يسمى حرا اصغرا لانه في الغالب اقل افرق او اخر  
من المحول وتكون اصغرا ومجوله يسمى حرا اكبرا

198  
اكبر لانه في الغالب اشتمل افرادا والمقدمة التي فيها  
الاصغر تسمى الصغرى لانها ذات الاصغر وحده والي  
فيها الاكبر الكبر لانها ذات الاكبر ومشتقة  
وهيئة التاليف من الصغرى والكبرى تسمى بالاشتراك  
لها بالهيئة الحسية الحاصلة من احاطة الحد او الحد  
والمكرر والاشتراك اربعة لان الحد الاوسط ان كان  
محولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الاشتكالات  
لانه يربطها بالاشتراك وادع على قضية الطبع فان طبيعة  
طبيعيته في الانتقال من اليق الى الوسط ثم منه الى المحول  
حتى يلزم الانتقال من الموضوع الى المحول التي يقتضي  
حكمة المطلوب وان كان بالاكبر فهو كقولنا كل  
انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان  
ناطق وان كان موضوعا فيها فهو الثالث كقولنا  
كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان  
ناطق او محولا فيها فهو الثانية كقولنا كل انسان  
حيوان ولا يثبت من القريب حيوان فلا يثبت من الاكبر  
بقرير وايضا كان هذا تاليفا وما قبله تالفا لان  
هو ان يشارك الاولي في اشتراك مقدمته وهو الصغرى  
لاشتغالها على موضوعي المطلوب وذلك بشارحه  
في اخير مقدمته وهو الكبر بخلاف الرابع لانه  
بشرطه له اعلما مع الاولي اشتغال منه



اعلم ان من حق كل طالب كثرة ضبطها جهة واحدة  
ان يعرفها تلك الجهة وتحتل الشهور بها قبل الشروع  
فيها حتى يامن قوائيمها بعينه وصره القيمة التي  
يعنيها وان يعرف غايتها لينزاد جردا ونشاطا ولا يكون  
يسليه كسلا وضلا ولا زكلا علم كثرة ضبطها جهة  
واحدة ذاتية باعتبارها فقد مساهلها علما واحدا ولا  
كونها با حثة عن الاعراض الزائفة لشيء واحد وحرية  
حقيقية او اعتبارية وجهة واحدة عرضية تتبع  
الجهة الاولى بل هي جهة واحدة ذاتية ككونها آلة  
واستنباطها غاية جري عادة العلم على تقدم الشهور  
بتعريف العلوم باحدى الجهتين وعنايتها وموضوعها  
علم الشروع في مساهلها فنقول باعتبار الجهة الاولى  
المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الزائفة للتصورات  
والتصديقات مزجية نفعها في الابصار الى الجهول  
ت او عن الاعراض الزائفة للمعقولات الثانية التي  
لنحاذي بها امر في الخارج مزجيتها انها تنطبق  
على المعقولات الاولى التي نحاذي بها امر في الخارج  
وباعتبار الجهة الثانية <sup>بوجه الوحدة القرشية</sup> المنطق قانون يعرف منه  
صحة الفكر وفاسده فاندرج في الاول معرفة الموضع  
على المذهبين وفي الثاني معرفة الغاية فيقول كما كان  
الفرق من المنطق معرفة صحة الفكر والنكرانما التحصيل  
الجهول في التصورات او التصديقات كان  
المنطق طرفان تصورات وتصديقات والله

199  
وتلك واحد منها مبادي ومقاصد فكلت اقسامه  
اربعة فمبادي التصورات الالهيان الخمس ومقاصد  
القول الشارح ومبادي التصديقات القضائية واحكامها  
ومقاصدها القياس سرغ القياس سرافقه ساهمه خمسة  
يسمونها الصناعات الخمس ووجه الضبط انه ان  
تدرك من اليقينيات يسمى بمرها اومر الطننيات  
خطابة ومن الكسليات جردا ومن الخيليات تنقرا  
ومن التثبيتهات اليقينيات او الطننيات مفاصلة  
فالمفارقة اما بسفيسة او مشاغبة فالمنا  
عات الخمس مع الاقسام الاربع ابواب المنطق  
وبعضها كمنها جريت عرصا حث الالفاظ جزاء منها  
فطارت عشرة وكما اراد المصنف ان يلحق البركيل  
من هذه الابواب تنسها علم من يريد الشروع  
في العلوم من الطلاب رتب الابواب وقومها اشرفا  
اليه فصار تقديم مباحث ايسر عرجير واجبا  
في اليه فقال بعد ذكر الخطبة ايسر عرجير ايسر  
هذا باب ايسر عرجير ايسر الالهيان الخمس وما كان  
المنطق اليها هو الذاتي والقرشي اللزبها  
قسمان من الالهيان القسم من المفرد القسم من  
اللفظ وجب التعرض فيه لمباحث اللفظ وتقد  
كما علم غيرها وما كان فم المعز من اللفظ  
باعتبار الدلالة عليه وجب التعرض او لا تدرك  
تدقيق الدلالة وتقسيمها ومنه



به ان المصنف لم يعد ما حث الا انما بابا من  
 من الفن بل ذكرها في باب ايسا غوجير مقلدة  
 كما حثه فنقول الالة هي كوز التين حثية  
 يلزم من العلم به العلم او الضرب بين اخر او من الطن  
 به الضرب بين اخر فالنوع الاول يسمى دليلا  
 برهاننا وبرهاننا ان لم يتخذ الطن والافضل  
 اقناعا وامارة والذبح الثاني يسمى مرلولا  
 وتقسيمها الى الالة ان كان لفظا فالالة  
 لفظية ولا فغير لفظية وضعفه ان توسط  
 الوضع فيها كالخطوط والفقرة والاسرار  
 والنصب والافعال كدلالة العالم على  
 الله اتم واللفظية ان كانت بتوسط  
 وضع فوضعها والافعال كدلالة لسيب اقنطار  
 طبيعة الالافظ التلطف به عند عز وجل  
 له كدلالة اتم على الشعار فطبيعية  
 ففقد كدلالة الالافظ على الالافظ والحق  
 المقصود بالنظر المنطقي الالة اللفظية  
 الوضعية علم لا تخفى وهو كوز اللغة بحيث  
 من اخلق يدوم منه المعنى للعلم بالوضع وهو  
 المنفصلة الى المطابقة والتفهم والالتزام

Süleymaniye U. Kütüphanesi  
 Kasi

Süleymaniye U. Kütüphanesi